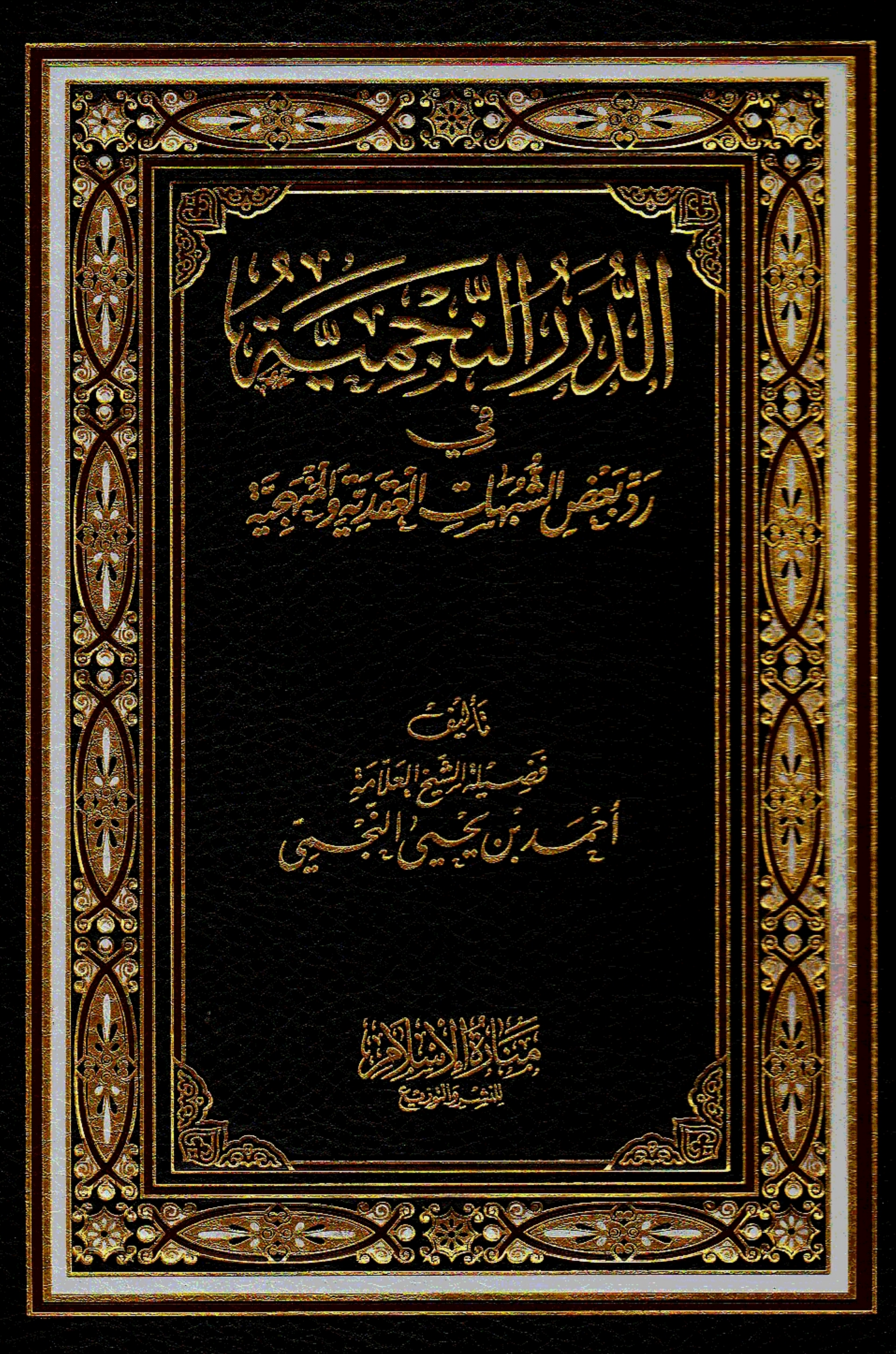
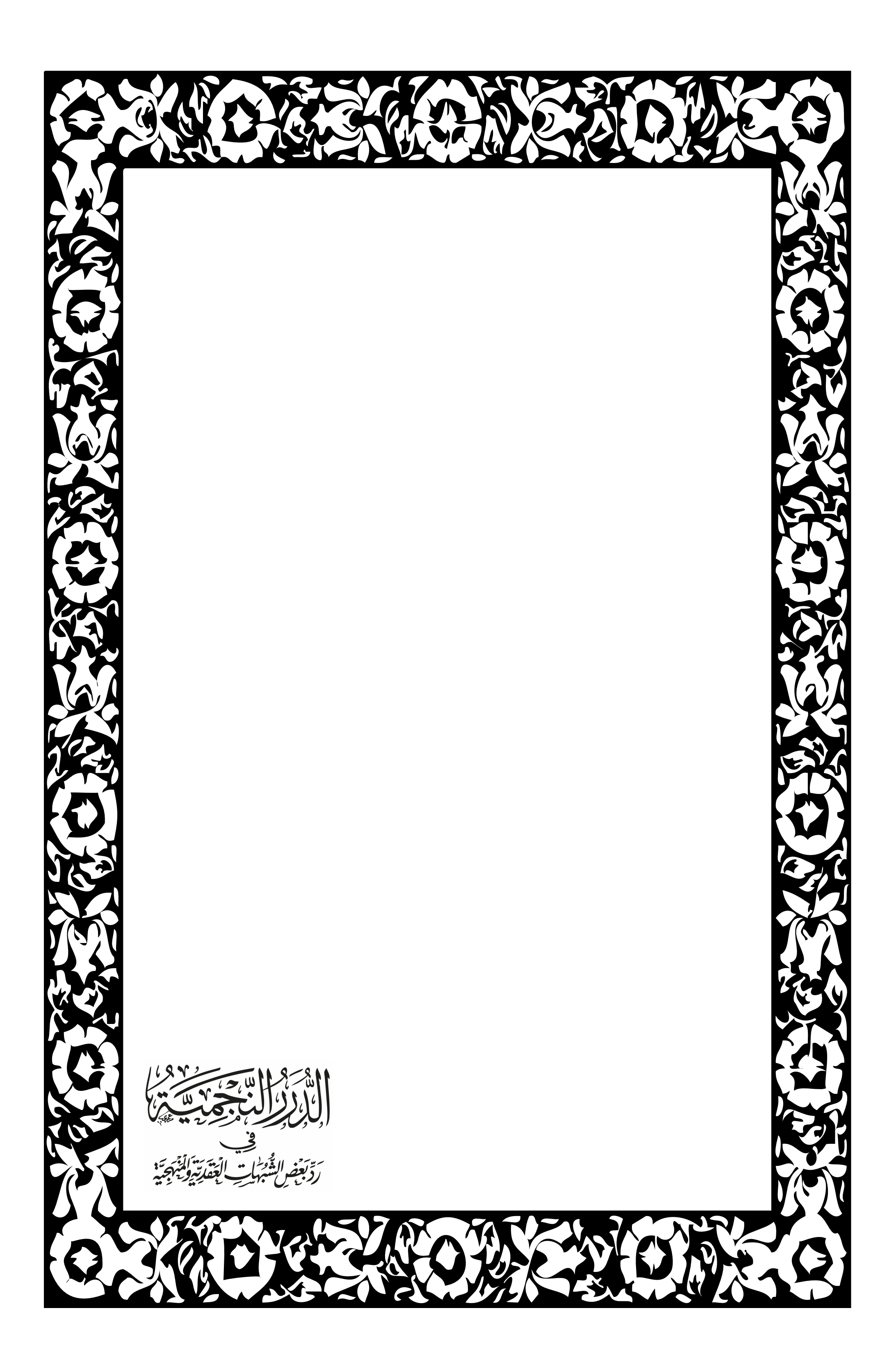
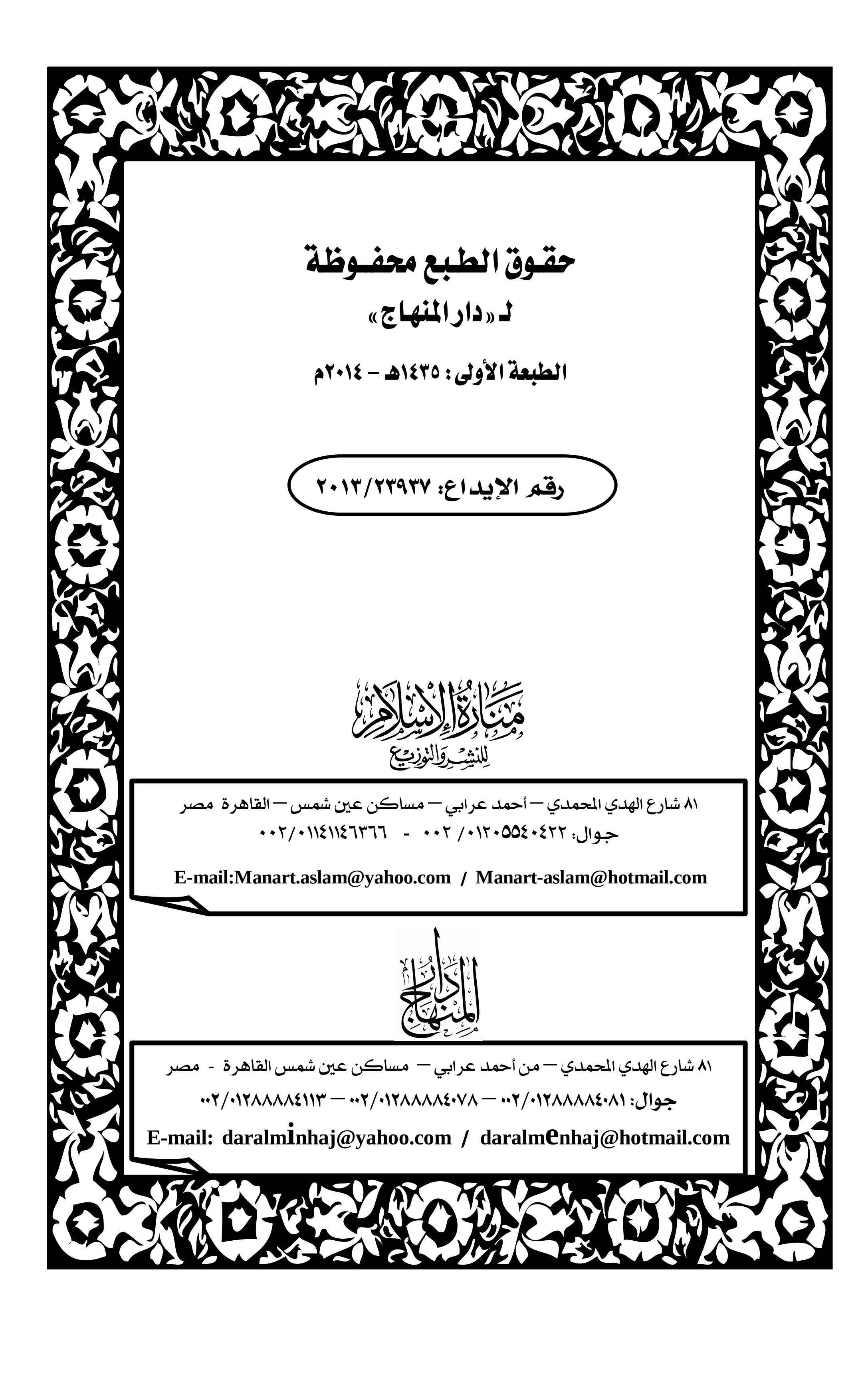

الدرر النجمية
في
رد بعض الشبهات العقدية والمنهجية
تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
أحمد بن يحيى النجمي
منارة الإسلام
للنشر والتوزيع



الدرر النجمية
في
رد بعض الشبهات العقدية والمنهجية



الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢٣٩٣٧

منارة الإسلام للنشر والتوزيع

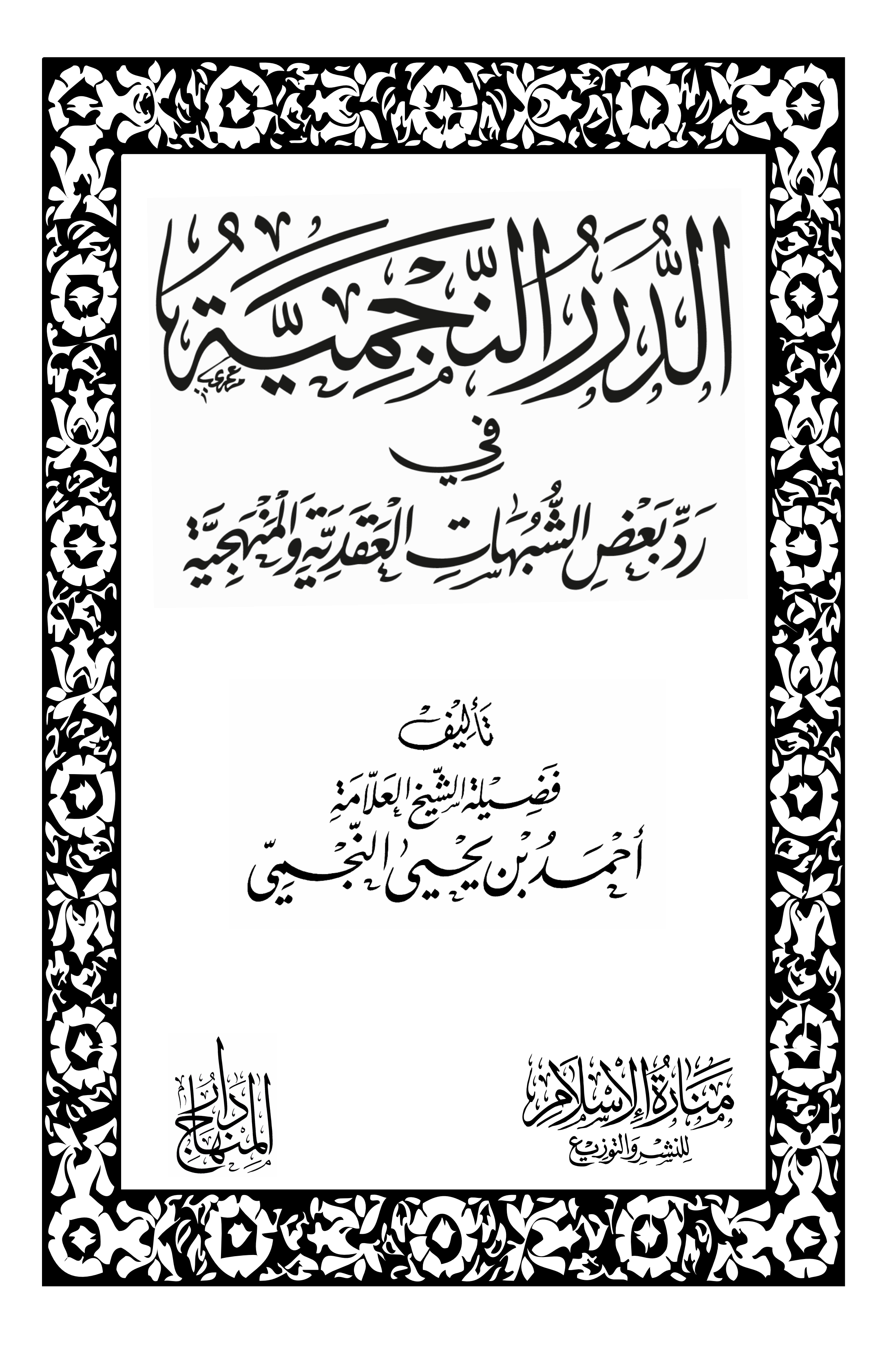
٨١ شارع الهدي المحمدي — أحمد عرابي — مساكن عين شمس — القاهرة مصر
جوال: ٠١٢٠٥٥٤٠٤٢٢/ ٠٠٢ - ٠١١٤١١٤٦٣٦٦/٠٠٢

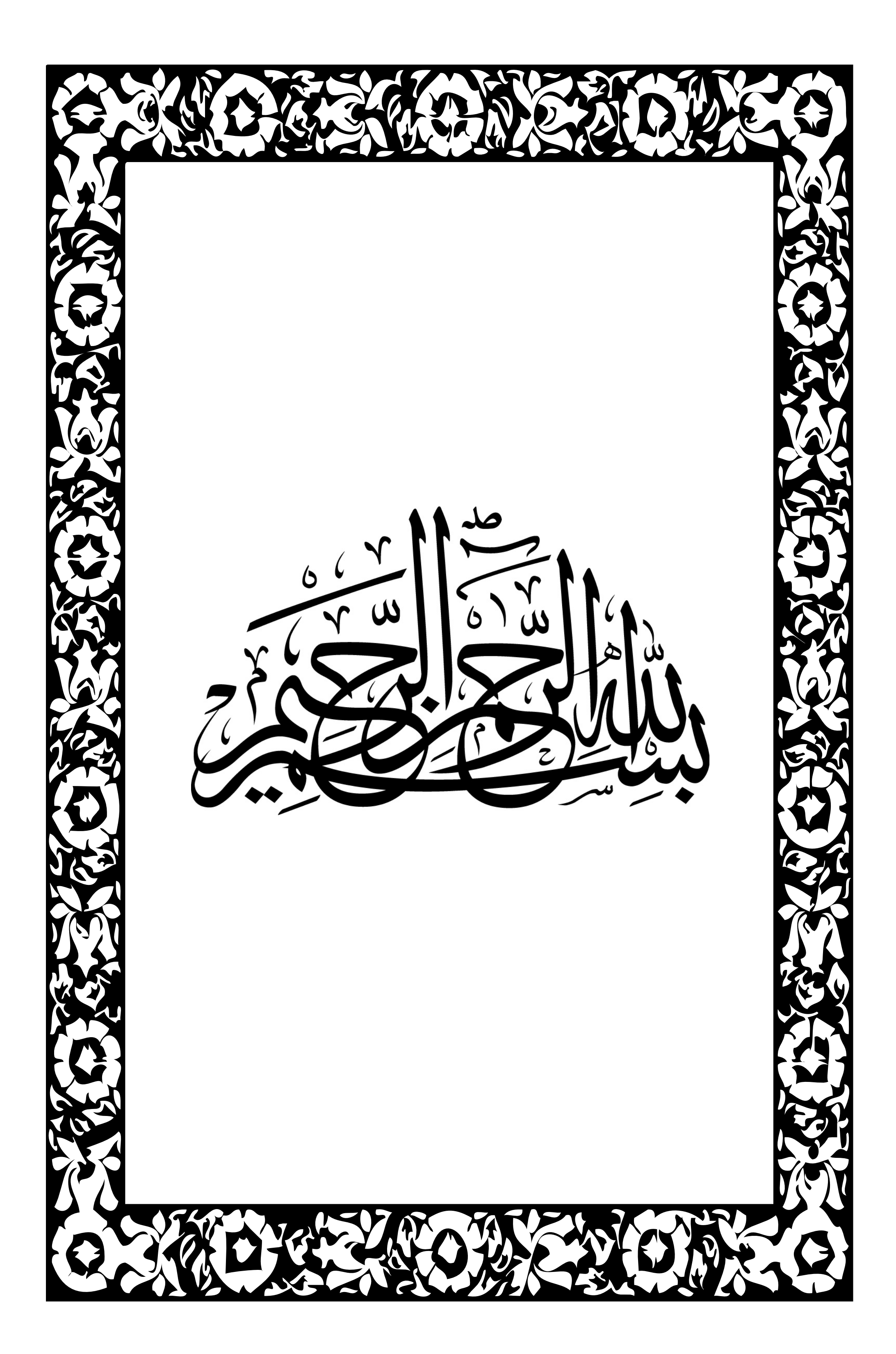
E-mail:Manart.aslam@yahoo.com / Manart-aslam@hotmail.com

دار المنهاج

٨١ شارع الهدي المحمدي — من أحمد عرابي — مساكن عين شمس القاهرة - مصر
جوال: ٠١٢٨٨٨٨٤٠٨١/٠٠٢ — ٠١٢٨٨٨٨٤٠٧٨/٠٠٢ — ٠١٢٨٨٨٨٤١١٣/٠٠٢

E-mail: daralminhaj@yahoo.com / daralmenhaj@hotmail.com


الدرر النجمية
في
رد بعض الشبهات العقدية والمنهجية
تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
أحمد بن يحيى النجمي
منارة الإسلام للنشر والتوزيع
دار المنهاج


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشرين

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، إِلَهِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، وَقَيُّومِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرَضِينَ، الَّذِي لَا عِزَّ إِلَّا في طَاعَتِهِ، وَلَا غِنَىٰ إِلَّا فِي الافْتِقَارِ إِلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الأَكْمَلَانِ الأَتَمَّانِ عَلَىٰ رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ الأَمِينِ، المَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ، سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، وَإِمَامِ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ؛ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فقد وَصَفَ اللهُ ﷻ الأمَّةَ بِالوَسَطيَّةِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالوَسَطُ: الخِيار[١] العُدول[٢].

---

(١) انظر «تفسير ابن كثير» (٢/ ٩٤) عند تفسيره للآية السابقة.

(٢) صحَّ عن النبي ﷺ أنَّه فسَّر الوَسَط في الآية بمعنىٰ «العدل» كما في «صحيح البخاري» (٥/ ١٥١).

وعن مُعَاوية بن حَيْدَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّه سَمِعَ النَّبي ﷺ يقول في قوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ قال: «**أنتم تتِمُّون سبعين أمَّةً؛ أنتم خيرُها وأكرمُها علىٰ الله**»[١].

قال الإمامُ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما حَازت هذه الأمَّةُ قَصَبَ السَّبْقِ إلىٰ الخيرات بنبيِّها محمَّدٍ ﷺ؛ فإنه أشرفُ خَلقِ اللهِ، وأكرمُ الرُّسُلِ علىٰ الله، وبَعَثَهُ الله بشرعٍ كاملٍ عظيمٍ لم يُعْطِهِ نبيًّا قبلَهُ، ولا رسولًا مِنَ الرُّسُلِ.

فالعملُ علىٰ مِنهَاجِهِ وسبيلِهِ، يقومُ القليلُ منه ما لا يقومُ العملُ الكثيرُ مِن أعمالِ غيرِهم مقامَه، كما قالَ رسولُ الله ﷺ: «**أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ**»، فقلنا: يا رسول الله، ما هو؟ قال: «**نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الأَرْضِ، وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ ، وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ**». تفرَّد به أحمدُ من هذا الوجهِ، وإسنادُهُ حسنٌ[٢]»[٣].

وهذه الوسطيَّةُ وتلك الخيريَّةُ لهذه الأمَّةِ المرحومةِ مشروطةٌ بِتَمَسُّكِهَا بِدِينِ ربِّهَا -جلَّ في عُلَاه- الذي هو وَسَطٌ بينَ الغُلُوِّ والجفاءِ، والإفراطِ والتَّفريطِ.

وقد زكَّىٰ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ العلماءَ الربَّانِيِّينَ وَرَثَةَ الأنبياءِ؛ فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٠١)، وابن ماجة (٤٢٨٨)، وحسنه الألباني في «صحيح ابن ماجة» (٤٢٨٧).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ١٥٦) (٧٦٣) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٩٣٩).

(٣) انظر «تفسير ابن كثير» عند تفسيره الآية السابقة.

ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْۗ ﴾ [فاطر: ٢٨]، وجَعَلَهُم أُمَنَاءَ على شَرْعِهِ، مُدَافِعِينَ عن دِينِهِ ضد الجاهِلِين، والمُبطِلِين، والغَالِين؛ فعن إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمن العذريِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَرِثُ هذا العلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولهُ، ينفُون عنه تأويلَ الجاهِلِين، وانتحالَ المُبطِلِين، وتحريفَ الغالِين**»(١).

وأَمَرَ عَامَّةَ الأُمَّةِ عند التَّنازع والشِّقاق والنَّوازِل أنْ تردَّ الأمرَ إليهم؛ فقال: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٣ ﴾[النساء: ٨٣].

لذلك، كان الرَّدُّ على المخالفِ من أعظمِ الوسائلِ لحفظِ الدِّينِ، وحمايةِ جنابِ الشرعِ المنيفِ مِنْ عَادياتِ التَّبديلِ، وغَوائلِ التحريفِ، وأباطيلِ التَّأويلِ، وفي ذلكَ يقولُ الإمامُ ابنُ قيِّمِ الجوزيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «القلمُ الثَّاني عشر: القلمُ الجامعُ، وهو قلمُ الرَّدِّ على المُبطِلِينَ، ورفْعِ سُنَّةِ المُحِقِّينَ، وكشفِ أباطيلِ المبطلينَ -على اختلافِ أنواعِها وأجناسِها- وبيانِ تناقضِهم، وتَهافُتِهم، وخُروجِهم عنِ الحقِّ، ودُخولهم في الباطلِ.

وهَذَا القلمُ -في الأقلامِ- نظيرُ الملوكِ في الأنامِ.

وأصحابُهُ أهلُ الحُجَّةِ النَّاصرونُ لِما جاءَتْ بِهِ الرُّسلُ، المُحاربونَ لأعدائِهم.

---

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٠٩) (٢٠٧٠٠)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٤٨).

وهُمُ الدَّاعونَ إلىٰ اللهِ بالحكمةِ والمَوعظةِ الحسَنةِ، المُجادِلُونَ لِمَنْ خَرجَ عنْ سبيلِه بأنواعِ الجدالِ.

وَأَصحابُ هذا القلمِ حَرْبٌ لكُلِّ مُبطلٍ، وعَدُوٌّ لكُلِّ مُخالفٍ للرُّسلِ؛ فَهُم في شأنٍ، وغيرهم منْ أصحابِ الأقلامِ في شأنٍ»(١).

ومن العلماء الراسخين والمبرزين في هذا الزمان: فضيلةُ الشيخِ العلَّامةُ المحدِّثُ أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي حملَ هَمَّ الدفاع عن حياضِ الشَّريعةِ، والذَّبِّ عنهَا ضِدَّ كُلِّ منحرفٍ، أو مُبتدِعٍ، أو مُخَرِّفٍ؛ لذلك رأينا له ردودًا قويَّةً علىٰ المخالفين.

وقد تعاونت «دار المنهاج» مع دار «منارة الإسلام» في جمع بعض الردود لشيخنا أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب تحت عنوان: «الدرر النجمية في رد بعض الشبهات العقدية والمنهجية»، والذي اشتمَلَ علىٰ الرسائل التالية:

١- الردود من منهج السلف الصالح رحمهم الله.

٢- الصوفية ليست من أهل السنة والجماعة.

٣- ردٌّ علىٰ صوفي.

٤- ردٌّ علىٰ مفتي مصر (علي جمعة).

٥- الرد علىٰ الغيثي.

---

(١) «التبيان لأقسام القرآن» لابن القيِّم (ص ١٣١)، دار الفكر.

٦- نسف الدعاوىٰ التي قررها المغراوي.

٧- دحض بعض شبهات البدري المفتري.

٨- ردٌّ علىٰ الرد لكبح من تجاوز الحد.

٩- البيان في الرد علىٰ مؤلف كتاب «التبيان في كفر من أعان الأمريكان».

١٠- الرد علىٰ ما كتبه «حِزْبِيٌّ» من طلَّابِنا حتىٰ لا يُظَنَّ بأنْ سكوتَنا إقرارٌ بما فيه، أو عجزٌ عن رده.

١١- التنبيه الوفيُّ علىٰ مخالفات أبي الحسن المأربي.

١٢- شكوىٰ لمسؤول: «بحث فيه الرد علىٰ عائض القرني».

١٣- حوار مع فضيلة الشيخ علي الحلبي.

١٤- ردٌّ علىٰ صاحب كتاب «رِفْقًا أهل السنة بأهل السنة».

واتَّبعنَا في ذلك المنهجَ العلميَّ الآتي:

١- مراجعة الكتاب مراجعةً علميَّةً ولُغويَّةً دقيقةً.

٢- تَشكيل ما يُشكل فيه؛ وما يُبرز معناه ويُجَمِّلُه، وإخضاعه لعلامات الترقيم، وتقسيمه إلىٰ فقرات، وتنسيقه وفق الأساليب الحديثة في الطباعة.

٣- إثبات الآيات القرآنيَّة بالرَّسم العثمانيِّ، وعزْوها إلىٰ مواضعها في المصحف الشَّريف.

٤- تخريج الأحاديث، وقد اكتفينا بتخريج الحديث إِنْ كان في

«الصَّحيحين»، أو في أحدهما بذكر رقمه، وإِنْ كان في غيرهما ذكرنا رقمه، أو رقم الجزء والصفحة، ثم أوردنا حُكم الشَّيخ الألبانيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عليه غالبًا.

٥- إثبات الأحاديث الَّتي أوردها الشَّيخ أثناء التَّعليق بالمعنىٰ من كُتُب السُّنَّة بألفاظها في الحاشية؛ لتَّتضح الفائدة من ذِكْرها.

٦- تخريج الآثار من كُتُب التَّفاسير، وكُتُب السُّنَّة.

٧- عزو النُّقولات إلىٰ مصادرها من كُتُب أهل العلم.

٨- شرح الغريب من كُتُب الشُّروح المُعتمدة، وكُتُب اللُّغة.

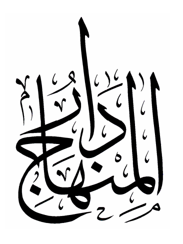
٩- إضافة بعض التَّعليقات المهمَّة من كلام أهل العلم؛ ليكتملَ المعنىٰ، ويتضح المقصود.

والله من وراء القصد، وهو المُوفِّق والهادي إلىٰ سواء السَّبيل.

وصلى الله على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين

الناشران







ترجمة فضيلة الشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

❐ اسمه ونسبه:

هُوَ شَيْخُنا العَلَّامة، السلفي، الفَقِيه، المُسْند، المُحَدِّث، حاملُ لِوَاء السُّنَّة ونَاصِرُها، وقَاهِر البِدْعةِ ومُبْطلها، العَالِم الرَّبَّانيُّ الحَبْر، صَاحِبُ الأَخْلاقِ العَلِيَّة، والمَنَاقبِ الرَّضيَّة، ذُو التَّصانِيفِ النَّافعة، والمُصنَّفاتِ الجَلِيلة الرَّائعة، كَانَ مَنَارًا عَظِيمًا مِنْ مَنارَاتِ العِلْمِ، مُتَّفقًا علىٰ عِلْمِهِ وإمامتِهِ وجلالتِهِ وزُهْدِهِ ووَرعِهِ وعبادتِهِ وصيانتِهِ، مُفْتيًا لمِنْطقة جَازَان في عصرِهِ:

«**أَحْمد بْن يَحْيىٰ بْن مُحمَّد بْن شُبَير النَّجْمي**»:

❐ ولادته ونشأته:

وُلِدَ الشيخُ أحمدُ بن يَحْيَىٰ النجمي في ٢٢/ ١٠/ ١٣٤٦هـ بقَرْية النجامية، وكَانَ وحيدًا لأَبَوَيْنِ صَالِحَين لم يُرْزقَا سِوَاه؛ ولِذَلِكَ نَذَرا أَلَّا يُكلِّفانه شيئًا من أُمُور الدُّنيا، بَلْ نَذَرا به لله ﷻ في تَعْليمِهِ، وتَرْبيتِهِ تَرْبيةً سَلِيمةً صَحِيحةً.

❑ **نشأته العلمية:**

مَنَّ اللهُ ﷻ علىٰ منطقة جازان بقُدُومِ شيخٍ كبيرٍ، وعالمٍ جليلٍ قادمٍ من بلاد نجد؛ إنَّه الشَّيخ العَلَّامة/ عبد الله بْن مُحمَّد القرعاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكَانَ قُدُومُه لمنطقة جازان عام ١٣٥٨هـ بأَمْرٍ من مُفْتي الدِّيار السُّعوديَّة آنَذَاك، سماحة الشَّيخ العَلَّامة/ مُحمَّد بن إبراهيم آل الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقَدِ اسْتَقرَّ المقامُ بالشَّيخ القرعاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صامطة داعيًا، ومُرْشدًا، ومُعلِّمًا، ثمَّ أَنْشَأ بَعْد ذَلِكَ المدرسةَ السَّلفيَّة بصامطة، وذَلِكَ في عام ١٣٥٩هـ .

وكان المُتَرجم له الشَّيخُ أحمدُ بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَتردَّد علىٰ الشَّيخ القرعاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا بصُحْبة عَمَّيه (الشَّيخ حسين بن محمد النَّجمي، والشَّيخ حسن بن محمد النَّجمي رحمهما الله)، وكَانُوا يَأْخُذون عنه جميعًا العلمَ الشَّرعيَّ، وفي شهر صفر من عام ١٣٦٠هـ سَارَع الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أبناءِ قَريتِهِ النجامية بِالالْتِحَاقِ بالمَدْرسَة السَّلفيَّة بصامطة، وانْتَظمُوا في حَلْقة الشَّيخ عبد الله القرعاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَاسْتَمعُوا لدُرُوسِهِ، وتَزوَّدُوا من علمِهِ.

فأَخَذ الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الشَّيخ القَرعاويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأُصُولَ الثَّلاثةَ، والتَّجْويدَ، والتَّفْسيرَ وأُصُولَه، وتَابَع معه في عُلُوم القرآنِ، والتَّاريخ الإسلاميِّ، واللُّغة العربيَّة، وغيرها.

كما قرأ الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الشيخ القرعاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابَ «التَّوْحيد»، و«العقيدة الطَّحاويَّة» بشَرْح الشَّيخ القرعاوي، وقَرَأ عليه «بُلُوغ المرام» و«البَيْقونيَّة»، و«نُخْبَة الفِكَر»، وشرحها «نزهة النَّظر»، و«الدُّرر البهيَّة» مع شَرْحها «الدَّراري المضيَّة» في الفقه.

❑ **أعماله:**

عُيِّنَ من قِبَلِ شَيْخِهِ مُدرِّسًا في مدرسة النجامية التَّابعة لمَدَارِسِ الشَّيخ القرعاويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ احْتِسَابًا، وذَلِكَ في ١/ ٢/ ١٣٦٧هـ.

وفي عام ١٣٧٢هـ، عُيِّنَ بأمرِ شَيْخه عبد الله القرعاوي إمامًا، وواعظًا، وخطيبًا في قَرْية (أبو سبيلة) بالحرث حتَّىٰ نهاية عام ١٣٧٣هـ.

وَفِي بِدَايَة عام ١٣٧٤هـ، تمَّ افتتاحُ المعهدِ العِلْميِّ في صامطة؛ فعُيِّنَ فِيهِ الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُعلِّمًا، وكَانَ ذَلِكَ في ١/ ١/ ١٣٧٤هـ.

وبَقِيَ الشَّيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُدرِّسًا بالمَعْهدِ العلميِّ في صامطة حتَّىٰ ١١/ ٣/ ١٣٨٤هـ، حيث اسْتقَالَ من التَّدْريسِ علىٰ أملِ أَنْ يُواصِل تدريسه في الجَامِعَةِ الإِسْلاميَّة بالمدينَةِ النَّبويَّةِ، وبعدها عَمِل في سِلْك الدعوة إلىٰ الله ثلاث سنوات.

ولمَّا تَعِبَ الشَّيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من التَّنقُّل بَيْن المُدُنِ والقُرَىٰ- رَغِبَ أن يَعُودَ إلىٰ حَقْل التَّعْليمِ في المَعَاهِدِ العِلْميَّة؛ فنُقِلَتْ خِدْماتُهُ إلىٰ المعهدِ العلميِّ مَرَّةً أُخْرىٰ بجازان، فعُيِّنَ فيه في ١/ ١/ ١٣٨٧هـ، ثمَّ انْتقَل بَعْد ذَلِكَ إِلَىٰ مَعْهدِ صامطة العلميِّ إلىٰ أَنْ أُحِيلَ للتَّقاعُدِ في ١/ ٧/ ١٤١٠هـ؛ لبُلُوغِه السِّنَّ النِّظاميَّة.

ثُمَّ عادَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ واستقرَّ به المقامُ في مَسْقط رأسِهِ بقَرْيتِهِ النجاميَّة إمامًا وخطيبًا بجَامِعِها، ومُعلِّمًا ومُفتيًا فيها.

❑ شيوخه الذين تلقى على أيديهم العلم، وهم بالترتيب الزمني:

١- الشَّيخ عبده بن عقيل النَّجمي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- الشَّيخ يحيىٰ فقيه عبسي رَحِمَهُ اللَّهُ من أَهْلِ اليَمَن.

٣- الشَّيخ الإمام العَلَّامة الدَّاعية المُجدِّد في جَنُوب المملكة: عبد الله بن مُحمَّد القرعاوي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤- الشَّيخ عثمان بن عثمان حملي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥- الشَّيخ إبراهيم بن مُحمَّد العمودي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٦- الشَّيخ علي بن الشَّيخ عثمان زياد الصُّومالي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٧- الشَّيخ حافظ بن أحمد حَكَمي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨- الشَّيخ الإمام العَلَّامة مُفْتي البلاد السُّعوديَّة السَّابق مُحمَّد بن إبراهيم آل الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٩- الشَّيخ الإمام العَلَّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.

❑ تلاميذه:

وقَدْ تَخرَّجَ عَلَى يَدَي الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ آلافُ الطُّلاب والحَمْدُ لله، نذكر منهم:

١ـ العَلَّامة المُحدِّث الدُّكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله.

٢ـ العَلَّامة الفقيه زيد بن محمد بن هادي المدخلي حفظه الله.

٣ ـ العَلَّامة الدُّكتور علي بن ناصر فقيهي حفظه الله.

٤- الشَّيخ الدُّكتور مُحمَّد بن هادي المَدْخلي حفظه الله.

وهُنَاك الكَثِيرُ والكَثِيرُ من طُلَّاب العِلْمِ الَّذين تَخرَّجوا علىٰ يدي الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من شَتَّىٰ البُلْدان من المَمْلكةِ العَربيَّة السُّعوديَّة وَخَارِجها.

❏ **مؤلفاته:**

لفضيلة الشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ اللهُ مؤلفات كُثُرٌ، نذكر منها:

١- إتمام المِنَّة بشرح أصول السُنَّة للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ.

٢- فتح الربِّ الغَني بتوضيح شرح السُّنَّة للمُزني رَحِمَهُ اللهُ.

٣- فتح الرَّحيم الودود في التعليق علىٰ كتاب السُّنَّة من سُنن الإمام أبي داود رَحِمَهُ اللهُ.

٤- إرشاد السَّاري إلىٰ شرح السُّنَّة للإمام البربهاري رَحِمَهُ اللهُ.

٥- بُلوغ الأَمَاني بشرح عقيدة ابن أبي زَيْد القَيْرواني رَحِمَهُ اللهُ.

٦- الفوائد الجِيَاد مِن لمعة الاعتقاد.

٧- التعليقات الأثرية علىٰ العقيدة الواسطية وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

٨- التعليقات البهية علىٰ الرَّسائل العقدية.

٩- الشرح المُوجز المُمهَّد لتوحيد الخالق المُمجَّد الذي أَلَّفه شيخ الإسلام مُحمَّد رَحِمَهُ اللهُ.

١٠- الأمالي النَّجمية علىٰ مسائل الجاهلية.

١١- فتح الربِّ الغفور ذي الرَّحمة في شرح الواجبات المُتحتمات المَعْرِفة علىٰ كل مُسلمٍ ومُسلمة.

١٢- الفوائد المنثورة بالتعليق علىٰ أعلام السُّنَّة المَنْشورة للحَكَمي رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٣- أوضح الإشارة في الردِّ علىٰ مَنْ أباح المَمنوع من الزيارة.

١٤- تنزيه الشريعة عن إباحة الأغاني الخليعة.

١٥- رسالة الإرشاد إلىٰ بيان الحقِّ في حكم الجهاد.

١٦- المَوْرِدِ العَذْب الزُّلال فيما انْتُقِد علىٰ بعض المناهج الدَّعوية من العقائد والأعمال.

١٧- ردُّ الجواب علىٰ مَنْ طلب مِنِّي عدم طبع الكتاب.

١٨- فتح الربِّ الودود في الفتاوىٰ والرسائل والردود (٤ مجلدات).

١٩- الفتاوىٰ الجَليَّة عن المناهج الدَّعوية (مجلدان).

❑ **صفاته رَحِمَهُ اللَّهُ:**

تميَّز شيخُنا أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ بصفات كثيرة جليلة، نذكر منها:

۞ أوَّلاً: حسْنُ تَعَامل الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مع طُلابِه، وتشجيعه لهم:

كان شَيْخُنا أحمدُ النَّجْمي رَحِمَهُ اللَّهُ رُبَّما يَسأل سؤالًا؛ فيقول لأحدِ طُلَّابه: «أَخْبِر السَّائل بالجواب»- إذا عَلِمَ أنَّ الطَّالبَ يُتْقِنُ الجوابَ.

و قال الشَّيخُ مُحمَّد بن مُحمَّد صغير عَكُّور:

«سألني سائلٌ سؤالًا؛ فقلتُ له: أذهبُ أسألُ الشَّيخَ أحمدَ النَّجميَّ، ثمَّ أُبْلِغك الجوابَ! فلمَّا ذهبتُ إلىٰ الشَّيخ، وقلتُ له: سألني سائلٌ سؤالًا؛ فقلت له: أسألُكَ، ثمَّ أُعْطِيه الجوابَ. فقال لي الشَّيخُ: لماذا ما أفتيتَهُ؟ فقلتُ: يا شيخُ، كيف أُفْتِي وأَنْتَ هنا (أو كلامًا نحوه)، فقال الشَّيخُ: إلىٰ مَتَىٰ تَبقون عالَةً علىٰ النَّاس؟!».

و قال الشيخ عبد الله بن محمد النجمي:

كان الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ رُبَّما يَأتِي المُسْتفتِي؛ فيَسأل شيخنَا عن مسألةٍ؛ فيسألُ شَيْخُنا بعضَ الطُّلَّابِ، فيقول لهم: «ما رأيُكم في هذه المسألة؟» حتَّىٰ إنَّه في مرة من المَرَّاتِ قلتُ له: يا شيخَنا، الفَتْوىٰ لكم! فقال شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِن باب المُذَاكرة!».

رُبَّما يُفتي شَيْخُنا في مسألةٍ من المسائل، فيَعْرِض عليه بعضُ الطَّلَبة وِجْهة رأيه في المسألة بأُسْلُوبٍ مُؤدَّبٍ، مُؤيِّدًا ذلك بالأدلَّة؛ فيُغيِّر شَيْخُنا فَتْواه في المسألة.

ممَّا يُلَاحظ أنَّ شَيْخنا رَحِمَهُ اللَّهُ كان إذا قَدَّمَ لرسالةٍ أو بحثٍ لأحدِ طُلَّابه، شَجَّعَه بما يكون حافزًا له علىٰ مُوَاصلةِ الجدِّ والبحثِ.

أَلْقَىٰ شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ محاضرةً، وحَصَل وَهْمٌ في بعضِ المسائلِ في المُحَاضرةِ، فأَمَر شَيْخُنا بالشَّريط الَّذي سُجِّلَتْ فيه المحاضرةُ، وصَوَّبَ ما حَصَل من وَهْمٍ فيها، وأعادَ تَسْجِيلَها؛ فرحمةُ الله عليه رحمة الأبرار.

نَقَل شَيْخُنا في بعضِ كُتُبِهِ فوائدَ من بعضِ طُلَّابِهِ، وهذا في غاية التَّواضُعِ.

وقَالَ الشَّيخُ زيد بن مُحمَّد المدخلي -حفظه الله- كلمةً مختصرةً في شَيْخنا رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكنَّها عظيمةٌ في مَدْلولها:

«الشَّيخ أحمد مُرَبٍّ، وحقًّا إنَّه لمُرَبٍّ بأخلاقِهِ، مُرَبٍّ في تَعامُلِهِ مع طُلَّابِهِ وزُمَلائِهِ، ومُجْتمعِهِ».

❁ ثانيًا: عبادة الشَّيخ، وزُهده:

عُرِفَ شَيْخُنا العَلَّامةُ رَحِمَهُ اللَّهُ واشْتُهِرَ بحِرْصِهِ علىٰ العبادة، ومنها قيامُ اللَّيل، فلا يتركُهُ في حِلِّه وترحالِهِ، وفي سفرِهِ وإقامتِهِ؛ فكان لا يدعُ قيامَ اللَّيل عليه رحمةُ الله، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ لا ينام في اللَّيل إلَّا أربع ساعاتٍ فقط؛ كما أخبرَ بذلك بعضُ طُلَّابِهِ.

❁ ثالثًا: تواضع الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال الشيخ عبد الله بن محمد النجمي:

لقَدْ قَدَّمَ شَيْخُنا أحمد بن يحيىٰ النَّجْمي أَرْوَعَ الأَمْثلة في التَّواضُع، فَمَا رَأَتْ عَيْناي مِثْلَه في التَّواضُع.

وإِلَيْك بَعْض مَواقِفِ شَيْخنا الَّتي تدلُّ على تَواضُعه رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَثِيرًا ما كُنَّا نَرَىٰ شَيْخنا يَقُومُ مِنْ مَجْلِسِهِ لِيَغْسلَ الأَكْواسَ لضُيُوفِهِ، أو يُقَرِّبَ ثلاجاتِ الشَّاي والقَهْوة إِلَيْهم.

حَصَل لي قَبْل سَنَواتٍ كسرٌ في التَّرْقُوةِ، فَما إِنْ وَصَلْتُ من المستشفىٰ، ودخلتُ غُرْفةَ النَّوم في بَيْتي إلَّا وشَيْخنا أَحْمد النَّجمي دَاخلٌ عليَّ، وقَدْ وَصَله الخبرُ، وجَاءَ مُسْرعًا؛ ليَطْمئنَّ عليَّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

تَتبَّعتُ مَنْ زَارَنِي في ذَلِك المرَضِ؛ فرأيتُ أكثرَ مَنْ زَارَنِي هُو شَيْخنا أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كُنْتُ إذَا غِبْتُ عن شَيْخنا النَّجميِّ يومًا لظُرُوفٍ أو لشُغْلٍ مَا؛ اتَّصلَ بِي مباشرةً، وسَألَ عنِّي، وقال: «مَا رَأيْنَاكَ بالأَمْسِ، عَسَىٰ ما خلاف!»، ثمَّ أُبْدِي له سببَ غِيَابِي.

كَانَ شَيْخُنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سنةٍ قديمةٍ يَذْهبُ بسَيَّارتِهِ إلىٰ قريةٍ مجاورةٍ؛ ليَأْخُذَ أَحَدَ طَلَبة العِلْم الفُقَراء المُغْترِبين ليأكلَ معه طعامَ الإفْطارِ شِبْهَ يوميٍّ.

أُثْنِيَ عَلَىٰ شَيْخنا أحمد النَّجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إِحْدَىٰ المُحَاضراتِ ثناءً كبيرًا، فعَقَّبَ شَيْخُنا علىٰ ذَلِكَ الثَّناء، وَانْتقَدَه، وقالَ: «إنَّما أنَا طُوَيْلبُ عِلْمٍ صغيرٌ».اهـ.

رابعًا: حرص الشيخ على العلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كان الشيخُ أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عجيبًا في حرصه علىٰ العلم، تعلُّمًا وتعليمًا، وإليكَ بعضَ المواقف التي ذكرها الشيخ عبد الله بن محمد النجمي تؤيد ذلك:

قالَ الشَّيخُ زيد بن مُحمَّد المدخلي حفظه الله تعالى: «ما عرفتُ الشَّيخَ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلَّا وَهُو يُعلِّم، ويَنْشر، ويَدْعو إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ».اهـ.

قَبْلَ سنواتٍ حَصَل حادثُ سَيَّارةٍ لشَيْخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فتَعِبَ علىٰ إِثْرِه، فكَتَب أبناءُ الشَّيخ لوحةً علىٰ بابِ بَيْتِهِ يُحدِّد فيها مَوَاعيدُ الاسْتِفْتاءِ، والزِّيارة؛

حِرْصًا مِنْهم علىٰ راحةِ الشَّيخ، فطَلَب مِنْهم إِبْعَادَ اللَّوحةِ، وإِزَالَتها، وبالفِعْل حَصَل ذَلِكَ؛ فلله دَرُّه من شيخٍ نَذَر حَياتَه لله عَزَّوَجَلَّ!

ممَّا يتميز به شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ: صَبْرُهُ علىٰ التَّدْريس، فقَلَّ أن تجدَ له نظيرًا في هَذَا البَابِ، فرُبَّما كانَ للشَّيخ في اليومِ الواحدِ سبعةُ دُروس؛ إضافة إلىٰ المُستفتين الذين يأتون للشيخ في اليوم الواحد مِنْ دَاخِل المِنْطقَةِ وخَارِجها، والزُّوَّار الَّذين يَأْتُونَ لزيارة الشَّيخ، وكأنَّه لا يَرْتاحُ، ولَا يَطمئنُّ إلَّا مع الدُّرُوس (التَّدْريس)، بَلْ يَكُونُ علىٰ فِرَاشِ المَرَضِ في البَيْتِ أو في المُسْتَشفىٰ؛ وَهُو يُقْرأ عليه، ويُجِيبُ السَّائلين؛ بَلْ ذَكَر لنا الشَّيخُ الدُّكتور/ مُحمَّد بن هادي المدخلي -حفظه الله- وكانَ مِمَّنْ يحبُّه شَيْخنا، ويُجلُّه «أنَّه قَرأَ علىٰ الشَّيخ، والجبسُ عَلَىٰ قَدَمِ الشَّيخ، وأثرُ الدَّمِ باقٍ في قَدمِهِ من حادثِ سَيَّارةٍ».اهـ.

۞ خامسًا: كرم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وبذله، وعطاؤه:

قال الشيخ عبد الله بن محمد النجمي:

أمَّا عَنْ كرَم شَيْخنا، فَسَائِلْ عَنْه كلَّ مَنْ عَرَف شَيْخنا، أَوْ زَارَه، فسَتَجِد عَجَبًا:

كَانَ شَيْخُنا إِذَا زَارَه أحدٌ مِنْ مُحبِّيه من طَلَبة العِلْمِ أو المَشَائِخ لا يَتردَّد في دَعْوتِهِ للإفطارِ، أو الغداءِ، أو العشاءِ، وكَانَ كثيرًا ما يَتَّصلُ بي، ويَطْلبُ منِّي أَنْ أتَّصل بالمندي؛ لِكَيْ يعدُّوا ذبيحةً، أو نصفَ ذبيحةٍ علىٰ حِسَابِ شَيْخنا؛ بل رُبَّما يَكُونُ شَيْخُنا صائمًا، ومَعَ ذَلِكَ يُكْرِمُ ضُيُوفَه وطُلَّابَه.

مِمَّا عَرفتُهُ من شَيْخنا مِنْ خِلَالِ مُلَازمتِي له: كُنَّا نَذْهَبُ إِلَىٰ أَحَدِ المسارحة يَوْم السَّبت لدرسٍ في «صحيح مسلم»، وعِنْد العَوْدة يَطْلُبُ الشَّيخُ

مِنِّي صرفًا لخمس مئةِ ريالٍ، ثمَّ يَصْرفها دائمًا لطَلَبة العِلْمِ المُحْتاجِين، ويَتعَاهد بها الفُقَراءَ والمَسَاكِينَ.

❁ **سادسًا: تعفف الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

قال الشيخ عبد الله بن محمد النجمي:

كَانَ شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ صاحبَ تَعفُّفٍ عجيبٍ، وأَذْكُر أنَّه في مَرَّةٍ مِنَ المَرَّاتِ مَرَرْتُ أنا وإيَّاه بمَخْبزٍ، وقال شَيْخُنا: أُرِيدُ بريالٍ خبزًا، فذَهَب، وأخذتُهُ من المَخْبزِ، وقَالَ لي عاملُ المَخْبزِ: لَا تَأْخُذْ من الشَّيخِ الرِّيالَ، وقُلْ لَهُ: الأمرُ سهلٌ، فقَالَ شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ: قُلْ لهم: إمَّا أن يَأْخُذُوا الرِّيالَ، وإمَّا أَنْ أُعِيدَ الخبزَ، فأَخَذُوا الرِّيالَ.

بَعْدَ عِيدِ فِطْر عام ١٤٢٨هـ، جاءَ أحدُ التجَّار لِزِيَارةِ شَيْخِنا رَحِمَهُ اللَّهُ، ثمَّ لمَّا أرادَ الخُرُوجَ من بَيْتِ شَيْخِنا، طَلَب التَّاجرُ منِّي أَنْ أَخْرجَ مَعَه خارجَ المَجْلسِ، فخرجتُ مَعَه، وقالَ لِي: «عِنْدِي خمسةُ آلافِ ريالٍ أُرِيدُكَ أَنْ تُعْطي الشَّيخَ مُسَاعدةً منِّي؛ لأنَّ الشَّيخَ يأتي إليه أُنَاسٌ كثيرٌ!»، فقلتُ له: أنَا لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْتلمَها مِنْك، ولَكِنْ أَعْرض الأمرَ علَىٰ شَيْخِنا فكَلَّمتُهُ، فقالَ: «إِنْ كَانَ يُرِيدُها لي فأنا -والحَمْدُ لله- بخيرٍ»، ولَمْ يَقْبَلها رَحِمَهُ اللَّهُ.

❁ **سابعًا: حرص الشيخ على اتِّباع السُّنَّة:**

قال الشيخ عبد الله بن محمد النجمي:

كَانَ شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ في غَايَة الحِرْصِ عَلَىٰ اتِّباعِ السُّنَّة؛ فِفي يَوْمٍ مِنَ الأَيَّامِ، وَفِي صَلَاةِ الظُّهرِ، دَخَل شَيْخُنا الجامعَ القديمَ، وكَانَ لابسًا حِذَاءَه، وتَقدَّمَ المحرابَ؛ وَهُوَ لابسٌ الحِذَاءَ، فقالَ بعضُ النَّاسِ: يَا شيخ، نَسِيتَ الحذاءَ!

فقَالَ شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ: « عَمْدًا فعلتُ هَذَا»، فرحمةُ اللهِ عَلَىٰ شَيْخِنا رحمةَ الأَبْرارِ، ما أشدَّ حِرْصَه علىٰ اتِّباعِ السُّنَّة.

كان شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ حريصًا عَلَىٰ تَشْيِيعِ الجنَائِزِ، وعَلَىٰ التَّعزية، وواللهِ، لقَدْ رأيتُ مِنْ شَيْخِنا مِنْ ذَلِكَ عجبًا رَحِمَهُ اللَّهُ، ولَقَدْ سافرتُ مَعَ شَيْخِنا إلىٰ مَكَّة؛ لتَشْيِيعِ جِنَازةِ الشَّيخ الإمام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، وتَعْزية أَهْلِهِ، وكَانَ شَيْخنا رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا ذَهَب إلىٰ التَّعزيةِ لا يُطِيلُ الجُلُوسَ.

قَالَ الشَّيخُ الدُّكتور مُحمَّد بن هادي حفظه الله:

«كُنْتُ آتِي إِلَىٰ شَيْخِنا أحمد النجمي في الضُّحىٰ؛ فكنتُ دائمًا أَدْخُلُ عليه في بيتِهِ القَدِيمِ في صامطة في وَقْتِ الضُّحىٰ، وهُوَ يُصلِّي الضُّحَىٰ».

مَا عرفتُ شَيْخَنا إلَّا وَهُو يخضبُ لِحْيتَه بالحنَّاء؛ عملًا بالسُّنَّة، وما رأيتُ لحيتَه بيضاءَ إلَّا بَعْد أن دخلَ المُسْتَشفىٰ، ودَخَل في غَيْبوبةٍ.

كثيرًا ما كَانَ يَقْرأ شَيْخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ في فَجْر الجُمُعةِ بـ(السَّجْدة والإنسانِ).

۞ ثامنًا: دفاع الشيخ المرير عن السُّنَّة، ووقوفه الصامد في وجه أهل البدع:

قال الشيخ عبد الله بن محمد النجمي:

يَتَّضِحُ ذلك جليًّا من خِلَالِ كُتُبِ شَيْخنا، ورُدُودِه، ومُحاضَراتِهِ، ودُرُوسِهِ؛ فكلُّها بيانٌ للعَقِيدةِ الصَّحيحة، وتحذيرٌ ممَّا يُضادُّها، وبيانٌ للسُّنَّة، وتحذيرٌ مِنَ البِدَعِ وأَهْلِها بشَتَّىٰ طَوَائِفهم، ومَنَاهِجهم، فهذِهِ كُتُبهُ شاهدةٌ، ومُحاضَراتُهُ ناطقةٌ، فقَدْ عُرِفَ شَيْخُنا بشَجَاعتِهِ في بيانِ الحقِّ؛ فكانَ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يخافُ في اللهِ لَوْمةَ لائم، ويُبيِّن الحقَّ، ويردُّ علىٰ أَهْلِ الباطلِ بَاطِلَهم؛ رَضِيَ مَنْ رَضِيَ، وغَضِبَ مَنْ غَضِبَ.

❑ **وفاته** رَحِمَهُ اللَّهُ:

لقَدْ تُوفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ بمَدِينَةِ المَلِك فَهْد الطِّبِّيَّة بالرِّياض في يَوْم الأَرْبعاء ٢٠/ ٧/ ١٤٢٩هـ في تَمامِ السَّاعة العاشرةِ والنِّصْفِ صباحًا تقريبًا، وذلك بَعْد مُعانَاةٍ طويلةٍ مَعَ المَرَض، وقَدْ أُجْرِيَتْ له عَمليَّاتٌ جراحيَّةٌ في رأسِهِ وبطنِهِ، وَاسْتمرَّتْ مُعاناتُهُ ثمانيةَ أشهرٍ، جَعَل اللهُ ذلك كَفَّارةً لسَيِّئاتِهِ، ورِفْعةً لدَرجاتِهِ في جَنَّاتِ الفِرْدوسِ نُزُلًا.

نُقِلَ جُثْمانُ وَالِدِنا رَحِمَهُ اللَّهُ بطَائرةٍ خاصَّةٍ إلىٰ منطقة جازان بأَمْرٍ من نائب خَادِمِ الحَرمَين الشَّريفين الأمير/ سلطان بن عبد العزيز آل سعود رَحِمَهُ اللَّهُ، وصُلِّي عليه، ووُوري جُثْمانه عصرَ يوم الخميس الموافق ٢١/ ٧/ ١٤٢٩هـ في مَسْقط رأسِهِ بقرية النجاميَّة.

وقَدْ شَيَّعَ جنازتَه خَلْقٌ كثيرٌ من أبنائِهِ، وأقربائِهِ، ومعارفِهِ، وطُلَّابِهِ؛ الَّذين جَاؤُوا مِنْ كلِّ مكانٍ؛ من دَاخِلِ بِلَادِنا السُّعوديَّة وَخَارِجها، وكَانَ مَشْهدُ التَّشْييع مَهِيبًا؛ حَضَره عددٌ كبيرٌ من المُشيِّعين؛ لم تَشْهد المنطقةُ مثلَه من قَبْل، فكانَ خبرُ وفاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فاجعةً، وأَسىٰ، وحُزْنًا في نُفُوسِ جميعِ مُحبِّيهِ؛ مَنْ عَرَفه أو نَهَل مِنْ عِلْمِهِ الصَّافي.

نَسْأل اللهَ أن يَتغمَّدَه بواسعِ رَحْمتِهِ، وأَنْ يُسْكنَه فسيحَ جَنَّاتِهِ، اللَّهمَّ آمين.

وقَدْ رَثَاه مجموعةٌ من الشُّعراء والأُدبَاء شعرًا ونثرًا؛ من الدَّاخل أو الخَارِجِ.

❑ الخاتمة:

وفي ختام هذه الترجمة أودُّ أُن أُشير إلىٰ أنها شيءٌ يسيرٌ ممَّا دَوَّنَه بعضُ أبناءِ الشَّيخ أحمد بن يحيىٰ النَّجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتلاميذه، وَمُحبِّيه من طُلَّاب العِلْمِ من داخلِ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة وخارجها، وفاءً بحقِّ شيخنا أحمد النَّجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ما قَدَّمه للإسلام والمسلمين.

وقد أردنا بهذه الترجمة المُختصرة التَّعْريفَ بهذا العَالِم الجليلِ لمَنْ لا يعرفُهُ من خلال فقرات هذه الترجمة، نَفَع اللهُ بها الجميعَ دنيا وأخرىٰ.

وجَزَىٰ اللهُ خيرًا كلَّ مَنْ شَارَك في جَمْعِ وإعدادِ فَقَراتِ هذه السِّيرة المختصرةِ، وجَعَلها في مَوَازينِ أَعْمالِهم.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وسلم

❁❁❁


الدرر النجمية
في
رد بعض الشبهات العقدية والمنهجية



الردود من منهج السلف

الردود من منهج السلف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه، وبعد:

فباستقراء أحوال النَّاس وُجد أنَّ هناك أقوامًا ينتمون إلىٰ المنهج السلفي حسب زعمهم، ولكنَّهم يكرهون الردود، ويرون أنَّها سببٌ في التفرق ونشر الضغائن بين الناس، وبثِّ العداوات، وغرس بذور الفرقة؛ وهذا يدل علىٰ قلة تعمق هؤلاء فيما يترتب علىٰ كلٍّ من الأمرين؛ الرد وتركه من نتائج حسنة أو سيئة، حلوةً أو مرَّةً.

والحقيقة أنَّ الرد علىٰ المخالف يُعتبر إنكارًا لمنكر فَشَا، وردًّا لباطلٍ رُوِّج.

وقد قرن الله عَزَّوَجَلَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر بالإيمان، فجعل الثلاثة سببًا لخيرية هذه الأمة حيث قال تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ **في تفسير هذه الآية:** «يخبر تعالىٰ عن هذه الأمة المحمدية بأنَّها خير الأمم؛ فقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

قال البخاري: حدثنا محمد بن يوسف، عن سفيان، عن أبي ميسرة ، عن أبي حازم ،عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: «خير الناس للناس؛ تأتون بهم في السلاسل بأعناقهم حتىٰ يدخلوا في الإسلام». وهكذا قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء، والربيع بن أنس، وعطية العوفي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ يعني: خير الناس للناس. والمعنىٰ: أنَّهم خير الأمم، وأنفع الناس للناس، ولهذا قال: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾».

ثمَّ قال: «قال الإمام أحمد: حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثنا شريكٌ، عن سماك، عن عبد الله بن عُمَيرة ، عن زوج دُرَّة بنت أبي لهب، عن درة بنت أبي لهب قالت: قام رجلٌ إلىٰ النبي ﷺ وهو علىٰ المنبر، فقال: يا رسول الله، أيُّ الناس خير؟ فقال رسول الله ﷺ: «**خيرُ الناس أقرؤهم، وأتقاهم لله، وآمرهم بالمعروف، وأنهاهم عن المنكر، وأوصلهم للرحم**»[(١)].اهـ[(٢)].

وقد تتبعتُ سند هذا الحديث، فوجدتهم كلهم ثقات، وشريكٌ سيئ الحفظ، وعبد الله بن عميرة كوفيٌّ مقبولٌ من الثانية، وزوج درة بنت أبي لهب لم أعرفه، ولعلَّه كان صحابيًّا.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٥/ ٤٢١) (٢٧٤٣٤).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٩٣).

وقد ساق ابنُ كثيرٍ أحاديث كثيرة في خيرية هذه الأمة، ثمَّ قال: «فهذه الأحاديث في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾؛ فمن اتصف من هذه الأمة بهذه الصفات، دخل معهم في هذا الثناء عليهم والمدح لهم، كما قال قتادة: بلغنا أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حجةٍ حَجَّها رأىٰ، من الناس سرعة- فقرأ هذه الآية: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، ثمَّ قال: «مَنْ سرَّه أن يكون من تلك الأمة فليؤدِّ شرط الله فيها». رواه ابن جرير[(١)].

قال ابن كثير: «ومَن لم يتصف بذلك أَشْبَه أهلَ الكتاب الذين ذمهم الله بقوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾».اهـ[(٢)].

وأقول: إنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبٌ حتميٌّ علىٰ الأمة جمعاء، لا يجوز لأحدٍ ترك ما يَقدر عليه منه، وإن ترك شيئًا يقدر عليه، ناله من جرَّاء ذلك من الإثم ما ناله لا محالة، وقد قال النبي ﷺ: «**مُروا بالمعروف، وانْهَوا عن المنكر قبل أن تَدْعوا فلا يُستجاب لكم**»، رواه ابن ماجة، وحسَّنه الألباني رحمه الله[(٣)].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إيَّاكم والجلوسَ علىٰ الطرقات!**». قالوا: ما لنا بدٌّ؛ إنَّما هي مجالسنا نتحدث فيها. قال: «**فإذا أَبَيْتم**

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧/ ١٠٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ١٠٣).

(٣) أخرجه ابن ماجة (٤٠٠٤) عن عائشة رضي الله عنها، وحسنه الألباني رحمه الله في «صحيح ابن ماجة» (٤٠٠٤).

إلا المجالس، فأَعْطوا الطريق حقَّه!». قالوا: وما حقُّ الطريق؟ قال: «**غضُّ البصر، وكفُّ الأذىٰ، وردُّ السلام، وأمرٌ بالمعروف، ونهي عن المنكر**»، رواه البخاري ومسلم(١).

ومن هذه الأدلة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة علىٰ وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، نأخذ وجوب الردود.

والردود لا تكون إلَّا علىٰ أخطاء؛ فهل يجوز أن نسكت علىٰ الخطأ فلا ننكره؟

الجواب: لا، إنَّ الذين ينكرون الردود إنَّما يريدون أن يفشو المنكر، فلا يُنكر حتىٰ يستفحل الباطلُ وأهله، ويضعف الحق وأهله، فإذا خَلَتِ الأرض من آمرٍ بمعروف، وناهٍ عن منكر- استحق أهلها اللعنة كما لعن بنو إسرائيل؛ قال تعالىٰ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾ [الفاتحة:١].

والله عَزَّوَجَلَّ جعل خيرية هذه الأمة مَبنيةً علىٰ ثلاث قواعد؛ وهي:

١- الأمر بالمعروف.

٢- النهي عن المنكر.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢٩)، ومسلم (٢١٢١).

٣- الإيمان بالله.

والخلاصة: أنَّ من أنكر الردود فقد أنكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن أنكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد أضاع اثنتين من تلك القواعد.

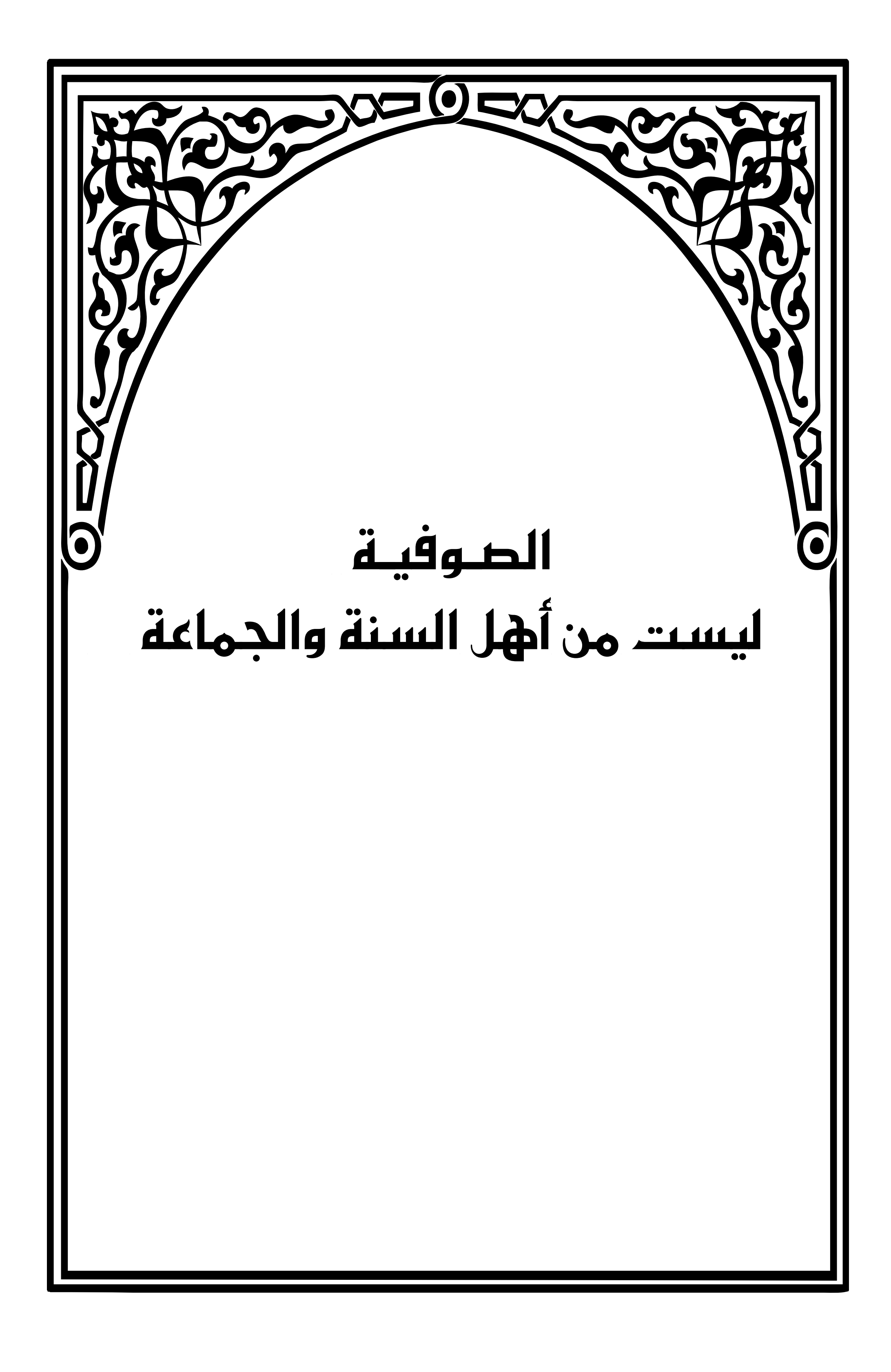
وإذا ضاعت منه اثنتان فقد ضاعت منه الثالثة، وهي الإيمان بالله؛ لأنَّ الإيمان بالله هو الباعث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبفقدهما يُفقد؛ قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾﴾ [هود:١١٦].

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى بن محمد النَّجمي

في ٢/ ٥/ ١٤٢٧هـ



الصـوفيـة
ليست من أهل السنة والجماعة

الصوفية ليست من أهل السنة والجماعة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قد قرأت المقال الذي كتبه عبد العزيز قاري في ملحق المدينة (ص٥)، من يوم الجمعة ١٩/ ٤/ ١٤٢٦هـ، وهو قوله: «إنَّ الصوفية مذهب من مذاهب أهل السنة والجماعة»، وسمعت أنَّ الشيخ (ربيع) ردَّ علىٰ هذا القول، وقال: «إنَّ الصوفية ليست من مذاهب أهل السنة والجماعة، ولكنَّ كلمة القاري وجدت مَن يُبرِّرها ويَنصرها، حيث ردَّ بعضُ المشائخ علىٰ الشيخ ربيع، وزعموا أنَّ هذا غلوٌّ منه، وبعدٌ عن الحقيقة، وذكروا أقوالًا عن بعض أهل العلم؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، واحتجوا علىٰ تبرير ما قاله عبد العزيز القاري.

وأقول: إنَّ مَن يزعم أنَّ التصوف من مذاهب أهل السنة والجماعة، فقد ظلم نفسه ظلمًا عظيمًا، وعليه أن يستغفر الله، ويتوب إليه، وليعلم الجميع أنَّ النبي ﷺ كان يَرُدُّ علىٰ أصحاب الغلو غُلوَّهم؛ ففي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثةُ رهط إلىٰ بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أُخبروا كأنهم تقالُّوها، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ، قد غَفَر الله له ما تقدَّم من ذنبه، وما تأخَّر؟

قال أحدُهم: أمَّا أنا فإني أُصلي الليلَ أبدًا.

وقال آخر: أنا أصوم الدهر، ولا أفطر.

وقال آخر: أنا أعتزل النساء؛ فلا أتزوج أبدًا.

فجاء رسول الله ﷺ، فقال: «**أنتم الذين قُلتم كذا وكذا؛ أَمَا والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له؛ لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء؛ فمن رَغِبَ عن سنتي فليس مني**»[1].

وقال ﷺ لابن عباس: «**الْقُطْ لي حَصًىٰ!**»، فلَقَطتُ له سبعَ حَصَيات هُنَّ حصىٰ الخَذْف، فجعل يَنْفُضُهنَّ في كفِّه، ويقول: «**أمثالَ هؤلاء فارْمُوا**»، ثم قال: «**يا أيُّها الناس، إيَّاكم والغلوَّ في الدين؛ فإنَّه أهلك من كان قبلكم الغُلوُّ في الدِّين**»، رواه ابن ماجة[2].

وقال ﷺ: «**إنَّ هذا الدينَ مَتينٌ؛ فأَوْغل فيه برفق، ولا تبغِّض إلىٰ نفسك عبادةَ الله، فإنَّ المنبتَّ لا أرضًا قَطَعَ، ولا ظهرًا أَبْقىٰ**»، رواه البيهقي في «سننه»[3].

وإنَّ أصلَ التصوف مبالغةٌ في التعبد، وزهدٌ في الدنيا، وكان ذلك في أوله

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم بنحوه (١٤٠١).

(٢) أخرجه ابن ماجة (٣٠٢٩)، وصححه الألباني رحمه الله في «صحيح ابن ماجة» (٢٤٥٥).

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٣/ ٢٧) (٤٧٤٣) من حديث جابر رضي الله عنه، وضعفه الألباني رحمه الله في «ضعيف الجامع» (٤٨٣٢).

فيه شيءٌ من القُرب إلىٰ السُّنَّة والاعتدال، كما كان في الصوفية القدامىٰ؛ كأمثال الداراني، وابن أبي الحواري، والجنيد، وبشر الحافي، وإبراهيم بن أدهم، وأمثال هؤلاء، إلَّا أنَّه قد تطور التصوف من سيئ إلىٰ أسوأ، وبعد عن السنة بعدًا عظيمًا؛ فنشأ عن ذلك ما يسمَّىٰ بالفناء، وما يسمَّىٰ أيضًا بالمحو، والسكر، والغيبة، والطي، والحضور بالحق، والجلوة، والإحسان، حتَّىٰ قال قائلهم:

يا رُبَّ جَوْهَر علمٍ لو أبُوح به ... لقيل لي: أنتَ ممن يعبدُ الوَثَنَا
ولاستحلَّ رجالٌ مسلمون دَمِي ... يَرَوْن أقبح ما يَأتونه حَسَنا

حتىٰ إنَّ الصوفية وقعوا في وحدة الوجود، ومن ذلك قولهم:

وهل أنا إلَّا أنت ذاتًا ووحدةً ... وهل أنت إلَّا نفس عَين هويتِ
كأنِّي لم أُحجب بها وكأنَّما ... هي احتجبت بي فازدَهىٰ الناسُ عِشقتي
فدِنْتُ بأمرٍ حرَّمته شريعتي ... وأحييتُ حُكمًا قد أماتته سُنَّتي

وأقول: ليست صوفية أهل القرن الثاني كصوفية المتأخرين؛ فالأولون بدأت صوفيتهم بالزهد والاجتهاد في العبادة فيها التي قد تَخرج عن الحدِّ المعقول الذي قرَّره الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ لسان نبي الهدىٰ ورسول الرحمة ﷺ حيث قال: «**والله، إنِّي لأخشاكم لله وأتقاكم له؛ لكني أصومُ وأُفطر، وأُصَلِّي وأرقدُ، وأتزوَّج النساء، فمَن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس مني**»[(١)].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

وجاء في «الصحيحين»، واللفظ للبخاري من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كانت عندي امرأة من بني أسد، فدخل عليَّ رسولُ الله ﷺ، فقال: «**مَن هذه؟**». قلت: فلانـة لا تنام بالليل، تذكر مِن صلاتها. فقال: «**مَه!**[1] **عليكم ما تُطيقون مِن الأعمال؛ فإن اللهَ لا يَمَل حتَّىٰ تَملُّوا**»[2].

إنَّ الصوفية بعد القرن الثاني قد تطورت، وتحولت من سيئ إلىٰ أسوأ، فطرأ عليها الفناء، ويسمَّىٰ كما سبق بالمحو والسكر، والغيبة، والطي.

انظر كتاب «الكشف عن الصوفية لأول مرة» (ص٢٧).

وفي (ص٢٩) نقل عن القشيري قوله: «وهذه الطائفة يستعملون ألفاظًا فيما بينهم قصدوا بها الكشف عن معانيها لأنفسهم، والإجمال، والسِّتر علىٰ مَنْ باينهم في طريقتهم؛ لتكون معاني ألفاظهم مستبهِمة علىٰ الأجانب؛ غيرةً منهم أن يشيع استعمالها في غير أهلها».اهـ.

قلت: ليس الأمر كما قال المؤلف، بل أبهموا علىٰ غيرهم، أو جاؤوا بألفاظٍ محتملة حتَّىٰ لا يُحكم عليهم بالردة فيُقتلوا، ولهذا حكىٰ صاحب «الكشف» (ص٥٠) عن أبي مدين أنَّه قال:

وفي السرِّ أسرارٌ دِقاقٌ لطيفة ... تُرَاق دمانا جهرةً لو بها بُحْنا

معنىٰ هذا البيت: أنَّهم يُبطنون كلماتهم بمعانٍ هي تعتبر عند أهل الشريعة

---

(١) «مه»: اسم فعل أمر بمعنىٰ: اكفف.

(٢) أخرجه البخاري (١١٥١)، واللفظ له، ومسلم (٧٨٥).

كفرًا وزندقة، لو أظهروها لأبيحت دماؤهم، وقتلوا بسببها.

ونقل صاحب «الكشف» أيضًا (ص٥٩) عن ابن هود أنَّه قال:

عِلْـمُ قـومـي بـي جهـلٌ إن شـأني لأجـلُّ
أنـا عبـدٌ أنـا ربٌّ أنـا عِـزٌّ أنـا ذُلُّ
أنـا دُنيـا أنـا أُخـرىٰ أنـا بعـضٌ أنـا كُـلُّ
أنـا معـشـوقٌ لـذاتي لـست عنـه الـدهر أَسْلُـو

أقول: يجب علىٰ مَن يقول: إنَّ الصُّوفية من مذاهب أهل السنة والجماعة، أن يستغفر اللهَ كثيرًا؛ لعلَّ الله أن يتوب عليه مِن هذا القول السيئ، فإنَّ الصوفية في هذا الزمن هي الصوفية التي تجعل العبد ربًّا، والعكس؛ لتمزج بين الخالق والمخلوق، ولهذا يقول شاعرهم:

الـرَّبُّ عبـدٌ والعبـدُ ربٌّ فليـتَ شِعـري مَـنِ المُكلَّـف

وهذا ابن هُود يقول في الأبيات السَّابقة واصفًا لنفسه بأنَّه قد جمع بين المتناقضات، فهو عبدٌ وربٌّ في آنٍ واحدٍ، وهو دُنيا وأُخرىٰ في آنٍ واحدٍ، وهو بعضٌ وكلٌّ في آنٍ واحدٍ؛ هذا كلامٌ لا يُصدقه عقلٌ، ولم يَأت به شرعٌ، بل أيُّ عاقلٍ لا يحكم علىٰ قائله بالجنون والهوس.

وقال الشيخ عبد الرحمن الوكيل في كتابه «هذه هي الصوفية»، تحت عنوان: (ضحيةٌ للصوفية)، (ص١٥): «هذا رجلٌ شابٌّ مسلم أغوىٰ صباه الغرير سِحرُ الصوفية، فجرَّعته زعافها، يَحسبه خمرة الجنة تَدهق كؤوسها الملائكة، وغِسْلينها يَخالُه رحيقًا تُرَوِّيه به الحورُ النواعم، ثمَّ أشرقت علىٰ

روحه المُظلم أشعة الهدىٰ من كتاب الله، فنظر، فماذا رأىٰ؟ رأىٰ ماضيه الصوفي شيطانَ كفرٍ ماردٍ يغتال إيمانه، وشركًا يعصف بالرَّمق الشاحب من توحيده، فيَا حرَّ قَلْباه!

كان الفتىٰ اليتيمُ يأمل أن يمشي علىٰ الماء، وأن يُحَلِّق بجناحيه فوق قبة النجوم، وأن يَتَّحِد بالروح الإلهي الأعظم، وأن يهتك- كالشهاب الثاقب - حُجُب السَّوِيَّة والغَيْرِيَّة؛ ليشهد حقيقة الوحدة الكبرىٰ (وحدة الوجود)، ويَسعد بها وقد تحققت في ذاته، كان يُؤمِّل ذلك كلَّه في كل هذه الأساطير المجوسية، وعُدَّته الصوفية، ولكن واهًا مما بعدها من أدمع وجراح...».

إلىٰ أن قال: «وهنا في القلب جراح نازحةٌ (أي: نازفةٌ) تنوح بين يديك بمأساتي الدامية! أمَّلت الاتحاد بالروح الإلهي، فلم أجد غير الشيطان ينفث في دمي فتونه، ويتلظَّىٰ في غرائزي غيًّا يتعشق كل ساجية...».

إلىٰ أن قال: «وعدتني بالربوبية (يعني: الصوفية) تتجلَّىٰ فيَّ بصورة بشرية، فأُصرِّف الوجود بقدري القاهر، وقضائي الذي لا مردَّ له، وأُسخر السماء، والأرض، والعواصف، والجن، والملائك، والحور، أسخرهم لصبوات شبابي، ونزوات هواي؛ ألم يُبِح كاهنُ الصوفية التلمساني في دينه الأمَّ والأختَ، ويرمي مَن يحرمهما علىٰ الابن والأخ بأنَّه محجوب؟!

ألم يؤكد طاغوت الصوفية الأكبر ابن عربي أنَّ الرب الأعظم غانيةٌ

هَلُوك[١] تحترق الشفاه علىٰ ثَغْرها قُبُلًا دنسةً ملتهبة!

وأنَّ هذا الربَّ لا يَبلغ كمال تجليه الأعظم إلَّا حين يتجسد في صورة أنثىٰ تجتاحُ أُنوثتها خطيئة كل عِربيد في غيابة الليل!».اهـ.

اللهمَّ أنزل غضبك ونقمتك وبأسك الذي لا يُردُّ بمَن قال هذا القول المتناهي في الخُبث، ومَنْ ردَّده مقرًّا له، ومعجبًا به.

فهل يقول أحدٌ: إنَّ الصوفية من مذاهب أهل السنة والجماعة إلَّا جاهلٌ لا يَدري ما هي الصوفية المعاصرة، أو مفتونٌ بها يَحسب أنَّ الصوفية من مسالك أهل التقىٰ؟

فعلىٰ هذا أن يقرأ عن الصوفية الكتب الآتية ليعرف عنها المزيد:

١- «هذه هي الصوفية»، للشيخ عبد الرحمن الوكيل، أحد أعضاء جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر.

٢- «الكشف عن الصوفية لأول مرة»، لمؤلفه محمود عبد الرؤوف القاسم.

٣- «مصرع التصوف»، أو «تنبيه الغبي إلىٰ تكفير ابن عربي»، للعلامة برهان الدين البقاعي.

٤- «الأنوار الرحمانية لهداية الفرقة التيجانية»، للشيخ عبد الرحمن الإفريقي.

---

(١) **الغانية**: التي استغنت بحسنها عن الحلي. **والهَلوكُ من النساء**: الفاجرة المتساقطة علىٰ الرجال.

وقال الشيخ عبد الرحمن الوكيل في كتابه «هذه هي الصوفية»، (ص٤٤) عن ادعاء الجيلي الربوبية العظمىٰ:

لـي المُلـكُ في الـدَّارين لَـم أرَ فيهمـا ... سِـواي فـأرجو فَـضْلَه أو فَأَخْـشَاه
وقَـد حُـزْتُ أنـواعَ الكمـال وإنَّنـي ... جَمـالُ جَـلَال الكـل مـا أنـا إلَّا هـو
فَمَهْمَـا تـرىٰ مـن مَعْـدنٍ ونَباتـه ... وحيوانـه مـع إِنْـسه وسَجَايـاه
ومهمـا تـرىٰ مـن أَبْحـرٍ وقِفَـاره ... ومِـن شـجرٍ أو شـاهقٍ طَـال أَعْـلاه
ومهمـا تـرىٰ مـن صـورةٍ مَعنـوية ... ومـن مَـشْهدٍ للعـين طَـاب مُحَيَّـاه
ومهمـا تـرىٰ مـن هيئـةٍ مَلَـكِيَّة ... ومـن مَنظـرٍ إبلـيس قـد كـان معنـاه
ومهمـا تـرىٰ مـن شهـوةٍ بـشـريَّة ... لِطَبْـعٍ وإيثـار لحـقٍّ تَعاطـاه
ومهمـا تـرىٰ مـن عَرْشـه ومُحيطـه ... وكُرسـيِّه أو رفـرفٍ عـزَّ مَجْـلاه
فـإنِّي ذاك الكـلُّ والكـلُّ مَـشْهدي ... أنـا المُتجلِّـي في حقيقتـه لا هُـو
وإنِّـي ربٌّ للأنـام وسيِّـدٌ ... جميـع الـورىٰ اسـمٌ وذاتـي مـسمَّاه

ثمَّ قال الوكيل: «أرأيت إلىٰ الجيلي بأية وثنيةٍ ينعق؟ وبأية مجوسيةٍ يَدين؟

أرأيت إليه في قوله: «أنا المتجلي في حقيقته لا هو»، يا للجيلي! يحكم علىٰ الوجود الحق بالعدم الصرف!

أرأيت إليه في زعمه أنَّه «ربٌّ للأنام وسيدٌ»؟!

أرأيت إليه -وقد جُنَّت شهوة الزندقة فيه- يفتري أنَّ الشهوات إحدىٰ

مقوِّمات الوجود الإلهي، وأنَّها في دنسها عين وجوده؟!

وأنَّ إبليس في غيِّه وتمرده هو عين الرب الأعظم؟!

وأنَّ كلَّ اسمٍ في الوجود هو اسم لله سبحانه؛ لأنَّه عين كل مسمَّىٰ، وأنَّ كل صفةٍ لكائن ما، هي لله صفة؛ لأنَّه عين الموصوف بها؟

فَعَلَامَ يدلُّ كلُّ هذا، أو أثارةٍ واحدة منه؟».اهـ.

وأقول: الله ﷻ أخبرنا بأنَّه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثمَّ استوىٰ علىٰ العرش، وأنَّه في حال استوائه يعلم ما يَلج في الأرض، وما يخرج منها، وما ينزل من السماء، وما يعرج فيها، وأنَّ جميع الكون مخلوقٌ وهو الخالق، ومربوبٌ وهو الرب، فمَن زعم أنَّ ما في هذا الكون من مخلوقات هي عين الخالق، أو أنَّه اتَّحَدَ بها، أو حلَّ بها- فهو دجَّالٌ، كذَّابٌ، مفترٍ، كافر بالله كفرًا أشدُّ من كفر فرعون، وهامان، وأبي جهل، وأبي لهب، وأُبي بن خلف، وأعظم كفرًا مِنْ كفر جميع الكفرة الذين حاربوا الرسل، فيَا أسفاه علىٰ مسلمٍ يعتقد هذا الاعتقاد، ويُعجب بهؤلاء الكفرة.

وبالتالي؛ فإنِّي أنصح طلاب العلم والمشائخ المتصدرين للدعوة أن يتقوا الله ﷷ، وأن يخشوا الوقوف بين يديه، ويبتعدوا عن تبرير عقيدة الصوفية المارقة الموجودة في هذا العصر، إذ أنَّ الصوفية إذا ذُكرت في هذا الزمن لا يتبادر منها إلَّا هذا.

وقد رأيت كلام أحد المشائخ الذين ردُّوا علىٰ الشيخ ربيع بن هادي

المدخلي، وهو المدعو: الهادي محمد المختار، ولقد عجبت من قوله: «وبعد يا فضيلة الدكتور ربيع المدخلي، هذه أقوال المتصوفة التي حدَّدوا فيها منهجهم، وأساس عملهم، وهذه أقوال المُنْصِفين من أئمة المذهب السَّلَفي في المُتصوفة؛ أفلا يَصلح أي شيءٍ من هذا ليشفع للمتصوفة حتَّىٰ لا تُبقيهم -سامحنا الله وإياك- في خانة الزيغ والضلال... فمن يكون أهل السنة والجماعة إذا لم يكن المُتصوفة مِنهم؟

ألا يشفع للمتصوفة جهاد الحاج عمر الفوتي سلطان الدولة التيجانية في غرب إفريقيا الذي جاهد ضد الفرنسيين، وضد الوَثنيين في مناطق شاسعة من منطقة غرب إفريقيا، وثبَّت أركان الإسلام فيها، وكان يَحفظ «صحيح البخاري ومسلم»؟... إلخ».اهـ.

وأقول: يا قوم، إنَّ الأعمال لا تُقبل عند الله حتَّىٰ تكون خالصةً لوجهه؛ صوابًا علىٰ ما شرعه رسوله ﷺ، وليس كل مَنْ جاهد وهو علىٰ عقيدة سيئة، يكون عملُهُ مبرورًا، وقد ورد عند الإمام أحمد في «مسنده»، عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة أن أبا محمد أخبره، وكان من أصحاب ابن مسعود، حدثه عن رسول الله ﷺ أنه ذُكر عنده الشهداء، فقال: «**إنَّ أكثرَ شُهداء أُمَّتي أصحاب الفُرُش، ورُبَّ قتيل بين الصفين اللهُ أعلمُ بنيَّته**»(١).

وإذا كان الحاج عمر الفوتي سلطان الدولة التيجانية في غرب إفريقيا مشبعًا بالصوفية المارقة؛ صوفية شيخه أحمد التيجاني، فكيف يقال بأنَّ

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٣١٤) (٣٧٧٢)، وضعفه الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «ضعيف الجامع» (٣٣٢٨).

جهاده يكون مبرورًا ومقبولًا عند الله، والله ﷻ يقول: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف:١١٠]؟!

وقد قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في بحثها المختصر عن الطائفة التيجانية، (ص٢٥): «وقد غلا عمر بن سعيد الفوتي في تعظيم شيخه أحمد ابن محمد التيجاني؛ فزعم أنَّه خاتم الأولياء، وسيد العارفين، وأنَّه لا يتلقن واحدٌ من الأولياء فيضًا من نبي الله إلَّا عن طريقه من حيث لا يَشعر به ذلك الولي، قال: «الفصل السادس والثلاثون: في ذكر فضل شيخنا رضي الله عنه وأرضاه، وعنَّا به، وبيان أنَّه هو خاتم الأولياء، وسيد العارفين، وإمام الصديقين، ومدد الأقطاب والأغواث، وأنَّه هو القطب المكتوم، والبرزخ المختوم الذي هو الواسطة بين الأنبياء والأولياء بحيث لا يَتلقن واحدٌ من الأولياء -مَنْ كبُر شأنه ومن صَغُر- فيضًا من حضرة نبي إلَّا بواسطته -رضي الله تعالىٰ عنه- من حيث لا يشعر به ذلك الولي...». انظر «الرماح»، (٢/ ٤).

قالت اللجنة: إنَّ هذه الكلمات ناطقةٌ بالشرك الصريح، والكذب المكشوف، والغلو الممقوت، فقد جعل شيخه أعلىٰ مرتبةً من الصحابة وسائر القرون الثلاثة، مَن شهد لهم الرسول ﷺ بأنَّهم خير القرون، بَلْهَ مَنْ سواهم مِنَ الصالحين».

ثمَّ ذكر ما نصه في «الرماح»، (٢/ ٥): «أنَّ بعض مَن لم يكن له في العلم، ولا في نفحات أهل الله مِن خَلاق قد يورد علينا إيرادين:

أولهما: أنَّه يقول: إنَّ الشيخ رضي الله عنه، وأرضاه، مَدَح نفسه وزكَّاها، وذلك مذموم.

ثانيهما: أنَّه يقول: إنَّ قول الشيخ- رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه، وعنَّا به: إنَّ الفيوض التي تفيض من ذات سيد الوجود تتلقاه ذوات الأنبياء، وكل ما فاض وبرز من ذوات الأنبياء تتلقاه ذاتي، ومني يتفرق علىٰ جميع الخلائق من نشأة العالم إلىٰ النفخ في الصور، ويدخل فيه جميع الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم، فيكون أفضل من جميع الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، وذلك باطل.

وكذا قوله رضي الله عنه وأرضاه وعنَّا به: ولا يشرب ولي، ولا يُسقىٰ إلَّا من بحرنا؛ من نشأة العالم إلىٰ النفخ في الصور، وكذلك قوله -رضي الله عنه وأرضاه وعنَّا به: إذا جمع الله تعالىٰ خلقه في الموقف، ينادي منادٍ بأعلىٰ صوته يسمعه كل من بالموقف، يا أهل المحشر، هذا إمامكم الذي كان مددكم منه... إلخ».اهـ.

وأقول: ما نقلته عنه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء من هذه الهراءات والادعاءات العريضة يدل علىٰ أنَّه يُفضِّل نفسه علىٰ رسول الله ﷺ، وهذا كذبٌ ودجلٌ وتضليل، عامله الله بما يستحق.

وأقول: من أين لأحمد التيجاني هذه الفيوضات التي تفيض من ذات الرسول إلىٰ ذوات الأنبياء، ومن ذوات الأنبياء إلىٰ ذاته، فالرسول لم يَدَّع هذا، بل إنَّ التيجاني قد جعل نفسه أعظم من الرسول حين يقول عمر الفوتي في شيخه أحمد التيجاني: «إذا جمع الله تعالىٰ خلقه في الموقف، ينادي منادٍ بأعلىٰ صوته يَسمعه كل من بالموقف: يا أهل المحشر، هذا إمامكم الذي كان مددكم منه».

وعمر الفوتي قد أقرَّ شيخَه علىٰ هذا الباطل.

فيا عباد الله، إنَّ مَن جاهد وهو غارقٌ في هذه الأفكار الخاطئة، لا ينفعه جهاده ما دام معتقدًا للفيوضات، وأنَّها تأتي من ذات الرسول، أليس هذا من الشرك؟

أليست هذه الادعاءات ادعاءات باطلة كاذبة؟!

عليكم أن ترجعوا إلىٰ البحث المختصر عن الطائفة التيجانية الذي أعدَّته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وهكذا يقال: إنَّ كل مَنْ جاهد من الصوفية، فجهاده ممزوجٌ بالشرك والبدع، ولا يُقبل من الأعمال إلَّا ما كان خالصًا صوابًا.

عليكم أن تعودوا إلىٰ المنبع الأصيل؛ كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما كان عليه السلف الصالح.

ألم تسمعوا إلىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ ٦٠﴾ [المؤمنون:٦٠]، وفي «سنن ابن ماجة»، وغيره عن عائشة قالت: «قلت: يا رسول الله ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾ أهو الذي يزني ويسرق ويشرب الخمر؟ قال: «**لا يا بنت أبي بكر** -أو: يا بنت الصديق- **ولكنَّه الرجلُ يصومُ ويتصدق، ويُصلِّي، وهو يخاف ألَّا يُتقبَّل منه**»[1].

(١) أخرجه ابن ماجة (٤١٩٨)، وحسنه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح ابن ماجة» (٤١٩٨).

وأختم تنبيهي هذا بنصيحتي للذين يُبررون الصوفية الزائغة بألسنتهم وأقلامهم؛ ليتذكروا قول الله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر:٩٢، ٩٣]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴿٧﴾﴾ [الأعراف:٦، ٧].

فأنت يا عبدَ الله مسؤولٌ عن عِلمك، ومالك، وعمرك، وشبابك؛ لحديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تَزولُ قَدَما عبدٍ يوم القيامة حتَّىٰ يُسأل عن خمسة: عن عُمره فيما أفناه؟ وشبابه فيما أبلاه؟ وعن ماله من أين اكتسبه، وفيم أنفقه؟ وعمَّا عَمِل فيما عَلِم؟**»، رواه الطبراني في «المعجم الصغير»، وغيره(١).

وأنت يا عبد الله مسؤولٌ أمام الله عن نصرتك للحق أو خذلانه؛ فإن كنت نصرت الحق فأبشر، والله قد وعد الناصرين للحق بقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٧﴾﴾، وبقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٥٢﴾﴾ [غافر:٥١، ٥٢].

ويا عبد الله، إن كنت خَذلت الحقَّ وأهله، فإنَّك ستجد مَغبَّة ذلك في: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشورىٰ:٨٨، ٨٩].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/ ٤٩) (٧٦٠)، والترمذي بنحوه (٢٤١٦)، وحسنه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح الترمذي» (٢٤١٦).

وهذا جهدُ مُقلٍّ أحببت أن أشارك به في بيان الحق، ودحض الباطل، والله من وراء القصد.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى النَّجمي

١٤٢٦/٥/٢هـ



رد على صوفي

رد على صوفي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلامُ علىٰ رَسُولِ الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ، وبعد:

فقَدِ اطَّلعتُ علىٰ كِتَابٍ سَمَّاه صاحبُهُ «التَّعلُّق الصُّوري، والتَّعلُّق المعنويُّ بالجَنَابِ النَّبويِّ المُحمَّدي ﷺ»، اسم مُؤلِّف الكتاب الأستاذ الدُّكتور/ عاطف بن قاسم أمين المليجي.

في آخر الكتاب عِبَاراتٌ سَيِّئةٌ يَظْهر أَنَّها مُقْتبسَةٌ من عِبَاراتِ الغَارِقِينَ في التَّصوُّف من أَصْحابِ وحدة الوُجُودِ الَّذين يَزْعمونَ أَنَّ النَّبيَّ مُحمَّدًا ﷺ هو أَصْلُ الوُجُودِ، بَلْ ويَجْعلُونَ له صفاتِ الخَالِقِ.

وقَدْ كَتَب صاحبُ «الكشف عن الصُّوفيَّة» لأَوَّل مَرَّةٍ تأليف محمود عبد الرُّؤوف القاسم، كَتَب تِسْعَ عَشْرَة صَفْحةً تحت عنوان: «الحقيقة المُحمَّديَّة»، كتب فيها عِدَّة صَلَواتٍ عن الصُّوفيَّة يَصِفُونَ فيها النَّبيَّ الكريم ﷺ بأَوْصافِ الأُلُوهيَّةِ؛ كقول الحلاج في (ص٢٦٣):

«هُوَ الأَوَّلُ في الوصلة، وَهُوَ الآخِرُ في النُّبوَّة، والبَاطِنُ في الحَقِيقَة،

والظَّاهِرُ بالمَعْرفةِ... الحقُّ ما أَسْلَمه إلىٰ خَلْقِهِ؛ لأنَّه هو وإنِّي هو وهو هو»، انتهىٰ.

وَانْظر أَيْضـًا المُلَاحظَاتِ من كِتَابِ «الكشف عن الصُّوفيَّة» في (ص١٦٤) رقم (٢) حيث يَجْعلون مُحمَّدًا هو الله، وله جَمِيعُ صفاتِهِ الحُسْنىٰ.

اللَّهمَّ إنَّا نَبْرأ إِلَيْكَ من هَذَا البَاطِلِ المُوغِلِ في البُطْلانِ؛ الَّذي تَردُّه السُّنَّةُ، والقرآنُ، فاللهُ تَعَالىٰ يَقُول: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف:١١٠]، والنَّبيُّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرتِ النَّصَارَىٰ ابْنَ مَرْيم؛ إِنَّما أنا عَبْدٌ، فقُولُوا: عبد الله ورسولُهُ**»، رواه البخاريُّ[1].

وَاسْمَعْ أَيْضًا لما يَقُولُه أحمد التِّيجاني في الصَّلاة الغَيْبيَّة في الحقيقة الأَحْمديَّة (ص٢٧٥): «فإنَّها بَرزَتْ من الغَيْب من غَيْر إِنْشاء أَحَدٍ، اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم علىٰ عَيْن ذَاتِكَ العَليَّة بأَنْواعِ كَمَالَاتِك البَهيَّة في حَضْرة ذَاتِكَ الأَبديَّة علىٰ عَبْدك القائم بِكَ مِنْك، لَكَ إليك بأَتمِّ الصَّلوات الزَّكيَّة، المُصلِّي في مِحْراب عَيْن هَاءِ الهُويَّة، التَّالي السَّبْعَ المَثَاني بِصِفَاتِك النَّفسيَّة، الدَّاعي بك بإذْنِكَ لكَافَّة الشُّؤون العَليَّة، المُفِيض علىٰ كَافَّة مَنْ أَوْجدته بقَيُّوميَّة سِرِّكَ، المَدَد السَّاري في كُليَّة أَجْزاء موهية فَضْلك، المُتجلِّي عَلَيه في مِحْرابِ قُدْسِكَ، وأُنْسك بكَمَال أُلوهِيَّتك في عَوَالِمك في برِّك وبَحْرك».اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٥) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقوله ﷺ: «**لا تُطْرُوني**» من الإطراء، وهو الإفراط في المَدِيح، ومجاوزة الحَدِّ فيه. وقوله ﷺ: «**كما أَطْرَتِ النَّصَارىٰ ابْنَ مَرْيَم**»، أي: بِدَعْوَاهم فيه الأُلُوهيَّة، وغير ذلك.

ومن صَلَواتِ أحمد بن إدريس الإدريسي: «الصَّلاة الخامسة، اللَّهمَّ صلِّ علىٰ الذَّات الكُنْه، قِبْلة وُجُوه تَجليات الكُنْه؛ عَيْن الكُنْه في الكُنْه؛ الجامع لحَقَائِق كُنْه الكُنْه».

وقالَ أَيْضًا: «الصَّلاة السَّادسة، اللَّهمَّ صلِّ علىٰ أُمِّ الكتاب كَمَالات كُنْه الذَّات عَيْن الوُجُود المُطْلق الجامع لسَائِر التَّقْييداتِ صُورة ناسوت الخَلق معاني لاهوت الحقِّ..»، إِلَىٰ آخر المَصْدر نفسِهِ (ص ٢٧٥، ٢٧٦).

إنَّني -والحَمْدُ للهِ- لَمْ أَكْتُبْ هذه العِبَاراتِ الكُفريَّة السَّيِّئة الَّتي لا يَصِحُّ أَنْ تُوصَف إلَّا بأنَّها هَلْوسةٌ وجُنُونٌ مِمَّنْ يدَّعون بأنَّهم وَصَلوا إلىٰ ما لم يَصِلْ إليه غَيْرُهم، وما وَصَلوا إلَّا إلىٰ الكُفْر الأَفْظع حَيْث وَصَفوا المَخْلوقَ البَشَريَّ بصفاتِ الرَّبِّ الجَلِيلِ والإِلَهِ العَظِيمِ الَّذي وَصَف نَفْسَه بقولِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر:٦٧].

وقَالَ جلَّ من قائل: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

وقَالَ عن جَمِيعِ خَلْقِهِ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم:٩٣-٩٥].

وأَخْبَر عن الرُّسُلِ أَنَّهم قَالُوا لأُمَمِهمْ: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ

ٱللَّهِۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [إبراهيم:١١].

وقَالَ عن عَبْدِهِ ورَسُولِهِ مُحمَّدٍ ﷺ مُعلِّمًا ومُوجِّهًا له: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَٱسۡتَقِيمُوٓاْ إِلَيۡهِ وَٱسۡتَغۡفِرُوهُۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [فصلت:٦].

وقَالَ عَنْهُ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا ﴾ [آل عمران:١٤٤].

وَقَالَ: ﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [آل عمران:١٢٨].

إنَّ مَنْ يَعْتقدُ عَقِيدَةَ الصُّوفيَّة المَارِقَة أَصْحاب وحدة الوُجُود الَّذين يَجْعلُونَ للمَخْلوقِ صِفَاتِ الخَالِق، فإنَّه يُعْتبر قَدْ أَشْرَكَ بالله شِرْكًا أَكْبر، وخَرَج من الإِسْلامِ بإِعْطائِهِ للمَخْلوقِ صِفاتِ الخَالِقِ، جلَّ شأنُهُ، وعزَّ سلطانُهُ، وتَعالَتْ صفاتُهُ.

وَاسْمَعْ إِلَى مُؤلِّف كتاب: «التَّعلُّق الصُّوري والتَّعلُّق المَعْنوي بالجَنَاب النَّبويِّ المُحمَّديِّ ﷺ» في الفَصْل الرَّابع (ص٣٩): «يَقُولُ العارفُ بالله الإمامُ عبد الكريم الجِيلِي: «اعلم -وَفَّقنا اللهُ وإيَّاك للوُقُوفِ ببابِهِ، والعُكُوف بجَنَابِهِ- أنَّ اللهَ تَعالىٰ لمَّا أحبَّ نبيَّه الخاتم ﷺ، جَعَله شَفِيعًا لخلقِهِ إليه يَوْمَ القِيَامةِ، ولَيْسَ لأَحَدٍ من الخَلْقِ عُمُوم الشَّفاعة سِوَاهُ».

وأقول: نَعَمْ، هذه الشَّفَاعة في فَصْل القَضَاء الَّتي يَعْتذر عنها آدم، فمَنْ دُونَه من الرُّسُل أُولِي العزم، فإِذَا وَصَلتْ إليه كما في البخاريِّ ومسلمٍ قال: «**فأَنْطلقُ فآتِي تَحْت العَرْش، فأَقَعُ سَاجِدًا لربِّي عَزَّوَجَلَّ، ثمَّ يَفْتح اللهُ عليَّ من مَحَامدِهِ، وحُسْن الثَّناءِ عَلَيه شيئًا لَمْ يَفْتحه علىٰ أَحَدٍ قَبْلي، ثمَّ يُقَال: يا مُحمَّد، ارْفَعْ رَأْسَك، سَلْ تُعْطه، واشْفَع تُشفَّع، فَأَرْفع رَأْسي، فأقولُ: أُمَّتي يا ربِّ، أُمَّتي يا ربِّ**»[1]، فيأمر اللهُ بفَصْل القَضَاء، وتكونُ أُمَّتُهُ أَوَّلَ أُمَّةٍ يُقْضىٰ بَيْنها؛ لهَذَا يَقُولُ النَّبيُّ ﷺ: «**نَحْن الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامةِ، بَيْدَ أَنَّهم أُوتُوا الكِتَابَ من قَبْلنا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهم**»، رَوَاه مسلمٌ[2].

لهَذَا يَقُولِ الجِيلِيُّ: «وسرُّ ذَلِكَ: أنَّ الأنبياءَ لَمْ يُبْعثوا إلىٰ كافَّة الخَلْق، وإنَّما بُعِثَ إلىٰ كَافَّةِ الخَلْق مُحمَّدٌ ﷺ، فهُوَ مُقدَّمهم وَرَاعِيهم، وكلُّ راعٍ مَسْؤولٌ عَنْ رَعيَّته، فأَوْجَبَ اللهُ تَعَالىٰ عليه الشَّفاعَةَ لَهُمْ، والقِيَامَ بمَصَالِحِهِمْ دُنْيا وأُخْرىٰ».

وأقول: لقَدْ أَخْطَأَ في هَذَا المَقْطع ثَلاثَةَ أَخْطاءٍ، وذَلِكَ بسَبَب المُبَالغة والغُلوِّ المَمْقوت، فقولُهُ: «فهُوَ مُقدَّمُهُمْ ورَاعِيهمْ»: أَمَّا كونُهُ مُقدَّمَهُمْ فَلَا شكَّ فِي ذَلِكَ، فإنَّ له لواءً تُحْشَر تحته جَمِيعُ الرُّسُلِ، صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم أَجْمعين، وَهُوَ أَفْضَل الرُّسُلِ، وأَعْلاهُمْ عند الله مَنْزلةً، وأَكْرمهم عِنْدَهُ مَقَامًا، وأَفْضلهم عِنْدَهُ جَاهـًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا كونُهُ: «رَاعِيهم وكلُّ رَاعٍ مَسْؤولٌ عن رَعيَّتِهِ، فأَوْجَبَ اللهُ تَعَالىٰ عليه الشَّفاعةَ لَهُمْ، والقيام بِمَصَالِحِهمْ دُنْيا وأُخْرىٰ».

فأقول: إنَّ الشَّفاعةَ لَمْ تَكُنْ وَاجِبةً عَلَيه، وإنَّما مَحبَّته لنَفْع الآخَرِينَ، ومَا رَآهُ من حَاجَةِ النَّاس إِلَىٰ ذَلِكَ هُوَ الَّذي دَفَعه إلىٰ فِعْلِ الشَّفَاعةِ مَعَ ما أَعْطاه اللهُ من الفَضْل الَّذي جعَله يَكُونُ أَهْلًا لذَلِكَ.

ثانياً: أمَّا كونُهُ مَسْؤولًا عَنْ رَعيَّته، فهَذَا قولٌ غَيْر صَحيحٍ؛ فاللهُ تَعَالىٰ قالَ لِنَبيِّه: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية:٢١، ٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَمَآ أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًاۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورىٰ:٤٨].

ثالثاً: في قولِهِ: «والقيام بِمَصَالِحِهمْ دُنْيا وأُخْرىٰ»، هَذَا أَيْضًا بَاطلٌ، فلَمْ يُوجِبِ اللهُ عليه القِيَامَ بمَصَالِحِهم الدُّنيويَّةِ والأُخرويَّةِ، ولكن بَيَّن لهم، وَعَلَّمهم ما يَجِبُ لله عَلَيهم، وما يَجِبُ لبَعْضهم علىٰ بَعْضٍ من الأَحْكامِ والشَّرَائع.

أَمَّا أُمُور الدُّنيا، فكلُّ وَاحدٍ مُكلَّفٌ أن يَنْظرَ في مَصْلحةِ نفسِهِ، وأَهْلِ بَيْتِهِ، ويَعْمل الأَسْبابَ المُؤدِّيَةَ إلىٰ ذَلِكَ، وقَدْ وَرَدَ: أنَّ رَجُلًا من الأَنْصارِ أَتَىٰ النَّبيَّ ﷺ يَسْأله، فقَالَ: «**أَمَا في بَيْتك شَيءٌ؟**». قَالَ: بَلَىٰ، حِلْسٌ نَلْبسُ بَعْضَه، ونَبْسُطُ بَعْضَه، وقَعْبٌ نَشْرب فيه من المَاءِ[1]. قال: «**ائْتِنِي بِهِمَا**».

---

(١) **الحِلس**: كِسَاء رقيق يكون تحت البردعة. والقعب: قدح من خشب مُقعر.

فأَتَاه بِهِمَا، فأَخَذهما رَسُولُ الله ﷺ بيدِهِ، وقَالَ: «**مَنْ يَشْتري هَذَيْنِ؟**». قال رَجُلٌ: أنا آخُذُهُمَا بدِرْهمٍ. قال: «**مَنْ يَزِيدُ عَلَىٰ دِرْهمٍ؟**»، مرَّتين أو ثلاثًا. قَالَ رَجُلٌ: أنا آخُذُهُما بدِرْهَمينِ، فأَعْطَاهما إيَّاه، وأَخَذَ الدِّرْهمينِ وأَعْطاهُمَا الأَنْصاريَّ، وقالَ: «**اشْتَرِ بأَحَدِهِمَا طَعامًا، فَانْبِذهُ إِلَىٰ أَهْلِكَ، وَاشْترِ بِالآخَرِ قَدُومًا، فَأْتِنِي بِهِ**».

فأَتَاهُ بِهِ، فَشَدَّ فيه رَسُولُ الله ﷺ عُودًا بيدِهِ، ثمَّ قالَ له: «**اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ، وَلَا أَرَينَّكَ خَمْسةَ عَشَرَ يَوْمًا**».

فذَهَبَ الرَّجلُ يَحْتطبُ ويَبِيعُ، فجَاءَ وقَدْ أَصابَ عَشْرةَ دَرَاهِمَ، فَاشْتَرىٰ بِبَعْضِها ثَوْبًا، وبِبَعْضِها طَعَامًا، فقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**هذَا خيرٌ لك من أَنْ تَجِيءَ المَسْألةُ نُكْتةً فِي وَجْهِكَ يومَ القِيَامةِ؛ إنَّ المَسْألةَ لا تَصْلحُ إلَّا لِثَلَاثةٍ: لذِي فَقْرٍ مُدْقعٍ[1]، أَوْ لِذِي غُرْم مُفْظع[2]، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ[3]**»، رَوَاه ابْنُ ماجة، وأبو داود في «سننه»، واللَّفظ لَهُ[4].

وهَكَذا كَانَ ﷺ يُوجِّه الَّذي لا يُحْسِنُ أن يَتَصرَّف.

(١) **الفقر المدقع**: هو الفقر الشَّديد، وأصلُهُ من الدقعاء، وهي التراب، ومعناه: الفقر الذي يُفْضي به إلىٰ التراب، فلا يكون عنده ما يقيه منه.

(٢) **الغُرْمُ**: هو الدينُ، **والمفظع**: هو الأمر الفظيع، أي: الشَّديد الشَّنيع الذي جَاوَز المقدار.

(٣) **الدَّم الموجع**: هو أن يتحمَّل حمالةً في حقن الدماء، وإصلاح ذات البين- حتىٰ يؤدِّيها، فإن لم يُؤدِّها قُتِل فيوجعه قتله.

(٤) أخرجه ابن ماجة (٢١٩٨)، وأبو داود (١٦٤١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعَّفه الألبانيُّ في «ضعيف أبي داود» (٣٦٠).

أمَّا كونُهُ ﷺ يَكُونُ كما قَالَ الجيلي: «فأَوْجبَ اللهُ تَعَالىٰ عليه الشَّفاعةَ لَهُمْ، والقِيَام بمَصَالِحِهمْ دُنْيا وأُخْرىٰ»، فهَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ من أَهْلِ العِلْمِ المُعْتَبرينَ.

ثمَّ قالَ عَبْد الكريم الجيلي: «فلمَّا كانَ وَاسِطة الجَمِيعِ في البِدَايَة لأَجْل الظُّهُور، كانَ وَاسِطتهم في النِّهاية لأَجْل النَّعِيمِ المُقِيمِ، فلَيْسَ في الأَزَل والأَبَد وَسِيلةٌ وَلَا وَاسِطةٌ، وَلَا عِلَّةٌ لِوُجُودِكَ ووُجُودِ كلِّ خَيْرٍ لَكَ، ولكلِّ مَوْجودٍ أحدٌ سِوَاهُ».

وأقول: هَذَا تَعْبيرٌ من تَعْبيراتِ أَصْحابِ وحدة الوُجُودِ، عَلَيهم مِنَ الله ما يَسْتحقُّون، كَيْف كانَ النَّبيُّ ﷺ أَصْل الخَلِيقةِ، وعِلَّتها، وسبب وُجُودِها؛ وهُوَ مَوْلودٌ بَيْن أَبَويْنِ من قُرَيش في وَقْتٍ مُحدَّدٍ، ومكانٍ مُحدَّدٍ، وبِيئَةٍ مُحدَّدةٍ.

أَرْسَله اللهُ -جلَّ شأنُهُ- إلىٰ العباد ليدُلَّهم علىٰ تَوْحيد الله، ويَأْمُرهم بأَنْ يُفرِدُوا ربَّهم بالعبادة، ويُبيِّن لهم كيفيَّة العبادة الَّتي أَوْجَبها عَلَيهم، أَنْزَل عليه القرآنَ كِتَابًا مُهَيْمنًا عَلَىٰ الكُتُبِ كلِّها، وأَوْحىٰ إليه السُّنَّةَ، فَجَّرها علىٰ لسانِهِ، وَبيَّنها بعملِهِ؛ فقَالَ جلَّ من قائل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة:٢].

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ۝١١٠﴾ [الكهف:١١٠].

وَقَالَ سُبْحَانَه: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الزمر:٦٢].

وَقَالَ: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الأنعام:١٤].

وقَالَ سُبْحانَه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات:٥٦- ٥٨].

وَأَخِيرًا يا عَبْدَ الله: سَمِعْتَ آياتِ الله، فَافْتَحِ المُصْحَفَ، واقْرَأْ وَدَعْ هَلْوسةَ المَجَانين، وإِنْ شِئْتَ فَدَعْ هُرَاءَ الكَفَرةِ المهووسين الَّذين يُريدُونَ أَنْ يَردُّوا النَّاسَ إلىٰ الكُفْرِ، ويُدْخلُوهُمْ في العَقَائدِ المُنْحرفةِ الضَّالَّةِ.

إنَّ الصُّوفيَّةَ انتكاسٌ وَارْتكاسٌ في الكُفْر الأَكْبر، والشِّرْكِ الأَفْظع، وَاسْمَعْ إلىٰ ربِّك وَهُوَ يَقُول: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب:٤٠].

إيَّاك -يا أخي- أن تَسْمعَ لِكَلَامِ الصُّوفيَّةِ الفُجَّارِ، وخَلْطهم، ومَرْجهم، وكَذِبهم، وإلَّا فَإِنَّهم سَيُلقُونَ بِكَ في نَارِ جَهنَّمَ.

ثمَّ قالَ الجيلي في (ص٣٩): «فَمِنَ الأَوْلىٰ أن تَتَعلَّقَ بجَنابِهِ، وتَعْتكفَ علىٰ بابِهِ؛ ليَحْصلَ المَيْلُ من الجِهَتَينِ، فيسرع الوُصُول إِلَىٰ المَقْصودِ».اهـ.

وأقول: إنَّ اللهَ لَمْ يَأْمُرْ عِبَادَه بالاعْتِكَافِ عَلَىٰ باب النَّبيِّ ﷺ، ولا السُّجود لَهُ، وإنَّما أَمَرهُمْ باتِّباعِهِ، والاهْتِدَاءِ بِهَدْيِهِ، كَمَا قال تَعَالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورىٰ:٥٢، ٥٣].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران:٣١].

إنَّ العُكُوفَ عَلَىٰ باب النَّبيِّ ﷺ هُوَ العُكُوفُ الحسِّيُّ الَّذي يُرَاد به العبادة، فهُوَ شَيءٌ مُحرَّمٌ؛ ولا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَسْجدَ لبَشَرٍ سواءً كانَ النَّبيَّ ﷺ، أو غيره.

ولمَّا جاء مُعَاذ بن جبلٍ، فقَالَ: يا رَسُولَ الله، قدمتُ الشَّامَ، فرَأَيْتُهُمْ يَسْجدُونَ لبَطَارقَتِهِمْ وأَسَاقفتِهِمْ، فأَرَدْتُ أَنْ أَفْعلَ ذَلِكَ بِكَ. قال: «**فَلَا تَفْعَلْ، فإنِّي لَوْ أمرتُ شَيْئًا أن يَسْجدَ لشَيءٍ لأَمرتُ المَرْأَةَ أَنْ تَسْجدَ لزَوْجِها، والَّذي نَفْسي بيدِهِ، لا تُؤدِّي المرأةُ حقَّ ربِّها حتَّىٰ تُؤدِّي حقَّ زَوْجِها حتَّىٰ لَوْ سَأَلها نَفْسَها وهي علىٰ قَتَبٍ لَمْ تَمْنعه**(١)»، رَوَاهُ ابْنُ حبان في «صحيحه»(٢).

وَاسْمَعْ إِلَىٰ هَذَا المَفْتونِ وَهُوَ الأستاذ الدُّكتور/ عاطف قاسم المليجي في كتابِهِ: «التَّعلُّق الصُّوري والتَّعلُّق المعنوي بالجَنَاب النَّبوي المُحمَّدي» في

---

(١) **القتب**: هو الرَّحْلُ الذي يُوضَع حول سنام البعير تحت الرَّاكب.

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤١٧١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(ص٤٠)، والَّذي يَقُول فِيهِ: «ولهَذَا كَانَ دَأَبُ الكُمَّل من الأَوْلياءِ -رضوان الله عليهم- أَنْ يَتعلَّقوا بِجَنابِهِ، ويَحُطُّوا جِبَاهَهُمْ علىٰ بابِهِ ﷺ، ولَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دأبهم ودأب كلِّ مَنْ أرادَ الله تَكْميله».

وأَقُولُ: أَلَا تَرَىٰ أَنَّه يَقُول: «ويَحطُّوا جِبَاهَهُمْ علىٰ بابِهِ ﷺ»، فهل طَلَب اللهُ منَّا السُّجُودَ لنَبيِّه، أو طَلَب اللهُ منَّا مُتابعَته؛ كَمَا قالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٧﴾ [الحشر:٧].

وكَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ [الأحزاب:٣٦].

وكَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ۝٢٤﴾ [الأنفال:٢٤].

إنَّ المَطْلُوبَ مِنَّا الاسْتِقَامةُ علىٰ ما شَرَعه اللهُ لَنَا في كتابِهِ، وعلىٰ لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ؛ أَمَّا السُّجُودُ له أو لغَيْرِهِ، وَوَضْع الجِبَاه عَلَىٰ بابِهِ أو باب غَيْره، فقَدْ حَارَبَ الرَّسُولُ ﷺ هذا العملَ مُحَاربةً شَدِيدةً، وأَنْكَر علىٰ مَنْ أَعْطاه ما هو دُونَ ذَلِكَ لمَّا قِيلَ له ﷺ: يا خَيْرَنا، وابْنَ خَيْرِنا، وسَيِّدنا، وابْنَ سَيِّدنا، فقالَ: «**يَا أَيُّها النَّاسُ، قُولُوا بقَوْلِكمْ، ولَا يَسْتهوينَّكم الشَّيطانُ، أنَا مُحمَّدٌ عبدُ الله ورسولُهُ، ما أُحِبُّ أن تَرْفعُوني فَوْقَ مَنْزلتي**

الَّتي أَنْزلنِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ»، رَوَاه النَّسائيُّ بسَنَدٍ جَيِّدٍ[١].

وَفِي حَدِيثٍ ذَكَره الشَّيخُ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التَّوْحيدِ»، عَنِ الطَّبرانيِّ بإِسْنادٍ فيه ضَعْفٌ: «أنَّه كان في زَمَنِ النَّبيِّ ﷺ مُنَافقٌ يُؤذِي المُؤْمِنينَ، فقال بَعْضُهُمْ: «قُومُوا بنا نَسْتغيثُ برَسُولِ الله ﷺ من هَذَا المُنَافِق، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**إنَّه لَا يُستغَاثُ بِي، وإنَّما يُسْتَغاثُ بِاللهِ** عَزَّوَجَلَّ»[٢].

فقَوْل المُؤلِّف: «ولهَذَا كانَ دأبُ الكُمَّل من الأَوْلياءِ -رضوان الله عليهم- أَنْ يَتعلَّقوا بجَنَابِهِ، ويَحُطُّوا جِبَاهَهُمْ علىٰ بابِهِ ﷺ، ولَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دأبهم ودأب كلِّ مَنْ أَرَاد الله تكْميله».

أَقُول أيضًا: إنَّ مَشَائخَ الصُّوفيَّة لَيْسوا بكُمَّلٍ، وإنَّما هُمْ مُتخبِّطون وضُلَّال، وقادة شرٍّ، ودُعَاةٌ علىٰ أَبْواب النَّار، مَنْ أَجَابهم إليها قَذَفوا به فِيهَا، وإنَّ مَنْ يَعْتقد أنَّ هؤلاء كُمَّل، وأنَّهم أَوْلياء، بل ويَترضَّىٰ عَنْهم، فَهُوَ ضالٌّ مِثْلهم، ومَنْ رَضِيَ بالكُفْر فهُوَ كَافرٌ.

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٠٣) (١٠٠٠٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألبانيُّ في تخريج أحاديث «إصلاح المساجد» (ص ١٢٦).

(٢) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٤٦): «رواه الطبرانيُّ، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث».

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٨٠، ٣٨١) (٢٢٧٠٦) عن عُبَادة بن الصَّامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «خرج علينا رسولُ الله ﷺ، فقال أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قُومُوا نَسْتغيث برسول الله ﷺ مِن هذا المنافق! فقال رسولُ الله ﷺ: «**لا يُقام لي؛ إنَّما يُقَام لله تبارك وتعالىٰ**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاستغاثة» (ص ١٥٢): «وهو صالح للاعتضاد، ودلَّ علىٰ معناه الكتاب والسُّنَّة».

أَتَرْضَى يا عبدَ الله: يا مَنْ تَتْلو كتابَ الله، أَترْضَىٰ طريقةَ الصُّوفيَّة أصحاب وحدة الوُجُودِ الَّذين يَجْعلون العبدَ ربًّا، والرَّبَّ عبدًا.

ارْجِعْ إلىٰ الكُتُبِ الَّتي تَنْتقد أَصْحابَ هَذَا المَنْهجِ، وأَصْحابَ هذا الفِكْرِ الضَّالِّ.

اقْرَأ: «مصرع التَّصوُّف» لبرهان الدِّين البِقَاعي.

وَاقْرَأْ: «هذِهِ هي الصُّوفيَّة» لعبد الرَّحمن الوكيل.

وَاقْرَأ كتابَ: «الكشف عن الصُّوفيَّة لأوَّل مَرَّةٍ» لمحمود عبد الرؤوف القاسم.

اقْرَأْ هَذِهِ الكُتُبَ ليتبيَّنَ لَكَ أنَّ كُتُبَ الصُّوفيَّة مَلِيئةٌ بالكُفْر والشِّرْكِ والضَّلَال والزَّندقة، وَاقْرَأ عِبَارَاتِهم الَّتي فيها الشَّطْحُ عن الحقِّ.

إنَّ مَنْ يُزكِّي الصُّوفيَّة المارقة فهُوَ ضَالٌّ أو جَاهِلٌ، لا يَعْرف التَّمْييزَ بَيْنَ الحقِّ والبَاطِلِ.

وإنَّ هَذَا الكَاتِبَ وَهُوَ (عاطف المليجي) نجد من كلامِهِ ما يَدْعو فيه إلىٰ الاستقامة، واتِّباع النَّبيِّ ﷺ، ولكنَّه يَخْلط بَيْنَ الحقِّ والباطل، وَاسْمَعْ إليه وهو يَقُولُ في النَّوع الثَّاني، وَهُوَ التَّعلُّقُ المعنويُّ بالجَنَابِ المُحمَّديِّ (ص٤٣):

«القِسْم الأَوَّل: وهُوَ دَوَامُ اسْتِحْضارِ صُورتِهِ ﷺ؛ الَّتي سَبَق حِليتها في الذِّهْنِ...».

إلىٰ أَنْ قَالَ: «وكُنْ في حَالِ ذِكْركَ له كأنَّك بَيْنَ يَدَيْه في حياتِهِ، مُتأدِّبًا بالإِجْلالِ والتَّعْظِيم، والهَيْبَةِ والحَيَاءِ؛ فإنَّه يَراكَ ويَسْمعك كلَّما ذكرته؛ لأنَّه مُتَّصفٌ بِصِفَاتِ الله تَعَالىٰ، واللهُ جليسُ مَنْ ذَكَره، فللنَّبيِّ ﷺ نَصِيبٌ وَافرٌ من هذِهِ الصِّفةِ».اهـ.

وأَقُولُ: أَلَا تَتَّقِي اللهَ يا هَذَا، تقول: «لأنَّه مُتَّصفٌ بِصِفَاتِ الله تَعَالىٰ»: هَذَا دَجَلٌ وكُفْرٌ وضَلَالٌ؛ أَيَصحُّ أن يَتَّصفَ النَّبيُّ ﷺ بصفات الله؟ أَتَدْعُو إلىٰ الكُفْر مع أنَّك تُسمِّي نَفْسَك دُكْتُورًا، إنَّ من حقِّ مَنْ يَصِفُ النَّبيَّ ﷺ بصِفَاتِ الله أَنْ يُوقفَ، ويُستَتابَ، فإِنْ تابَ وإلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ كافرًا مُرتدًّا.

وَاسْمَعْ إِلَيْهِ وَهُو يقول في (ص٤٤): «القِسْمُ الثَّاني من التَّعلُّق المعنويِّ: هو اسْتِحْضارُ حقيقتِهِ الكَامِلَة المَوْصُوفةِ بأَوْصاف الكَمَالِ، الجَامِعَة بَيْنَ الجَلَالِ والجَمَالِ، والمُتحلِّية بأَوْصَافِ الله الكبير المُتَعال، المُشرَّفة بنُورِ الذَّاتِ الإِلهيَّة في الآبادِ والآزالِ، المحيطة بكلِّ كَمَالٍ حقيٍّ وخلقيٍّ، المُسْتوعِبة لكلِّ فَضِيلةٍ في الوُجُودِ؛ صُورةً ومعنًىٰ، حُكْمًا، وعَيْنًا، وغَيْبًا، وشَهَادةً، ظاهرًا وباطنًا.

ولَنْ نَسْتطيعَ أَنْ نَسْتحضِرَ كلَّ ذَلِكَ لَهُ حَتَّىٰ تَعْلمَ أنَّه ﷺ هُوَ البَرْزخُ الكُليُّ القائمُ بطرفي حَقَائق الوُجُودِ القَدِيم والحديث، فهُوَ حقيقة كلٍّ مِنَ الجِهَتَينِ؛ ذاتًا وصِفَاتًا؛ لأنَّه مَخْلوقٌ من نُورِ الذَّاتِ، والذَّاتُ جَامِعةٌ لأَوْصَافِها، وأَفْعالِها، وآثَارِها، ومُؤثِّراتِها؛ حُكْمًا وعَيْنًا.

إشارةٌ:

أُوصِيكَ -يَا أَخِي- بدَوَام مُلَاحظة صُورتِهِ ومَعْناه ﷺ، ولَوْ كنت مُتكلِّفًا مُسْتحضرًا، فعَنْ قريبٍ تَتآلَفُ رُوحُك بِهِ، فيَحْضر لَكَ ﷺ عَيانًا تَجدُهُ، وتُحدِّثه، وتُخاطبُهُ، فيُجِيبُكَ، ويُخاطِبُكَ، فتَفُوزُ بدَرَجة الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتَلْحق بهم -إن شاء الله- في ثمرة مُلَازمةِ تِلْكَ الحَضْرة الشَّريفة، والدَّوَام عَلَىٰ مُشَاهدةِ تِلْكَ الصُّورة اللَّطيفة بمَعَانيها العَزيزة المَنِيفَةِ، ومُلَاحظة ذَلِكَ ولَوْ بِالتَّصوُّرِ، والتَّخيُّلِ، وَالتَّفكُّرِ».اهـ.

أقول: هذِهِ العِبَاراتُ هِيَ عِبَاراتُ أَصْحابِ وحدة الوُجُود، وهَذَا الزَّعْم زَعْمٌ باطلٌ، وهو القَوْلُ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ مَخْلوقٌ من نُور الذَّات الإلهيَّة، إنَّ هذِهِ الافتراءاتِ لَمْ يَقُلْها أَحَدٌ غَيْر أَصْحابِ الحُلُولِ والاتِّحادِ؛ أَهْل وحدة الوُجُودِ، أَصْحاب الكُفْر الفَظِيع، والزَّنْدقةِ، والمُرُوق من الدِّين، بَلْ هَذِهِ افتراءاتٌ لَيْس لها مُسْتندٌ؛ لا من الشَّرائِعِ السَّماويَّة، ولا من العُقُولِ الصَّحيحة.

وأقول يا معشر المُوحِّدين:

إنَّ دِينكم يُغْزَا، وإنَّ التَّوحيدَ سَيُهْدمُ إِذَا تُرِكَ الحبلُ علىٰ الغاربِ لِهَؤُلاءِ المَارِقِينَ، سَيُحوِّلون مَنْ قَدَروا عَلَيه من العقيدةِ السَّلفيةِ (عقيدة أَهْل السُّنَّة والجماعةِ) إِلَىٰ تَخْريفِ الصُّوفيَّةِ، وهَلْوسَتهم، وضَلَالهم.

فهَلْ من غَضْبةٍ لله عَزَّ وَجَلَّ تَمْنعُونَ بِهَا إِدْخالَ هذِهِ الكُتُبِ المُضلَّة إلىٰ

بِلَادِنا، وتُقيمونَ بِهَا نِصَابَ الحقِّ عُبُوديَّةً لله، ودِفَاعًا عن كتاب الله، وسُنَّة نبيِّه ﷺ، ودِفَاعًا عن الشَّريعةِ الغرَّاء الَّتي كلَّف اللهُ بها عِبَادَه بَعِيدًا عن ضَلَالِ المُضلِّينَ، وهَوَس المهووسين؛ هَذَا مَا أَرْجُوهُ من دَوْلتِنا والقَائِمِينَ عَلَيْها، ومِنْ عُلَمائنا الأَبْرار.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى بن محمد النَّجمي

١٤٢٧/٥/٢٠ هـ

صامطة، ص ب ٩٢، هاتف: ٣٣١٢٥٥٠، ٣٣١٢٥٥١

فاكس المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد

وتوعية الجاليات بمحافظة صامطة، ٣٣٢٤٦٣٥



رد على مفتي مصر
(علي جمعة)

رد على مفتي مصر (علي جمعة)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله ربِّ العَالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ أَشْرف الأَنْبياءِ والمُرْسلين، نَبيِّنا مُحمَّدٍ، وعلىٰ آلِهِ، وصحبِهِ، **وبعد:**

لقَدْ بَعَث اللهُ نبيَّه ورَسُولَه مُحمَّدًا ﷺ علىٰ حين فَتْرةٍ من الرُّسُل، وَانْطِماسٍ من السُّبُل، فأَنْزل عليه القرآنَ، وعلَّمه السُّنَّةَ الَّتي هي بَيَانٌ لمُجْملاتِ القرآنِ، وتَقْييدٌ لمُطْلقاتِهِ، وتَوْضيحٌ لعُمُوماتِهِ، فكانت مِنْهما الشَّريعة السَّمْحة الَّتي ترك النَّبيُّ ﷺ أُمَّته عَلَيها، والَّتي أَمَر اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عبادَه باتِّباعها في آياتٍ كَثِيرةٍ:

مِنْها قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام:١٥٣].

ومِنْها قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف:٣].

وَمِنْهَا قولُهُ تعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا

فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس:٥٧، ٥٨].

وَمِنْها قولُهُ تَعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾﴾ [النساء:١٧٤، ١٧٥].

وَمِنْها قولُهُ تَعالىٰ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الجاثية:١٨، ١٩].

وَمِنْهَا قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩].

وصحَّ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**تَركتُ فِيكُمْ ما إِنْ تَمسَّكتم به لَنْ تَضلُّوا: كتاب الله، وسُنَّتي**»، أَخْرَجه في «الموطأ»، وأَخْرَجه الحاكمُ[(١)].

ورَوَىٰ ابْنُ ماجة في (المُقدِّمة) عن يَحْيىٰ بن أبي المطاع قالَ: سمعتُ العِرْبَاض بن سارية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقُول: «قامَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ ذاتَ يَوْم، فوَعَظنا مَوْعظةً بليغةً، وَجِلتْ مِنْها القُلُوبُ، وذَرَفتْ مِنْها العُيُونُ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ الله، وَعَظْتَنا مَوْعظةَ مُودِّعٍ، فَاعْهَدْ إِلَيْنا بِعَهْدٍ، فقَالَ: «**عَلَيْكُمْ بتَقْوىٰ اللهِ، والسَّمْعِ والطَّاعةِ، وإِن عَبْدًا حبشيًّا، وَسَترَوْنَ من بَعْدي اختلافًا شديدًا، فعَلَيكم بسُنَّتي،**

(١) أخرجه مالك في «موطئه» (٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧١) (٣١٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصَحَّحه الألبانـيُّ في «صحيح الترغيب والترهيب» (٤٠).

وسُنَّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدين المَهْديِّين، عَضُّوا عَلَيها بالنَّواجِذِ[١]**، وإيَّاكُمْ والأُمُور المُحْدثات، فإنَّ كلَّ بِدْعةٍ ضَلالةٌ**»[٢].

قال الإمامُ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: انظر «صحيح ابن ماجة» برقم (٤٠)، و«الإرواء» (٢٤٥٥)، و«المشكاة» (١٦٥)، و«الظلال» (٢٦-٣٤) (يَعْني «ظلال الجنة»).

ورَوَاه ابْنُ ماجة برقم (٤١) من طريق عبد الرَّحمن بن عمرو السُّلمي أنَّه سَمِعَ العِرْبَاضَ بن سَارِيَة يَقُول: وَعَظَنا رسولُ الله ﷺ مَوْعظةً ذَرَفَتْ مِنْها العُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْها القُلُوبُ، فقلنا: يا رَسُولَ الله، إنَّ هذِهِ مَوْعظةُ مُودِّعٍ، فمَاذَا تَعْهدُ إِلَيْنا؟ فقال: «**قَدْ تَركْتُكُمْ عَلَىٰ البَيْضاءِ، لَيْلها كَنَهارِها، لا يَزِيغُ عَنْها بَعْدي إلَّا هَالكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكم فَسَيرىٰ اختلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بما عَرَفْتُمْ من سُنَّتي، وسُنَّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدِينَ المَهديِّين، عَضُّوا عَلَيها بالنَّواجِذِ، وعَلَيكم بالطَّاعة، وإن عبدًا حَبَشيًّا، فإنَّما المُؤْمن كالجَمَل الأَنِف**[٣] **حَيْثما قِيدَ انْقادَ**».

قال الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: صحيحٌ، انظر «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» برقم (٩٣٧).

ومِمَّا سَبَق من الأدلَّة يعرف أنَّ الحقَّ هو الَّذي يَجِبُ المصيرُ إليه، والعَمَل به، وأنَّ النَّجاةَ مُرْتبطةٌ باعتقادِهِ، والسَّير علىٰ ضوئِهِ، وأنَّ الهلاكَ

---

(١) أي: تَمَسَّكوا بها، كما يَتَمَسَّك العاضُّ بجميع أضراسِهِ.

(٢) أخرجه ابن ماجة (٤٢).

(٣) **الأَنِف**: الَّذِي قد عَقَره الخطام؛ فَلَا يمْتَنع علىٰ قائده فِي شَيْء للوجع الَّذِي بِهِ. وَقيل: **الجمل الأنف**: الذَّلُول.

والخُسْرانَ في تَرْكه، واتِّباع أَقْوال مَنْ لَيْسَ قولُهُ بِحُجَّةٍ، والحُجَّةُ هي في اتِّباع كتاب الله، وصحيح سُنَّة رسولِهِ ﷺ علىٰ فَهْم السَّلَفِ أَصْحاب رَسُولِ الله ﷺ، فمَنْ بَعْدهم من أَهْل الحديثِ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

ولقَدْ أَرْسَلَ إليَّ أخٌ في الله كِتَابةً وأَشْرطةً تُنْبئ عن حَالِ شَخْصٍ يَزْعم أنَّه من أَهْل السُّنَّةِ، وأَتْباع الحقِّ والدَّليل، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يُزكِّي مَنْ يَزْعم: «أنَّ مَنْ يَقُولون: إنَّ الأَضْرحةَ حَرَامٌ ومن الشِّرْك- عِنْدَهُم هَوَسٌ، ويَزْعم أنَّ دَعْوةَ الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب دَعْوةٌ خارجيَّةٌ خَرجَتْ علىٰ الدَّولة العُثْمانيَّة، ويَزْعم أنَّ الصَّحابة كَانُوا أَشَاعرةً، ويَقُول عن نفسِهِ هو صُوفيٌّ، وأنَّه يرىٰ رَسُولَ الله ﷺ في اليَقَظة، ثمَّ يقول: الَّذي يَزْعم أنَّه من أَهْل السُّنَّةِ: لا يَجُوز أن يَطْعَنَ في الشَّيخ (علي جمعة) مفتي الدِّيار المصريَّة، لكونِهِ عنده شيءٌ من التَّصوُّف، وعنده شيءٌ من التَّمَشْعُر، هذا خطأٌ، هذا مَنْصبٌ لا بُدَّ أَنْ يُحْترمَ، هذا مَنْصبٌ لا بدَّ أن يُعظَّمَ، هذا المَنْصب يُعْتبر ولايةً شَرْعيَّةً لا بدَّ من تَعْظيمها، وتَفْخيمها، ولا يَجُوز الطَّعنُ فيمن تولَّىٰ هَذَا المَنْصبَ».

وَأَقُولُ: إنَّ مَنْ يَعْتقد أنَّ عبادةَ الأَضْرحة، والتَّأليه لأَصْحابِ القُبُور بدَعْوتهم من دون الله، وسُؤالهم ما لَا يُطْلب إلَّا من الله، مَنْ يَعْتقدُ أنَّ ذَلِكَ لَيْس بحَرامٍ، فهُوَ جائزٌ عنده، بَلْ يَرَىٰ أنَّ مَنْ يَقُولُ: ذلك حَرَامٌ وشِرْكٌ- عنده هوسٌ، أي: عنده جنونٌ.

أقول: مَنْ قال ذَلِكَ، فهُوَ مِثْل المُشْركينَ الَّذين بُعِثَتْ إليهم الرُّسُلُ، فقَالُوا هذِهِ المَقَالة.

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ أَصْدقُ القَائِلِينَ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء:٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء:١٢٢]، وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ وَلَا تَجْعَلُواْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥١﴾ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [الذاريات:٥٠-٥٣].

وممَّا سُقْناه في هذِهِ الآيات يَتبيَّن أنَّ ما قَالَه مُفْتي مِصْر (علي جمعة) إنَّما هو تَرْديدٌ لمَقَالات المُشْركين أَعْداء الرُّسُل، ففي أيِّ مِلَّةٍ أُحِلَّت دَعوةُ غير الله عَزَّوَجَلَّ! وفي أيِّ كتابٍ نَزَل إباحةُ ذَلِكَ! وعلىٰ لِسَانِ أيِّ رَسُولٍ؛ واللهُ تَعَالىٰ يقول: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء:٢٥]، ويَقُولُ تَعَالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل:٣٦].

وكَيْفَ لا يَكُونُ ذَلِكَ شِرْكًا؛ واللهُ تَعَالىٰ يَقُول: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس:١٠٤-١٠٦]، وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقَالَ تَعَالىٰ في سورة الزُّمَر من آية (٦٤ – ٦٦): ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ

تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾.

وأَقُولُ: يَا مُفْتِي مصر، هَلْ ما يعملُهُ النَّاسُ عند ضريح البَدَوي، وضَرِيح الحُسَيْن المَكْذوب، وضريح السَّيِّدة زَيْنَب، وغَيْرها من الأَضْرحة في مِصْر حَلالٌ أَمْ حَرامٌ، وهَلْ هو من الشِّرْكِ الَّذي نَهَىٰ اللهُ عنه في هذِهِ الآياتِ الَّتي سَبَرْناهَا أم لا؟

يا حَضْرَةَ المُفتي؛ تذكَّر أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران:١٨٧].

وأنَّه قَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾﴾ [البقرة:١٧٤، ١٧٥].

وقَدْ رَوَىٰ مسلمٌ في «صحيحه» عن ابْنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**بُنِيَ الإسلامُ عَلَىٰ خَمْسةٍ، عَلَىٰ أَنْ يُوحَّدَ اللهُ، وإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضانَ، والحَجِّ**»، فقَالَ رجلٌ: الحَجُّ، وَصِيَام رمضان؟ قال: لا، صِيَام رَمَضان، والحَج، هَكَذا سمعتُهُ من رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وَفِي الحَدِيثِ الَّذي بَعْده عن ابْنِ عُمَر، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بُنِيَ الإسلامُ عَلىٰ**

خَمْسٍ، علىٰ أَنْ يُعْبد الله، ويُكْفر بما دونَه، وإقام الصَّلاة، وإيتاء الزَّكاة، وحجِّ البيت، وصَوْم رَمَضان»، الحديث، رَوَاهُما مُسلمٌ في بَيَان أَرْكان الإِسْلامِ، ودَعَائمِهِ العِظَام من «صحيحه»[١].

وقَدْ يَقُولُ قائلٌ: إنَّ الدُّكتور (علي جمعة) يَحْفظ الآياتِ الَّتي سَبَرتموها، ويَعْرف الأَحَاديثَ الَّتي كَتبتُمُوها، ولكن لَعلَّه يرىٰ «أنَّ ما يَعْمله النَّاس عند تِلْكَ الأَضْرحة لَيْسَ هو الشِّرْك الَّذي عَنَاه اللهُ».

وإذا كانَ الأَمْر كَذَلِكَ، فليأتِ مَنْ يَقُول: «إنَّ ما يَعْمله النَّاسُ عند تِلْكَ الأَضْرحةِ لَيْسَ هو الشِّرْك الَّذي عَنَاه الله»، فليأتِ بالشِّرْك الَّذي عَنَاه اللهُ في هذِهِ الآياتِ، ليأتِ لنا بِبَيَانِ ذَلِكَ من طريق الصَّحابةِ الَّذين عرفوا الشِّرْك الَّذي عَنَاه الله، وحَارَب الرسولُ ﷺ أهلَه، فسَفَك دِمَاءَهم، وأَزْهَق أَرْواحَهم، وسَبَىٰ نِسَاءَهم، وغَنِمَ أَمْوالَهم.

أَلَيْسَ هو التَّعبُّد لغَيْر الله ﷻ بصَرْف العبادة له كائنًا ما كَانَ، سواءً مَلكًا مقرَّبًا، أَوْ نبيًّا مُرْسلًا، أو جِنِّيًّا، أَوْ حجرًا، أَوْ وَثَنًا، أو غير ذلك.

فكلُّ مَنْ صُرِفَتْ له العبادةُ دون الله ﷻ من دُعَاءٍ ورَجَاءٍ، وخوفٍ، وخشيةٍ، وَاسْتعاذةٍ، واستغاثةٍ، وتَوكُّلٍ، وغَيْر ذلك، فقَدِ اتَّخَذَ مَنْ صَرَفَ العبادةِ له إِلَهًا مَعْبودًا، وهذِهِ كلُّها تُصرَف من كَثِيرٍ من النَّاس إلىٰ غَيْر الله، فاتَّخذوهم آلهةً يَدْعونهم لكَشْفِ الضُّرِّ، وجَلْب النَّفْع، فما هُوَ الشِّرْك إلَّا هذا.

---

(١) أخرجهما مسلم (١٦).

ولمَّا قال رجلٌ للنَّبيِّ ﷺ: ما شاء الله وشئتَ. قال له النَّبيُّ ﷺ: «**أَجَعلْتني وَاللهَ عِدْلًا، بَلْ ما شاءَ اللهُ وَحْدَه**»، رَوَاه الإمامُ أَحْمد في «المسند» في (١/ ٢١٤) برقم الحديث (١٨٣٩)(١).

فمَنِ اعْتَقد أنَّ الشِّرْكَ الَّذي يصنع الآن عند القُبُور في مصر وغيرها من دِمَاءٍ تُسفَك تقرُّبًا إلىٰ المَقْبورينَ، ونُذُورٍ تُقدَّم إلىٰ سَدَنتها، ودُعَاءٍ لأَصْحابها، وتَمرُّغ عَلَىٰ تُرَابها، وَاسْتِغَاثةٍ بأَصْحابها، مَنِ اعْتقَدَ أنَّ ذلك لَيْس بشِرْكٍ، فهو إمَّا مُغَالطٌ، أو جاهلٌ يجب أن يَرْمي شهادة الدُّكتوراة الَّتي مَعَه في البحر، ويتعلَّم من جديدٍ.

وأمَّا قوله: «إنَّ دَعْوة الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب دَعْوةٌ خارجيَّةٌ خَرجَتْ علىٰ الدَّولة العثمانيَّة».

❑ **فأوَّلاً:** نَقُولُ للمفتي: يَجِبُ أَنْ تَكُونَ صَادقًا؛ فاللهُ تَعَالىٰ يَقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة:١١٩].

إنَّ الدَّولةَ العثمانيَّة لَمْ تَسْتولِ علىٰ نجدٍ، ولَمْ تدخلها إلَّا عند حَمْلة إبراهيم باشا بَعْد وفاة الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب بسَنَواتٍ عدَّةٍ.

❑ **ثانيًا:** هذِهِ من المفتي مُغَالطةٌ يُبرِّر بها عَمَلَ الإرهابيِّين، وهَذَا كذبٌ، عَامَله اللهُ فيه بما يَسْتحقُّ، جَارَىٰ فيه جماعة الإخوان المُفْسدينَ الَّذين زَعَموا أنَّ الخوارجَ الإرهابيِّين إنَّما تَعلَّموا التَّكْفيرَ للمُسْلمين، والخُرُوجَ علىٰ الوُلَاة

(١) وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرىٰ» (٩/ ٣٦٢) (١٠٧٥٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١٣٩).



من الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللهُ، ومن «الدُّرر السَّنيَّة»[(١)].

وهذا كلُّه غيرُ صحيحٍ، فالشَّيْخُ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يُكَفِّر إلَّا مَنْ كفَّره اللهُ من المُشْركينَ الشِّرْكَ الأكبر.

وأيضًا أنَّه لم يكفِّر أحدًا منهم إلَّا بَعْد البيان، وإِقَامة الحُجَّة، ولكن هَؤُلَاءِ الظَّلَمة الخَوَنة الإخوان المُفْسدونَ يُريدُونَ أَنْ يُلصقوا هذِهِ العقيدة الفاسدة، وهَذَا المُرُوق الجائر بالشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللهُ، ودعوتِه الحَقَّة مع أنَّ بَصَماتِ البنَّائين، والسُّروريِّين، والقُطْبيِّين[(٢)] عَلَيها واضحةٌ، وقَدْ أَوْضحتُ ذلك في كتابي: «الرد المُحَبَّر علىٰ افتراءات وتلبيسات صاحب المجهر»، فقَدْ أَلْحقتُ في مُؤَخَّره دِرَاساتٍ عن جماعة الإخوان المُسْلمينَ، وكَيْدهم للمُسْلمين في الجزيرة العربيَّة ودول الخليج، ودراسة عَنْهم استخرجتها من كتاب: «قافلة الإخوان المسلمين» للسيسي.

ولبيان افتراء الإخوان البنَّائين والسُّروريين والقُطبيِّين أَنْقُل كَلامًا لشيخ الإسلام مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللهُ من «الدرر السَّنيَّة» في (١/ ٢٣٠) ذكر في كَلَامٍ طَويلٍ ما افْترَاه عليه أَعْداء دَعْوة التَّوحيد حَيْث قال: «ومَنْ شاهدَ حَالَنا، وحضر مجالسنا، وتَحقَّق ما عندنا، عَلِمَ قطعًا أنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ وَضَعه وَافْتَراه

---

(١) يقصدون كتاب: « الدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبة النجدية» تأليف: علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلىٰ عصرنا هذا، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

(٢) يقصد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بالبنائين: أتباع حسن البنا، وبالسروريين: أتباع محمد سرور زين العابدين، وبالقطبيين: أتباع سيد قطب.

علينا أعداءُ الدِّين، وإخوان الشَّياطين؛ تَنْفيرًا للنَّاس عن الإِذْعانِ بإخلاص التَّوحيد لله تَعَالىٰ بالعبادة، وتَرْك أَنْواع الشِّرْك الَّذي نصَّ اللهُ عليه بأنَّ اللهَ لا يَغْفِرُهُ، فقال: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، فإنَّا نَعْتقدُ أنَّ مَنْ فَعَل أنواعًا من الكَبَائر؛ كَقَتْل المُسْلم بغَيْر حقٍّ، والزِّنا، والرِّبا، وشُرْب الخَمْر، وتكرَّر ذلك منه أنَّه لا يَخْرج بفعلِهِ ذَلِكَ عن دائرة الإسلام، ولا يَخْلد به في دَارِ الانْتِقَامِ إذَا مَاتَ مُوحِّدًا بجَمِيعِ أَنْواع العبادة».اهـ. ما أردت نقله.

وقال في (٢٠٢/١) **سطر** (٩)**:** «ولا يُخْرجه من مَرْتبةِ الإِسْلام إلَّا الكُفْر، والشِّرْك المُخْرج من المِلَّةِ، وأمَّا المَعَاصي والكَبَائر؛ كالزِّنا، والسَّرقة، وشُرْب الخمر، وأَشْباه ذَلِكَ فَلَا يُخْرجه عن دَائِرة الإِسْلام عند أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، خِلَافًا للخَوَارج والمُعْتزلةِ الَّذين يُكفِّرون بالذُّنوب، ويحكمون بتخليدِهِ في النَّار».اهـ.

وقال في (**ص ٣٠٧**) **من رسالةٍ للمَلِكِ سعود بن عبد العزيز بن مُحمَّد بن سعود:** «نَحْن -بحَمْد الله- لا نُكفِّر أحدًا من أَهْل القِبْلة بذَنْبٍ، وإنَّما نُكفِّرهم بما نصَّ الله ورسولُهُ، وأَجْمع عليه علماءُ الأُمَّةِ المُحمَّديَّة الَّذين لَهُمْ لسانُ صِدْقٍ في الأُمَّة أنَّه كفرٌ؛ كالشِّرْك في عبادةِ اللهِ غَيْرَه؛ من دُعَاءٍ، ونَذْرٍ، وذَبْحٍ، وكبُغْضٍ للدِّين وأهلِهِ، والاسْتِهْزاء به.

أمَّا الذُّنُوبُ؛ كالزِّنا، والسَّرقة، وقتل النَّفس، وشُرْب الخمر، والظُّلم، ونَحْو ذلك، فلا نُكفِّر مَنْ فَعَله إذا كانَ مُؤْمنًا باللهِ ورسولِهِ إلَّا مَنْ فَعَله مُسْتَحِلًّا له».اهـ.

ولو تَتبَّع أَحَدٌ أَقْوالَ شَيْخ الإسلام مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ، وأَنْجَاله، وتَلامذتِهِ، ومَنْ تخرَّج من مَدْرستِهِ في نَفْي عقيدة الخَوَارج، وذَمِّهم لَهَا، ورَدِّهم علىٰ أَصْحابِها لَجَمَع شيئًا كثيرًا من الدُّرر السَّنيَّة، وغيرها.

وإنَّه لأَمْرٌ غريبٌ، وحَدَثٌ عجيبٌ أن يَتعمَّد مُفْتِي دولةٍ إسلاميَّةٍ فِرْيةً كهذِهِ ليَطْعنَ بها في دَاعية حقٍّ، ومُجدِّد دينٍ، أَحْيا اللهُ بدعوتِهِ أُممًا لا يُحْصَون، فدَخَلوا بدعوتِهِ في الدِّين الصَّحيح، وتَحرَّروا من الخُرَافة الَّتي كانَ يَعِيشُها أَقْوامُهم، وتَرَكوا البِدَعَ، فَوحَّدوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ بالعبادة، وتَابَعوا السُّننَ، وعَرَفوا اللهَ مَعْرفةَ حقٍّ، فأَفْردوه بالعبادةِ دون سواه، ثمَّ يأتِي أقوامٌ مِمَّن ابْتُلُوا بتَرْويج الخُرَافات والبِدَعِ، فيَقُولونَ: «إنَّ دَعْوة الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب دَعْوةٌ خارجيَّةٌ خَرجَتْ علىٰ الدَّولةِ العثمانيَّةِ».

وممَّن رَاجَ عِنْدهُمْ هَذَا البُهْت، فَرَمُوا به هذا الإمامَ العظيمَ، مُفْتي مصر حاليًا، المدعو بـ(علي جمعة)، حَيْث قالَ: «إنَّ دَعْوةَ الإمام مُحمَّد ابن عبد الوَهَّاب دَعْوةٌ خَارجيَّةٌ خَرجَتْ علىٰ الدَّولةِ العثمانيَّةِ باسْمِ إِقَامةِ التَّوحيدِ».

وأقولُ: إنَّ دعوة الشَّيخ مُحمَّد بن الوَهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ دعوة حقٍّ، فهي تَجْديدٌ لدَعْوة النَّبيِّ ﷺ، وتَصْفيةٌ لَهَا من الشَّوائبِ الَّتي أدخلت فِيهَا من قِبَلِ الَّذين تَعمَّدوا إِفْسادَها، وخَلطها بالباطل، والنَّاس الَّذين عَايَشوها إبَّان نَشْأتها يَنْقسمُونَ إلىٰ ثَلَاثةِ أَقْسامٍ:

١- علماء سُنَّة، وهم قليلٌ.

٢- أَصْحاب خُرَافة دَاعِين إليها، أو مُحبِّذين لها، أو مَخْدوعين بأَصْحابِها، أو مُنْتفعِينَ من وَرَائها، ويَدْخل فيهم علماءُ السُّوءِ الَّذين يَخَافون علىٰ زَعَامتهم أن تبورَ.

٣- العامَّة الَّذين يكونون أتباعَ مَنْ قَادَهم.

وعلىٰ هذا، فإنَّ أَصْحابَ الخرافة ومَنْ وَالَاهم من عُلَماء السُّوءِ، الَّذين يَحْرصون عَلَىٰ النَّفْعِ الدُّنيويِّ، فإنَّهم لا بدَّ أن يَطْعنوا في دعوتِهِ، بُغْضًا لها، وَاسْتِرْضاءً لعوامِّ النَّاس، المُعَادين لِمَا لَمْ يَأْلفُوا، وهؤلاء أثر عنهم الذَّمُّ لها، أمَّا عُلَماء السُّنَّةِ، أَهْل الحقِّ، فقَدْ أَثْنَوا عَلَيها، ونَسَجوا الأشعارَ البليغةَ في الثَّناءِ عَلَيها، وعلىٰ مَنْ قامَ بها، فَاسْمَعْ إلىٰ الشَّيخ مُحمَّد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني صاحب «سُبُل السَّلام شرح بُلُوغ المَرَام» حيث يقول:

قِفِي وَاسْأَلي عن عَالَم حلَّ سُوحَها ... به يَهْتدي مَنْ ضلَّ عن مَنْهج الرشدِ
محمدُ الهَادي لسنَّة أحمدَ ... فيا حَبَّذا الهادي ويا حَبَّذا المَهْدِي
لقد أنكرت كلُّ الطوائف قولَه ... بلا صَدَرٍ في الحقِّ منهم ولا وِردِ
وما كلُّ قولٍ بالقَبول مقابَل ... ولا كلُّ قولٍ واجب الرَّدِّ والطردِ
سوى ما أتى عن رَبِّنا ورسولِهِ ... فذَلِكَ قولٌ جلَّ يا ذا عن الردِّ
وأمَّا أقاويل الرِّجال فإنَّها ... تَدُور على قَدْر الأدلَّة في النَّقدِ
وقَدْ جاءت الأخبارُ عنه بأنَّه ... يُعيد لنا الشَّرع الشَّريف بما يُبْدي
وينشر جَهْرًا ما طَوَى كلُّ جاهلٍ ... ومبتدع منه فوَافَق ما عِنْدِي
ويعمر أركان الشَّريعة هادمًا ... مشاهد ضلَّ النَّاس فيها عن الرشد

أَعَـادوا بهـا مَعْنـى سُـواع ومثلـه يغـوثَ وَوَدٍّ بـئس ذَلِـكَ مـن وُدِّ
وقَـدْ هَتَفـوا عنـد الـشَّدائد بِاسْمِهَـا كمـا يهتـف المـضطرُّ بالـصَّمد الفـردِ
وكَـمْ عَقَـروا في سُـوحَها مـن عقيـرةٍ أُهلَّـت لغيـر الله جهـرًا علـى عَمَـدِ
وكَـمْ طـائفٍ حَـوْلَ القُبُـورِ مُقَبِّـلٍ ومُـسْتَلِم الأركـان مِنْهـنَّ باليَـدِ

وقَالَ الشَّيخُ الإمام عالم الأحساء أبو بكرٍ حسين بن غنَّام رَحِمَهُ اللهُ في أبياتٍ له:

لقَـدْ رَفَـع المَـوْلى بـه رُتْبـة الهـدى بوَقْـتٍ بـه يُعْلَـى الـضَّلَالُ وَيُرْفَـعُ
سَقَاه نَمِير الفَهْـم[1] مَوْلاه فَـارْتوى وعـاد بِتَيـار المَعَـارف يَقْطـعُ
فأَحْيـا بـه التَّوْحيـدَ بَعْـد انْدِرَاسـهِ وأُوهِي به من مَطْلَع الشِّرْك مَهْيَع[2]
سَمَا ذروة المَجْد الَّتي ما ارْتَقى لها سِوَاهُ ولا حَاذَى فناها سَميدعُ[3]
وشَـمَّر في مِنْهَـاج سُنَّـة أحمـدٍ يُـشَيِّد ويُحْيـي مـا تعفَّـى ويَرْفَـعُ
يُنَـاظر بالآيـاتِ والـسُّنةِ الَّـتي أُمرنـا إليهـا في التَّنـازع نرجـعُ
فأَضْحَتْ به السَّمحاء[4] يَبْسُم ثَغْرُها وأَمْـسى مُحيَّـاها يُـضِيء ويَلمـعُ
وعـادَ بِـهِ نهـجُ الغِـوايةِ طَامِـسًا وقَدْ كـان مَسْلوكًا بـه النَّاس تَرْتَـعُ
وجَـرَّت بـه نَجْـدٌ ذُيُـول افْتِخَارِهَـا وحَـقَّ لهـا بالألمعـي تَرَفُّـعُ

(١) النمير: العذب.
(٢) المهيع: الواضح البين.
(٣) السميدع: الرجل السريع في حوائجه، والسيد الموطأ الأكناف.
(٤) يقصد رَحِمَهُ اللهُ بالسمحاء: الشريعة والمِلة.

فآثَــارُهُ فِيهَــا سَــوام سَــوَافر وأنــوارُهُ فيهــا تُــضيءُ وتَلْمــعُ

قال الشَّيخ سُلَيْمان بن سَحْمَان: «وبهَذَا يَظْهر لكلِّ ذي عَقْلٍ سَليمٍ، ودينٍ مُسْتقيمٍ أنَّه لَمْ يكن يَدْعو إلىٰ دينٍ جديدٍ كما يَزْعم هؤلاء المَارقُونَ عَنْ دين الإسلام». انظر «الضِّياء الشَّارق في الرَّدِّ علىٰ شبهات المَاذِق المَارِق»، لفضيلة الشَّيخ سليمان بن سحمان من (ص٨٣-٨٦).

قلتُ: ولَمْ تَكُنْ دعوتُهُ خارجيَّةً كما افْتَرىٰ ذَلِكَ عليه أقوامٌ، وكان مِمَّنَ روَّجَ لهَذَا البُهت المَأْفُون الدُّكتور علي جمعة مُفتي مصر، ولقَدْ أُشِيعَتْ في **زَمَن الإمام مُحمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللهُ إشاعاتٌ ضده، وهي كثيرةٌ.**

وقَدْ أجابَ عن هذِهِ الأكاذيبِ والمُفْترياتِ الشَّيخ عبد الله بن مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب، فقالَ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا ما يكذب عَلَيْنا سترًا للحقِّ، وتَلْبيسًا علىٰ الخَلْق بأنَّا نُفسِّر القرآنَ برَأْينَا، ونَأْخذ من الحديثِ ما وَافَق فَهْمنا من دون مُرَاجعة شَرْحٍ، ولا نُعوِّل علىٰ شيخٍ.

وأنَّا نَضَع من رتبة نبيِّنا محمدٍ ﷺ بقولنا: النَّبيُّ رِمَّةٌ في قَبْرِهِ، وعصا أحدنا أنفع منه، وأنَّه لَيْس له شَفَاعةٌ، وأنَّ زيارتَه غير مَنْدوبةٍ، وأنَّه كانَ لا يعرف مَعْنىٰ (لا إله إلَّا الله) حتَّىٰ نَزَل عليه: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد:١٩] مَعَ كَوْن الآيةِ مَدنيَّةً، وأنَّا لا نَعْتمد أقوالَه، ونتلف مُؤلَّفات أَهْل المَذَاهب لكون فيها الحق والباطل.

وأنَّا مُجسِّمة، وأنَّا نكفِّر النَّاسَ علىٰ الإطلاق من بعد السِّتِّ مئة إلَّا مَنْ هو علىٰ ما نَحْن عليه.

ومن فُرُوع ذَلِكَ: أنَّا لا نَقْبل بيعةَ أحدٍ حتَّىٰ نقرِّر عليه أنَّه كان مُشْركًا، وأنَّ أَبَويه مَاتَا علىٰ الإِشْراكِ بالله، وأنَّا نَنْهىٰ عن الصَّلاةِ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، ونُحرِّم زِيَارةَ القُبُورِ المَشْروعة مُطْلقًا، وأنَّا لا نَرَىٰ حقًّا لأَهْلِ البَيْتِ، إلىٰ غَير ذَلِكَ.

فجَمِيعُ هذِهِ الخُرَافاتِ وأَشْباهها لمَّا اسْتَفْهمنا عَنْها مَنْ ذَكَرها لنا، كان جَوابُنا عليه في كلِّ مسألةٍ: سبحانك هَذَا بهتانٌ عظيمٌ! فمَنْ روىٰ عنَّا شيئًا من ذلك، ونَسَبه إِلَيْنا، فقَدْ كَذَب عَلَينا، وَافْتَرىٰ، ومَنْ شاهدَ حَالَنا، وحَضَر مَجْلسنا، وتَحقَّق ما عِنْدَنَا، عَلِمَ قطعًا أنَّ جميعَ ذَلِكَ، وَضَعَه عَلَينا، وَافْتَراه أَعْداءُ الدِّين، وإخوان الشَّياطين، تَنْفيرًا للنَّاس عن الإِذْعانِ لإِخْلاصِ التَّوْحيدِ لله تَعَالىٰ بالعبادة، وتَرْك أَنْواع الشِّرْك الَّذي نصَّ اللهُ عليه عَلَىٰ أنَّه لا يَغْفره، ويَغْفر ما دون ذلك لمَنْ يَشَاء». انتهىٰ من «الضياء الشارق» (ص٨٧، ٨٨).

وقال الدُّكتور صالح بن عبد الله العبود في كتابه: «عقيدة الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب السَّلفيَّة وأثرها في العالم الإسلاميِّ» قال تحت عنوان: مَنْهج الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «ومَنْهج الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو مَنْهجُ السَّلفِ الصَّالح رحمهم الله، يرىٰ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نَصَبَ الأدلَّةَ، وبيَّنَ الآياتِ الدَّالَّةَ عليه، وأَعْطىٰ الفِطَرَ، ثمَّ العُقُولَ، ثمَّ بَعَث الرُّسُلَ، وأَنْزل الكُتُبَ كلَّها، دالَّةً عليه، ومُعرِّفةً به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن آياتِهِ القرآن الكريم الَّذي تَحدَّىٰ اللهُ بسُورةٍ من مثلِهِ، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٣ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ٢٤﴾ [البقرة:٢٣، ٢٤]...».

إلى أن قال: «لا خَيْرَ إلَّا دلَّ الأمَّةَ عليه، ولا شرَّ إلَّا حَذَّر منه إلىٰ قِيَام السَّاعة، والخيرُ الَّذي دلَّ عليه: التَّوحيدُ، وجميعُ ما يحبُّه الله ويَرْضاه، والشَّرُّ الَّذي حذَّر منه: هو الشِّرْكُ، وجَمِيعُ ما يَكْرهُهُ اللهُ ويَأْباهُ». انتهىٰ من كَلَامٍ طويلٍ في (ص١٧١)، وما بعدها، فمَنْ شاءَ فَلْيُعد إليه.

وقال في (ص٦٣٣)، وقَدْ سُئِلَ أَبْناءُ الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رحمه الله تَعَالى: «مَنْ لَمْ تَشْمله دائرةُ إمامتكم، وَيتَّسم بِسِمَةِ دَوْلتكم، هَلْ دارُهُ دارُ كُفْرٍ وحربٍ عَلَىٰ العُمُوم؟ فأَجَابوا رحمهم الله: «الَّذي نَعْتقدُهُ، ونَدينُ اللهَ به أنَّ مَنْ دانَ بالإسلام، وأطاعَ ربَّه فيما أَمَر، وانْتَهىٰ عمَّا نَهَىٰ عنه وزَجَر، فهُوَ المُسْلمُ، حرامُ المالِ والدَّمِ، كما دلَّ علىٰ ذَلِكَ الكتابُ والسُّنَّةُ، والإجماعُ، ولَمْ نُكفِّر أحدًا دانَ بدِينِ الإِسْلام، لكونِهِ لَمْ يدخل في دَائِرتِنَا، ولَمْ يَتَّسمْ بِسِمةِ دَوْلتنا.

بَلْ لا نُكفِّر إلَّا مَنْ كفَّره اللهُ ورسولُهُ، ومَنْ زَعَم أنَّا نُكفِّر النَّاسَ بالعُمُوم، أو نُوجِبُ الهِجْرةَ إِلَيْنا عَلَىٰ مَنْ قَدَر علىٰ إِظْهارِ دينِهِ ببلدِهِ، فقَدْ كَذَبَ وافْتَرىٰ، وإذا كانت عقيدة الشَّيخ السَّلفيَّة هَكَذا إنَّما هي تَمسُّكٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ودَعْوةٌ إلىٰ اللهِ وَحْده بهَذَا التَّمسُّكِ الرَّاشد، فكَذَلِكَ هِيَ لَيْسَتْ مَصْدر تَزمُّتٍ، وتَرْكٍ للدُّنيا، ورَفْضٍ للمَصَالح فيها، وإنَّما هي عَقِيدَةُ الصَّلاح والأَصْلح في الدُّنيا والآخرة، كَيْفَ لا وهي مَبنيَّةٌ علىٰ أنَّ صريحَ العَقْلِ يُوافِقُ صحيحَ النَّقْلِ».اهـ.

وأخيرًا -يا سَمَاحة المُفْتي- أَنْصحُك أن تقرأَ مُؤلَّفات هَذَا الإِمَام، اقرأ كتاب «التَّوْحيد»، وقَدِ احْتَوىٰ علىٰ سِتَّةٍ وسِتِّينَ بابًا، كلُّ بابٍ مُصدَّرٌ بآيةٍ أو

آياتٍ قرآنيَّةٍ، وحديثٍ أو أحاديث نَبويَّةٍ، أَنْصحك أن تقرأَ «كشف الشُّبُهات»، و«الأُصُول الثَّلاثة»، و«القواعد الأربع»، و«نواقض الإسلام»، أَنْصَحك أن تقرأَ رسائلَ الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ ، فكَمْ فيها من عِلْمٍ أنتَ وأَمْثالُك بحَاجةٍ إليه، اقرأ عن الشَّيْخ ودعوتِهِ في الكُتُبِ التَّالية:

١- «عنوان المجد في تراجم علماء نجد» لابن غنَّام رَحِمَهُ اللَّهُ .

٢- «الضِّياء الشَّارق» للشَّيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ .

٣- «عقيدة الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب السَّلفيَّة» للدُّكتور صالح بن عبد الله العبود حفظه الله.

٤- اقْرَأْ عنه وعن أبنائِهِ، وأحفادِهِ، وتلامذتِهِ في كتاب: «الدُّرر السَّنيَّة في أئمَّة الدَّعوة النَّجديَّة».

٥- اقْرَأْ عن أثر دعوة الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب في الفكر والأدب بجنوب الجزيرة للدُّكتور عبد الله بن محمد حسين أبو داهش حفظه الله، وهناك مَصَادرُ أُخْرىٰ لا أُطِيلُ بذِكْرِهَا.

قال المفتي (علي جمعة) في كَلامٍ طويلٍ أُرْسِلَ إليَّ عليه صورتُهُ:

«٢- وهُنَاك فارقٌ بَيْن القطعيِّ والظَّنِّي، فحُرْمةُ الخَمْر قَطعيَّةٌ، وحُرْمة التَّدخين ظَنِّيةٌ، ومَحَلُّ اختلافٍ، وقَدْ يَقْوىٰ الخلافُ بَيْنَ الأئمَّةِ المُجْتهدينَ العِظَام....».

إلىٰ أَنْ قال:

«٤- ولَيْسَ معنىٰ أنَّ الخَمْرَ حرامٌ: هَدْم الخمَّارات، وَلَيْسَ مَعْنىٰ حُرْمة القمار والدَّعارة: قَتْل المُشْتغلينَ بها، ولَيْس مَعْنىٰ حُرْمة عبادة البقر: قتل البقر أو حتَّىٰ قَتْل العَابِدِينَ لها، فهَذَا الإلزامُ إِنْ دلَّ علىٰ شَيءٍ، فإنَّما يدلُّ علىٰ ضَعْف الرَّبْطِ بَيْنَ المُقدِّماتِ والنَّتائج، ويدلُّ علىٰ سَطْحيَّة الرَّبْط بَيْنَ الأسبابِ والمسبباتِ».اهـ.

وأقول: في هَذَا الكَلَام خَلْطٌ بَيْنَ الأُمُور، واللهُ يُحَاسب قَائِلَه عمَّا أراد، فقولُهُ: «فحُرْمة الخَمْر قَطعيَّةٌ، وحُرْمة التَّدخين ظَنِّيةٌ...».

❑ **أقول: أوَّلًا:** هذِهِ نَزْعةٌ اعْتِزَاليةٌ، فالمُعْتزلةُ هُمُ الَّذين يَقُولون إنَّهم لا يَقْبلون إلَّا القرآنَ، ومُتَواترَ السُّنَّةِ، أمَّا أحاديثُ الآحادِ فلا يَقْبلونها، وقَدْ أشارَ إلىٰ أَصْحابِ هذا الفِكْرِ الرَّسُولُ ﷺ في قولِهِ: «**ألا إنِّي أوتيتُ الكتاب ومثلُهُ مَعَه، ألا يوشك رَجُلٌ شَبْعان علىٰ أَرِيكتِهِ يَقُولُ: عَلَيكم بهَذَا القُرْآنِ، فمَا وَجَدتُمْ فيه من حَلَالٍ فأَحِلُّوه، وما وَجَدتُمْ فيه من حَرَامٍ فَحرِّموه، أَلَا لا يحلُّ لَكُمْ لحمُ الحِمَارِ الأَهْلي، ولا كلُّ ذي نابٍ من السَّبُعِ، ولا لُقَطة مُعَاهدٍ إلَّا أن يَسْتغني عَنْها صَاحبُها، ومَنْ نَزَل بقَوْمٍ فعليهم أن يُقْروه، فإن لم يُقْروه فله أن يعقبهم بمثل قِرَاه**».

رَوَاه الإمامُ أبو داود في كتاب (السُّنَّة)، باب لُزُوم السُّنَّة، وقالَ عنه الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «صحيحٌ»، وصَحَّحه أيضًا في «صحيح سنن ابن ماجة»

برقم (١٢) من حديث المِقْدامِ بن مَعْدِي كَرِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١).

ثانيًا: حُرْمَةُ الخَمْر قَطْعيةٌ، ولا شكَّ في ذَلِكَ؛ قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠﴾ [المائدة:٩٠].

ثالثًا: حُرْمةُ الدُّخَانِ قَطْعيةٌ أيضًا، ولكن بالوَصْف، قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٥٧﴾ [الأعراف:١٥٧].

وَمَفَادُ هذِهِ الآية أنَّ كلَّ طَيِّبٍ حلالٌ، وكلَّ خَبيثٍ مُحرَّمٌ، وخبث الدُّخان لا يَتَمَارىٰ فيه عَاقِلَانِ، فلذَلِكَ فهُوَ مُحرَّمٌ قَطْعًا؛ لشُمُول وَصْف الخبثِ له، فنَحْن نقول: كلُّ خبيثٍ مُحرَّمٌ، والدُّخانُ خبيثٌ، فهُوَ مُحرَّمٌ.

ومن ناحيةٍ أُخْرىٰ؛ فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ حضَّ عبادَه علىٰ حِفْظِ المال، ونَهىٰ عن إعطائِهِ للسُّفهاءِ، فقَالَ: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا وَٱكۡسُوهُمۡ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٥﴾ [النساء:٥].

وَنَهىٰ الرَّسُولُ الكريمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن إِضَاعةِ المَالِ، وإِحْراقُ المالِ مَنْهِيٌّ عنه

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤).

قَطْعًا، فهو أَشدُّ من الإِتْلافِ بغَيْر التَّحريقِ، ولَوْ أَنَّ إِنْسانًا اشْتغَلَ حتَّىٰ كسب مالًا، ثمَّ أَحْرَقه خارجَ جِسْمِهِ، لكانَ مُتَّهمًا في عقلِهِ، وإحراقُهُ داخلَ الجِسْمِ جمعٌ بَيْنَ مُصِيبتَين (إتلاف المال، وإتلاف الجسم).

يَنْضاف إلى ذَلِكَ: مَعْصيةُ الله ورسولِهِ؛ لأَنَّه مُخدِّرٌ، ومُفتِّرٌ، وكلُّ مُخدِّرٍ ومُفتِّرٍ حَرَامٌ، فمَا اجْتمعَتْ فِيهِ هذِهِ الأُمُور كيف يُقَال: إنَّ حُرْمتَه ظَنِّيةٌ!

أَقُولُ للمُفْتي، هَدَاه الله: كَلامُكَ هَذَا يدلُّ علىٰ أنَّك تقرُّ إبقاءَ الخمَّاراتِ، ومَوَاطن المَيْسر، ومَوَاقع الدَّعارةِ، فكأنَّك تَقُولُ: لا يَتعرَّض أحدٌ لهذِهِ المَنَاكر، بَل اتْرُكُوهَا وأَهْلَها، ولا تَتعرَّضوا لهُمْ بِسُوءٍ، وهَذَا خطأٌ فاحشٌ، ومَنْعٌ لإنكار المُنْكر، فإنْ كان المُفْتي يَقْصد الرَّدَّ علىٰ الإِرْهابيِّين بأنَّه لا يَجُوز لهم أن يُتْلفوا مَحِلَّات المَنَاكِر بأَنْفُسِهم، بَلْ إنَّ الواجبَ عَلَيهم أن يَرْفعوا ذَلِكَ إِلَىٰ الحُكُوماتِ، ويَطْلبوا من الحُكُومةِ إِزَالتها ومَنْعها، فهَذَا له وجهٌ من الصِّحَّةِ إلَّا أنَّه أَخْطأ في هذا التَّعْبير المُعمَّم.

إنَّ واجب الأَمْر بالمَعْروفِ، والنَّهي عن المُنْكر حُكْمٌ مُجْمعٌ عليه؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ جعلَ الأَمْرَ بالمَعْروفِ والنَّهي عن المُنْكر ثُلُثي الدِّين؛ فقَالَ تَعَالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

أَمَّا إِنْ كانَ المُفْتي يَزْعم أنَّا نَقُول: الخَمْرُ حَرَامٌ، وحُرْمتُهُ قَطْعيَّةٌ، لكن لا يَجُوز أن نُنْكره، والمَيْسرُ حرامٌ، وحُرمتُهُ قَطْعيَّةٌ، ولا يَجُوز أن ننكرَ علىٰ أصحابِهِ، والدَّعَارة وَهِيَ بُيُوت الزِّنا مُحرَّمةٌ حُرْمةً قَطعيَّةً، ولا يَجُوز أن نُنْكرها، فهَذَا أمرٌ غريبٌ، وشيءٌ عجيبٌ أَتَىٰ به هَذَا المُفْتي.

إنَّ واجبَ الأَمْر بالمَعْروفِ، وإنكار المُنْكر يَفْرض عَلَينا أَنْ ننكرَ هذِهِ المُحرَّمات إنكارًا عَلَنيًّا بأَلْسِنتنا، ونُطالبُ الدَّولةَ مطالبةً جَديَّةً بإِغْلاقِ دُور البِغَاءِ، ومَوَاخير الخَمْر، ودُور المَيْسر؛ لأنَّ الإسلامَ يَفْرض ذلك ويُوجِبُهُ، فإن أَبَوْا أن يَفْعلوا، بَرِئَتْ ذِممُنَا، ولا يَجُوز لنا أن نَهْدمَ دُورَ البغاءِ، ومَحلَّات المَوَاخير بأَنْفسنا؛ لأنَّ الأمرَ بالمَعْروفِ، والنَّهي عن المُنْكر باليد لَيْسَ للأَفْراد، بَلْ هو للدُّول، وللأفراد فيما لهم نُفُوذٌ عليه؛ كَبُيُوتهم.

ونقول للدَّولة: إذا قَرَّرتم إِبَاحةَ بَيْع الخَمْر عَلَنًا، وأَبَحْتُم البغاءَ عَلنًا في دَوْلتكم فَقَدْ أَسْهمتُمْ في هَدْمِ الإِسْلامِ وتَقْويضِهِ من أَرْكانِهِ.

وفِي الحَدِيثِ: «**كلُّ مُسْكرٍ حرامٌ**». انظر «صحيح الجامع» برقم (٤٤٢٦)[(١)].

وَفِي الحَدِيثِ أيضًا: «**كلُّ مُسْكرٍ حرامٌ، وإنَّ عَلَىٰ الله عَهْدًا لمن شَرِبَ المُسْكرَ أن يَسْقيَه من طِينَةِ الخَبَالِ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: «**عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ**»، أَوْ «**عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ**». انظر «صحيح الجامع» برقم (٤٤٢٧)[(٢)].

وَفِي حَدِيثٍ آخر: «**كلُّ مُسْكرٍ حَرَامٌ، وما أَسْكر منه الفَرَقُ، فملءُ الكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ**». **انظر «صحيح الجامع»** برقم (٤٤٢٨)[(٣)].

وَفِي الحديثِ الآخر: «**كلُّ مُسْكرٍ خمرٌ، وكُلُّ مُسْكرٍ حرامٌ، ومَنْ شَرِبَ**

(١) أخرجه البخاري (٦١٢٤)، ومسلم (١٧٣٣) من حديث أَبِي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه مسلم (٢٠٠٢) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الخمرَ في الدُّنيا فماتَ وهُوَ يُدْمنها لَمْ يَتُبْ- لَمْ يَشْربها في الآخرة». انظر «صحيح الجامع» برقم (٤٤٢٩)[1].

أمَّا البِغَاءُ، فحُرْمتُهُ مُتَّفقٌ عليها في شِرْعةِ الإِسْلامِ، وجَمِيع الشَّرائع، لا يَشُكُّ في ذَلِكَ أحدٌ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَقُول إخبارًا عن قِصَّةِ مَرْيم حين وَلَدتْ بعِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَاءتْ به: ﴿يَـٰٓأُخۡتَ هَـٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ﴿٢٨﴾﴾ [مريم:٢٨]، فهَذَا يَدُلُّ علىٰ تَحْريم الزِّنا في جَمِيعِ الشَّرائعِ.

والمهمُّ: أَيُسْكتُ عن هذِهِ المَنَاكِرِ علىٰ ما فِيهَا من الوَعِيدَاتِ، بل وتُقَرُّ إقرارَ الشَّيءِ المُبَاح، واللهُ تَعَالىٰ يَقُولُ: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

وَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَـٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة:٧٨، ٧٩].

وَفِي الحَدِيثِ عَنْ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سمعتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**مُرُوا بالمَعْروفِ، وَانْهَوْا عن المُنْكر قَبْل أَنْ تَدْعوا فلا يُسْتَجابُ لَكُمْ**»، رَوَاه الإمامُ ابن ماجة في كتاب (الفتن)، بابُ (الأَمْر بالمَعْروفِ، والنَّهْي عن المُنْكر)، وَحَسَّنهُ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح سنن ابن ماجة» برقم (٤٠٠٤).

تنبيه: لقَدْ وَجَدتُ لمُفْتي مصر الدُّكتور (علي جمعة) في نَفْس المَقَال

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٠٣) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كَلامًا يَدلُّ عَلَىٰ أنَّه يَقُول: «لا بدَّ من الأَمْرِ بالمَعْروفِ، والنَّهْي عن المُنْكر»، فدلَّ ذَلِكَ علىٰ أنَّه إنَّما قَصَد تَصرُّفات الإِرْهابيِّينَ، وهَذَا وَجِيهٌ.

قَالَ المُفْتي بَعْد كَلام كثيرٍ: «وبهذِهِ القَوَاعِدِ نَشَأتْ قَاعدةُ التَّعايشِ حتَّىٰ أنَّه لو اعْتقَد أَحدُنا أنَّ شيئًا ما حَرَامٌ حتَّىٰ لو كان مُتَّفقًا عليه؛ كالعُريِّ والخَمْر، فإنَّه يَأْمر بالمَعْروف، ويَنْهىٰ عن المُنْكر، وَلَا يُدمِّرُ، وَلَا يُفجِّرُ، فما بالك بالمُخْتلفِ فيه».اهـ.

وأقولُ: ما ذَكَره المُفْتي هنا كلامٌ جَيِّدٌ، أسألُ اللهَ أَنْ يُوفِّقنا وإيَّاه، وأن يُلْهمنَا رُشْدنَا، ويُعيذَنا من شرِّ أَنْفُسِنا إلَّا أنَّ تَرْكَ التَّدميرِ والتَّفجيرِ لَيْس من أَجْل التَّعايش فحَسْب، ولكن من أَجْلِ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لم يُكلِّفنا بذَلِكَ؛ **لأُمُورٍ:**

١- أنَّ الإِتْلافَ لأَمْوالِ المُسْلمينَ، والإِزْهاقَ لأَرْواحِهم أَو الإِضْرار بهم، كلُّ ذلك مُحرَّمٌ، لا يَجُوز فِعْلُ شيءٍ منه؛ لقولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَا إنَّ دِمَاءَكُمْ، وأَمْوالَكُمْ، وأَعْراضَكُمْ عَلَيكم حَرَامٌ؛ كحُرْمة يَوْمكم هَذَا، في شَهْركم هَذَا، في بَلَدكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟**». قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «**اللَّهمَّ اشْهَدْ**»، رَوَاهُ البخاريُّ ومسلمٌ[1].

٢- أنَّ الأَمْرَ بالمَعْروفِ يُشْترَط فيه أَنْ يكونَ بمَعْروفٍ، فإِنَّ حصل فيه تَدْميرٌ، أو تَفْجيرٌ، أَوْ تَقْتيلٌ، كان نُكْرَةً أَعْظَم من المُنْكر الَّذي يُرَاد تَغْييرُهُ، وقَدْ قيل:

ومَنْ يُنْكر مُنْكرًا بِأَنْكَرا ... كغَاسِلِ الحَيْضِ ببَوْلٍ أَغْبَرَا

(١) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أَبِي بَكْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣- أنَّ الإنكارَ بِاليَدِ كثيرًا ما يُؤدِّي إِلَىٰ فِتَنٍ بَيْنَ النَّاسِ بحَيْث يَتعصَّب لهَذَا أَشْخاصٌ، فيُحَاوِلُونَ ضَرْبَ المُنْكر، أو الانْتِقَام مِنْهُ، فالأَوْلىٰ تَرْكُهُ، وليكن إِنْكَارُ المُنْكر باللِّسانِ دُونَ اليَدِ، أو تَسْتعدِي الدَّولة علىٰ صَاحِبِ المُنْكر، فإِنِ اسْتجَابتِ الدَّولةُ، ونَصَرتِ الحقَّ، وإِلَّا فَقَدْ بَرِئَتِ الذِّمَّةُ، ولَقَدْ بَقِيَ النَّبيُّ ﷺ في مَكَّةَ ثَلَاث عَشْرة سنةً ينكر عَلَيهم عبادةَ الأَصْنامِ، ويذمُّ طريقتهم، ولَمْ يُكسِّر شيئًا من أَصْنامِهِمْ، فلمَّا دَخلها فاتحًا جَعَل يَطْعنها بقَوْسِهِ ويُسْقطها، ويَقُولُ: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء:٨١].

٤- أنَّ التَّدْميرَ والتَّفْجيرَ يُتْرَكُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَأْذَنْ فيه؛ لأنَّ فيه إِضْرارًا بالمُجْتمع المُسْلم.

٥- أنَّ المجتمعَ الَّذي يعيشُ فيه هَؤُلَاء المُدمِّرونَ والمُفجِّرون تَتَحوَّل حَياتُهُمْ إلىٰ جَحِيمٍ، فيَسُودُ فِيهمُ الخوفُ، وَقِلَّةُ الأَمْنِ، وَلَا واللهِ، ما أرادَ اللهُ من المُجْتمعِ المُسْلمِ أَنْ يكونَ هَكَذا، بَلْ أرادَ أن يَشِيعَ فِي المُجْتمعِ المُسْلمِ الأَمْنُ، والطُّمأنِينةُ، والوَدَاعةُ، حتَّىٰ يَعْبدَ النَّاسُ ربَّهم، وهُمْ آمِنُونَ.

٦- **وأخيرًا**، الَّذي أُرِيدُ أَنْ أَقُولَه مُوضِّحًا للمُفْتي، ومُبيِّنًا له: أنَّ قاعدةَ التَّعايش لَا يَجُوز أَنْ نُخْضِعَ لها دِينَنا، فنَتْرك تَعالِيمَه أو بَعْضَها لنُعَايشَ غَيْرنا، فهَذَا لا يَجُوز، بل الواجبُ عَلَينا أن نُخْضعَ جَمِيعَ مَصَالح الدُّنيا للدِّينِ.

وأمَّا قولُه: «إنَّ الصَّحابةَ كَانُوا أَشَاعرةً»، فهَذَا قولٌ باطلٌ، لَيْسَ له حَظٌّ من الصِّحَّةِ، فأَبُو الحَسَن الأَشْعريُّ، وُلِدَ بعد أَنْ مَضَتْ مئتا سنةٍ من الهجرة، أي:

وُلِدَ في القَرْن الثَّالث، ومَضَىٰ مُعْظم عُمُره في الاعْتِزَالِ، ثمَّ تَراجَع عن مَذْهبِ المُعْتزلةِ، وأَعْلن مَذْهبَه الأشعريَّ، ثمَّ رَجَعَ عَنْه، وأَعْلن تَوْبتَه منه، وعادَ إلىٰ مَذْهبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، أَهْلِ الحديثِ.

فأَيْنَ الصَّحابةُ، وأَيْنَ مَذْهبُ أبي الحسن الأشعريِّ؟ وما تِلْكَ إلَّا فِرْيةٌ افْتَراها هَذَا المُفْتي إِنْ صحَّ ذلك عنه.

فلو قُدِّر أنَّ الأشعريَّ وُجِد في عَصْر الصَّحابة بَعْد مَوْتِ نَبيِّهم، ومَوْت الخُلَفاءِ الرَّاشدين، فهل يُمْكنُ أن يَتركَ الصَّحابةُ ما جاءَ بِهِ نَبيُّهم، ويُتَابعونَ الأَشْعريَّ في آرائِهِ؟ الجواب: لا، وألف لا.

وَإِنْ قَالَ: إنَّ مَذْهبَ الصَّحابة وعقيدتهم وَافَقها الأشعريُّ، فهَلْ سَيَسْتطيعُ أَنْ يُثْبتَ أنَّ الصَّحابةَ كانوا يَقُولُونَ في «استوىٰ»: استولىٰ، ويَقُولُونَ في الحديث المُتَّفق عليه: «**يَنْزِلُ رَبُّنا -تَبارَك وَتَعَالىٰ- كلَّ ليلةٍ إلىٰ السَّماءِ الدُّنيا حِينَ يَبْقىٰ ثُلُثُ اللَّيل الآخِرُ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعونِي فأَسْتَجيبَ له، مَنْ يَسْألني فأُعْطيَه، مَنْ يَسْتغفرني فأَغْفر له**»(١).

والأَشْعريَّة يقولون: يَنْزِلُ أمرُهُ.

وهَلْ يُمْكن أنَّ الصَّحابةَ أَوَّلُوا اليَدَين في قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] بالنِّعمَتَينِ، إِلَىٰ غَيْر ذَلِكَ؟

والجوابُ: إنَّ هَذَا ما هو إلَّا قولٌ باطلٌ انْتحَلَه هَذَا الرَّجلُ، هَدَانا اللهُ وإيَّاه.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أَبِي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأمَّا اعترافُهُ علىٰ نفسِهِ: «أنَّه صُوفيٌّ»، «وأنَّه رَأَىٰ رَسُولَ الله ﷺ يَقَظةً»:

وأقول: هَذَا الادِّعاءُ يَكْفي في إِسْقاطِ هَذَا الرَّجُل، وأنَّه لَيْسَ من العُلَماءِ، وإنَّما هو صُوفيٌّ خُرَافيٌّ يُصَدِّق التُّرَّهاتِ الكاذبةَ، ويُكذِّبُ بالقرآنِ؛ فاللهُ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ﴿٩٤﴾ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ الآيات من سورة الأنبياء: [٩٤- ٩٦].

قَالَ ابْنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ: «يَقُولُ تَعَالىٰ: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: وَجَبَ، يَعْني قُدِّر أنَّ أَهْلَ كلِّ قريةٍ أهلكوا أنَّهم لا يَرْجعون إلىٰ الدُّنيا قَبْل يَوْم القِيَامةِ، هَكَذا صرَّحَ به ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وأبو جعفر الباقر، وقتادة، وغير وَاحِدٍ، وفي رِوَايةٍ عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾، أي: لا يَتُوبُونَ، والقولُ الأَوَّلُ أَظْهَرُ، واللهُ أَعْلمُ».

قلت: ولَعَلَّ الآيةَ عامَّةٌ في القَوْلين، وأنَّ اللهَ كتبَ وقَدَّر أنَّ مَنْ ماتَ لَا يَعُودُ إِلَىٰ الدُّنيا قَبْلَ يَوْمِ القِيَامةِ، وأنَّ مَنْ كُتِبَتْ عَلَيه الشَّقاوةُ لَا يَتُوبُ، ولا يَرْجع عن كُفْرِهِ، وَهَذَا هو الأَمْرُ المُشَاهدُ الَّذي لا يُمَاري فيه أحدٌ، ولهذا يَقُول الكفَّار للمُؤْمنين إِذَا أَخْبروهم بأنَّ الله يَبْعثُ النَّاسَ يَوْمَ القيامة، ويُحَاسبهم، ويُجَازيهم، فيَقُولُون كما جاء في قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [الجاثية:٢٥].

أي: أنَّهم مُسْتَبْعِدُون لِذَلِكَ، غَيْر مُصدِّقينَ أنَّ اللهَ يَبْعثُ الأَمْواتَ.

والحقيقةُ: أنَّ اللهَ لا يُعِيدُ أحدًا إلىٰ الدُّنيا بَعْد الموتِ إلَّا ما جَعَله الله آيةً كما في قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [البقرة:٢٥٩]، وَكَأَصْحابِ الكَهْفِ، وما أَشْبَه ذَلِكَ ممَّا جَعَله اللهُ آيةً، ودلالة علىٰ قدرة الله عَزَّوَجَلَّ.

وكَذَلِكَ قولُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون:٩٩، ١٠٠].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ في تَفْسِير هذِهِ الآية بَعْد أَنْ ذَكَر آياتٍ كثيرةً في سؤال الكافرين والمُفرِّطينَ الرَّجْعةَ عند المَوْت، فلا يُجابُونَ، فقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فذَكَر تَعَالىٰ أنَّهم يَسْأَلونَ الرَّجعةَ، فلا يُجَابُونَ عِنْدَ الاحْتِضَارِ، ويَوْم النُّشور، ووَقْت العَرْض عَلَىٰ الجبَّارِ، وَحِينَ يُعْرضونَ عَلَىٰ النَّار، وهُمْ في غَمَراتِ عَذَابِ الجَحِيمِ».اهـ.

قلت: وَقَدْ ثَبتَ أنَّ الشُّهداءَ يَسْألونَ الرَّجعةَ بَعْد الموت ليُقَاتلوا في سبيل الله، فيُقْتَلوا مَرَّةً أُخْرىٰ، وهَذَا ثابتٌ في السُّنَّةِ بما لا مَجَال للشَّكِّ فيه.

ومِمَّا سَبَرناه يُعْلم أنَّ مَنْ ماتَ لا يَعُود إلىٰ الدُّنيا، وأنَّ ما يَقُولُه ويَعْتقدُهُ أصحابُ النِّحلة الصُّوفيَّة ما هو إلَّا كذبٌ وافتراءٌ، فإِنْ رَأَىٰ أحدٌ مِنْهم شيئًا، فهو الشَّيطانُ يَتلَاعبُ بِهِمْ، فإِنْ قيلَ: إنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «**وَمَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فقَدْ رَآنِي؛ فإِنَّ الشَّيْطانَ لَا يَتمثَّل في صُورَتِي**»، مُتَّفقٌ عليه[1].

(١) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٢٢٦٦) من حديث أَبِي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فنَقُولُ: هَذَا صحيحٌ أنَّ الشَّيطانَ لا يَتَمثَّل بصورتِهِ ﷺ، ولكن لَا يَمْتنعُ أنَّه يَتَمثَّل فِي صُورةٍ غير صُورتِهِ، ويَقُولُ: هُوَ رَسُولُ الله، وقَدْ تَمثَّل في صُورة مَلِكٍ له عَرْشٌ، وعَلَيه تاجٌ، وَقَالَ: «إنَّه اللهُ عَزَّوَجَلَّ»، كما نقل ذَلِكَ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «التوسُّل والوسيلة»(١).

فإِذَا كانَ الشَّيطانُ قَدْ لعب علىٰ (علي جمعة)، وتَصوَّر له في صُورةٍ غير صورةِ النَّبيِّ ﷺ، وَقَالَ له: «إنَّه رَسُولُ الله»، وخَدَعه كما خَدَع غيرَه، فلا نَسْتبعِدُ ذلك؛ واللهُ تَعَالىٰ يقول: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٞ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِيۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسْتَقِيمٞ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًاۖ أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٣﴾ ٱصْلَوْهَا ٱلْيَوْمَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [يس:٦٠-٦٤].

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «التَّوسُّل والوسيلة» (ص ٨٧، ٨٨): «وهذا كما كان كثيرًا من العُبَّاد يَرَىٰ الكعبةَ تَطوفُ به، ويَرَىٰ عَرْشًا عَظِيمًا، وعليه صُورة عَظيمة، ويَرَىٰ أشخاصًا تَصْعَد وتَنْزِل؛ فيَظنها الملائكة، ويَظنّ أنَّ تلك الصُّورة هي الله تعالىٰ وتَقَدَّس، ويكون ذلك شيطانًا.
وَقَدْ جَرَت هذه القصةُ لغير واحدٍ مِن النَّاس؛ فمنهم مَنْ عَصَمَه اللهُ، وَعَرَفَ أنَّه الشيطانُ، كالشيخ عبد القادر في حكايته المشهورة حيث قال: كنت مرة في العبَادة، فرأيت عَرْشًا عَظيمًا، وعليه نُور، فقال لي: يا عبد القادر، أَنَا رَبُّك، وقد حَلَّلْتُ لَكَ مَا حَرَّمْتُ علىٰ غيرك. قال: فقلتُ له: أنتَ الله الذي لا إله إلا هو؟! اخْسَأْ يَا عَدُوَّ الله. قال: فَتَمَزَّق ذلك النُّور، وصار ظُلمةً، وقال: يا عبد القادر، نَجوتَ مني بِفقهك في دينك وعِلمك، وبِمُنَازَلاتك في أحوالك. لقد فَتَنْتُ بهذه القصَّة سَبعين رجلًا. فقيل له: كيف علمتَ أنَّه الشيطانُ؟ قال: بقولِهِ لي: «حلَّلتُ لك ما حَرَّمتُ علىٰ غيرك»، وقد علمتُ أنَّ شريعةَ محمدٍ ﷺ لا تُنْسَخ، ولا تُبَدَّل، ولأنَّه قال: أنا رَبُّك، ولم يَقْدر أن يقول: أنا الله الذي لا إله إلَّا أنا».

إنَّ النَّجاةَ من الشَّيْطانِ هُوَ في التَّمسُّكِ بالوَحْيين (كتاب الله، وسنَّة رَسُولِهِ) عَلَىٰ فَهْمِ السَّلَفِ الصَّالحِ.

وقال مفتي مصر في (ص٦) من النشرة الَّتي وَصَلَتْ إليَّ: «وحُرْمةُ التَّماثيل عند الجُمْهور هي للتِّمْثالِ الكامل، ولَيْسَ للصُّورة الفُوتُوغرافيَّة، ولَيْسَ أيضًا للتِّمثالِ النَّاقصِ، ولَيْسَت للعب الأَطْفالِ، ولَيْسَ لِمَا لا ظلَّ له، ولَيْسَ لِمَا يُسْتَعمل للإِفَادةِ، أو للعِلْمِ، أو للتَّذْكير».

ثمَّ قالَ: «وهَذَا مُحرَّرٌ في الفَتَاوىٰ عَبْر خَمْسينَ عامًا».اهـ.

وأقول: مَفَاد هَذَا المَقْطع أنَّه لا يَحْرم من التَّصْويرِ إلَّا ما كانَ صنمًا، يَعْني هَيْكلًا كَاملًا، وهَذَا عليه فيه مُؤاخَذاتٌ:

فهُوَ أباحَ الصُّورة الفُوتُوغرافيَّة، وأباحَ التِّمثالَ النَّاقصَ، وأَباحَ لُعَبَ الأَطْفالِ، وأَبَاحَ ما لا ظِلَّ لَهُ، وأباحَ ما يُسْتعمل للإِفَادةِ، أو للعِلْمِ، أو للتَّذْكيرِ، وأَحَال علىٰ الفَتَاوىٰ الصَّادرة خِلَالَ خَمْسينَ عامًا، عِلْمًا أنَّ الأدلَّةَ تَدُلُّ علىٰ تَحْريم التَّصْوير بجَمِيعِ أَشْكالِهِ وأَلْوانِهِ.

قالَ البُخاريُّ في كتاب (اللِّباس)، باب (عذاب المُصوِّرين يَوْمَ القِيَامَةِ)، برقم الحديث (٥٧٣٨): حَدَّثنا الحُميديُّ، حَدَّثنا سفيان، حَدَّثنا الأَعْمَشُ عن مُسْلِمٍ، قال: كنَّا مع مَسْروق في دارِ يَسَارِ بن نُمَيرٍ، فرَأَىٰ في صُفَّته تَمَاثيلَ، فقَالَ: سمعتُ عبدَ الله قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إنَّ أشدَّ النَّاس عَذَابًا عند الله يَوْمَ القِيَامةِ المُصوِّرونَ**».

ثمَّ أَخْرجَ البخاريُّ بَعْده حديثًا برقم (٥٧٣٩) قال: حَدَّثنا إبراهيم بن المُنْذِر، حَدَّثنا أَنَسُ بن عِيَاضٍ، عن عُبَيد الله، عَنْ نافعٍ أَنَّ عبدَ الله بن عُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَخْبَره أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ: «**إنَّ الَّذينَ يَصْنعونَ هذِهِ الصُّورَ يُعذَّبون يَوْمَ القيامة، يُقَال لهم: أَحْيُوا ما خَلَقتُمْ**».

وللحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ في «فتح الباري» في شَرْح هَذَيْنِ الحَدِيثين كَلَامٌ طَوِيلٌ، قَالَ فِيهِ: «قَالَ النَّوويُّ: قَالَ العُلَماءُ: تَصْويرُ صُورَة الحَيَوانِ حَرَامٌ شديد التَّحْريم، وَهُو من الكَبَائِرِ؛ لأنَّه مُتوعَّدٌ عَلَيه بهَذَا الوَعِيدِ الشَّديدِ، وسواء كان فِي ثَوْبٍ، أو بِسَاطٍ، أو دِرْهمٍ، أو دينارٍ، أو فَلْسٍ، أو إناءٍ، أو حائطٍ، أَوْ غَيْرها، فأمَّا تَصْويرُ ما لَيْس فيه صورةُ حيوانٍ، فلَيْس بحَرَامٍ.

قلتُ: (**القائل هو الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللهُ): ويُؤيِّد التَّعْميم فِيمَا له ظِلٌّ وما لا ظِلَّ لَهُ، ما أَخْرجه أحمد من حديث عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**أيُّكم يَنْطلقُ إِلَىٰ المَدِينةِ، فلا يَدَعُ بِهَا وَثنًا إلَّا كَسَره، ولا صُورَةً إلَّا لَطَّخَها**»[(١)]، أي: طَمَسَها».اهـ[(٢)].

قلتُ: وهَذَا الَّذي تُؤيِّده الأدلَّةُ، إلَّا أنَّ تَصْوير الجبال والشَّجر أَفْتَىٰ بجَوَازِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا[(٣)]، ويَجُوزُ من الصُّور ما أُلْجِئ إليه الإنسانُ؛

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٨٧) (٦٥٧) من حديث عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وضعفه الألبانيُّ في «غاية المرام».

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٣٨٤).

(٣) أخرج البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠)، واللفظ له عن سعيد بنِ أَبي الحَسَنِ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أُصَوِّرُ هَذِهِ الصُّوَرَ، فَأَفْتِنِي فِيهَا! فَقَالَ لَهُ: ادْنُ مِنِّي، فَدَنَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: ادْنُ مِنِّي، فَدَنَا حَتَّىٰ وَضَعَ يَدَهُ عَلَىٰ رَأْسِهِ، قَالَ: أُنَبِّئُكَ بِمَا =

كالصُّورة في الجِنْسِيَّة[١]، والجَوَاز، والإقامة، ورُخْصة قيادة السَّيَّارة، وما أَشْبه ذلك؛ لقولِهِ تَعَالىٰ: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام:١١٩].

وممَّا يؤيِّد أنَّ التَّحريمَ شاملٌ لِمَا له ظِلٌّ، وما لا ظِلَّ له: إنكارُ النَّبيِّ ﷺ علىٰ عَائِشَةَ في قِصَّةِ القِرَام، وَهُوَ ثَوْبٌ فيه تَصَاويرُ، نَشَرته علىٰ سَهْوَتِها[٢] عِنْدَ قُدُومِهِ ﷺ من تَبُوكَ، فهَتَكَهُ، وقالَ: «**إنَّ من أَشدِّ النَّاس عَذَابًا يومَ القِيَامةِ الَّذين يُشبِّهونَ بخَلْق الله**»، رَوَاه أحمد وغيرُهُ، وأصلُهُ في «صحيح مسلم»، بَابُ (لا تَدْخُلُ الملائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ)[٣].

وأَكْتفِي بهَذَا القَدْر من الرَّدِّ علىٰ الدُّكتور فيما زَعَمه أنَّه لا يَحْرم إلَّا التِّمثالُ الكاملُ، والأدلَّةُ عامَّةٌ في التَّحْريم، وشَامِلَةٌ ما له ظِلٌّ، وما لا ظِلَّ له، كما ذكر ذلك الحافظُ ابن حَجَرٍ، والنَّووي، رَحِمَهُما اللهُ تَعَالىٰ.

أمَّا لَعِبُ الأَطْفالِ، فَإنَّما يُبَاح مِنْهَا ما كان من القصب، أمَّا ما كانَ من البلاستيك المَنْفوخ (الدُّمىٰ) فهُوَ محرَّمٌ، ومَنْ يَقُولُ بحِلِّهِ، ويَسْتدلُّ عليه بما رَوَتْهُ عائشةُ من لعبِ القَصَب[٤]، فقَدْ أَخْطَأ، إذ أنَّ اللُّعبَ الَّتي من

=

سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا، فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ**»، وقَالَ: «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَاصْنَعِ الشَّجَرَ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ».

(١) أي: الهُويَّة، والبطاقة الشخصيَّة.

(٢) **السَّهْوَة**: شبيهة بالرَّفِّ، أو الطَّاق يُوضع عليه الشيء.

(٣) أخرجه أحمد (٤١/ ١١١) (٢٤٥٦٣)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث أَبِي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) **القصب**: ثياب كتان رقاق.

القَصَب، واللُّعب الَّتي من البَلاستيك بَيْنها فَرْقٌ كبيرٌ، ثمَّ إنَّ لُعَبَ البناتِ من القَصَب كان في زَمَن الصِّغر بعد زَوَاج النَّبيِّ ﷺ، ودُخُوله بأُمِّ المُؤْمِنِينَ عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا[1]، وتَحْريم الصُّور والتَّصْوير وَقَعَ مُتأخِّرًا، فهَتْكُ النَّبيِّ ﷺ لِقِرَام عائشة كان في السَّنَة التَّاسعة حين قَدِمَ النَّبيُّ ﷺ من تبوك، فالإذنُ فيها (أي: لعب الأطفال) علىٰ القَوْلِ الأَصحِّ، فيما إذا كانت من القَصَب، أو أنَّه مَنْسوخٌ بِقِصَّةِ القِرَامِ، واللهُ أَعْلَمُ.

أمَّا قولُهُ: «وهَذَا مُحررٌ في الفتَاوى عَبْر خَمْسينَ عامًا»:

فهَذَا إِحَالةٌ علىٰ مَجْهولٍ، عِلْمًا بأنَّ الفَتَاوىٰ الَّتي حَصلَتْ إذا كانت مُخَالفةً للنُّصوصِ الشَّرعيَّة، فإنَّها لا عِبْرةَ بِهَا، وإنَّما الاعتبارُ بالفَتَاوىٰ الَّتي تُؤيِّدها الأدلَّةُ، أمَّا ما لَيْسَ كذَلِكَ، فلا عِبْرَةَ به كما قُلْنا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَقُولُ عن بني إسرائيل: ﴿وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [آل عمران:٢٤].

ومَعْنىٰ ذَلِكَ: أنَّ اليهودَ رَكَنوا إلىٰ قَوْلِ مَنْ قالَ مِنْهُمْ كما في «صحيح البخاريِّ»: «نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا»، أي: النَّار، «ثمَّ تَخْلفُونَا فيها»، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**اخْسَؤوا فيها، واللهِ لا نَخْلفُكُمْ فيها أَبَدًا**»[2]، فَالاعْتِمَادُ إنَّما

(١) أخرج ابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ١٧٤) (٥٨٦٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ ﷺ وَأَنَا أَلْعَبُ بِاللُّعَبِ، فَرَفَعَ السِّتْرَ، وَقَالَ: «**مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟**»، فَقُلْتُ: لُعَبٌ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**مَا هَذَا الَّذِي أَرَىٰ بَيْنَهُنَّ؟**». قُلْتُ: فَرَسٌ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَرَسٌ مِنْ رِقَاعٍ لَهُ جَنَاحٌ؟**». قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَلَمْ يَكُنْ لِسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ خَيْلٌ لَهَا أَجْنِحَةٌ؟ فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»، وصَحَّحه الألبانيُّ في «التعليقات الحسان» (٥٨٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٦٩) من حديث أَبِي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

يَكُونُ علىٰ ما جَاءَ بِدَليلٍ وَاضحٍ، ولَيْسَ علىٰ قَوْلِ مَنْ لا يُعْتبَر قولُهُ حُجَّةً، وباللهِ التَّوْفيقُ.

أمَّا دِفَاعُ (**أسامة القوصي**) **عن** (**علي جمعة**)، **وزَعْمه**: «أنَّه لا يَجُوز أن يطعنَ في الشَّيخ (علي جمعة) مفتي الدِّيار المصريَّة، لكونِهِ عنده شيءٌ من التَّصوُّف، وعنده شيءٌ من التَّمشعر، هذا خطأٌ، هَذَا مَنْصبٌ لا بدَّ أن يُحْترمَ، هَذَا مَنْصبٌ لا بدَّ أن يُعظَّمَ، هَذَا المَنْصب يُعتَبر ولايةً شرعيَّةً، لا بُدَّ من تَعْظيمِها وتَفْخِيمها، ولا يَجُوزُ الطَّعْنُ فيمَنْ تولَّىٰ هَذَا المَنْصبَ».اهـ.

❑ ومَعْنىٰ ذَلِكَ أنَّ مُفْتي الدَّولة لا يَجُوز الكَلَامُ فيه، كما لَا يَجُوزُ الكَلَامُ في رئيس الدَّولة، ونَحْن نُطَالبك أوَّلًا بالدَّليل الَّذي يَجْعل لمُفْتي الدَّولة حُكْمَ رئيس الدَّولة في عَدَم ذِكْر أخطائِهِ عَلَانيةً، ومُنَاقشته فيها.

❑ **ثانيًا**: مَنْ هو الَّذي سَبَقك إلىٰ هَذَا من العُلَماءِ.

❑ **ثالثًا**: إذا لَمْ تَأْتِ بدليلٍ صحيحٍ صريحٍ علىٰ صِحَّةِ مُدَّعاك، فأنتَ مُجَاملٌ للمُفْتي، تُريدُ أن تُضيِّعَ الحقَّ من أَجْل مُجَاملتِهِ، فتَبُوء بمِثْلِ إثمِهِ، فأَخْشىٰ أن ينطبقَ عَلَيك قولُهُ ﷺ: «**مَنِ الْتمَسَ رِضَا الله بسَخَط النَّاس، رَضِيَ اللهُ عنه، وأَرْضَىٰ عنه النَّاسَ، ومَنِ الْتمَس رِضَا النَّاس بسَخَط الله، سَخِطَ اللهُ عليه، وأَسْخَط عليه النَّاس**»، رَوَاه ابْنُ حِبَّانَ في «صحيحه»[(١)].

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ٥١٠) (٢٧٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وصَحَّحه الألبانيُّ في «التعليقات الحسان» (٢٧٦).

❑ **رَابعًا:** هَلْ يَجُوزُ السُّكوتُ عمَّن يُفْتي بِحِلِّ الشِّرْك الأكبر، والتَّطوُّف بالأَضْرحة.

❑ **خامسًا:** وإذا كانَ الأَمْر كَذَلِكَ، فمَا مَعْنىٰ قولِهِ ﷺ في حديث عُبَادة بن الصَّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وأَلَّا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْله إلَّا أَنْ تَرَوْا كفرًا بواحًا عِنْدكُمْ من الله فيه بُرْهانٌ»، مُتَّفقٌ عليه(١)، فهَلِ المُنَازعةُ لِرَئيسِ الدَّوْلةِ، أو لِكُلِّ مَنِ اتَّخذَ مَنْصبًا فيها؟

❑ **سادسًا:** ونَحْن نُوجِدك دليلًا يدلُّ علىٰ خِلَافِ زَعْمك، وهو «أنَّ أهلَ الكُوفَة شَكَوا سَعْد بن أبي وقاص إلىٰ عمر بن الخطاب (وسعدٌ أحدُ العَشرة المَشْهود لهم بالجنَّة، وهُوَ الَّذي فَتَح العراقَ)، فعَزَله، واسْتَعْملَ عَلَيهم عَمَّارًا، فقالوا عن سَعْدٍ: إنَّه لا يُحْسن يُصلِّي، فأَرْسَل إليه.

فقال: يا أبا إسحاق، إنَّ هَؤُلاء يَزْعمون أنَّك لا تُحْسِنُ تُصلِّي؟ قال أبو إسحاق: أمَّا أنا -واللهِ- فإنِّي كُنْتُ أُصلِّي بهم صلاةَ رَسُولِ الله ﷺ، ما أَخْرِمُ عَنْها، أُصَلِّي صلاةَ العِشَاءِ، فَأَرْكدُ في الأُوليين(٢)، وأُخِفُّ في الأُخريين. قال: ذاك الظَّنُّ بك يا أبا إسحاق.

فأَرْسل مَعَه رَجُلًا - أو رِجَالًا - إلىٰ الكُوفَة، فسأل عَنْه أَهْلَ الكُوفَة، ولَمْ يَدَعْ مَسْجدًا إلَّا سألَ عنه، ويُثْنونَ مَعْروفًا، حتَّىٰ دَخَل مَسْجدًا لبني عَبْسٍ، فقامَ رجلٌ مِنْهم يُقَال له: أُسَامة بن قَتَادة، يُكْنىٰ أَبا سَعْدَة، قال: أما إِذْ نشدتنا،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) «**أركد**» أي: أسكن وأمكث، ومعناه: أُطَوِّل.

فإنَّ سَعْدًا كانَ لا يسيرُ بالسَّريَّةِ، ولا يَقْسم بالسَّويَّةِ، ولا يَعْدلُ في القضيَّةِ.

قال سعدٌ: أما -واللهِ- لأَدْعونَّ بثَلَاثٍ: اللَّهمَّ إِنْ كانَ عَبْدُكَ هَذَا كاذبًا، قامَ رياءً وسُمْعةً، فأَطِلْ عُمُرَه، وأَطِلْ فَقْرَه، وعَرِّضْه بالفتنِ!

وكان بَعْدُ إذا سُئِلَ يقول: شيخٌ كبيرٌ مَفْتونٌ، أَصابَتْنِي دَعْوةُ سَعْدٍ.

قال عَبْدُ المَلِكِ: فأَنَا رأيتُهُ بَعْدُ، قَدْ سَقَط حَاجِبَاه علىٰ عَيْنيه من الكِبَرِ، وإِنَّه لَيتعرَّض للجَوَاري في الطُّرُقِ يَغْمِزُهُنَّ»، رَوَاهُ البخاريُّ(١).

❑ **سَابِعًا:** ونَقُولُ لَكَ: مَنِ الأَوْلىٰ بأَنْ يُحْترم: سعد بن أبي وقَّاص -الَّذي قال عنه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيح البخاري» وغيره: «فمَنْ أصابَ الخلافةَ مِنْكم (يقصد عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، فَلْيَسْتعِنْ بسَعْدٍ، فإِنِّي لَمْ أَعْزله عن عَجْزٍ، ولا خِيَانةٍ»(٢)- أو علي جمعة، الَّذي يُفْتي بجَوَاز بِنَاءِ الأَضْرحةِ علىٰ القُبُورِ، مُرَاغمةً للأحاديثِ الصَّحيحةِ الصَّريحةِ الَّتي تَنْهىٰ عن البِنَاءِ عَلَيْها، ويتهم مَنْ يُفْتي بتَحْريمِ ذَلِكَ تَبعًا للأدلَّةِ، وأنَّه ذَرِيعةٌ من ذَرَائِعِ الشِّركِ الأَكْبر يَتَّهمه بالهَوَسِ، وهو الجُنُونُ.

❑ **ثامنًا:** جَاءَ في «الصَّحيحين»، واللَّفظ لمُسْلمٍ: عن عُرْوة عن أبي حُمَيدٍ السَّاعديِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: اسْتَعْملَ رَسُولُ الله ﷺ رجلًا من الأُسد، يُقَال له: ابْنُ اللُّتبيَّة (قال عمرو، وابن أبي عمر: علىٰ الصَّدَقةِ)، فلمَّا قَدِمَ قالَ: هَذَا لكُمْ، وهَذَا لي (أهدي لي).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٠٠) من حديث عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال: فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ علىٰ المِنْبرِ، فحَمِدَ اللهَ، وأَثْنىٰ عَلَيه، وقالَ: «**ما بَالُ عَاملٍ أَبْعثُهُ فيقول: هذا لَكُمْ، وهَذَا أُهْدِي لي! أَفَلا قَعَد في بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ في بَيْتِ أُمِّه حتَّىٰ يَنْظر أَيُهْدىٰ إِلَيْه أَمْ لا؟ والَّذي نَفْسُ مُحمَّدٍ بيدِهِ، لا يَنَالُ أَحَدٌ مِنْكم مِنْها شيئًا إلَّا جاءَ بِهِ يَوْمَ القيامةِ يَحْملُهُ عَلَىٰ عُنُقِهِ بعيرٌ لَهُ رُغَاءٌ[(١)]، أو بَقرةٌ لَهَا خُوَارٌ[(٢)]، أو شاةٌ تَيْعرُ**»[(٣)].

ثمَّ رَفَع يَدَيه حتَّىٰ رَأَيْنا عُفْرَتَيْ إِبْطَيهِ[(٤)]، ثمَّ قالَ: «**اللَّهمَّ هَلْ بَلَّغْتُ**»، مرَّتين»[(٥)].

وجه الدَّلالة من هَذَا الحديث: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَنْكَر علىٰ هَذَا العَامِلِ إنكارًا عَلَنيًّا، وهُوَ يَدلُّ علىٰ خِلَافِ ما زَعَمه (أسامة القوصي) من أنَّه لا يَجُوز الكلامُ في (علي جمعة)، ولا نَشْر أخطائِهِ احْترامًا لمَنْصبِهِ، وكَوْنه مُفْتي دَوْلةٍ.

❑ **تاسعًا:** الحقُّ يُقَال، والمُنْكَر يُنْكَر؛ حِمَايةً لِدِيننا، ونُصْرةً لعَقِيدَتِنَا، وطَاعةً لرَبِّنا، وَاتِّباعًا لسُنَّةِ نبيِّنا، ونُصْحًا لأُمَّتنا، وإِنْ كَرِهَ ذَلِكَ مَنْ كَرِهَ، وعَارَضَ مَنْ عَارَضَ، واللهُ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ

(١) «**رغاء**»: صوت ذوات الخُفِّ.

(٢) «**خوار**»: صوت البقر.

(٣) «**تيعر**»، أي: تصيح، واليعار: صوت الشاة.

(٤) «**عفرة الإبط**»: بياض ما تحت الإبط، وسُمِّي عفرةً؛ لأنه بياضٌ غير ناصع كأنه مُعفَّر بالتراب.

(٥) أخرجه البخاري (٦٩٧٩)، ومسلم (١٨٣٢)، واللفظ له.

ﵟٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجۡرِمِينَ ١١٦ﵞ [هود:١١٦].

فأَخْبَرَ اللهُ أنَّ الَّذين كتب لهم النَّجاة هُمُ الَّذين يَنْهونَ عن الفَسَادِ في الأَرْض، أي: يُظْهِرُونَ الإِنْكارَ للفَسَادِ والإِفْسَادِ، يَعْني للفسادِ وأَهْلِهِ، ولَيْسَ ببَعِيدٍ عن أَذْهانِنَا قِصَّةُ أَصْحابِ القَرْيةِ الَّذين اعْتدَوا في السَّبت، وأنَّهم انْقَسَموا إلىٰ ثَلَاثةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ قَارَفوا المَعْصيةَ، وقِسْمٌ أَنْكَروا، وقِسْمٌ سَكَتوا، فأَهْلكَ اللهُ المُعْتدينَ، والسَّاكتين، وأَنْجَىٰ المُنْكِرينَ.

❑ **عَاشِرًا:** أَتَرَىٰ يا (أسامة القوصي) أنَّه يَجُوزُ لَكَ أن تُدَافعَ عمَّن يُبيح رَفْعَ الأَضْرحة، مُرَاغمةً للأَحَاديثِ الَّتي تَمْنع ذَلِكَ، وتُحرِّمُ التَّطوُّفَ بالقُبُورِ ودُعَاء أَصْحابِها، وسَفْك الدِّماءِ عَلَىٰ أَعْتابِها، ويرىٰ مَنْ يُفْتي بتَحْريم ذَلِكَ أنَّ به هوسًا، (يعني: جنون)، وكأنَّه لم يَقْرأ الآياتِ الواردةَ في الشِّرْك وتَحْريمه؟!

فهَلْ يَجُوز لك -يا أسامة القوصي- أن تُدَافعَ عن هَذَا، وتُقرِّر عَدَمَ الرَّدِّ عَلَيه فِيمَا يُبيحُهُ من المُحرَّماتِ من شِرْكٍ، فما دُونَه؟!

إنَّك إذا لَمْ تَتُبْ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ من هَذَا الَّذي فَعَلْتَه، فسَتَقف بَيْنَ يَدَيه مَوْقفًا صَعْبًا، فلقَدْ توعَّد اللهُ نَبيَّه إنْ هُوَ أَشْرَك ليَحْبطنَّ عملُهُ، ولَيَكوننَّ من الخَاسِرينَ؛ حَيْثُ يَقُولُ تَعَالىٰ: ﵟوَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٦ﵞ [الزمر:٦٥، ٦٦].

أَفَتأْمَنُ -يَا أسامةُ- من أَنْ يُحْبطَ اللهُ عَملَك بدِفَاعِك عن المُشْركينَ، واللهُ تَعَالىٰ يَقُولُ: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾ [المؤمنون:١١٧].

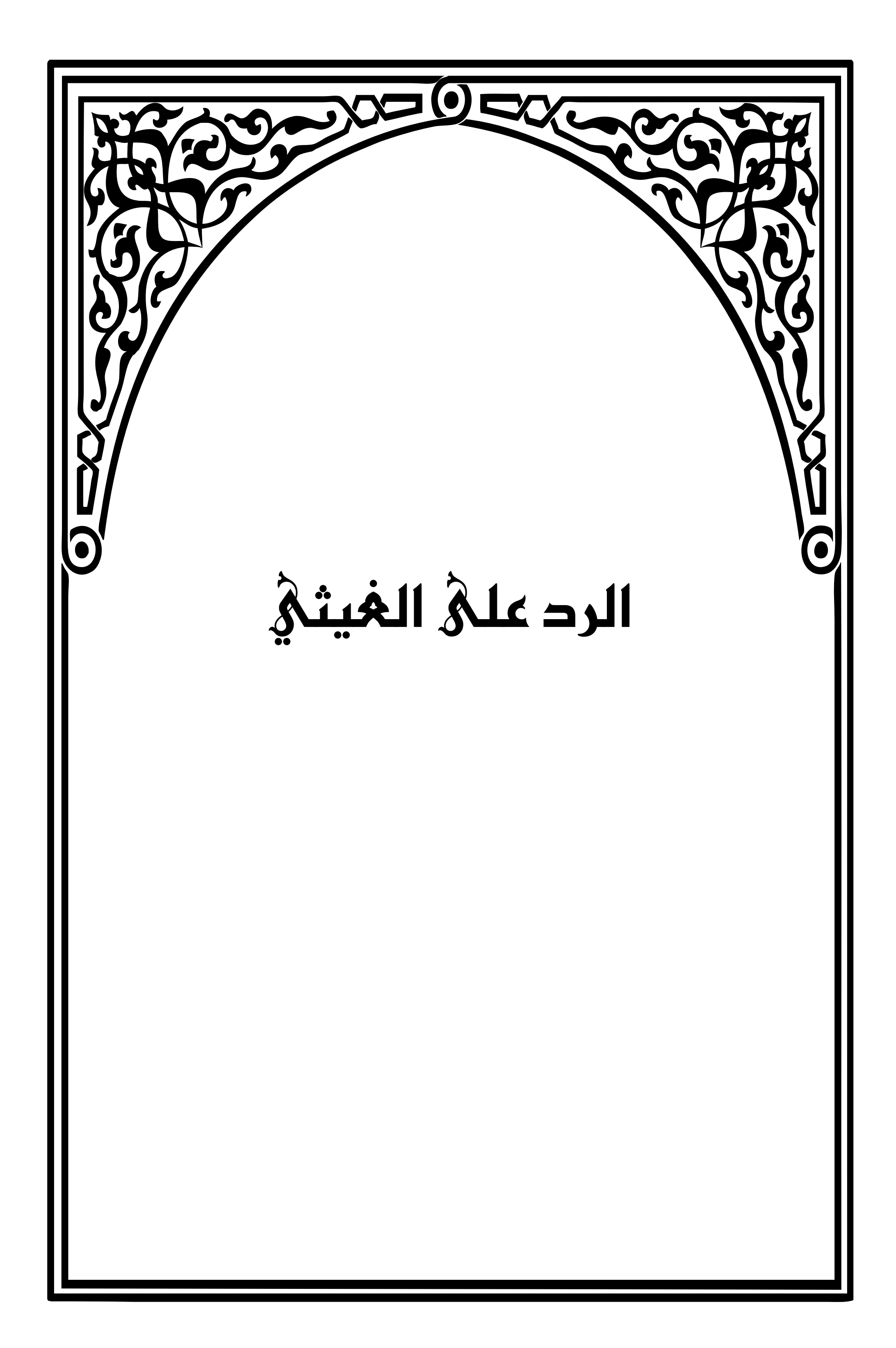
ونَحْنُ لَمْ نَقُلْ أنَّك دعوتَ غَيْر الله، ولكنَّك أَقْررتَ إِبَاحةَ الدُّعاءِ بتَبْريرِكَ لِمَنْ أَفْتىٰ بذَلِكَ، فتُبْ إلىٰ الله، وَانْزِعْ عمَّا أَنْتَ فيه، هذِهِ نَصِيحتِي لَكَ ولأَمْثالِكَ.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى بن محمد النَّجمي

١٤٢٧/٩/٢٣هـ



الرد على الغيثي

الرد على الغيثي

إِلَيْكَ أَخِي طَالِبَ الحقِّ بَعْضَ أَقْوالِ أبي حُذَيفة؛ فاروق بن إسماعيل الغيثي، وقَدْحَه في عُلَمَاءِ وَمَشَائخ أَهْلِ السُّنَّةِ، وذَلِكَ مِنْ خِلَالِ شَريط بعنوان: «**التِّبيان الجَلِي في فَضْح حِزْب المَدخلي**»، وَقَدْ سُجِّلَ هذا اللِّقاء من دولة الإمارات (إمارة الفجيرة) منطقة الشرية، وإليك نصَّ ما ذَكَره في هذِهِ الجلسة، هَدَاه الله للرُّجُوع إلىٰ الحقِّ والصَّواب:

١- خطأت الفوزان في مسألة: أيُّ طَالِبِ عِلْمٍ يُخَطِّئه فيها.

٢- طُلَّابُ العِلْمِ كثيرًا شَابَهوا اليهودَ والنَّصارَىٰ.

٣- إنَّ الشَّيْخَ ابن باز، وابن عثيمين، والفوزان، ما تَصدَّرُوا للرَّدِّ علىٰ أَهْلِ البِدَعِ.

٤- الشَّيخ ربيع، والشَّيخ عُبَيد يُقلِّدونَ عُلَماءَ أَهْل الرَّأي قَدِيمًا الَّذين ذَمَّهُمُ السَّلفُ.

٥- كَلَام أبي حَامِد الغَزالي في أَهْلِ البِدَعِ أشدُّ من كَلَام ربيع المدخلي في أَهْلِ البِدَعِ.

٦- مَصَالحُ الشَّيخ ربيع مَصَالحُ أَهْل الرَّأي الأَحْناف الغُلَاة.

٧- الشَّيخ ربيع -واللهِ- لو قرأ «الرِّسالةَ» للشَّافعيِّ ما يَفْهم شيئًا.

٨- مَنِ الشَّيخ ربيع؟! هؤلاء ما يَفْهمُونَ ولا يَقْرؤون، ما عِنْدهُمْ إلَّا الأُصُول الثَّلاثة، وَشُرُوحات آل الشَّيخ وغيره، يَمْشُونَ علىٰ قَوَاعد أَهْلِ الرَّأي.

٩- أُحَذِّركُمْ من مَنْهج الشَّيخ ربيع وعُبيد الجَابري.

١٠- الشَّيخ ربيع لا يُحَافظ عَلَىٰ ضَروريَّاتِ الإِسْلامِ.

١١- الشَّيخ ربيع ما يَفْهُمْ شيئًا في باب الاجتهاد، ولا باب القِيَاسِ، والعَامِّ والخاصِّ.

١٢- الشَّيخ ربيع ضَيَّع عقيدةَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

١٣- يقول عن الشَّيخ ربيع: «المَصَالحُ أَوْصَلتهُمْ إلىٰ مَكَانٍ سحيقٍ من الضَّلالِ والإِضْلالِ».

١٤- يقول عن الشَّيخ ربيع والشَّيخ عُبيد: «هَؤُلَاءِ ما هُمْ سَلفيُّون! ما بَقِيَ من السَّلفيَّةِ إلَّا الاسْمُ، ما عندهم شَيءٌ من مَنْهج السَّلَفِ».

١٥- الشَّيخ فالح ما الَّذي نجَّاه من ضَـلَالاتِهِمْ وتَخبُّطَاتِهِمْ، اللهُ نجَّاه بآثارِ السَّلَفِ، فِطْرةٍ سَلفيَّةٍ أَثريَّةٍ.

١٦- الشَّيخ ربيع يُضلِّل السَّلفَ وَهُوَ لا يدري.

١٧- يَقُول عن الشَّيخ ربيع: «هذا ما يَقْرأ شيئًا، ما يَقْرأ عِلْمَ الحَدِيثِ، حتَّىٰ إذا كان مُحَدِّثًا ما يَفْهم شيئًا، ما يَقْرأ عِلْمَ الحديثِ».

١٨- مَا فِيهِ إِفْسادٌ حَصَل مثل ما حَصَل في الدَّعْوة السَّلفيَّة كما عندنا، ولِذَلِكَ كُونُوا رِجَالًا، وابْدَؤُوا الدَّعْوةَ من جَديدٍ.

١٩- يَقُولُ عن الشَّيخ ربيع: «هذا رَجُلٌ مُتَمادٍ، وهَذَا مَنْهجُهُمُ الحقيقيُّ كَشَفوه، عرفنا أَنَّهم في ضَلالٍ مُبينٍ، كلُّ مَنْ كَانَ مَعَهم فهو ضَالٌّ من طُلَّابِ العِلْمِ، ولو ما بَقِيَ أحدٌ في العَالَم الإسلاميِّ اعْتزَل، خَلِّيك في الكُهُوف، خلاص ما بَقِيَ أحدٌ ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ١٣﴾ [الكهف:١٣]، خَلُّوكُمْ فتيةً، ما هو لازم تكُونوا عُلَماء ومَعَكم عالم، كُونُوا فِتْيةً، اتْركُوهُمْ كُلَّهم، لَوْ ما فيه طالب عِلْمٍ سَلفيٍّ علىٰ عَقِيدةِ أَهْلِ السُّنَّةِ يَكْفي أَنْ تكونَ فيه كَأَهْل الكهف، خَلُّوكم في جبال الفجيرة، وَتَمسَّكوا حتَّىٰ يخرجَ عالمٌ يُجدِّد ما هو شَرْطٌ الآن.

مِنْ بَعْد مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب ما رأينا مُجَدِّدًا مثله بشَكْل هذِهِ القُوَّة والعَظَمة، ما حَصَل، ممكنٌ واحدٌ في بلاد المَشْرق، أَوْ في غَابَاتِ أفريقيا نكونُ من أَصْحاب الكَهْف، أو نَلْحق بالمُجدِّد الَّذي سيَظْهر.

٢٠- الدِّفاع عن إبراهيم الرحيلي دفاعٌ عن إمام الضَّلالة، دفاعٌ عن مُنْتكِسٍ ضالٍّ.

٢١- إبراهيم الرحيلي، وسليمان الرحيلي، ومُحمَّد بن هادي، هَؤُلَاءِ الضُّلَّالُ الكَذَّابونَ الَّذين يَكْتُمونَ الحقيقةَ، يَخَافونَ من شَوْكةٍ واحدةٍ في الدَّعْوةِ.

٢٢- الشَّيخ ربيع ضالٌّ مُضِلٌّ، وَفِيهِ شُرُوطٌ إذا تَحقَّقتْ يكون مُبْتدعًا حقًّا.

٢٣- اللحيدان، السَّلَف لو سَمِعُوه لاعْتَبروه إمامَ ضَلَالةٍ.

٢٤- الحسن بن صالح أَوْرَعُ وأَتْقَىٰ وأَحْفَظ من صالح اللحيدان.

٢٥- اللحيدان جاهلٌ بمَنْهجِ السَّلَفِ.

٢٦- أُحَذِّركُمْ من مَنْهجِ صالح اللحيدان.

٢٧- الحسن بن صالح أَعْلَمُ من اللحيدان، وأَعْلَمُ من ابن باز، وأَعْلَمُ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ.

٢٨- اللحيدان لا يَعْرف المَنْهجَ، ولا يَعْرف الواقعَ.

٢٩- الشَّيخ عُبَيد لو عرف القَوَاعدَ السَّلفيَّة صَح، ما فعل مثل هـذا، هو يَعْرفُ القَوَاعدَ الَّتي أيُّ واحدٍ يَعْرفها.

٣٠- أنَّ كثيرًا من الطُّلَّابِ قَدْ وَقَعوا في الشِّرْكِ الأَكْبر، والعُلَماءُ سَاكِتُونَ.

٣١- امشِ علىٰ طريقة فَالِح، طريقتُهُ صح.

٣٢- أنا أُحذِّر من مَنْهج عُبيد الجابري.

٣٣- يَقُول عن الشَّيخ عبيد: «يَكْفي أنَّ ربيعًا وَقَعَ في إِرْجَـاءاتٍ وتَخبُّطـاتٍ في العقيدة، وَهُوَ ساكتٌ».

٣٤- نَحْنُ فرقةٌ ثالثةٌ تَمَامًا، لا مع الأَثريِّ، ولا مع ربيـع، لكن مع الشَّيخ فالح، وإِنْ كنَّا نَتَّبع الأدلَّةَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ رسول الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ، **وبعد:**

فهذِهِ مُنَاقشةٌ مُخْتصرةٌ لأَبِي حُذَيفةَ؛ فاروق بن إسماعيل الغيثي في بَعْض أقوالِهِ الَّتي ضُبِطَتْ عليه من خِلَال شريطٍ له بعُنْوان: «**التِّبْيَان الجَلِي في فَضْح حزب المَدْخلي**»، وإنَّ هذِهِ الأَقْوالَ الَّتي نَشَرها في خِيار العُلَماءِ من أَهْلِ السُّنَّةِ لا يَقُولُها إلَّا مَنْ بُلِي بتَخلُّفِ العقلِ، أو سَفَاهةِ الرَّأي، أو انْحِلَالٍ خُلُقيٍّ، أو دَخَلَ في حِزْبيَّةٍ من الحِزْبيَّاتِ الضَّالَّةِ جَعَلته يَحْمل حِقْدًا علىٰ عُلَماءِ السُّنَّةِ، أَوْجبَ له أن يَقُولَ فيهم ما قال، غَير مُبَالٍ بالنَّتائج المُترتِّبة علىٰ ذَلِكَ في الدُّنيا والآخرة.

أسألُ اللهَ أن يُلْهَمه رُشدَه، وأَنْ يردَّه إلىٰ صوابِهِ.

۞ وقَدْ جمَعْتُ من شريطِهِ هذا أربعًا وثَلاثِينَ مُلاحظةً، ويَتَّضح مِنْها ما يلي:

١- إنَّ مِمَّا يُنكَر علىٰ هذا الرَّجل: الادِّعَاءاتِ العَريضةَ والتَّعَالمَ.

٢- التَّطَاول علىٰ العُلَماءِ السَّلفيِّينَ، وَاحْتقارهم، ونِسْبَتهم إِلَىٰ الجَهْلِ تارةً، وعَدَم الفَهْم تارةً، والتَّقْصير تَارةً، وقَصْد تَضْليل الآخرين تارةً، حَتَّىٰ وَلَوَ كَانُوا مِمَّنْ أَطْبَقَ جميعُ النَّاس علىٰ إِمَامتِهِمْ ونَزَاهَتِهِمْ.

٣- اتِّهامه للعُلَماء السَّلَفِيِّينَ أنَّهم جَعَلوا الدِّينَ مَصيدةً للمَصَالح الدُّنيويَّة.

٤- رَمْيه للعُلَماءِ بالضَّلال والإِضْلال، بَلْ جَعَل بَعْضَهم إمامًا من أَئمَّة الضَّلَال.

٥- تَفْضِيله لأئمَّة الضَّلَال كأبي حامد الغزالي الَّذي قال عَنْه ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «أبو حامد دَخَلَ فِي أَجْوافِ الفَلَاسفةِ، ثمَّ أرادَ أن يَخْرجَ فلَمْ يَسْتطِعْ»[١].

وَلَهُ كتابُ «الإحياء» في عِلْمِ التَّصَوُّفِ الَّذي يَؤول بأَصْحابِهِ إلىٰ وحدة الوُجُودِ.

والحَسَن بن صالح بن حَي الَّذي جَمَعَ بَيْنَ عَقِيدَتين بَاطِلَتين؛ عقيدة الخَوَارج الَّذين يَرَوْن السَّيْفَ علىٰ أُمَّة مُحمَّدٍ ﷺ؛ قالَ ذَلِكَ الثَّوْرِيُّ وغيرُه[٢]، وقَالَ ابنُ إدريس من أَهْلِ الحديث: «ما أنا وابن حي؟! لا يَرَىٰ جُمُعَةً ولا جِهَادًا»[٣].

---

(١) **قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٦٦) عن أبي حامد الغزالي:** «وهو يَميل إلىٰ الفلسفة، لكنه أظهرَها في قالب التَّصوُّف والعبارات الإسلامية.
ولهذا فقد ردَّ عليه علماءُ المسلمين حتىٰ أخص أصحابه أبو بكر بن العربي، فإنَّه قال: «شيخُنا أبو حامد دَخَلَ فِي بَطْنِ الفلاسفة، ثم أراد أن يَخرج منهم فَمَا قَدرَ».
وقَدْ حُكِي عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يُوجد تصديقُ ذلك في كتبه.
ورَدَّ عليه أبو عبد الله المَازِري في كتابٍ أَفْرَدَه، وردَّ عليه أبو بكر الطَّرْطُوشي، وردَّ عليه أبو الحَسن المِرْغِينَاني رَفِيقُه؛ ردَّ عليه كلامَه في «مشكاة الأنوار» ونحوه، ورَدَّ عليه الشيخُ أبو البَيَان، والشيخ أبو عمرو بن الصَّلَاح، وحَذَّر مِن كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النَّوَاوي وغيرهما، وردَّ عليه ابنُ عَقيل، وابنُ الجَوْزي، وأبو مُحَمَّد المَقْدِسي، وغيرهم».

(٢) **قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٦٣):** «عن أبي نُعيم قال: ذُكِر الحسن ابن صالح عند الثَّوْري، فقال: ذاكَ رجلٌ يَرَىٰ السَّيْفَ علىٰ أُمَّةِ مُحمَّد ﷺ».

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٦٣).

قلتُ: هَذَا مَذْهبُ الشِّيعة يَقُولون: إنَّ الجُمُعةَ والجهادَ لا تجبُ إلَّا وَرَاء الإمام المَعْصوم من أَهْلِ البيت إذا ظَهَرَ.

يُفَضِّل هؤلاء المُبتدعةَ الضُّلَّالَ علىٰ أئمَّة السُّنَّةِ، وفي هَذَا دليلٌ علىٰ بُغْضِهِ لأَهْلِ السُّنَّةِ، وأنَّ قَلْبَه مَلِيءٌ بالحِقْدِ عَلَيهم.

٦- أنَّ الرَّميَ بالضَّلالِ أو الإضلالِ لَيْسَ بالأَمْر السَّهْلِ، فإِنْ لَمْ تُحَاسب عَلَيه في الدُّنيا، فسَتُحَاسَبُ عَلَيه في الآخرة، ومَا أَصْعَبَ تِلْكَ المَوَاقف!

وفي الحديث: «**ومَنْ بَهَتَ مُؤْمنًا أو مُؤمنةً**[1] **حَبَسه اللهُ في رَدْغَة الخَبَالِ**[2] **يَوْمَ القِيَامةِ حَتَّىٰ يَخرجَ مِمَّا قَالَ، وَلَيْسَ بِخَارِجٍ**»[3].

٧- إذا كان الشَّيخ ربيعٌ لم يُكَفِّر تَاركَ الصَّلاة بمُجرَّد التَّرْك، بل شَرَطَ أن يَصْحَبه الجُحُودُ، فقَدْ قال بِهَذَا: مالكٌ، والشَّافعيُّ، وأحمدُ في روايةٍ، فهل يَسْتَطيعُ الغيثيُّ أَنْ يَحْكُمَ علىٰ هَؤُلاءِ بأنَّهم مُرْجئةٌ.

---

(١) أي: كذَب وافْتَرىٰ عليه. والبُهتان: هو الباطل الذي يُتحيَّر منه؛ وفي الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٥٨٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أَتَدْرُون ما الغِيبة؟**». قالوا: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ. قال: «**ذِكْرُك أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**». قيل: أَفَرأيتَ إنْ كان في أَخِي ما أقولُ؟ قال: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تقولُ فَقَدِ اغْتَبْتَه، وإِنْ لَمْ يَكُن فيهِ فَقَد بَهَتَّه**».

(٢) أي: عصارة أهل النار، وهي صديدهم.

(٣) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» في (٣/ ٣٥٧ برقم ٢٤٦٠)، وقال محققه: «ورواه المُصنِّف في «المعجم الكبير»، و«الأوسط» (ص ٤٣٨ مجمع البحرين)، وورد من غير هذه الطريق عند أحمد (٥٣٨٥ و٥٥٤٤)، وأبي داود (٣٥٩٧ و٣٥٩٨)، والحاكم (٢/ ٢٧)، وهو حديثٌ صحيحٌ.

والَّذي أَعْلمُه عن الشَّيخ ربيع أنَّه صاحبُ سُنَّةٍ، يَقُول في الإيمان كَمَا يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ: أنَّه اعْتِقَادٌ بالقَلْبِ، وقولٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالجَوَارحِ، يَزِيدُ بالطَّاعة، ويَنْقص بالمَعَاصِي، وأَحَاديثُ الشَّفاعةِ دالَّةٌ علىٰ ذَلِكَ، فمُجْملُ أَحَاديث الشَّفاعة، ومُجْمل أَحَاديث المُرُورِ علىٰ الصِّراط، كلُّ هذِهِ الأحاديثُ دالَّةٌ علىٰ تَفَاوت النَّاس في الإيمان تَفَاوتًا عَظِيمًا.

فمَنْ كانَ كاملَ الإِيمَانِ- تَوفَّر له الأَمْنُ وَالاهْتِداءُ في الدُّنيا والآخرة، فدَخَل الجنَّةَ بدُونِ عَذَابٍ، ومَنْ كانَ نَاقِصَ الإيمانِ- نَالَهُ ما نَالَهُ مِن العَذَاب في الآخِرَةِ، ثمَّ تكونُ نهايتُهُ إلىٰ الجَنَّة.

وَفِي الحديث عِنْدَ أَحْمدَ وغيرِه: «**انْظُرُوا مَنْ كانَ فِي قَلْبِهِ زِنَة دينارٍ من إِيمَانٍ، فأَخْرِجُوه**»(١).

«**ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُم في قَلْبِه مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِن خَيْرٍ فأَخْرِجُوه، فيُخْرِجونَ خَلْقًا كَثِيرًا**»(٢).

«**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ أَدْنىٰ وَزْن شَعِيرةٍ مِن إِيمَانٍ**»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ١٦) (١١١٤٣)، وقال الألبانيُّ في «ظلال الجنة» (٦٣٤): «إسناده جيد».

(٢) أخرجه مسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٤٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وتتمة الحديث: «**وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ**».

«أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِن إِيمَانٍ»(١).

«اذْهَبُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا»(٢).

فمَا هذِهِ الحَمْلةُ الشَّعْوَاءُ عَلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ يا غَيثي؛ أَلَا تَتَّقِي اللهَ، أَلَا تَخْشَىٰ الوُقُوفَ بَيْنَ يَدَيْهِ؟!

قولُهُ عن الشَّيخ ربيع: «فيه شُرُوطٌ، إذا تَحقَّقتْ يكون مُبْتدعًا حَقًّا»، انْظُر المُلَاحظةَ الثَّانيةَ والعشرين، وَهَذَا تَنَاقضٌ! كَيْف تحكم عَلَيه بأنَّه ضَالٌّ مُضِلٌّ وأَنْتَ لا تَسْتطيعُ أَنْ تُثْبتَ عليه بِدْعةً.

٩- **قولُهُ عن الشَّيخ اللحيدان:** «أنَّ السَّلَفَ لَوْ سَمِعُوهُ لَاعْتَبروه إمامَ ضَلَالةٍ»، انْظُر المُلَاحظةَ الثَّالثةَ والعشرين.

وأَقُولُ: كانَ الواجبُ عَلَيْكَ أن تَذْكرَ الشَّيءَ الَّذي خَالَفَ فيه اللحيدانُ السَّلفَ، وَلَوْ سَمِعُوه لَاعْتَبروه إِمَامَ ضَلَالةٍ، كانَ الواجبُ عَلَيْكَ أن تَذْكرَه حَتَّىٰ تَخْرجَ من هَذَا البُهْتِ، فأَنْتَ الَّذي تَقُول قَبْل قليلٍ:

فَالـدَّعَاوى مـا لَـمْ يُقيمـوا عَلَيها بينـــاتٍ أصحابُهـــا أَدْعِيَـــاءُ

١٠- ومِثْل ذَلِكَ قَوْلك في الدِّفاع عَنْ إبراهيم الرحيلي: «دِفَاع عَنْ إِمَامِ الضَّلالَة»... كانَ الوَاجِبُ عَلَيك أَنْ تُبيِّن الشَّيءَ الَّذي صَارَ بِهِ إبراهيم

(١) أخرجه البخاري (٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الرحيلي إِمَامَ ضَلالةٍ، إنَّه لَو ادَّعىٰ شَخْصٌ بأنَّ له عِنْدَكَ مِئةَ دِينَارٍ، وأَنْتَ لا تَعْلم له عِنْدَكَ شيئًا لقُلْت له أنتَ: أَثْبِتْ، وإِنْ كنتَ قاضيًا وادَّعىٰ، هَلْ تَسْتطيعُ أَنْ تَحْكُمَ للمُدَّعِي بما ادَّعاه من دُون بَيِّنةٍ عَادلةٍ أو اعْتِرافٍ؟

الجواب: لا.

١١- وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلك عَنْ إبراهيم الرحيلي، وسليمان الرحيلي، ومُحمَّد ابن هادي: أنَّهم ضُلَّالٌ كذَّابونَ.

١٢- أَثْبِتْ عَلَىٰ هَؤُلاءِ ما رَمَيتهم بِهِ من كِتَابةٍ، أَوْ شَريطٍ مَنْسوبٍ إِلَيْهم بمَا يحكم عَلَيهم أَهْل العِلْمِ بأَنَّه ضَلالٌ، ونَحْن مَعَك، أمَّا أن تَسْتطيل في أَعْراض النَّاس، وتَرْميهم بِمَا يَكُونُ فيه نَقْصٌ في دِينِهِمْ بدون ما يثبت ذَلِكَ فلا.

١٣- قَوْلك في المُلَاحظة الثَّلاثين: «أنَّ كثيرًا مِنَ الطُّلَّاب قَدْ وَقَعوا في الشِّرْك الأَكْبر، والعُلماء سَاكِتُونَ».

أَقُولُ: لا بُدَّ من أَنْ تُثبتَ مَنِ الَّذي من الطُّلَّاب وَقَعَ في الشِّرْك الأكبر، ومَنِ الَّذي اطَّلع عَلَيه من العُلَماءِ، وسَكَتَ عَنْه.

١٤- أنَّك إِذَا لم تُثْبِتْ فأنت تُعْتبر قد وَقَعْتَ فيما وَقَعَ فيه التَّكفيريُّونَ الخوارجُ والحَدَّادية الَّذين يُكَفِّرون بالذَّنْبِ.

١٥- قَوْلك: «امْشِ علىٰ طَرِيقة فَالح، طَريقتُهُ صَح»- أَنْتَ في هذِهِ الفَقْرة نَصَّبتَ نَفْسك إمامًا ووصيًّا علىٰ أَهْل العِلْمِ في السُّعوديَّة، تُجرِّح وتُصحِّح، وتَأْمر وتَنْهىٰ بِلَا دَليلٍ، فمَا الَّذي أَوْجبَ لفالح أَنْ يكونَ اتِّجاهُهُ وعقيدتُهُ

ومَنْهجُهُ كلُّها في حقِّه صَحِيحةً، أمَّا غَيْرُهُ من أَصْحابِ المَنْهج السَّلفيِّ فكُلُّهم حَكَمْتَ عَلَيهم بالضَّلَالِ والإِضْلالِ، وإنَّ عَمَلَك هذا- يا غَيْثِي- لَيُخالِفُ ما أَمَر اللهُ به رَسُولَه ﷺ في مُعامَلَة المُؤمِنِينَ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام:٥٤].

اللَّهمَّ إنِّي أَبْرأُ إِلَيْكَ ممَّا صَنَعَ الغَيْثي، وأَسْأَلُك أن تَرُدَّه إِلَىٰ الحقِّ ردًّا جَمِيلًا.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى النَّجمي

٢٠/٤/١٤٢٦ هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ رَسُولِ الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ، وبَعْد:

إِلْحَاقًا لِمَا سَبَقَ من النَّصيحةِ الَّتي أُرْسِلَتْ قريبًا، وكَانَ سَبَبُ إِرْسالِهَا هُوَ الإِنْكَارُ عَلَىٰ فاروق الغَيْثي في تَجْرِيحِهِ لكثيرٍ من المَشَائخ المَشْهُورينَ باتِّباع مَنْهج السَّلَف، وفي الأَخِير يُزَكِّي الشَّيخ (فالح) ومَنْهجَه، ويَأْمر باتِّباعِهِ مع أنَّه في البَدْءِ أَتَىٰ بالأَثَرِ المَشْهور عن ابْنِ مَسْعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظ: «مَنْ كانَ مُسْتنًّا فَلْيستنَّ بمَنْ قَدْ ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَن عَلَيه الفتنةُ»(١)، فخَالَفَ الأثرَ الَّذي بَدَأَ منه.

وقَدْ قالَ شيخُ الإسلام ابْنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ **في «مجموع الفتاوى»** (١٢/١٦٤): «ولَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُنَصِّبَ للأُمَّةِ شَخْصًا يَدْعو إلىٰ طَرِيقتِهِ، ويُوَالي ويُعَادِي عَلَيها غيرَ النَّبيِّ ﷺ، وَلَا يُنَصِّبَ لَهُمْ كَلَامًا يُوَالي عليه، ويُعَادي عليه غَيْرَ كلام الله ورَسُولِهِ، وما اجْتمَعَتْ عَلَيه الأُمَّةُ، بَلْ هَذَا مِن فِعْلِ أَهْلِ البِدَعِ الَّذينَ يُنَصِّبُونَ لَهُمْ شَخْصًا أو كَلَامًا يُفَرِّقونَ به بَيْنَ الأُمَّةِ، ويُوَالون به عَلَىٰ ذَلِكَ الكَلَام أَوْ تِلْكَ النِّسْبَةِ، ويُعَادُون».

وأَقُول: إنَّ السَّلَفَ -رَحِمَهُم اللهُ- لا يَأْمُرُونَ باتِّباع شَخْصٍ بعينِهِ غَيْر رَسُولِ الله ﷺ، لِذَلِكَ فَهُمْ يَأْمُرُونَ باتِّباع كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ، واتِّباعِ سُنَّةِ

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

رَسُولِ الله ﷺ عَلَىٰ فَهْم السَّلَفِ الصَّالح رحمهم الله.

وأقولُ: إنَّ تَعْيِينَ الغَيْثي للشَّيخ فالح أنَّه هُوَ الَّذي عَلَىٰ الحقِّ وَحْده دون سِوَاهُ، قولٌ باطلٌ.

وكَذَلِكَ قولُهُ: «اذْهَبُوا إلىٰ الجِبَالِ، وإلىٰ الكُهُوفِ، وخَلُّوكم فتيةً كأَصْحابِ الكَهْفِ حَتَّىٰ يَبْعثَ اللهُ لهذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يُجدِّد لَهَا أَمْرَ دِينِها».

أقول: هَذَا تَيْئِيسٌ، وهُوَ لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنِ التَّكْفِيرِ.

إذَا كان العُلَماءُ المَوْجُودونَ في السُّعوديَّة والإمارات وَغَيْرهما من الدُّولِ المُجَاورةِ لا يُوجَد فيها عَالِمٌ واحدٌ علىٰ الحقِّ حَتَّىٰ يَؤمَّه طُلَّابُ العِلْمِ حَتَّىٰ الشَّيخ فالح الَّذي زَكَّاه تَنَاسَاه، فمَاذَا يَكُونُ الحال؟ وأَيْنَ تَذْهب الأُمَّةُ؟ وماذا يَعْملون؟ أَيْنَ ذَهَب القرآنُ؟ وأَيْنَ ذَهَبَ الحَرَمَانُ؟ وأَيْن ذَهَبَتْ دَوْلةُ الحَرَمَينِ، والدُّول المُسْلمة المُجَاورة؟ أَيْن ذَهبَتْ مَسَاجدُ أُمَّةِ مُحمَّدٍ وصَلَواتُها، وما فِيهَا من العِلْمِ والخَيْر؟ أَيْنَ ذَهَب ذِهْنُ الغَيْثي وعَقْلُه؟!

وَهَبْ أنَّ في هذِهِ البِلَادِ مَنْ دَخَلَ في شَيءٍ من البِدَعِ الَّتي لَيْسَتْ بمُكَفِّرةٍ، فهَلْ خَرَجَ كلُّ مَنْ فِيهَا عَنِ الإِسْلام، وأَصْبَح النَّاسُ في حَالةٍ كحالةِ أُولَئِكَ الفِتْيةِ الَّذين كَانُوا في دَوْلةٍ كلُّ مَنْ فيها مُطْبِقونَ علىٰ الكُفْر والشِّرْك؛ فقَالَ أُولَئك الفِتْيةُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ لَّوۡلَا يَأۡتُونَ عَلَيۡهِم بِسُلۡطَٰنِۭ بَيِّنٖۖ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا ١٥﴾، الآياتُ من أَوَّلِ سُورة الكهف؟!

لَوْ قُدِّر أنَّ أَحَدًا من المَعْروفِينَ بالسَّلفيَّةِ وَقَعَ في بِدْعةٍ بنَفْسِهِ، أو أَثْنىٰ

علىٰ مُبْتدعٍ؛ جاهلًا بحالِهِ، أَوْ مُغْترًّا بِهِ، أو مُجَاملًا لغيرِهِ، فإنَّ الواجبَ مُنَاصحتُهُ، وعَدَمُ التَّشْهير بِهِ بتسميتِهِ ضَالًّا مُضِلًّا، أَوْ إِمَامَ ضَلَالةٍ، فإِنْ كانت البِدْعةُ غَلِيظةً؛ كالتَّجهُّمِ والاعْتِزَالِ، أَو القَوْل بقَوْل الخوارج، أو القَوْل بقَوْل المُرْجئةِ في عَدَم وُجُوبِ العَمَل، وأنَّه لا يَتَفاوت (أي: لا يَزِيدُ ولا ينقصُ)، فإنَّه ينصح أوَّلًا، فإِنْ أصرَّ جازَ إِطْلاقُ البِدْعةِ عَلَيه باللَّقبِ الَّذي اخْتارَه لنفسِهِ كأَنْ يُقَال: خَارِجيٌّ أو مُرْجئٌ، وإِنْ كانَ من أَصْحَابِ الحِزْبيَّاتِ قِيلَ فِيهِ: إِخْوانيٌّ، سُرُوريٌّ، تَبْليغيٌّ، ويَجُوزُ أن يُقَالَ عنه: ضالٌّ، فإِنْ كانَ دَاعِيةً إلىٰ تِلْكَ البِدْعةِ قِيلَ: ضالٌّ مُضِلٌّ، فإِنْ كان لَهُ أَتْباعٌ قِيلَ فِيهِ: إمامُ ضَلَالةٍ.

وَالوَاجِبُ مُرَاعاةُ الفَوَارق، وبِدُونِ ذَلِكَ يَكُونُ وَصْفه بشَيءٍ لَيْسَ هو فيه من الظُّلْمِ الَّذي يجبُ عَلَىٰ المُسْلمِ الابْتِعَادُ عَنْه.

وَقَدْ جَرَىٰ اتِّصَالٌ هَاتِفيٌّ بَيْني وبَيْن الشَّيخ ربيع المدخلي في مساء يوم الثُّلاثاء ٢٣/ ٤/ ١٤٢٦هـ، وقَدْ سَأَلتُهُ عَنْ قَوْلِكَ يا غيثي: «إنَّ الشَّيخَ (ربيع) يَقُول: «إنَّ تاركَ جِنْسِ العَمَل لا يكفر»، وهَذَا إِرْجَاءٌ!

فقالَ الشَّيخُ ربيع: «هَذَا كذبٌ لَمْ أَقُلْهُ أبدًا، ولكنِّي أَقُول: مَنْ قال: أَشْهَدُ أَنْ لا إله إلَّا الله، وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله، ولَمْ يَعْمل بمَا أَوْجبَ الإسلامُ عملَه، فإنَّه يُعْتَبر زِنْديقًا كافرًا يُسْتَتابُ، فإِنْ تَابَ وإلاَّ قُتِلَ، والَّذي يَقُول أنِّي أَقُولُ: «إنَّ تاركَ جِنْسِ العَمَل لا يَكْفر»، فليُخرجه من كُتُبي، ولكنِّي أقولُ: إنَّ الكَلَامَ في جِنْسِ العَمَلِ كَلامٌ مُحْدَثٌ، لَمْ يُعْرَفْ عَنِ السَّلَفِ الأَوَّلِين».اهـ.

وأَقُول: إنَّ الشَّيخ (ربيع) قال لي: هل تَعْرف هَذَا عن السَّلَفِ؟ قُلْتُ: لا.

وعَلَى هَذَا فَأقُولُ: إنَّ قَوْلَك يا غيثي للشَّيخ ربيع: «بأنَّه ضَالٌّ مُضِلٌّ» في عدَّة أَمَاكن من الشَّريط كما قُلْتَ لغيره- أنَّ هَذَا خَطَأٌ مِنْكَ فاحشٌ، وظُلْمٌ لمَنْ قلته له كبيرٌ، وإنَّ الوَاجِبَ عَلَيك أن تَسْتغفرَ اللهَ من التَّسرُّع بمِثْلِ هذِهِ الأَلْقابِ السَّيِّئةِ للعُلَماءِ السَّلفيِّينَ الَّذين عُرِفَ عَنْهم الاتِّباعُ، وعَدَمُ الابْتِدَاعِ.

وأَنْتَ قلتَ لي يا غيثي عَبْر الهَاتِفِ: إنَّك تُرِيدُ أَنْ تَأْتي إليَّ.

فقلتُ لَكَ: إذَا كُنْتَ تَقْبل نَصِيحتِي بدون شَرْطٍ وَلَا قَيْدٍ!

فقلتَ: نَعَمْ.

لكنَّني الآن أَقُولُ لَكَ: إنَّ الواجبَ عَلَيك الآن أَنْ تتنازَل عَنْ أَقْوالِكَ في المَشائِخ الَّذين قُلْتَ فيهم ما قُلْتَ، ونَسَبتهم إلىٰ الضَّلَالِ والإِضْلَالِ، فإِنْ أردتَ أن تَأْتي إليَّ فَاعْلَمْ أنِّي لا أَقْبَلك حَتَّىٰ تَذْهبَ إلىٰ هَؤُلاءِ المَشَائِخ، وتَطْلب مِنْهم العفوَ، وتمرَّ علىٰ الشَّيخ (ربيع) أيضًا، وتَعْترف بخَطَئِكَ عَلَيه، وإلَّا فَلَا تَأْتِ إليَّ.

وأَسْأَلُ اللهَ أن يَعْفو عنَّا جميعًا فيمَا اجْتَرحْنَا وَأَسَأْنَا، وباللهِ التَّوفيقُ.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى النَّجمي

٢٤/٤/١٤٢٦هـ



نسف الدعاوى
التي قررها المغراوي

نسف الدعاوى التي قررها المغراوي

الحَمْدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ رَسُولِ الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ.

وبَعْد:

الأَصْلُ في الإِمَامِ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا بشَرْع الله المُنـزَّل علىٰ عبدِهِ ورسولِهِ من كتابٍ وسُنَّةٍ، يَقُود النَّاسَ بالشَّرْع، ويُقِيم فيهم العَدْلَ، فيُنْصف المَظْلومَ من الظَّالم، ويَقْتصُّ للمجنيِّ عليه من الجاني، ويُقِيم الحُدُودَ الَّتي أَمَر الله بأَنْ تُقَام علىٰ مَنْ تَعَاطىٰ شيئًا من أَسْبابِها؛ كالسَّرقةِ، والزِّنا، وشُرْب الخَمْر، وغَيْر ذَلِكَ، ويُؤمِّن الطُّرُق، ويَدْفع عَنْهم العدوَّ، ويُطَارد المُفْسدينَ حتَّىٰ يَقْطع دَابِرَهم... هذِهِ هِيَ الحُقُوقُ الواجبةُ عليه.

أَمَّا الحُقُوقُ الواجبةُ له، فهي أَنْ يُصلَّىٰ وَرَاءه، وتُدفَع الزَّكاة إِلَيه، ويُجَاهد تَحْت لـوائِهِ، ويُطَاع في غَيْر معصيةِ الله، هَذَا هو الأَصْل في الإمام.

ولا يَجُوز الخُرُوجُ عليه، ولا مُنَازعتُهُ في سُلْطانِهِ، ولا مُقاتلتُهُ إِلَّا أَنْ يَرَىٰ الخارجون عليه منه كُفْرًا بواحًا.

أَمَّا إِنْ قَصَّر في شَيءٍ من الوَاجِبَاتِ، أو تَعَاطىٰ شيئًا من المُحرمَّات، فإِنَّه لا يَجُوز الخُرُوجُ عليه، ولا منازعتُهُ، ولا قتالُهُ؛ سواءً كان برًّا أو فاجرًا، وسواءً كان مُؤْمنًا أو فَاسِقًا، وسواءً كان مُطِيعًا أو عَاصِيًا، وسواءً أَخَذ الإمارةَ

العامَّة بِاخْتيارٍ ومَشُورةٍ ثمَّ فسق، أو أَخَذها بِقُوَّةٍ، في كِلتا الحَالتين لا يَجُوزُ الخُرُوجُ عليه.

هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ اتِّباعًا للآثار، واقْتِفَاءً لها، فَقَدْ بَيَّن اللهُ لنا علىٰ لِسَانِ رسولِهِ ﷺ أنَّ طاعةَ الإمامِ واجبةٌ، وأنَّ الصَّلاةَ وَرَاءه وَاجِبةٌ، ودَفْع الزَّكاةِ إليه، كلُّ ذَلِكَ من الوَاجِبَاتِ، **وإليكم الأدلَّة علىٰ ذَلِكَ:**

رَوَى البخاريُّ في كتاب الفتن باب رقم (٢)، باب: قول النَّبيِّ ﷺ: «سَتَرَوْنَ بَعْدي أُمُورًا تُنْكرونَها»، الحديث رقم (٧٠٥٢): حدَّثنا مُسَدَّد، حَدَّثنا يحيىٰ بن سعيد، حَدَّثنا الأعمش، حَدَّثنا زيد بن وَهْبٍ، قال: سمعتُ عبدَ الله: قال لنَا رَسُولُ الله ﷺ: «**إنَّكم سَتَرَوْنَ بَعْدي أَثَرةً**[1] **وأُمُورًا تُنْكرونَها!**». قالوا: فمَا تَأْمُرنا يا رَسُولَ الله؟ قال: «**أدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهم، وسَلُوا اللهَ حقَّكم**»[2].

وفي روايةِ الثَّوريِّ: «**وتَسْألونَ اللهَ الَّذي لَكُمْ**»[3].

قال الحافظُ في «الفتح» (١٣/ ٦): «أي: بأَنْ يُلْهِمهم إِنْصَافكم، أو يُبْدِلَكم خَيْرًا مِنْهُمْ، وهَذَا ظاهرُهُ العُمُومُ في المُخَاطَبِينَ.

ونَقَل ابن التين عن الدَّاوُدِيِّ أنَّه خَاصٌّ بالأَنْصارِ، وكأنَّه أَخَذه مِنْ حَدِيثِ عبد الله بن زيد الَّذي قَبْله».

قلتُ: وَهُوَ الَّذي أَخْرجَه البخاريُّ في غَزْوة الطَّائف، من كتاب

---

(١) أي: استئثار الأمراء بأموال بيت المال دونكم.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٣).

(المغـازي): أنَّه ﷺ قال للأَنْصَار: «**إِنَّكم سَتلْقَـونَ بَعْـدي أَثَرةً؛ فَاصْبِـروا حتَّىٰ تَلْقَـوني عَلَىٰ الحَـوْض**»(١).

قَالَ الحافظُ: «ولا يَلْزم مِنْ مُخَاطبة الأَنْصار بذَلِكَ أَنْ يختصَّ بِهِمْ، فإِنَّه يَخْتصُّ بهم بالنِّسبة للمُهَاجِرينَ، ويَختصُّ ببَعْض المُهَاجِرينَ دُونَ بَعْضٍ، فَالمُسْتأثِر مَنْ يَلِي الأَمْرَ، ومَنْ عَدَاه هو الَّذي يستأثر عليه، ولمَّا كان الأمرُ يَخْتصُّ بقُريشٍ، ولا حَظَّ للأَنْصار فيه- خُوطب الأنصارُ بأَنَّكم سَتَلْقونَ أَثَرةً، وخُوطِبَ الجميعُ بالنِّسبة لمَنْ يَلِي الأمر، فقَدْ وَرَد ما يدلُّ علىٰ التَّعْميم، ففي حديث يزيد بن سلمة الجعفي عند الطَّبرانيِّ أنَّه قالَ: يا رَسُولَ الله، إِنْ كان علينا أُمَراءُ يَأْخُذونا بالحقِّ الَّذي عَلَينا، ويَمْنعونا الحقَّ الَّذي لَنَا، أَنُقَاتِلُهمْ؟ قال: «**لَا، عَلَيهم ما حُمِّلوا، وعَلَيكم ما حُمِّلتمْ**»(٢).

وأَخْرَجَ مُسْلمٌ من حديث أُمِّ سَلَمة مَرْفوعًا: «**سَيَكُونُ أُمَراء، فَتَعْرفُونَ وتُنْكِرُونَ، فمَنْ كَرِهَ بَرِئَ، ومَنْ أَنْكَر سَلِمَ، ولكن مَنْ رَضِيَ وتَابَع**». قالوا: أَفَلا نُقَاتِلُهُمْ؟ قال: «**لَا، ما صَلَّوا**»(٣).

ومن حديث عَوْف بن مالكٍ في حديثٍ رَفَعه في هَذَا المَعْنىٰ قلنا: يَا رَسُولَ الله، أَفَلا نُنَابِذُهُمْ عند ذَلِكَ؟ قال: «**لَا، ما أَقَامُوا الصَّلاةَ**». وَفِي رِوَايةٍ له: أَفَلا نُنَابِذُهُمْ بالسَّيْفِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٣٠) من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.
(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٠) (٦٣٣٧)، ومسلم (٣٤٣٣) من حديث وائل بن حُجر الحضرمي رضي الله عنه.
(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٤).

زَادَ في روايةٍ: «**وإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شيئًا تَكْرهونه، فَاكْرَهوا عَمَلَه، وَلَا تَنْزعوا يدًا مِنْ طَاعةٍ**»(١).اهـ.

وأَخْرَجَ من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بسَنَدِهِ (أي: البخاري) إِلَىٰ أَبِي رَجَاء العطاردي، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفوعًا رقم (٧٠٥٣) بلفظ: «**مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِه شيئًا فَلْيَصْبر؛ فإِنَّه مَنْ خَرَج من السُّلطانِ شِبْرًا، ماتَ مِيتةً جَاهِلِيَّةً**».

وفي الحديث بعده برقم (٧٠٥٤) من طريق أبي رجاء العطاردي سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ رَأىٰ مِنْ أَمِيره شيئًا يَكْرهه فَلْيَصْبر عَلَيه؛ فإِنَّه مَنْ فارقَ الجَمَاعةَ شِبْرًا فماتَ إِلَّا ماتَ ميتةً جَاهليَّةً**».

قَالَ الحافظُ في «الفتح» في (١٣/٧): «قَالَ ابن بَطَّال: في الحديث حُجَّةٌ في تَرْك الخُرُوجِ علىٰ السُّلطان ولَوْ جَارَ، وقَدْ أجمع الفُقَهاءُ علىٰ وُجُوبِ طاعة السُّلْطان المُتغلِّب، والجهاد مَعَه، وأنَّ طاعتَه خيرٌ من الخُرُوجِ عليه؛ لِمَا في ذَلِكَ من حَقْن الدِّماءِ، وتَسْكين الدَّهْماء، وحُجَّتُهُمْ هَذَا الخبر وَغَيْره مِمَّا يُسَاعدُهُ، ولَمْ يَسْتثنوا من ذَلِكَ إِلَّا إذا وَقَع من السُّلْطانِ الكُفْرُ الصَّريح، فلا تَجُوز طاعتُهُ في ذَلِكَ، بل تَجِبُ مُجَاهدتُهُ لمَنْ قَدَر عليها كما في الحديث الَّذي بَعْده».اهـ.

وأقولُ: الحديثُ الَّذي بَعْده وهو حديث عُبَادة بن الصَّامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقَدْ أَخْرَجه البخاريُّ في نفس الباب رقم (٧٠٥٥) من طريق بُسْر بن سعيدٍ عن جُنَادة ابن أبي أُميَّة، قال: دَخَلنا علىٰ عبادة بن الصَّامت وَهُوَ مريضٌ، فقُلْنا:

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

«أَصْلحك اللهُ، حَدِّث بحديثٍ يَنْفعك اللهُ به سمعتَهُ من النَّبيِّ ﷺ. قالَ: دَعَانَا رَسُولُ الله فَبايَعْناه، فقالَ فيما أَخَذ عَلَيْنا أَنْ بَايَعْنا علىٰ السَّمع والطَّاعة في مَنْشطنا ومَكْرهنا، وعُسْرنا ويُسْرنا، وأَثَرةٍ عَلَينا، وألَّا نُنازِعَ الأَمْرَ أَهْله إلَّا أن تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدكُمْ من اللهِ فِيهِ بُرْهانٌ».

وَهَذِهِ الأَحاديثُ أَدلَّةٌ واضحةٌ علىٰ عَدَم جَوَاز الخُرُوجِ والمُنَازعة إلَّا عند وُجُودِ الكُفْر البَوَاح، أمَّا بدون ذَلِكَ من فِسْقٍ وَجَوْرٍ؛ فإنَّه لا يَجُوزُ ذَلِكَ، ولا اغترار بما ذَكَره الحافظُ في «الفتح» عن ابن التين نقلًا عن الدَّاوُديِّ، قال: «الَّذي عليه العُلَماءُ في أُمَراء الجَوْر: أنَّه إِنْ قَدَر علىٰ خَلْعه من غَيْر فتنةٍ، ولا ظُلْمٍ- وَجَبَ، وإلَّا فالواجبُ الصَّبْرُ».اهـ.

وأَقُولُ: ماذَا بَعْدَ الحقِّ إلَّا الضَّلال؟

إنَّ عَقِيدةَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ مُتَّفقةٌ علىٰ مُتَابعة الأدلَّة بأنَّه لا يَجُوزُ الخُرُوجُ ولا المُنَازعةُ إلَّا أَنْ يَرَىٰ الخَارجون كُفْرًا بَوَاحًا، مَعَهُمْ من الله فيه بُرْهانٌ.

وإِلَيْكَ أقوالَ بَعْضهم؛ ففي شَرْح «العقيدة الطَّحَاوية» في (٢/٥٤٠) من شَرْح أبي العَزِّ الحَنَفي الدِّمشقي، قال: «وَلَا نَرَىٰ الخُرُوجَ علىٰ أَئمَّتنا، ووُلَاةِ أُمُورِنا، وإِنْ جَارُوا، ولا نَدْعو عليهم، ولا نَنْزعُ يَدًا من طَاعَتِهِمْ، ونَرَىٰ طَاعَتهم من طاعةِ الله ﷻ فَرِيضةً، ما لَمْ يَأْمُروا بمَعْصيةٍ، ونَدْعو لهم بالصَّلاح والمُعَافاة».اهـ.

وفي أُصُولِ أَهْل السُّنَّة للإمام المُبجَّل إمام أَهْلِ السُّنَّةِ أحمد بن حنبل - رحمة الله عليه- رواية عَبْدوس بن مالكٍ العطار رَحِمَهُ اللَّهُ تَحْقيق الوليد بن مُحمَّد

نبيه بن سيف النصر، الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة (ص٦٤): «والسَّمع والطَّاعة للأئمَّة وأمير المؤمنين؛ البارِّ والفاجرِ، ومَنْ ولي الخلافة، وَاجْتَمَع عليه النَّاسُ، ورَضَوْا به، ومَنْ عَلِيَهم بالسَّيْفِ حَتَّىٰ صارَ خليفةً، وسُمِّي أمير المؤمنين، والغزو مَاضٍ مع الأُمَراءِ إلىٰ يَوْم القِيَامةِ؛ البارِّ والفاجر، وقِسْمة الفيء، وَإِقَامة الحُدُودِ إِلَىٰ الأئمَّة مَاضٍ، لَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يطعنَ عَلَيهم، أو يُنَازِعهُمْ، ودَفْع الصَّدقاتِ إِلَيْهِمْ جائزةٌ نافذةٌ، مَنْ دَفَعها إليهم أَجْزأَتْ عَنْه؛ برًّا كان أو فاجرًا...».

إلى أَنْ قال: «ومَنْ خَرَجَ علىٰ إمامٍ من أئمَّةِ المُسْلمينَ وَقَدْ كان النَّاسُ اجْتَمعوا عَلَيه، وأقرُّوا له بالخِلَافةِ بأيٍّ وَجْهٍ كان؛ بالرِّضا أو الغَلَبة، فقَدْ شقَّ هذا الخارجُ عَصَا المُسْلمين، وخالفَ الآثارَ عن رَسُولِ الله ﷺ، فإِنْ ماتَ الخارجُ عليه، ماتَ ميتةً جاهليَّةً، وَلَا يحلُّ قِتَالُ السُّلْطانِ، ولا الخُرُوجُ عليه لأَحَدٍ من النَّاس، فمَنْ فَعَل ذَلِكَ، فهُوَ مُبْتدعٌ علىٰ غير السُّنَّةِ والطَّريقِ».اهـ.

هذِهِ عقيدةُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، فمَنْ خَالَفها فهُوَ مبتدعٌ؛ سواءً كان هو المغراوي أو غيره.

وبَعْض ما جَعَله المغراوي -في (ص١) من أَقْوالٍ ومَقَالاتٍ له- شُرُوطًا في الوالي، فلَيْسَتْ شُرُوطًا، ولَيْسَ علىٰ الوالي أَنْ يطعمَ فقيرَ المُسْلمينَ، ولَيْسَ عَلَيه أن يُدَاوي مَرْضاهُمْ، ومَتَىٰ فسق الوالي فإنَّه يَجِبُ طاعتُهُ ما لَمْ يَصِلْ إلىٰ حدِّ الكُفْرِ.

وما ذَكَره بَعْضُهم من أنَّ الوالي إذا فَسَقَ- وَجَبَ الخُرُوجُ عليه، فهُوَ باطلٌ كما سبق، ولا نَعْلم أنَّ أحدًا من أَهْل السُّنَّةِ جَعَل الفسقَ شَرْطًا للخُرُوجِ علىٰ

الوالي، إنَّما ذَلِكَ رَأْي الخوارج والمعتزلة، وهُمْ أَهْل بِدَعٍ وضلالاتٍ في الدِّينِ، وإنَّ أَهْلَ السُّنَّة لَيَبْرؤون مِنْهم ومِنْ قَوْلِهِمْ وضَلَالاتِهِمْ.

ومَا ذَكَره المغراوي في (ص٢) عن المُنَافِقِينَ -في النشرة الَّتي نقلت عَنْه من أَشْرطَتِهِ بعنوان: أقوال ومقالات للدكتور أبو سهل مُحمَّد بن عبد الرَّحمن المغراوي- كلامٌ فيه إِجْحَافٌ وظُلْمٌ ومُبَالغةٌ خَرجَتْ عن حُدُودِ الشَّرْع والمَعْقول، وَفِيهِ تَكْذيبٌ للنُّصُوص الشَّرعيَّة الواردة عن النَّبيِّ ﷺ؛ كقولِهِ ﷺ: «**لا تَزَال طائفةٌ من أُمَّتي قائمةً بأَمْر الله، لا يَضرُّهم مَنْ خَذَلهم أو خَالَفهم حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ الله وهُمْ ظَاهِرُونَ علىٰ النَّاس**»(١).

وإنَّ قوله هَذَا يَتَضمَّنُ أُمورًا باطلةً ومُحرَّمةً، فقولُهُ: «**إنَّ المُنَافِقِينَ تَمكَّنوا مِنْ جَمِيعِ الوَسَائلِ والإمكانياتِ المادِّيَّة، والعِلْميَّة، والحسِّيَّة، وأَخَذوا أَزِمَّة الأُمُور بأَيْديهم**»، **إِلَىٰ أَنْ قَالَ:** «**إنَّ المُسْلِمينَ مَسَاكين مُسْتضعَفِينَ لا يَمْلكون فيها أيَّ قَرارٍ**».اهـ.

❑ **وهَذَا أَوَّلاً:** فِيهِ إِشَادةٌ بالمُنَافِقِينَ بأَنَّهم سَيْطَروا علىٰ جَمِيعِ أَهْل الأَرْض، ورَفْعٌ لهم فَوْق مَنْزلتِهِم، وأَنَّهم أَحْكَموا القَبْضةَ علىٰ جَمِيعِ النَّاسِ، فهُمُ الَّذين يَقُولُون، وهُمُ الَّذين يُقرِّرون.

❑ **ثانيًا:** فيه احْتقارٌ للمُسْلمين؛ مُلُوكِهم وقَادَتِهم وسُوقَتِهم، وأَنَّهم جميعًا مَمْلوكِينَ للمُنَافِقِينَ، يَتصرَّفونَ فِيهِمْ كَيْف شَاؤوا.

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٣٧)، والبخاري (٣٦٤١) من حديث معاوية رضي الله عنه.

❑ **ثالثًا:** فِيهِ مُصَادرةٌ لحرِّيَّاتِ المُسْلمينَ؛ قَادَتِهم ورَعِيَّتِهِمْ، وأنَّهم لا يَتَصرَّفون إلَّا عَلَىٰ حسب ما يَأْمُرُهمْ به أَسْيادُهُم المُنَافِقُونَ.

❑ **رابعًا:** يَتَضمَّن قَوْله هَذَا: أنَّه لا إِيمَانَ عِنْدَ المُؤْمِنِينَ، ولا أمر بالمَعْروفِ، ولا نَهْي عن المُنْكرِ، وأنَّه قَدْ ذَهَبَ الحقُّ من الأَرْض جميعًا، وسَيْطر الباطلُ فِي كلِّ مكانٍ، فلا إِرَادةَ للمُؤْمنينَ، ولا تَقْوىٰ عِنْدهُمْ، ولا عِلْمَ يَعْملونَ به، ولا شيء عِنْدهُمْ من الفَضَائل، وغَرَائز الخَيْر والإِيمَانِ يَدْفعهم أَنْ ينفضوا عَنْهُمْ هَذَا الكابوس الَّذي هُوَ مُخَيِّمٌ عَلَىٰ صُدُورِهِمْ.

❑ **خامسًا:** من المُشَاهد لكلِّ أحدٍ أنَّ هُنَا وهُنَاك دُولًا، تُسَيْطر كلُّ دَوْلةٍ علىٰ ما تَحْت يدها، فهَلْ تِلْكَ الدُّول تَتصرَّف بإِرَادتها أي: بِإِرَادةِ الوُلَاة المُتصرِّفينَ فِيهَا، أو بِإِرَادةِ المُنَافِقِينَ؟ وإِذَا كانوا يَتصرَّفون بِإِرَادةِ المُنَافِقينَ، فأَيْنَ أُولَئك المُنَافِقُونَ، وهَلْ هُمْ خارج الدَّولة أو دَاخِلها؟ وإِذَا كانوا خَارِجها فكَيْفَ يُسَيْطرونَ عَلَىٰ الدَّولة ومَنْ فيها حَتَّىٰ يَكُونُوا تَحْتَ تَصرُّفهم؟ وإِذَا كَانُوا دَاخلها فهَلْ هم ظَاهِرُونَ أو مُخْتفونَ؟ وإذا كَانُوا ظَاهِرينَ، فهَلْ هُمُ المُتصرِّفون فِي الدَّولة، وأنت سمَّيتهم مُنَافقين أو غَيْرهم؟ وإذا كانوا غَيْرهم، فهَذَا يَعْني أَنَّهم قَدْ غَلَبوا رِجالَ الدَّولةِ، فلَمْ تَبْقَ لَهُمْ مَعَهم سُلْطةٌ، وإذا كَانُوا دَاخِلها وهُمْ مُختفُونَ، فهَذَا يَعْني أَنَّهم ضُعَفاءُ، فَكَيْف يَتصرَّفون فِي الدَّولة وَهُمْ ضُعَفاءُ؟

كلُّ هذِهِ احْتِمَالاتٌ مُتَناقضةٌ، لا أَدْري كَيْف سَاغَ للمغراوي أن يُعبِّر بها مع هَذَا التَّناقض؟!

❑ **سادسًا:** نَحْن نَعْلم، وكلُّ النَّاس يَعْلمونَ أنَّه يُوجَد في كلِّ مُجْتمعٍ المؤمنُ والفاسقُ، وربَّما الكافرُ والمُنَافقُ نِفَاقًا عَمَليًّا.

أمَّا أَنْ يُقَال: إنَّهم كُلَّهم مُسْلمونَ، فإنَّ ذَلِكَ جائزٌ، فإِنْ قلتَ: كُلُّهم مُؤمِنونَ، لَمْ تَخْرج عن الكَذِبِ علىٰ اعْتِبَارِ أنَّه لا بدَّ أن يُوجدَ فِيهِمْ فُسَّاقٌ، والفُسَّاقُ لا يصحُّ أن يُقالَ لَهُمْ: مؤمنون، وإنَّما يُقال لهم: مُسْلمون.

فإِنْ قلتَ: أَهْل هَذَا البَلَدِ كلُّهم مُسْلمونَ سُنيُّون- تَقْصد أنَّه لَيْس فِيهِمْ شِيعةٌ، كان ذَلِكَ جائزًا حَتَّىٰ وإنْ وُجِدَ فِيهِمْ شِيعةٌ قَلِيلُونَ، فإنَّ ذَلِكَ يَجُوز علىٰ نِيَّةِ التَّغْليبِ.

أمَّا أَنْ تُعمِّم الحُكْمَ بأنَّهم كلَّهم مُنَافقُونَ، أو يُسَيْطر عليهم المُنَافقُونَ، ولا يَمْلك المُسْلمونَ أَنْ يُقرِّروا قرارًا قطُّ في جَمِيع الأَرْض؛ فهَذَا القولُ يُنادَىٰ علىٰ قائلِهِ بالكَذِبِ الصُّراح، والمُجَازفة والهَوَس، ولَوْ حَلَفَ شخصٌ أنَّ زَوْجتَه لَنْ تُقرِّر قرارًا دُونَه لكانَ احْتِمَالُ الكَذِبِ في كَلَامِهِ بنسبة (٩٩ ٪)، وَاحْتِمَال الصِّدق بنسبة (١٪).

فكَيْفَ إذَا قالَ: «إنَّ المُسْلمينَ جميعًا في مَشَارق الأَرْض ومَغَاربها لَمْ يُقرِّروا قرارًا قطُّ، وإنَّما يُقرِّر لَهُمْ أو عَلَيهم المُنَافقون»؟ فإنَّه يَكُونُ أَبْعَدَ عَنِ الصِّدْقِ.

❑ **سابعًا:** مِثْلُ هذِهِ المُجَازفات والمُبَالغات الكاذبة تُعْرف عن محمد سرور زين العابدين، المُقِيم في لندن، والَّذي يَقُول: «إنَّ السُّلطةَ في السُّعوديَّة تَتكوَّن من شَكْلٍ هَرميٍّ يَتربَّع عَلَىٰ رَأْسِهَا الأَعْلَىٰ رئيس أمريكا»، فمَا أَرَىٰ هَذَا الكاتبَ إلَّا مُشبَّعًا بهَذَا الفِكْرِ المُنْحرف، وإنَّا للهِ وإنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

وهَذَا مَعْنىٰ مَا قرَّره المَغْرَاوي هنا: أنَّ وُلَاةَ المُسْلمينَ في السُّعوديَّة أو غَيْرها لا يَتصرَّفون بإِرَادَاتِهِمْ، ولا يُقرِّرونَ قَرارًا من تِلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ، وإِنَّما يَتصرَّف فيهم غَيْرهم، ويقرِّر لهم غَيْرهم، والمَسْؤُولُونَ فيها مُجرَّد كمبيوترات، سُبْحَانَ الله! هَلْ رأيتم مُجَازفةً مِثْل هذِهِ المُجَازفة، وكَذِبًا مثلَ هَذَا الكَذِبِ؟!

دولةٌ قائمةٌ بنَفْسِها، مُسْتقلَّةٌ بأَمْرها وشُؤونِها يُقَال بأَنَّها لا تَمْلك قرارًا تُقرِّره بنَفْسِها، ولا أمرًا تَسْتقلُّ به!

فهَلْ أمريكا هِيَ الَّتي أَمَرتْ بتَوْسِعَةِ الحَرَمينِ؟!

وهَلْ أَمْريكا هي الَّتي أَمَرتْ بطِبَاعةِ المُصْحفِ الشَّريفِ، ونَشْره؟!

وهَلْ أَمْريكا هي الَّتي فَتَحَتِ المَدَارسَ الدِّينيَّة والجامعات الإسلاميَّة؟!

وهَلْ أَمْريكا هي الَّتي تَقُومُ علىٰ الحجِّ كلَّ عامٍ؟!

وهَلْ أمريكا هي الَّتي تَقْتصُّ من الجُنَاةِ، وتُقِيم الحُدُودَ؟!

وهَذَا قولٌ يَعْلم كَذِبَه كلُّ مَنْ له ذرَّةٌ من عَقْل، ولكن قَدْ يكون هُنَاك أقوامٌ أَعْمىٰ اللهُ بَصائِرَهم، وَمَسَخَ قُلُوبَهم، فَصَاروا يُصَدِّقون مِثْلَ هَذَا الهُرَاءِ الفَارِغ.

ولقَدْ كانَ بَعْضُ الحزبيِّين في أيَّام الأَزْمة[1] يَحْلِفُ: «إِنَّ القوات الأمريكيَّة قَدْ سَيْطَرَتْ علىٰ الحَرَمَيْنِ، وأَنَّها لَنْ تَخرجَ منها»، فكَذَّبهم اللهُ، ولَمْ يَعْتبر أَتْبَاعُهُمْ.

---

(١) أي: أزمة الخليج عام ١٤١١هـ.

وَكَانُوا يَقُولُونَ: «إِنَّ الإسلامَ والخلافةَ سَيَنْطلقانِ مِنْ أفغانستان»، فكَذَّبهم اللهُ، وَلَمْ يَعْتبر بذَلِكَ أَتْبَاعُهُمْ.

وَأَخِيرًا: إِنَّ الفِكْرَ الَّذي سَجَّله المغراوي في هذِهِ الوريقات ما هُوَ إِلَّا فِكْرٌ سُرُوريٌّ؛ تَكْفيريٌّ خَارجيٌّ، وما سيأتي من كلامِهِ في (ص٣ ، ٤ ، ٥) يُبيِّنه إِنْ شاء الله.

وأمَّا قَوْله في (ص٢): «المُنَافِقُونَ يُخطِّطونَ المُؤامَرةَ تِلْوَ الأُخْرىٰ حَتَّىٰ يُجْهِزُوا عَلَىٰ ما بَقِيَ من رَائِحَةِ الإِسْلامِ حَتَّىٰ ما بَقِيَ شيءٌ».اهـ.

وَأَقُولُ: أمَّا المُؤامراتُ ضِدَّ الإِسْلام، فهِيَ من حياة النَّبيِّ ﷺ؛ فقَدِ اجْتمَع الملأُ من قُرَيشٍ في دَارِ النَّدوةِ، وخَطَّطوا لقتلِهِ، أو سَجْنه، أو إِخْراجِهِ من بَيْنهم، وأخيرًا أَجْمعوا رَأْيهم علىٰ قَتْلِهِ؛ فأَنْزلَ الله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال:٣٠].

وَنَتيجة هَذَا المَكْر؛ فقَدْ أَرْصَدوا اثْنَيْ عَشَر شابًّا في يد كلِّ واحدٍ مِنْهُمْ سيفٌ مُصْلَتٌ[١] لِيَقْتلوا النَّبيَّ ﷺ إذا خرجَ، فأَعْمىٰ اللهُ أَبْصارَهم عنه، وخَرَج من بَيْنهم، ثمَّ هَاجَرَ[٢].

وما زَالَتِ الخُطَطُ تُحَاكُ، والمؤامراتُ تُدبَّر من زَمَن النَّبيِّ ﷺ إلىٰ زَمَننا

---

(١) أي: مجرد من غمده؛ حتىٰ يكون في كامل الاستعداد.

(٢) انظر قصة الهجرة في «دلائل النبوة» لأبي نعيم (١/ ١٧٥)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٤٨٠).

هَذَا، من كلِّ فئةٍ من فئاتِ الكُفْر؛ سواء كَانُوا يهودًا، أو نَصَارىٰ، أو مُشْركين وَثَنِيِّينَ، أو مُلْحِدينَ، أو مُنْتسِبينَ إِلَىٰ الإِسْلامِ، ولَكنَّهم عَلْمانيُّون يَنْتمونَ إلىٰ الإِسْلامِ مُجرَّد انْتِمَاءٍ، أمَّا اتِّجاهُهُمْ وهَوَاهم وأَعْمَالُهُمْ فَهِيَ تُخَالفُ الإسلامَ، وهُمُ الَّذين أَخْبر عَنْهم النَّبيُّ ﷺ في حَديثِ حُذَيفة بقولِهِ: «**دُعَاةٌ علىٰ أَبْوابِ جَهنَّم، مَنْ أَجابَهُمْ إليها، قَذَفوه فيها**». قالوا: صِفْهمْ لنا يا رَسُولَ الله؟ قال: «**هُمْ من جِلْدَتِنَا، وَيتكلَّمونَ بأَلْسِنَتِنَا**»(١).

والمهمُّ: أنَّ المُؤامراتِ ضِدَّ الإِسْلامِ والمُسْلمينَ حَاصلةٌ في كلِّ زَمَنٍ، وكلِّ مَكَانٍ؛ وهي حَاصِلةٌ من جميع فِئَاتِ الكُفْر، وحَتَّىٰ مِمَّنْ هُمْ مَعْدُودونَ أَنَّهم مِنَ المُسْلمينَ، وَلَكنَّهم تَربَّوا في أَحْضانِ غير المُسْلمينَ، وغُذُّوا بأَفْكارٍ ضدَّ الإِسْلامِ والمُسْلمينَ، فكانوا في الصَّفِّ المُعَادي للإِسْلامِ والمُسْلمينَ، وإنْ كان المُتآمِرُونَ قَدْ نَالُوا بَعْضَ ما يَقْصدونَ، ولكنَّ القضاءَ الَّذي هو جُلُّ قَصْدِهِمْ لَمْ يحصل لهم، بل إنَّهم بَاؤُوا بالفَشَل، وحَصَدوا الخيبةَ إزاءَ ما بَذَلوا من جهدٍ ومالٍ، وكلُّ ما حَصَل للمُسْلمينَ إنَّما هو بِسَببِ تَقْصيرهم في العناية بِدِينِهِمْ، ولَوْ أنَّ المُسْلمينَ اهْتمُّوا بِدِينِهِمْ، وعَمِلُوا به، ودَعَوْا إليه لَمَا ضَرَّتهم مَكائدُ الأَعْداءِ من مُنَافِقِينَ وغيرهم؛ لأنَّ اللهَ تَعَالىٰ يَقُول وقولُهُ الحقُّ: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠].

وفي الحَدِيثِ الصَّحيحِ عَنِ ابْنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُول: «**إذا تَبَايعتُمْ بِالعِينةِ، وأَخَذْتُمْ أذنابَ البَقَر، ورَضِيتُمْ بالزَّرع، وَتركْتُمُ**

(١) أخرجه البخاري (٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧) من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الجِهَادَ- سلَّط اللهُ عليكم ذلًّا لا يَنْزعه حَتَّىٰ تَرْجعوا إلىٰ دِينِكُمْ[(١)]»[(٢)].

وأخيرًا، نَحْن لا نُنكر المُؤَامراتِ، ولكنَّا نَلُومُ أَنْفسَنا لأَنَّا أَخْلينا مَواقِعَ الحراسة لدِينِنَا، فجاءَ العدوُّ، فوَجَد الثَّغْرَ غير مَحْروسٍ، فدَخَل وقَدْ جاء في الحديث: «**كلُّ رجلٍ من المُسْلمينَ علىٰ ثَغْرٍ مِن ثُغُور الإسلام، فاللهَ اللهَ، لا يُؤتىٰ الإسلامُ مِن قِبَلِهِ**»[(٣)].

وإنَّ حراسةَ الإسلامِ هِيَ حمايتُهُ من كلِّ دَخِيلٍ، وبيانُ أَحْكامِهِ الحقَّة؛

(١) **بيع العينة**: هو أن يبيع شيئًا من غيره بثمن مُؤَجَّل، ويُسَلِّمه إلىٰ المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقدٍ أقلَّ من ذلك القَدْر.
وقوله ﷺ: «**وَأَخَذْتُم أَذْنَاب البَقَر، ورَضِيتُم بالزَّرْع**»، حُمِل هذا علىٰ الاشتغال بالزَّرع في زمنٍ يَتعين فيه الجهاد.
«**وتركتم الجهاد**» أي: المُتعيَّن فعلُه، «**سلَّط الله عليكم ذلًّا**» أي: صَغَارًا ومَسْكَنةً.
وسبب هذا الذُّلِّ والله أعلم: أنَّهم لمَّا تركوا الجهاد في سبيل الله الَّذِي فيه عِزُّ الإسلام وإظهاره علىٰ كل دين، عَامَلَهم اللهُ بنقيضِهِ، وهو إنزال الذِّلَّة بهم، فصاروا يَمْشُون خَلْف أذناب البقر بعد أَنْ كانوا يَركبون علىٰ ظُهُور الخَيْل التي هي أعز مكان. «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (٩/ ٢٤٢).
(٢) أخرجه أبو داود (٣٤٦٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصَحَّحه الألباني في «الصحيحة» (١١).
(٣) أخرجه المروزي في «السُّنَّة» (١/ ١٣) (٢٨)، وقال الشيخ الألبانيُّ رحمه الله: «رواه المروزي في «السُّنَّة» بسند صحيح عن الوضين بن عطاء، عن يزيد بن مَرثد مرفوعًا بلفظ: «**كُلُّ رجلٍ من المُسلمين علىٰ ثَغْرَةٍ مِن ثُغَر الإسلام، اللهَ اللهَ، لا يُؤتىٰ الإسلامُ مِن قِبَلِك**».
قلتُ: «فهذا بمعناه، لكن فيه عِلَّتان:
الأولىٰ: الإرسال، فإنَّ ابنَ مَرْثد هذا تابعيٌّ، له مراسيل كما في «التقريب».
والأخرىٰ: الوضين بن عطاء، فإنَّه مُختلف فيه، وقد جَزَمَ الحافظُ بأنه سَيِّئ الحفظ، فيُخشىٰ أن يكون أخطأَ في رفعِهِ، فقد عقبه المروزي بروايتين مَوْقُوفتين علىٰ الأوزاعي، والحسن بن حَي، وفيهما ضعفٌ، والله أعلم». انظر «السلسلة الضعيفة» (١١٦٥).

تَعلُّمًا، وعَمَلًا، وتَعْليمًا، ونَشْرًا بالمُحَاضراتِ، والنَّدَواتِ، والدُّرُوس، والمؤلَّفات، وتَصْفيته من البِدَعِ، وغيرها.

ولقَدْ هيَّأ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَىٰ أَيْدي السَّلَفِيِّين هُنَا وهُنَاك خيرًا كثيرًا، والحَمْدُ لله؛ رُغْم ما يُغبِّش به المُبْتدعةُ والمُتَعاطفُونَ مَعَهم.

والمهمُّ: أنَّا لا نُنْكر وُجُودَ المؤامرات ضدَّ الإسلام والمُسْلمين، ولكن نَشْكو مِنْ تَقبُّل مَنْ يَزْعمونَ لأَنْفُسِهِمْ أنَّهم من السَّلفيِّين، ومَحْسُوبِينَ عليهم، نَشْكو مِنْهُمْ تَقبُّلهم لأَفْكارِ المُبْتدعَةِ، ونَشْرهم لَهَا، ودَعْوتهم إِلَيْهَا.

اللَّهمَّ أَرِنَا الحقَّ حقًّا، وَارْزقنَا اتِّباعَه، وأَرِنَا الباطلَ باطلًا وَارْزُقْنا اجْتِنَابَهُ، ولا تَجْعله مُلْتبسًا عَلَينا فنَضِلَّ.

وقولُهُ: «**لأَنَّه الآنَ كَيْفَ نَدْعو النَّاسَ للإسلام، كَيْف نُطبِّق الإسلامَ، فإِذَا تَآمَرُوا عَلَيهم في ثَقافَتِهِمْ، وَتَآمَروا عَلَيهم في حُكْمِهِمْ، وتَآمَرُوا عَلَيهم في حَالَتِهِمْ الاجتماعيَّة، وَتَآمَرُوا عَلَيهم في الاقْتِصَادِ، بِيَدِ مَنْ الاقْتِصَادُ؟**».اهـ.

وأقول وأُكَرِّر: إنَّ ما جَاءَنا مِنْ ذلٍّ وضَعْفٍ مَعْنويٍّ، فهُوَ من أَنْفسنا، وقَدْ قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بالعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ بِأَذْنَابِ البَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُم الجِهَادَ- سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُم ذَلًّا، فَلَا يَنْـزِعُهُ عَنْكم حَتَّىٰ تَرْجِعُوا إِلىٰ دِينِكُمْ**»، أو قَالَ: «**تُرَاجعوا دِينكُمْ**».

وعَلَىٰ هَذَا، فإِنَّه يجب أَنْ نَلُومَ أَنْفسنا؛ لأَنَّا إنَّما خَضَعنا للأَعْداء حِينَ طَمِعْنا فيما في أَيْديهم، وَظَنَنَّا أَنَّا إنَّما نَسْتعلي عَلَيهم بالمَادَّة، فأَهْملنَا الدِّينَ،

وَاعْتنَيْنا بالدُّنيا كَمَا في الحديث السَّابق، وكَمَا تَقدَّم شَرْحه، فتَشبَّهنا بِهِمْ، وقَلَّدناهُمْ في أُمُورٍ كثيرةٍ غير أنَّا لم نَخْرج بذَلِكَ عَنْ مُسمَّىٰ الإِسْلامِ.

ومِنْ ذَلِكَ قولُهُ في (ص٣): «لكن أيش اللي (الَّذي) حادث الآن؛ لأَنَّه ما كانش[1] الآن (لا يُوجَد الآن) تَوَازنٌ؛ لأَنَّه ما كانش (لا يُوجَد) الإسلام الجَمَاعي؛ لأنَّ الإِسْلامَ الآن فَرْديٌّ، مَا كانش، الإِسْلام الجَمَاعي، الإسلام الجماعيُّ مَفْقودٌ مُنْذ زَمَانٍ، ما فِيهِ تَوَازنٌ الآن، التَّوازن يَجِيءُ بَعْد الإسلامِ الجَمَاعيِّ، والإسلامُ الجماعيُّ ما كانش لا ما عِنْدَنَا إِسْلامٌ جماعيٌّ الآن، مَوْجودٌ الآن قَنَاعاتٌ فَرْديَّةٌ؛ تَلْقىٰ وَاحِدًا في الأُسْرة و(١٥) مُنْحرفِينَ».اهـ.

وأَقُولُ: هَذَا تَصْريحٌ بالفِكْر الخارجيِّ، وهو تَكْفير المُسْلمينَ بالمَعَاصِي، فقَدْ كرَّر الكاتبُ عِدَّةَ مرَّاتٍ: (ما كانش إسلام جماعي)، أي: بأنَّه لَمْ يَكُنْ، ولَمْ يُوجَدْ إسلامٌ جماعيٌّ، يَعْني أنَّه ليس هُنَاك إسلامٌ جَمَاعيٌّ إلَّا قَنَاعاتٌ فرديَّةٌ.

أَلَيْسَ هَذَا هو فِكْر الخَوَارج الَّذين يُكفِّرون المُسْلمين بالذُّنُوبِ، والَّذين قَالَ فِيهم النَّبيُّ ﷺ حِينَ قَالَ زَعِيمُهم الأوَّل للنَّبيِّ ﷺ حِينَ كَانَ يُوزِّع غَنَائم حنين، ويُعْطي المؤلَّفة قُلُوبهم، فقَالَ ذَلِكَ الرَّجل: اتَّق الله يا مُحمَّد، فقالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«فمَنْ يُطِعِ اللهَ إن عَصيْتُهُ، أَيَأْمنني عَلَىٰ أَهْل الأَرْض وَلَا تأمنوني»**. قالَ: ثمَّ أَدْبر الرَّجل، فاستأذن رَجُلٌ من القَوْم في قَتْلِهِ يَرَوْنَ أنَّه خالد ابن الوليد، فقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«إنَّ مِنْ ضئضئ هَذَا قَوْمٌ يَقْرؤونَ القرآنَ لا**

(١) هكذا بالأصل: «ما كانش»، والمعنىٰ: لا يوجد، وهي كلمة بالدارجة المغربية.

يُجَاوزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَقْتلونَ أَهْلَ الإِسْلام، ويَدَعونَ أَهْلَ الأوثانِ، يَمْرقونَ من الإِسْلامِ كَمَا يَمْرقُ السَّهْمُ من الرَّميَّة، لَئِنْ أَدْركتُهُمْ لأَقْتلنَّهم قَتْلَ عَادٍ»، رواه مسلمٌ(١).

وفي «صحيح البخاريِّ» رقم (٦٩٣٣) من حديث أبي سلمة بن عبد الرَّحمن عن أبي سعيدٍ الخدريِّ قال: «بَيْنما نَحْنُ عند رسول الله ﷺ؛ وهُوَ يَقْسم قَسْمًا، أَتَاه ذُو الخُوَيْصرة؛ وهُوَ رَجُلٌ من بني تميم، فقَالَ: يا رَسُولَ الله، اعْدِلْ. فقَالَ: «**وَيْلَكَ، ومَنْ يَعْدل إذا لَمْ أَعْدِلْ، فقَدْ خِبْتُ وخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدل**»، فقال عمر: يا رَسُولَ الله، أَتأْذَنُ لي فيه فَأَضرب عُنُقه، فقال: «**دَعْه، فإِنَّ له أَصْحابًا يَحْقر أَحَدُكُمْ صَلاتَهُ مع صَلاتِهِمْ، وَصِيامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرؤونَ القرآنَ لا يُجَاوزُ تَرَاقيهم، يَمْرقونَ من الدِّين كما يَمْرق السَّهْمُ من الرَّميَّةِ**».

وقَدْ خَرَج أُولَئِكَ في عَهْدِ عليٍّ، فَكَفَّروه وسَائر الصَّحابة، وقَتَلوا جَمَاعةً من المُسْلمين، مِنْهم: عبد الله بن خباب، فأَرْسَل عليُّ بن أبي طالبٍ إِلَيْهم ابْنَ عمِّه عبد الله بن عبَّاسٍ، فنَاظَرهُـمْ، فرَجَع مِنْهُمْ جماعةٌ، وَبَقِيَ الباقون، فخَرَج إليهم، وقَاتَلَهم، وقَتَلَ مِنْهُمْ مَقْتلةً عظيمةً، وبَقِيَتِ الخوارجُ، وفِكْرُهُمُ المَأْفونُ من عَهْدِ عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلىٰ يَوْمِنَا هَذَا؛ فِكْرُهُمْ هو فِكْرُهُمْ، تكفيرٌ للمُسْلمين بالمَعَاصي، والحُكْم عَلَيهم بالخُلُودِ في النَّار، والعناية بنَوَافِل العباداتِ، والاجتهاد فيها؛ لقَوْل النَّبيِّ ﷺ: «**تَحْقرونَ صَلاتَكُمْ مع**

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

صَلاتِهِمْ، وصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وقراءتكم مَعَ قِرَاءتِهِمْ؛ يَمْرقونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ من الرَّمِيَّةِ»، يقولُ النَّبيُّ ﷺ: «**لَئِنْ أَدْركتُهُمْ لأقتلنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»[(١)].

وفي رِوَايةٍ: «**قَتْلَ ثَمُود**»[(٢)].

وفي رِوَايةٍ: «**طُوبَىٰ لِمَنْ قَتَلَهم أَوْ قَتلُوه**»[(٣)].

وأَقُولُ: إنَّ قولَ المغراوي: «ما كانش الإسلام الجماعي؛ لأنَّ الإسلامَ الآن فرديٌّ ما كانش الإسلام الجماعي؛ الإسلام الجماعي مَفْقودٌ، مفقودٌ منذ زمانٍ»، إلىٰ قولِهِ: «لا ما كانش ما عندنا إسلام جماعي الآن مَوْجُودٌ؛ الآن قَناعَاتٌ فرديَّةٌ تَلْقىٰ وَاحِدًا في الأُسْرة و(١٥) مُنْحرِفينَ»، هَذَا هو الفِكْرُ الخارجيُّ التَّكْفيريُّ السُّروريُّ، ولا أَدْري بأَيِّ شَيءٍ يُكفِّرونَ المُسْلمينَ، وقَدْ قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ قالَ لأَخِيهِ: يَا كافرُ، فقَدْ باءَ بها أَحَدُهُما**»[(٤)].

وعقيدةُ أَهْل السُّنَّةِ والجماعةِ أَنَّهم لا يُكفِّرون أحدًا بذَنْبٍ، ولا يَحْكمونَ لأَحدٍ بجنَّةٍ، ولا نارٍ، وكُتُبُ العقائدِ مَمْلوءةٌ بذَلِكَ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ٣٢٥) (١٦٧٨٣)، وأبو داود (٤٧٦٥) بلفظ: «**طُوبَىٰ لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ**»، وحسنه الألبانيُّ في «ظلا الجنة» (٩٠٦).

(٤) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**».

وفي فَتَاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧/٦٧٠، ٦٧١): سُئِلَ عَنْ معنىٰ حديث النَّبيِّ ﷺ: «**إذا زَنَا العبدُ، خَرَج منه الإيمانُ؛ فكانَ فَوْق رأسِهِ كالظُّلَّةِ، فإذَا خرجَ من ذَلِكَ العمل، عادَ إليه الإيمانُ**»، رَوَاه التِّرمذيُّ، وأبو داود[١].

وهَلْ يكونُ الزَّاني في حالة الزِّنا مُؤْمنًا أو غَيْر مؤمنٍ، وهَلْ حَمَل الحديثَ علىٰ ظَاهِرِه أحدٌ من الأئمَّةِ، أو أَجْمعوا علىٰ تأويلِهِ؟

فأجاب: «الحَمْدُ لله، النَّاسُ في الفاسق من أَهْلِ الملَّةِ؛ مثل: الزَّاني، والسَّارق، والشَّارب، ونَحْوهم- ثلاثة أَقْسامٍ؛ طرفيان، ووسط:

❑ **الطَّرف الأوَّل:** ليس بمُؤْمنٍ بوَجْهٍ من الوُجُوه، ولا يَدْخل في عُمُومِ الأَحْكامِ المُتعلِّقةِ باسْمِ الإِيمَانِ.

ثمَّ مِنْ هؤلاء مَنْ يَقُولُ: هُوَ كافرٌ كاليهوديِّ والنَّصرانيِّ، وَهُو قولُ الخَوَارج.

ومِنْهُمْ مَنْ يقول: في مَنْزلةٍ بَيْن المَنْزلتينِ، وهي مَنْزلةُ الفاسق، ولَيْسَ هو بمُؤمنٍ ولا كافرٍ، وهُمُ المُعْتزلةُ، وهؤلاء يَقُولُونَ: إنَّ أَهْلَ الكبائر يُخلَّدون في النَّار، وإنَّ أحدًا مِنْهم لا يخرج منها.

وهَذَا من مَقالات أَهْل البِدَعِ الَّتي دلَّ الكتابُ، والسُّنَّة، وإجماعُ الصَّحابة والتَّابِعِينَ لهم بإِحْسانٍ علىٰ خِلَافِها؛ قالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿ وَإِن طَآيِفَتَانِ مِنَ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٥)، وأبو داود (٤٦٩٠) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح ابن ماجة» (٣٩٣٦).

ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات:٩] إلىٰ قولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات:١٠]، فَسمَّاهم مُؤْمِنِينَ، وجَعَلهُمْ إِخْوةً مع الاقْتِتَالِ، وبَغْيِ بَعْضِهِمْ علىٰ بَعْضٍ.

وقَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء:٩٢]، وَلَوْ أَعْتق مُذْنِبًا، أَجْزأ عِتقُهُ بإِجْماع العُلَماءِ.

ولهَذا يَقُول عُلَماءُ السَّلَفِ في المُقدِّمات الاعتقاديَّة: «لا نُكفِّر أحدًا من أَهْلِ القِبْلَةِ بذَنْبٍ، ولا نُخْرجهُ من الإِسْلامِ بعَمَلٍ».

وقَدْ ثَبتَ الزِّنا، والسَّرقة، وشُرْب الخمر عَلىٰ أُنَاسٍ في عَهْد النَّبيِّ ﷺ، ولَمْ يَحْكم فِيهِمْ حُكْمَ مَنْ كَفَرَ، ولا قَطَع المُوَالاةَ بَيْنهم وبَيْنَ المُسْلمينَ، بَلْ جَلَدَ هَذَا، وَقَطَعَ هَذَا، وهو في ذَلِكَ يَسْتغفر لَهُمْ، ويقول: «**لا تَكُونوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَىٰ أَخِيكُمْ**»(١)، وأَحْكام الإسلام كلُّها مُرتَّبةٌ علىٰ هَذَا الأَصْل.

❑ **والطَّرف الثَّاني:** قول مَنْ يقول: إِيمَانُهُمْ باقٍ كَمَا كان لم يَنْقُص، بناءً عَلَىٰ أنَّ الإيمانَ هُوَ مُجرَّدُ التَّصديقِ والاعْتِقَادِ الجَازم، وَهُو لَمْ يتغيَّرْ، وإنَّما نَقصَتْ شرائعُ الإِسْلامِ، وهَذَا قَوْلُ المُرْجئةِ والجَهْمِيَّةِ ومَنْ سَلَك سَبِيلَهُمْ، وَهُوَ أيضًا قولٌ مُخَالفٌ للكِتَابِ والسُّنَّةِ، وإِجْمَاعِ السَّابقينَ الأَوَّلينَ، والتَّابعينَ لَهُمْ بإِحْسَانٍ.

---

(١) أَخْرجه البخاري (٦٧٨١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «أُتِي النبيُّ ﷺ بِسَكْرَانَ، فأَمَر بِضَرْبه، فَمِنَّا مَنْ يَضْربُه بيده، وَمِنَّا مَنْ يضربُه بِنَعْلِه، وَمِنَّا مَنْ يَضْربُه بثوبِهِ، فلمَّا انصرفَ، قال رجلٌ: مَا لَهُ؟ أَخْزَاه الله! فقال رسول الله ﷺ: «**لا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَىٰ أَخِيكُم**».

ثمَّ شَرَعَ يُفصِّلُ إلى أنْ قَالَ: «كَذَلِكَ الزَّانِي، والسَّارق، والشَّارب، والمُنْتهِبُ لَمْ يَعْدَم أحدٌ مِنْهُمْ الإيمانَ الَّذي بِهِ يَسْتحقُّ ألَّا يُخَلَّدَ في النَّار، وبه تُرجَىٰ له الشَّفاعةُ والمَغْفرة، وبِهِ يَسْتحقُّ المُنَاكَحَةَ والمُوَارَثةَ». انتهىٰ من (٧/ ٦٧٦) من «فَتاوَىٰ شَيْخ الإسلام» بِتَصرُّفٍ.

وأخيرًا، هَذَا ما سَطَّرَه شيخُ الإسلام ابْنُ تَيْمية رَحِمَهُ اللَّهُ حاكيًا إِجْماعَ السَّلفِ جميعًا، وأنَّهم جَمِيعُهُمْ يُسجِّلون في مُقدِّماتِهِمْ الاعتقاديَّة قَائِلِينَ: «لا نُكَفِّر أَحَدًا من أَهْلِ القِبْلَةِ بذَنْبٍ، ولا نُخْرجُهُ مِنَ الإِسْلامِ بعَمَلٍ».اهـ.

لِذَا؛ فإنَّا نَقُول: فمَنْ أَعْلم بالوفاقِ والخلافِ في الأُمُورِ الاعْتِقَاديَّة من شَيْخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ!

وبهَذَا يَتبيَّن أنَّ مَنْ أَخْرجَ المُسْلمينَ من الإِسْلام بذُنُوبٍ ارْتكَبُوها هي تُعْتَبر من المَعَاصي -كبائر كانت أو صغائر- فإنَّه مُدَانٌ (١٠٠٪).

وفي «سُنَن أبي داود» حديثٌ عن أَنَس بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثلاثٌ مِنْ أَصْل الإيمان: الكفُّ عمَّنْ قَالَ: لا إِلَهَ إلَّا الله، ولا نُكَفِّره بذَنْبٍ، ولا نُخْرِجُه من الإِسْلام بِعَملٍ، والجهادُ مَاضٍ مُنْذ بَعَثني اللهُ إلىٰ أن يُقَاتِلَ آخرُ أُمَّتي الدَّجَّالَ، لا يُبْطِلُه جَوْرُ جائرٍ، ولا عَدْلُ عادلٍ، والإيمانُ بالأَقْدَارِ**»(١)، إلَّا أنَّ في سنده يَزيد بن أبي نُشْبَةَ السُّلَمِي، الرَّاوي عن أَنَسٍ، قالَ في «التَّقْريبِ»: «مَجْهولٌ من (الخامسة)»، رقم الترجمة (٧٨٣٨)، طبعة دار العاصمة، وسَائِرُ رُوَاةِ سَنَدِه علىٰ شَرْط مُسْلمٍ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٣٢)، وضَعَّفه الألبانيُّ في «ضعيف أبي داود» (٥٤٤).

والخِصَالُ المَذْكُورَة فيه مُجْمعٌ عَلَيها كما تَقدَّم عَنْ شيخ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمية.

وفي صفحة (٤) قال المغْرَاويُّ: «طبعًا الجاهليَّة الجديدة- أُريد إخواني أن ينتبهوا- انتبهت إلىٰ هَذَا الأَمْر، فلهَذَا صَوَّرتُ القَضيَّةَ، وطَوَّقْتُها من جَدِيدٍ، فلهَذَا الآن المُسْلمُ في أَيَّةِ بَلْدةٍ لا يَسْتطيع الذَّهابَ إلىٰ بَلَدٍ من البلادِ، يَكُونُ أحيانًا من الأُمُور ما لا يَتحقَّق، يَعْني: لو ذَهَبَ مُسْلمٌ الآن -مسلم لا أقول: كافر- إلىٰ بِلَادِ المُسْلمينَ، فهَلْ تَسْمحُ له هذِهِ البلدة، وتَسْمح حُكُومتُهَا بالإقامةِ لهَذَا المُسْلم بهَذِهِ البلدةِ؟

لا، لا يُمْكن، لا بُدَّ من شُرُوطِ الإقامةِ، لا بدَّ من كَفَالةٍ، لا بدَّ من تَأْشِيراتٍ للدُّخُولِ، لا بدَّ مِنْ عَرْضِ الجَوَازِ علىٰ المُخَابراتِ، هَلْ تَسْمح له بالإِقَامةِ أو لَا تسَمْح؟ فيه شُبْهةٌ سياسيَّةٌ، وشُبْهةٌ غير سياسيَّةٍ.

إذًا، مَجْموعةٌ من الأُمُور هي الَّتي تَمْنع هَذَا المُسْلم من أن يُقِيمَ في بِلَادِ المُسْلمينَ، وربَّما يكون ذَلِكَ في أَقْدس البلادِ، يعني: في بلادٍ للمُسْلمِ الحقُّ في أَنْ يُقِيمَ فيها علىٰ رُغْم أَنْف كلِّ أحدٍ.

يعني -مثلًا- الحَرَمينِ الشَّريفين، يَعْني: هي بلاد جميع المُسْلمينَ، يَعْني: لا حقَّ فيها، يعني: لا تَخْضَع لهَذَا، يَعْني: يجب أن تكونَ هِيَ في اسْتِقْبالِ المُسْلمينَ بدُونِ شَرْطٍ وقَيْدٍ، كلُّ مسلم يشهد أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله وأنَّ مُحمَّدًا رَسُولُ الله- له الحقُّ في الإقامة في تِلْكَ البَلْدة، سواء في مكَّة أو المدينة؛ لأنَّ هذِهِ بلادُ المُسْلمينَ.

بَلْ أقول: إنَّ المسلمَ إنْ ذَهَب، له الحقُّ في أيِّ بلدةٍ ذَهَبَ، وجواز سفره: أن يشهد أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، هَذَا جواز السفر لبِلَادِ المُسْلمينَ، طبعًا هذه التَّقْسيماتُ المَوْجودة من صُنْعِ الاسْتِعْمارِ، يَعْني: التَّقْسيمات المَوْجودة الآن بِاسْمِ فُلَانٍ، بِاسْمِ الدَّولة الفلانيَّة، نَحْن ليس عندنا هَذَا في الإسلام، لا وَجُودَ له، هَذَا كلُّه من صُنْعِ الاسْتِعْمارِ، يَعْني: ما يُسمَّىٰ بالحُدُودِ الآن وَمَا يُسمَّىٰ بالدُّول، وكلُّ هذِهِ الأُمُورُ لا شكَّ، ويُقْسِمُ الإنسانُ بالله أنَّ هذِهِ من صُنْعِ الاسْتِعْمارِ، المُسْلمونَ يُغَطِّيهم خَلِيفةُ المُسْلمينَ، الخليفة: هُوَ الحَاكِمُ الكبيرُ، الَّذي تَتَبْع له الولاياتُ جَمِيعها، يَعْني ولايات المُسْلمينَ أَيْنما كانت في مَشَارِقِ الأَرْض ومَغَاربها، ولكن جَاءَ الاسْتِعْمارُ الخبيثُ، فَاسْتَعْمَرَ البلادَ وقسَّمها وَحرَّرها؛ لأنَّها تَحرَّرتْ من هذِهِ القُيُودِ، وعَلَىٰ هذِهِ الشُّرُوط الخبيثة الَّتي حَجزت بَيْنَ المُسْلمينَ، والَّتي سَبَّبَتِ العداوةَ والتَّناحرَ، وأَحْدثَتْ في المُسْلمينَ القوميَّةَ والوطنيَّةَ، كلُّها فتنةٌ، وكلُّها من الأَوْصافِ ومِنَ الأَقْوالِ الوثنيَّةِ الَّتي لا يَجُوزُ للمُسْلم أن ينطقَ بها فضلًا أن يَعْتقدَها أَوْ يَعْمَلها...»(١).

وأقول: للمغراوي في هَذَا المَقْطع أخطاءٌ تُبيِّنُ ارْتِبَاطَهُ بالحزبيِّين المُعَاصرين، وَارْتِبَاط الحزبيِّين المُعَاصرين بالخَوَارج السَّابقين الَّذين يُكفِّرون المُسْلمينَ بالمَعَاصي والبِدَعِ، ويُخْرجُونَهم مِنَ الإِسْلام بذَلِكَ، وبالتَّالي يَحْكمونَ عَلَيهم بالخُلُودِ في النَّار:

١- مِنْهَا: إِنْكارُهُ لتَعدُّدِ الدُّول، وانْفِرَاد كلِّ دَوْلةٍ بِبِلَادها ومَوَاطِنِها.

---

(١) الوجه الأول من شريط رقم (٧): «من دروس العقيدة؛ موقف محمد ﷺ».

٢- إنكارُهُ لجَعْل الحُدُودِ بَيْن الدُّولِ الإسلاميَّة.

٣- إنكارُهُ لأَنْظمةِ الجنسيَّةِ، والجوازاتِ، والإقامة في كلِّ بلدٍ.

٤- زَعْمُهُ أنَّ ذَلِكَ كلَّه من الأَوْصافِ والأَقْوالِ الوثنيَّةِ الَّتي لا يَجُوز للمُسْلم أن ينطقَ بها فَضْلًا عن أَنْ يَعْتقدَها، أو يَعْملها.

فأمَّا إنكارُ المغراوي لتَعدُّد الدُّول، وزَعْمه أنَّ ذَلِكَ أمرٌ صَنَعه الاستعمارُ، وأنَّه وثنيَّةٌ- «ومَعْنىٰ ذلك: أنَّه كُفْرٌ مُخْرجٌ من الملَّةِ».

وأقول: إنَّ هَذَا زَعْمٌ باطلٌ، وتَصوُّرٌ خاطئٌ، وهَذَا أمرٌ مَرْفوضٌ شَرْعًا وعَقْلًا؛ أمَّا شَرْعًا فقَدْ أَخْبرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ ذلكَ سَيكُونُ في قولِهِ صلواتُ الله وسلامُهُ عليه: «**كَانَتْ بنو إسرائيل تَسُوسُهُمُ الأَنْبياءُ، كُلَّما هَلَكَ نبيٌّ خَلَفَه نبيٌّ، وأنَّه لا نبيَّ بَعْدي، وَسَتكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ**». قالوا: فمَا تأمُرُنا؟ قال: «**فُوا ببَيْعةِ الأَوَّلِ فالأَوَّلِ؛ أَعْطوهم حَقَّهم، فإنَّ اللهَ سَائِلهم عمَّا اسْترعَاهُمْ**»(١).

فقولُـهُ في هَذَا الحديث: «**سَتكُونُ خُلَفاء فتكْثر**»- دليلٌ عَلَىٰ تَعددُّ الدُّولِ.

وَقَالَ ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعةُ حَتَّىٰ يَقتتل فِئَتَانِ، دَعْوَاهُما وَاحِدَةٌ**»(٢)؛ فَاقْتَتَلَ عليُّ بْنُ أبي طَالبٍ رابع الخُلَفاءِ الرَّاشدينَ، ومُعَاوية بن أبي سفيان في صِفِّين، ثمَّ استقلَّ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالجزيرة العربيَّة والعراق ومصر، وَاستقلَّ مُعَاوية بالشَّام وما وَرَاءه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فلَوْ كانَ ذَلِكَ مُنكرًا ومُحرَّمًا- لمَّا أقرَّه الصَّحابةُ الَّذين هُمْ أحياء، ومِنْهم عليٌّ نفسه، وهو رَابِعُ الخُلَفاءِ الأربعة، ومِنَ العَشْرة المَشْهود لهُمْ بالجنَّة: سعد بن أبي وقَّاص، وسعيد بن زيد. ومِنْ فُضَلاءِ الصَّحابة: أبو أيوبٍ الأنصاري، وأبو طلحة، وزيد بن ثابتٍ، وأُبيٌّ بن كعبٍ، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عَبَّاسٍ، وعبد الله بن الزُّبير، وغيرهم، فلَوْ كان الاستقلالُ مُحرَّمًا لَمَا أقرُّوه.

وبَعْدَ وَفَاةِ مُعَاوية، استقلَّ ابنُ الزُّبير بالجزيرة العربيَّة والعراق، وبَعْدَ قيام الدَّولة العبَّاسيَّة استقلَّ عبد الرَّحمن الدَّاخل بالأندلس، وهَكَذا في سَائِرِ العُصُور، فإذَا كانَ هَذَا الأمرُ قَدْ حَصَل في عصر الصَّحابة، وأَخْبر عن وُقُوعِهِ المُصْطفىٰ ﷺ بقولِهِ: «**سَتكُونُ أُمَراء فتكثر!**». قالوا: فما تَأْمُرنا؟ قال: «**فُوا ببَيْعةِ الأوَّل فالأوَّل**»، ولم يقل: إنَّه لا يَجُوز اجتماعُ خَليفَتَيْنِ من المُسْلمينَ.

وأمَّا قولُهُ ﷺ: «**إذا بُويعَ لِخَلِيفتين، فَاقْتُلوا الآخَرَ مِنْهما**»[١]، فذَلِكَ إذا كانَ الخَلِيفَتانِ في مكانٍ واحدٍ، وزمنٍ واحدٍ.

أمَّا إذا كانَ كلٌّ مِنْهُمَا في مكانٍ مستقلٍّ بِهِ، فذَلِكَ جائزٌ علىٰ القَوْلِ الأصحِّ، قالَ الإمامُ مسلمٌ في كتاب الإمارة، باب: وُجُوب الوَفَاءِ ببَيْعةِ الأَوَّل فالأوَّل: رَوَىٰ بسندِهِ: «عن فُرَاتٍ القَزَّازِ، عَنْ أبي حازمٍ قال: «قَاعَدْتُ أبا هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ خَمْسَ سنين، فسمعتُهُ يُحدِّث عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**كَانَتْ بَنُو إسرائيل تَسُوسُهمُ الأنبياءُ، كُلَّما هَلَكَ نبيٌّ خَلَفه نبيٌّ، وإنَّه لا نبيَّ بَعْدي،**

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٣) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وستكون خُلَفاءُ فتكثر!». قالوا: فمَا تَأْمُرُنا؟ قالَ: «**فُوا بِبَيْعةِ الأوَّل فالأوَّل، أَعْطوهُمْ حقَّهم؛ فإنَّ اللهَ سَائلُهم عمَّا اسْتَرْعَاهم**»(١).

قال الإمامُ النَّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ في شَرْح هَذا الحديث: «قولُهُ ﷺ: «**كَانَتْ بَنُو إسرائيلَ تَسُوسُهُمُ الأنبياءُ، كُلمَّا هلك نبيٌّ خَلَفه نبيٌّ**»، أي: يَتولَّون أُمُورَهم كما تَفعل الأُمَراءُ والوُلَاةُ بالرَّعيَّة. والسِّياسة: القيامُ علىٰ الشَّيء بِمَا يُصْلحُهُ.

وفي هَذَا الحديث جَوَازُ قَوْل: هَلَكَ فلانٌ، إذا ماتَ، وقَدْ كثرت الأحاديثُ فيه، وجاءَ في القُرْآنِ العزيز قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلۡتُمۡ لَن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ﴾ [غافر:٣٤].

قَوْلُهُ: «**وسَتكُونُ خُلَفاءُ فتَكْثر!**». قَالُوا: فما تَأْمُرُنا؟ قالَ: «**فُوا بِبَيْعةِ الأوَّل فالأوَّل**». قولُهُ: «**فتكْثر**» بالثَّاءِ المثلَّثةِ من الكَثْرة، هَذَا هو الصَّوابُ المَعْروف.

قَالَ القَاضِي: وضَبَطه بَعْضهم: «فتكبر» بالباء المُوحَّدة كأنَّه من إكْبار قَبيحِ أَفْعالِهِمْ، وهَذَا تَصْحيفٌ.

وفي هَذَا الحديثِ مُعْجزةٌ ظاهرةٌ لرَسُولِ الله ﷺ.

ومَعْنى هَذَا الحديث: إِذَا بُويعَ لخَلِيفةٍ بَعْد خليفةٍ، فبَيْعة الأَوَّل صَحِيحةٌ يجب الوَفَاءُ بها، وبَيْعة الثَّاني باطلةٌ يَحْرمُ الوفاءُ بها، ويَحْرم عَلَيه طَلَبها، وسواء عَقَدوا للثَّاني عَالِمين بعقد الأوَّل أو جَاهِلين، وسواء كانا في بَلَدينِ أو بلدٍ، أو أحدهما في بلد الإمام المُنْفصل، والآخر في غَيْره، هَذَا هو الصَّوَابُ

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الَّذي عَلَيه أَصْحابنا وجماهير العلماء. وَقِيلَ: تكُونُ لمَنْ عُقِدتْ لَهُ في بَلَد الإمام. وَقِيلَ: يُقْرع بَيْنهما، وهَذَانِ فَاسِدَانِ.

وَاتَّفقَ العُلَماءُ عَلَىٰ أنَّه لا يَجُوز أَنْ يعقدَ لخَلِيفَتَينِ في عَصْرٍ وَاحدٍ، سواء اتَّسعَتْ دارُ الإسلام أَمْ لا؟

وَقَالَ إمامُ الحَرَمينِ في كتابِهِ «الإرشاد»: «قال أَصْحابنا: لا يَجُوز عَقْدها لشَخْصينِ. قالَ: وعِنْدِي أنَّه لا يَجُوز عَقْدها لاثْنَيْنِ في صقْعٍ واحدٍ، وهَذَا مُجْمعٌ عليه. قال: فإِن بَعُدَ ما بَيْن الإِمَامينِ، وتَخلَّلتْ بَيْنَهُمَا شُسُوعٌ، فَاللاحْتِمَالِ فِيهِ مَجَالٌ، وَهُوَ خَارجٌ من القَوَاطِعِ».

قلتُ: يَقْصد النُّصُوصَ، فإنَّ النُّصُوصَ دالَّةٌ علىٰ أنَّه لا يَجُوز عَقْد الولاية لاثنين في بَلَدٍ وَاحِدٍ، ووقتٍ واحدٍ.

قال: «وَحَكىٰ المازري هَذَا القولَ عَنْ بَعْض المُتأخِّرين من أَهْل الأُصُولِ، وأَرَادَ به إمام الحَرَمينِ، وهو قَوْلٌ فَاسدٌ مُخَالفٌ لِمَا عليه السَّلفُ والخَلَفُ، ولظَوَاهِرِ إِطْلاقِ الأَحَاديثِ».اهـ[1].

قلت: ما قَالَه النَّوويُّ هنا لَيْس بجيِّدٍ، بل الصَّحيح جوازُ عَقْد الإمارة لرَجُلينِ إذا كانا في بَلَدينِ مُخْتلفينِ، وبَيْنهما بُعْدٌ وشُسُوعٌ، أي: مسافاتٌ طويلةٌ، كما حَصَل لعليٍّ بن أبي طالبٍ ومُعَاوية، وكما حَصَل لابْنِ الزُّبير ومَرْوان، ثمَّ ابنه عبد الملك، وبَعْد قِيَامِ دولة بَنِي العبَّاس انْفصَلَت الأندلسُ.

---

(١) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٢/ ٢٣١، ٢٣٢).

وإنَّ قَوْلَ النَّبيِّ ﷺ: «**سَتكُونُ خُلَفاء فتكْثر!**». قالوا: فما تَأْمرنا؟ قال: «**فُوا ببَيْعةِ الأوَّل فالأوَّل**»، وقال: «**مَنْ أَتاكُمْ وأَمْرُكُمْ جَميعٌ علىٰ رَجُلٍ وَاحِدٍ**»[1]- لَيْسَ مَعْناه أنَّ جميعَ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ تَكُونُ كذَلِكَ علىٰ رَجُلٍ واحدٍ، والسُّنَّةُ أَنْ يكونَ للمُسْلمينَ إمامٌ واحدٌ، والبَاقُونَ نُوَّابُهُ، فإذا فُرِضَ أنَّ الأمَّةَ خَرجَتْ عن ذَلِكَ لمَعْصيةٍ من بَعْضها، وعَجْزٍ من البَاقِينَ أو غَيْر ذَلِكَ، فكأنَّ لها عدَّة أئمَّة، لكانَ يجبُ عَلَىٰ كلِّ إمامٍ أن يُقِيمَ الحُدُودَ، ويَسْتوفي الحُقُوق.

ولشَيْخ الإِسْلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ في هَذَا المَوْضوعِ في «الفَتَاوىٰ» في (٣٤/ ١٧٥، ١٧٦) حَيْثُ قالَ: «والسُّنَّةُ أَنْ يكونَ للمُسْلمينَ إمامٌ واحدٌ، والبَاقُونَ نُوَّابهُ، فإذا فرض أنَّ الأُمَّةَ خَرجَتْ من ذَلِكَ لمَعْصيةٍ من بَعْضها، وعجزٍ من البَاقِينَ، أو غَيْر ذَلِكَ، فكَانَ لَهَا عدَّة أئمَّة- لكَانَ يَجِبُ علىٰ كلِّ إمامٍ أَنْ يُقِيمَ الحُدُودَ، ويَسْتوفي الحُقُوق (يعني: في مُحيط سُلطتِهِ)».اهـ.

قلت: عِلْمًا بأنَّه لو قُدِّر أنَّ أَهْلَ الإسلام كَانُوا تَحْتَ رايةٍ واحدةٍ، وإمامٍ واحدٍ، كَمَا حَصَل في آخر عَهْد بني أُميَّة، وأوَّل عَهْد بني العبَّاس حَيْث امتدَّت رُقْعةُ الدَّولة الإسلاميَّة، فشملت جميعَ أَفْريقيا، ومُعْظم آسيا من المُحيط الأطلسي غربًا إلىٰ حُدُودِ الصِّين شرقًا، فإنَّه في ذَلِكَ الوَقْت قَدْ تكونُ البلدانُ البعيدةُ الشَّاسعة بُعْدًا كثيرًا يصير أَمِيرُهَا كأنَّه مُنْفردٌ بها، وسَيْطرة الخليفة

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٢) من حديث عَرْفَجَةَ رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ، والحديث بتمامه: «**مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَىٰ رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ- فَاقْتُلُوهُ**».

الأَصْل علىٰ ما بَعُدَ عنه تكونُ ضَعِيفةً، فيَعُود الأمرُ في الحقيقة كأنَّها إماراتٌ أو خِلَافاتٌ مُتعدِّدةٌ، ولَيْسَتْ خلافةً واحدةً.

عِلْمًا بأنَّ أَصْحابَ الدَّعوات الحزبيَّة الَّذين جَعَلوا مَقْصُودَهُمْ في دَعْوتِهِمْ هُوَ إعادةُ الخلافة الضَّائعة -كما يَزْعمون- قَدْ كَلَّفوا أَنْفُسَهُمْ بشَيءٍ لم يُكلِّفهم اللهُ به، وتَرَكوا ما أمرَ اللهُ بِهِ جميعَ الرُّسُلِ، وهُوَ الدَّعوةُ إلىٰ التَّوحيدِ، وإنكارُ الشِّرْك؛ كَمَا قال تَعَالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وقَالَ في سُورَة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء:٢٥].

ولقَدْ تركَ حسن البنا النَّاسَ يَتطوَّفون بالمَشَاهِدِ القُبوريَّةِ، ويَنْذرونَ لَهَا، ويَذْبحونَ عَلَىٰ اسْمِهَا، ويَهْتفونَ بأَسْماءِ أَصْحابِها في الصَّباح والمَسَاء، رَاجِينَ مِنْهُمْ ما لا يُرْجىٰ إلَّا مِنَ الله، من جَلْب الخَيْر، ودَفْعِ الشَّرِّ، ثمَّ ذَهَبَ يبثُّ في أَصْحابِهِ أنَّ أُمَّةَ مُحمَّدٍ ﷺ بحَاجةٍ إلىٰ أَنْ تجتمعَ علىٰ خليفةٍ واحدٍ، وكأنَّ الشِّرْكَ الَّذي هو مَوْجودٌ، والمَشَاهد الَّتي أَيْنَ ما ذَهَب الذَّاهبُ في بلاد مصر وغيرها فهِيَ مَوْجودةٌ، كأنَّما نَزَل حِلُّ ذَلِكَ من السَّماءِ، مع أنَّ القرآنَ كلَّه من أوَّله إلىٰ آخرِهِ مَلِيءٌ بالتَّحْذير من الشِّرْك، والرَّدِّ علىٰ أَهْلِهِ، والاحتجاج عَلَيهم، وبيان عَجْز الآلهة المَدْعوَّة، وتَوعُّدٍ للمُشْركين الكَافِرينَ بالعَذَابِ الأَبَديِّ.

فمِنَ التَّحْذيرِ من الشِّرْك والوعيد لأَهْلِهِ: قَوْل الله تَعَالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ

إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٥-٦٧].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف:١٠٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى ۖ لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [الشعراء:١١٣، ١١٤].

وَقَالَ في سُورَةِ الفرقان: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴿٣﴾﴾ [الفرقان:٣].

وَقَالَ في سُورَةِ سبأ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سبأ:٢٢].

وَفِي سُورَة فاطر لمَّا ذكر اللهُ شيئًا من أَنْواع مُلْكِهِ وقُدْرَتِهِ قال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر:١٣، ١٤].

لقَدْ تَعَامىٰ حَسَنُ البَنَّا عن هذِهِ الآياتِ كلِّها، وغَيْرِها من الآياتِ

الدَّالَّة عَلَىٰ أنَّ دَعْوةَ غَيْر اللهِ شِرْكٌ، فلَمْ يُنْكر علىٰ أَهْلِ مِصْر ما يَفْعَلونَه عند المَشَاهد من دَعْوة غَيْر الله، بل أَقرَّهم عَلَىٰ ما هُمْ عليه، وذَهَبَ يَدْعو إلىٰ إِعَادة الخِلَافةِ الضَّائعة حَسَب زَعْمه، فنَعُوذُ بالله من عَمَىٰ البصيرة، وشَطَطِ القولِ!

ثمَّ يَأْتِي الأُلُوفُ من أَتْباعِهِ أَصْحابِ الشَّهاداتِ العُلْيا، فيُتَابِعُونَه عَلَىٰ هَذَا البَاطِلِ؛ دَعْوةً إلىٰ إِنْشاءِ خلافةٍ، أو إعادة الخِلَافةِ الضَّائعة، ويَنْسونَ ما كلَّف اللهُ به رُسُلَه صلواتُ الله وسلامُهُ عَلَيهم أَجْمعينَ، فيَبْذُلُونَ أَقْصىٰ جُهْدهم في الدَّعوةِ السِّريَّةِ، ويُحَاولونَ أن يَتوصَّلوا إِلَىٰ ذَلِكَ بالإِعْدادِ السِّريِّ، والإِرْهابِ الفكريِّ والحسِّيِّ، لِكَيْ يَتوصَّلوا بِهِ إلىٰ ذَلِكَ الغَرَض، وفي سَبيلِ ذلك يُكَفِّرون الدُّولَ، ويُكفِّرونَ المُجْتمعاتِ، وبِنَاءً علىٰ ذَلِكَ يُزْهِقون الأرواحَ، ويُتْلفُونَ الأَمْوالَ، ويُخِيفونَ المُسْلمينَ، ويُنْكِرُونَ المَعْروفَ الَّذي أَخْبر به النَّبيُّ ﷺ بقولِهِ: «**سَتكُونُ أُمَراء فتكثر!**». قالوا: فما تَأْمُرُنا؟ قال: «**فُوا ببَيْعَةِ الأَوَّلِ فالأَوَّل، أَعْطُوهُمْ حقَّهم، فإنَّ اللهَ سَائِلهم عَمَّا اسْترعَاهُمْ**»(١).

والنَّتيجة: أنَّهم تركُوا ما أمرَ اللهُ به من الدَّعوةِ إلىٰ التَّوْحيدِ، والنَّهْي عن الشِّرْك، وذَهَبوا يَدْعون إلىٰ خلافةٍ بأُمُورٍ يَطُول ذِكْرها، مِنْهَا ما هو شِرْكٌ في التَّحْكيم، ومِنْها ما هو بِدْعةٌ، ومِنْها ما هُوَ كَبِيرةٌ؛ فإِلَىٰ اللهِ المُشْتَكىٰ، وبَيْن يَدَيْهِ المُلْتَقىٰ.

أَمَّا إِنْكَارُ المغراوي لجَوَاز تَعدُّد الدُّولِ، فيُرد عَلَيه من جهة المَعْقول: لو

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أنَّ اثنين من الرعيان اخْتَلط غَنمُهما في المَرْعىٰ، فلا بدَّ عِنْدَ الافْتِرَاقِ أن يأخذَ كلٌّ مِنْهما غَنَمه، ولا يعقل أن يقولَ كلٌّ منهما: هَذَا لي، وهَذَا لَكَ -مُجَازفةً- أو يَأْخُذُ ما شاءَ، ويَتْرك ما شاء.

وأمَّا إنكارُ المغراوي لجَعْل الحُدُود بَيْنَ الدُّول الإسلاميَّة، فهَذَا شيءٌ لم يَقُلْهُ أحدٌ من أَهْلِ العِلْمِ فيما أَعْلم؛ لأنَّ هَذَا القولَ الَّذي تَفوَّه به المغراوي -كما سَبَق ذِكْرُهُ- يَلْزم عليه لَوَازِمُ:

١ - مِنْهَا انْدِمَاجُ النَّاس بَعْضهم في بَعْضٍ، فلا يَدْري الواحدُ مَنْ هو إمامُهُ، ولمَنْ تكون طاعتُهُ، ولمَنْ قدَّم أو يقدِّم بَيْعتَه.

٢- وبِهَذَا تَضِيعُ الحُقُوقُ؛ حقُّ الرَّاعي علىٰ الرَّعيَّة، وحقُّ الرَّعيَّة علىٰ الرَّاعي، فَلَا يَدْري الرَّاعي عَلَىٰ مَنْ تَجِبُ طاعتُهُ، ولا يَدْري التَّابعُ من الَّذي يُقدِّم له وَلَاءَه، ويُؤدِّي إليه زكاتَه.

٣- مَعَ العِلْمِ أنَّ للرَّاعي علىٰ الرَّعيَّةِ الطَّاعة، والمُنَاصرة، والصَّلاة وراءه، ودَفْع الزَّكاة له، والجهاد مَعَه، وبالدَّمج الَّذي يَزْعمه المغراوي لا يَعْرف الإمام رَعيَّته، ولا الرَّعيَّة إِمَامَهم، وبِهَذَا تَضِيعُ الحُقُوقُ، ولقَدْ تولَّىٰ معاويةُ الشَّامَ في عَهْد عليٍّ بن أبي طالبٍ، فكَانَ كلُّ وَاحِدٍ مِنْهما إِمَارتُهُ مَعْروفةٌ، وحُدُودُ ما تَحْته مَعْلومةٌ.

وَمَا ادَّعاه المغراوي من الدَّمْج بَيْنَ الولاياتِ هو ادِّعاءٌ باطلٌ يَعْرفُهُ حَتَّىٰ رُعَاةُ الغَنَم، فإذا قالَ أحدٌ مِنْهُمْ: غَنَمي لكَ، وغَنَمك لي، أَنْكَر عَلَيه كلُّ مَنْ سَمِعَهُ، واتَّهمه بالغَبَاءِ، وقِلَّةِ العقلِ.

وأمَّا إنكارُ المغراوي لأَنْظمةِ الجنسيَّة، والجوازاتِ، والإقامة في كلِّ بلدٍ، فإنكارٌ في غَيْر محلِّه، فأَنْظمةُ الجنسيَّةِ، وأَنْظمة المُرور، وما أَشْبه ذلك- هذِهِ كلُّها داخلةٌ في المَصَالح المُرْسلةِ الَّتي يَكُون فيها نَفْعٌ للنَّاس، ولا تُعَارضَ الشَّرعَ مُعَارضةً جُزئيَّةً، ولا كُلِّيَّةً.

بَلْ هي (أي: هذِهِ الأنظمة) تَحْمِي الضَّعيفَ من اعْتِداءِ القويِّ، وتَمْنع القويَّ من التَّسلُّطِ، وتُعْطي كلَّ وَاحِدٍ حقَّه الَّذي تُخوِّله لَهُ العدالةُ الإسلاميَّةُ الَّتي أمرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بها في كتابِهِ، وعلىٰ لسانِ رَسُولِهِ ﷺ؛ كما قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ [النساء:٥٨].

وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ٢٦﴾ [ص:٢٦].

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ [النحل:٩٠].

وَقَدِ اسْتَبْعدَتِ الدُّولُ الإسلاميَّةُ من الجِنْسيَّةِ ما لا يَتَناسبُ مَعَ الإِسْلامِ مِنَ الأَنْظمةِ فيما نَعْلمُ، فالإسلامُ لا يُبِيحُ أن يَنْتسبَ الرَّجلُ إلىٰ غَيْر أبيه، أو يَتولَّىٰ غيرَ مَوَاليهِ.

ودَوْلتُنا -فيما نَعْلم- هِيَ علىٰ ذَلِكَ.

وكونُ الشَّخص المُسْلم تكون مَعَه بطاقـةٌ تُوضِّح قَبِيلَتَه ودَوْلَتَه، ومَحلّ سكنِهِ، هَذَا أصبحَ من الضَّروريَّاتِ، فلَوْ سافر إلىٰ أيِّ بلدٍ، وقُدِّر عليه أن يَمُوتَ، فإنَّ تلكَ البطاقةَ، أو جوازَ السَّفَر يُوضِّح دَوْلَتَه ومكانَه من الدَّولة الَّتي يَنْتمي إليها حَتَّىٰ تُجْرَىٰ علىٰ ضَوْئِهِ الحُقُوقُ الَّتي لَهُ أَوْ عليه.

ويُلاحظ على قول المغراوي: «**وجَوَاز المُسْلم: شهادة أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله، وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله**».

أقول للشَّيخ المغراوي: أَلَمْ تَعْلم أنَّه كانَ في زَمَنِ النَّبيِّ ﷺ مُنَافقُونَ يَشْهدونَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله، وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله، ويُصلُّون مع النَّاس جَمَاعةً، ويُجَاهدُونَ مع النَّبيِّ ﷺ، ومَعَ ذَلِكَ ذَمَّهمُ اللهُ؛ لأنَّ قُلُوبَهم غير مُؤمنةٍ، ولا مُقتنعةٍ بالإِسْلامِ، وقَدْ عَمروا مَسْجدًا للاجْتِمَاع فيه، وتَبْييت المَكَائِدِ للإِسْلامِ والمُسْلمينَ، وطَلَبوا من النَّبيِّ ﷺ أَنْ يُصَلِّي لَهُمْ فيه، فوَعَدهُمْ بَعْدَ الرُّجُوع من تبوك، فلمَّا رَجَعوا وقَارَبوا المدينةَ- أنزلَ اللهُ الآيات من آخر سورة (براءة)، وهي قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٠٧ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨﴾ [التوبة:١٠٧، ١٠٨].

إنَّ الدَّولة السُّعوديَّة -والحَمْدُ لله- تَسْتقبلُ من الدُّول الإسلاميَّة وغَيْر الإسلاميَّة المُعتمرِينَ علىٰ طُولِ السَّنَةِ، لَمْ تَمْنَعْ أحدًا أرادَ العُمْرةَ، وكذَلِكَ في

الحجِّ، فهي تَسْتقبلُ الأعدادَ الَّتي تأتي، وتَقُومُ عليها، وتُؤمِّنها، وتُنظِّم سَيْرَها حَتَّىٰ يَنْتهي الحجُّ، ثمَّ تبدأ هذِهِ الوُفُودُ في الرُّجُوع إلىٰ بُلْدانِها.

إنَّه لا يَجُوزُ في النِّظامِ الأساسيِّ للدَّولة البقاءُ لأَحَدٍ إلَّا أَنْ يكونَ لَهُ مَنْ يَكْفُلُهُ، وقَدْ أُعْطِيَتْ له إقامةٌ، فهو يُقِيمُ في الدَّولة السُّعوديَّة علىٰ هَذَا الأَسَاسِ، لكنَّ المغراوي يُرِيدُ أَنْ تكونَ المسألةُ فَوْضىٰ؛ هَدَانا اللهُ وإيَّاه.

والحقُّ: أنَّه لا بدَّ مِنَ التَّعاملِ الَّذي جَرَتْ عَلَيه الدُّولُ من الأَنْظمةِ الَّتي تَظْهرُ مَصْلحتُها، وَلَا تَتعَارضُ مَعَ الإِسْلامِ.

إنَّ المغراوي يَعْلمُ أنَّ كلَّ مُجْتمعٍ يَدْخلُ فيه مُنافِقُونَ، ويَنْدسُّ في صُفُوفِهِ أناسٌ مُفْسدونَ، ونِظَامُ الجنسيَّةِ والإقامةِ يُعِينُ علىٰ اكْتِشَافِ هَؤُلَاءِ المُفْسدينَ، وتَرْحيلهم من دَوْلة الإِسْلامِ قَبْل أن يَنْتشرَ فَسَادُهمْ، ويَضرُّوا بالمُسْلِمينَ المُقِيمِينَ في هَذَا البَلَد، وبِهَذَا نَعْلم بُطْلانَ قَوْل المغراوي في قولِهِ: «**إذًا، مجموعة من الأُمُور هي الَّتي تَمْنع هَذَا المُسْلمَ من أَنْ يُقِيمَ في بِلَادِ المُسْلمينَ، وربَّما يَكُون ذَلِكَ في أَقْدَسِ البلادِ، يَعْني في بلادٍ للمُسْلمِ الحقُّ في أَنْ يُقِيمَ فيها علىٰ رُغْم أنف كلِّ أحدٍ**»، وأنَّ قوله هَذَا لم يَقُلْهُ علىٰ أُصُولٍ شَرْعيَّةٍ تَحْمي أَهْلَ البلاد من عَبَثَ العَابِثِينَ، وإفسادِ المُفْسدينَ، وما تَسِير عليه الدَّولةُ نَرْجو أنَّه هو الصَّوابُ من الأَمْر الَّذي يَنْبغي السَّيْرُ عليه.

إنَّ المغراوي بقَوْلِهِ هَذَا قَدِ اعْتدَىٰ علىٰ الدَّولةِ السُّعوديَّة حيث زَعَم أنَّها مَنعَتْ حقًّا من حُقُوقِ المُسْلمينَ، وهَذَا القولُ قولٌ باطلٌ كما بَيَّنَّا، وأنَّ الدَّولةَ لَمْ تَمْنع حقًّا مَشْروعًا لأَحَدٍ من المُسْلمينَ، والحَمْدُ لله، فهِيَ تَسِيرُ علىٰ هَدْي

الإِسْلامِ -إِنْ شاءَ الله- في غَالِب أُمورِهَا.

إِنَّ الدَّولةَ لو فَتحَتْ هَذَا البابَ بدُونِ شُرُوطٍ؛ لجاءَ الرَّاغبونَ في البَقَاءِ بدُونِ شُرُوطٍ، والَّذين يُريدُونَ أن يُضيِّقوا عَلَىٰ المُسْلمينَ الَّذين في هَذَا البلد مَعِيشَتَهُمْ، ويُكدِّروا عَلَيهم صَفْوَ حَيَاتِهِمْ، فَيَكُون في هَذَا إِضْرارٌ بمُوَاطِنِيهَا، وهَذَا أمرٌ تَرْفضه الشَّرائعُ، والعُقُولُ السَّليمةُ.

وأَنَّ الحقَّ الَّذي عَلَيها قَدْ تأدَّىٰ بِاسْتِقْبالِها للمُعْتمرِينَ طوال العام، وبِاسْتِقْبالِهَا للحُجَّاج في وَقْتِ الحجِّ، ورِعَايَتِها للجميع حَتَّىٰ يَرْتحلُوا كما ذَكَرنا ذَلِكَ سابقًا.

أمَّا زَعْم المغراوي أنَّ ذَلِكَ: «كلَّه مِنَ الأَوْصافِ، والأَقْوالِ الوَثنيَّةِ الَّتي لا يَجُوزُ للمُسْلمِ أن يَنْطقَ بِهَا فضلاً أن يَعْتقدَها أو يَعْملها»:

فأقول: اتَّضحَ بهَذَا أَنَّ المغراوي تَكْفيريٌّ؛ لأَنَّه يَعْتقد أَنَّ هذِهِ الأَنْظمةَ الَّتي هِيَ أنظمةُ الجنسيَّة والمُرُور أنظمةٌ كُفْرِيَّةٌ لا يَجُوز التَّعامُلُ بها، وهَذَا مَذْهب الخَوَارج التَّكفيريُّ، لَوْ قُدِّر أنَّ أَنْظمةَ الجِنْسيَّة مَعْصيةٌ، وحَقِيقَةُ الأَمْر أَنَّها لَيْسَتْ مَعْصيةً، بَلْ هي من المَصَالِحِ المُرْسلةِ، وَهِيَ نافعةٌ للنَّاس، نَفْعُهَا مَلْموسٌ، وَفَائدتُهَا مَحْسوسةٌ.

فلَوْ أنَّ شَخْصًا من بلدٍ كالمَغْرب جاءَ إِلَىٰ بَلَدٍ آخر كمِصْرَ أو السُّعوديَّة، فدَهَسَتْهُ سيَّارةٌ، أو ماتَ بأيِّ حَتْفٍ، فوُجِدَتْ بطاقَتُهُ في ثوبِهِ، عُلِمَ منها هُوِيَّتُهُ من أيِّ دَوْلةٍ هو، ومن أيِّ منطقةٍ من الدَّولة، وعُرِفَ باسمِهِ، وقبيلتِهِ، وعشيرتِهِ، ثمَّ اتَّصلوا بدولتِهِ، ودولتُهُ تَتَّصل بأَصْحابِ المَسْؤوليَّة في ناحيتِهِ،

ويَصِيرُ البحثُ علىٰ ضَوْءِ ذَلِكَ حَتَّىٰ يعرف ذلك أهله، فيَذْهبُونَ إِلَيْهِ ليَعْرفُوا حَالتَه، فتُؤدَّىٰ بذلك الحُقُوقُ إنْ كان له أو عَلَيه، أمَّا إِذَا ذَهَبَ بدون بطاقةٍ، ولا إقامةٍ، ولا شيءٍ يُعْرف بِهِ، فإنَّه سيَخْفىٰ أمرُه، ولا يَدْري أهلُهُ ماذا فَعَل، هَلْ هو حيٌّ أو مَيِّتٌ، فيَضِيعُ الأولادُ، وتَضِيعُ الزَّوجةُ، وتَبْقىٰ مُدَّةً طويلةً لا هِيَ ذات زَوْجٍ، ولا هي أَرْملةٌ.

ومن هنا نَعْلمُ أنَّ أنظمةَ الجَوَازاتِ والجنسيَّةِ أَنْظمةٌ لها نَفْعُهَا وَفَائدتُها، لا يُنْكر ذَلِكَ إلَّا مَجْنونٌ أو مُكَابرٌ، فهِيَ من المَصَالِح المُرْسلةِ كما قَدْ مثَّلنا.

وسَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا أنَّ هذِهِ الأنظمةَ لَهَا فَائدتُها المَحْسوسَة، وَلَا تَدْخلُ في العبادةِ، بَلْ هِيَ مِنَ المُعَاملةِ الَّتي بَيْنَ النَّاس، وتَترتَّبُ عَلَيها مصالحُ.

فالقولُ بأنَّها وثنيَّةٌ قولٌ باطلٌ، بَلْ إنَّ ذَلِكَ يُثْبِتُ علىٰ القائِل بأنَّه جاهلٌ أو تَكْفيريٌّ.

أمَّا قولُهُ: «وعَلَىٰ هذِهِ الشُّروطِ الخبيثةِ الَّتي حَجَزتْ بَيْنَ المُسْلمينَ، والَّتي أَسَّستِ العداوةَ والتَّناحرَ، وأَحْدثَتْ في المُسْلمين القوميَّةَ والوطنيَّةَ، كلُّها فتنةٌ، وكلُّها من الأَوْصافِ ومِنَ الأَقْوالِ الوَثنيَّةِ الَّتي لا يَجُوز للمُسْلمِ أن ينطقَ بِهَا»:

فأقول: تَسْمية هذِهِ الأُمُور وَثنيَّةً يُؤكِّد أنَّه تكْفيريٌّ؛ لأنَّ القَوميَّةَ والوطنيَّةَ تكونُ من المَعَاصِي في بَعْض أَحْوالِها، وَهُو ما إذا حَمَلتْ أَصْحابَها عَلَىٰ الافْتِخَارِ بِوَطنيَّتِهِمْ، وازْدِرَاء مَنْ عَدَاهُمْ كَمَا حَصَل في الأَزْمنةِ السَّابقةِ مِنَ المُفَاخرةِ بَيْنَ قيسٍ ويَمَنٍ، فهَذِهِ عَصبيَّةٌ مَمْقوتةٌ تُؤدِّي إلىٰ انْقِسَامِ المُسْلمينَ، وتَحزُّب بَعْضهم ضدَّ بَعْضٍ، لكن لا تَبْلغ بِهِمْ إلىٰ حَدِّ الوثنيَّةِ الَّتي تُخْرِجُ من

الإسلام، وتَبْلغ بهم إلىٰ الكُفْر إلَّا عِنْدَ التَّكفيريِّين من الخَوارجِ والمُعْتزلةِ.

وَسَيأتِي أَيْضًا في (ص٦، ٧) خَلْطه بَيْنَ ما هو مُكفِّرٌ، وما هو غير مُكفِّرٍ، علمًا بأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَدْ جَعَلَ المُتَقَاتِلينَ مِنَ المُسْلمينَ إِخْوةً؛ فقَالَ في سورة الحُجُراتِ: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ ﴾ [الحجرات:٩، ١٠].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [البقرة:١٧٨].

والنَّبيُّ ﷺ عِنْدَمَا قَالَ بَعْضُ الحَاضِرِينَ، لِمَنْ كانَ يُكْثر مِنْ شُرْبِ الخَمْرِ: «أَخْزاهُ اللهُ!» قَالَ: «**لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطانِ عَلَىٰ أَخِيكُمْ**»(١)؛ فسمَّاه أخًا.

وأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ أنَّه لا يُكفَّر مُسْلمٌ بذَنْبٍ، وَلَا يَخْرجُ من الإِسْلامِ بعَمَلٍ، وعَلَىٰ ذَلِكَ جَرَىٰ أَهْلُ السُّنَّةِ جَمِيعًا.

والمغراوي يَقُول في النشرة الَّتي نُقِلَتْ عنه في (ص٦): «الإنسانُ أوَّل ما يبدأ الزَّفاف يَبْدأ بالعِجْلِ، يأتِي مَجْموعةٌ مِنَ العُجُولِ بأَعْجَالِهِمْ، وَيَبِيتُونَ عَلَىٰ العِجْلِ يَعْبدونَ العِجْلَ؛ لأنَّ ما ذَكَروه من عِبَادَةِ العِجْلِ لمَّا صَنَعوه بَدَؤوا يَرْقُصونَ حَوْل ذلك العِجْلِ، وهؤلاء أيضًا يَرْقُصونَ، يعني: يَبيتُونَ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨١) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد تَقَدَّم.

بعِجْلِهِمْ يَعْني هذِهِ الأَغَاني، والفِرَق الَّتي وَضَعها بِاسْمِ المغنين، وبِاسْمِ الشُّيُوخ والشَّيخات، اسم للفِرَقِ المُوسيقيَّة الشَّعبيَّة، هَذَا نوعٌ، يَعْني: عُجُول لكَثْرة النَّاس الَّذين يَعْبدونها من دون الله!

ثمَّ استمرَّ يُكرِّر مثل هَذَا الكلامِ في صَفْحتين، كلُّ صفحةٍ (٢٢) سطرًا، خَلَط بَيْنَ ما يُوجِبُ الكُفْرَ؛ كالصُّوفيَّةِ، والقُبُوريَّةِ، والاشتراكيَّة، والإلحاديَّة، وبَيْن أَغَاني العُرْس، والفِرَقِ الغنائيَّةِ فيه، والأَحْزابُ أَطْلَقَ عَلَيها اسْمَ العُجُولِ، ولَمْ يُفَصِّلْ، ولَمْ يَسْتثنِ حَيْث قال في (ص٧): «كلُّ المَبَادِئ الَّتي تُخَالفُ الإسلامَ كلُّها عُجُولٌ، وكلُّ الأَحْزابِ هِيَ عُجُولٌ، والأشياءُ الَّتي تَجْري فيها أَلَا نُسمِّيها عُجُولًا، فالعُجُولُ ما أَكْثرها! ولكنَّ النَّاس لا يَفْهمون إلَّا أنَّ العِجْلَ هو عِجْلُ بني إسرائيل، لَيْس الأمرُ كذَلِكَ، هناك عُجُولٌ عالميَّةٌ كثيرةٌ شَغَلتِ النَّاسَ عن عبادة الله وَحْده؛ لأنَّ كلَّ ما شَغَل عن عبادة الله وذِكْر الله فهو عِجْلٌ، البرامجُ والمناهجُ كلُّها عُجُولٌ، المدرسةُ وَقْت الصَّلاة: (صلاة الجمعة)، هَذَا مُخطَّطُ العِجْل السَّامِري... »، إلخ.اهـ.

وأقول: تَسْميتُهُ للبرامج عُجُولًا، وتَسْميتُهُ للأَحْزابِ عُجُولًا، هذِهِ الأُمُورُ كلُّها عنده مُكفِّرةٌ، كلُّها شِرْكٌ أكبر، كلُّها وثنيَّةٌ.

وهَذَا دليلٌ واضحٌ أنَّه جاهلٌ، لَمْ يُميِّز بَيْن الأُمُور المُكفِّرة وغير المُكفِّرة، وهَذَا وأمثالُهُ إذا تَصدَّروا، أَوْقعوا النَّاسَ في مَتَاهاتٍ، وَلبَّسوا عَلَيهم دِينَهُمْ، وأَخْرجوا جيلًا كلُّهم خَوَارج، فإذَا كان المغراوي يَرَىٰ أنَّ الغناءَ في العُرْسِ كلُّه عِجْلٌ، والمغنِّي عِجْلٌ، وفرقتُهُ عُجُولٌ، فهَذَا هو التَّكفيرُ بعينِهِ، وَهُو مَذْهبُ الخَوَارج القُدَامىٰ.

أمَّا ما يُوجِبُ الكفرَ، فنَحْن لا نُنَازعُهُ فيه؛ كالصُّوفيَّةِ الغالية الَّتي تَخْلط بَيْنَ العبدِ والرَّبِّ، فتَجْعل اللهَ- عزَّ ربِّي، وجلَّ وتقدَّس- حالًّا في مخلوقاتِهِ، أو متَّحدًا بِهِمْ، فهذه العقيدةُ كفرٌ من أَبْشع الكُفْر، وكذَلِكَ عبادةُ القُبُور، والتألُّه للأَضْرحةِ، حَيْث يطلبون منها ما لا يُطْلبُ إلَّا من الله ﷻ، وهَذَا شِرْكٌ أكبرُ مُخْرجٌ من الإِسْلامِ.

أمَّا الإلحادُ، فهو إِنْكَارُ الباري جلَّ وعلا، وزَعْم هؤلاء أنَّ هَذَا الكونَ وُجِدَ صُدْفةً، وَاحْرِصْ لِزَامًا علىٰ اقتناءِ مَنْظومة: «صيحة حقٍّ في صِمَاخ الباطل»، وَاقْرَأْ مَوْضوع: «حوار مع مُلْحدٍ».

وأمَّا الاشتراكيَّة؛ فمَنِ اعْتقَدَ أنَّ النَّاسَ شُرَكاءُ في الأَمْوال، وشُرَكاءُ في فُرُوجِ النِّساء- فهُوَ كافرٌ، حلالُ الدَّمِ والمالِ، علىٰ السُّلطةِ أَنْ تَستتيبَه؛ فإِنْ تابَ وإلَّا قُتِل كافرًا مرتدًّا.

وإنَّ خَلْطَ المغراوي بَيْنَ هذِهِ الأُمُور المُتَفاوتة في الأَحْكام، وجَعْل الكَبَائِرِ المُفسِّقة الَّتي تُعَدُّ مَعَاصِيَ لا تُخْرج من الإسلام- جَعَلها مكفِّرةً لَدَليلٌ علىٰ جَهْل المغراوي، وعَدَم تَمْييزِهِ بَيْنَ ما هو مُكفِّرٌ، وما هو غير مُكفِّرٍ، أو اعتقاده عقيدة الخوارج.

ومن ناحيةٍ أُخْرىٰ، فإنَّه إِنِ اعْترَفَ أنَّه يَجْهل التَّمييزَ بَيْنَ المُكفِّر، وغير المُكفِّر، فإنَّه كانَ يجبُ عليه أن يَتعلَّم قَبْلَ أن يَتصدَّر؛ لأنَّ هَذَا مَزْلَقٌ خطيرٌ، كَمْ أَهْلكَ من أُمَمٍ، وكَمْ أضلَّ من بَشَرٍ، وإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

وَفِي قولِهِ: «**كلُّ المَبَادئ الَّتي تُخَالفُ الإسلامَ كلُّها عُجُولٌ، وكلُّ**

الأَحْزابِ هِيَ عُجُولٌ، والأشياءُ الَّتي تَجْري فيها أَلَا نُسمِّيها عُجُولًا».

أقول: زَعْمُهُ أنَّ الأحزابَ كلَّها عُجُولٌ من غَيْر تَفْريقٍ بَيْنَ المُكفِّر وغير المُكفِّر، ومَعْلومٌ أنَّ الأحزابَ الَّتي ابْتُدِعَتْ باسْمِ الإِسْلامِ مُعْظمها غير مُكفِّرٍ، ومَعَ ذَلِكَ جَعَلها كلَّها عُجُولًا، وَلَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله.

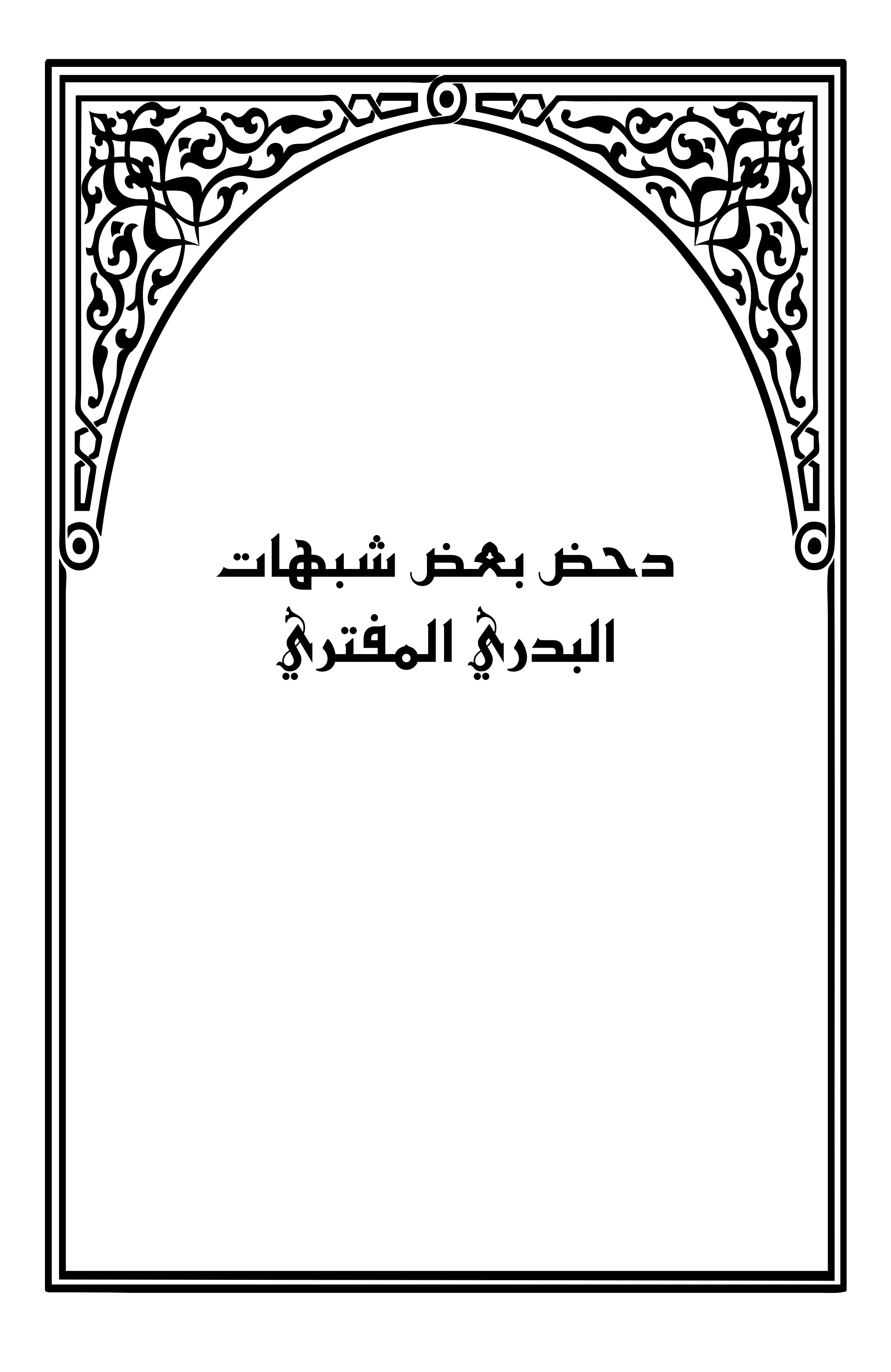
وأخيرًا أقول: الحَمْدُ لله أنِّي قَدْ كتبتُ علىٰ المُهمِّ من النشرة الَّتي نشرت، وأَرْسَلَها جماعةٌ من السَّلفيِّينَ في المغرب، وهذِهِ النشرة تُبيِّن ما عَلَيه المغراوي -هَدَانا الله وإيَّاه- مِنَ المُخَالفاتِ الَّتي يَنْبغي عليه أن يَتُوبَ منها، وأن يُقْلِعَ عَنْها، ولَمْ يكنْ دَافِعي إلىٰ كتابةِ هَذَا الرَّدِّ إلَّا بيان الحقِّ، ودَحْض الباطل الَّذي يَحْتاجُ إلىٰ مَعْرفتِهِ المُسْلمونَ، فأسأَلُ اللهَ أن يَتقبَّل منِّي ما كتبتُهُ علىٰ ضوءِ هذِهِ النشرة، وأَنْ يَجْعلَه خَالصًا لوجهِهِ، وألَّا يَجْعلَ فيه شَائبةَ رِيَاءٍ، ولا سُمْعةٍ، وما تَوْفيقي إلَّا بالله، عليه تَوكَّلتُ، وإِلَيْه أُنِيبُ.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى محمد النَّجمي

١٤٢٧/٩/٢١ هـ



دحض بعض شبهات
البدري المفتري

دحض بعض شبهات البدري المفتري

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ رَسُولِ الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ.

وبعد:

فقَدْ وَرَدتْ إليَّ أَوْراقٌ من بَعْض إِخْوانِنا السَّلفيِّينَ بتاريخ ١٩/ جمادىٰ الأولىٰ عام ١٤٢٨ هـ عَنْ بعض أَخْطاءِ مُخْتار إبراهيم البدري السُّوداني، والَّتي استخلصت من بَعْض أشرطتِهِ، ونُونيَّته المَشْؤومة، فاستعنت بالله تَعَالىٰ للرَّدِّ عَلَىٰ أَهَمِّها؛ بيانًا للحقِّ، ودَحْضًا للباطل، والله من وَرَاء القَصْد، وإليك هذِهِ الشَّطحات، وهذِهِ الافتراءات، والرَّد عَلَيها، **وَهِيَ على النَّحْو التَّالي:**

١- **مِنْها:** زَعْمُهُ أنَّ آل سعود جَعَلوا العُلَماءَ مَناديلَ يَتمسَّحون بهم، بمَعْنىٰ أنَّهم يَعْملونَ الأَعْمالَ المُحرَّمةَ، ويدَّعون أنَّ العلماءَ أَجَازوا لهم ذَلِكَ حَيْث قال في شرح «نونيته» (ص٨):

كَيْفَ السُّكُوتُ عَنِ الَّذِينَ تَمَنْدَلُوا ... بِالصَّالِحِينَ وَجُمْلَةِ الأَعْيَانِ
جَعَلُوا عِبَادَ اللهِ خَوَلًا عِنْدَهُمْ ... بَاعُوهُم كَالآبِق العبْدَان

يَقُولُ البدري: «العُلَماءُ عَبِيدٌ ومَنَاديل لآل سعود، يُخَادِعُونَهمْ، ويَغُشُّونَهُمْ، بَلْ وَيَبِيعُونَهمْ، ويَشْتَرُونَهُمْ».اهـ.

٢- **منها**: زَعْمه أنَّ آل سُعودٍ خَدَعوا أَهْلَ العِلْمِ والتُّقىٰ؛ كشَيْخ العِلْمِ ابن بازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قالَ في شرحه «نونيته» (ص٦):

الخَادِعُون بِزُورِهِم أَهْلَ التُّقَى ذَاكَ الإِمَامَ العَالِمَ الربَّانِي

بَعْد أَنْ قالَ في شرح «نونيته» (ص١٦): «ثمَّ اعْلَمْ بهَذَا النَّقل الإنجليزي الجديد إنَّهم (أي: آل سعود) خَدَعوا الشَّيخ مُحمَّد بن إبراهيم (أي: آل الشَّيخ) إلىٰ أَنْ ماتَ، ووَاصَلوا مع مَنْ خَلفه إلىٰ يَوْمنا هَذَا».اهـ.

٣- **زَعْمُه** أنَّ العُلَماءَ في السُّعوديَّة ضَعِيفُو المَنْهجِ، وذَلِكَ عند قولِهِ في شَرْح «نونيته» (ص١٢):

«فمُؤتمر الكويت هَذَا يَجْعل (إِخْوَان) نجد الَّذين قَامَتْ علىٰ دِمَائِهِمْ هذِهِ الدَّولة السُّعوديَّة الثَّالثة مُجْرمي حربٍ بَعْد أَنْ كانوا مُجَاهِدِينَ، ولكن هَذَا لا يُسْتغرَبُ في ظلِّ ضَعْفِ المَنْهج السَّلفيِّ عند النَّجْديِّين».

وَقَالَ في (ص١٢) في شرح «نُونيَّته»: «السَّعوديُّون عِنْدهم تَلْبيسٌ في المَنْهجِ».

وقال في (ص٢٥) في شرح «نونيته»: «إليك مَزِيدًا من ضَيَاع المَنْهج بالسُّعوديَّة».اهـ.

وأقول، أَخْزَى الله الكَذَّابَ:

٤- **ثَنَاؤُهُ** عَلَىٰ مَنْهجِهِ التَّكفيريِّ في السُّودان حَيْثُ قالَ (ص٣) في شَرْح «النُّونية»:

«صِرْنَا لا نَشُكُّ بَعْد أَنْ عَلِمْنا خَبرَ غَيْرنا أنَّ وُضُوحَ المَنْهج في السُّودان لَيْسَ له مَثِيلٌ في أيِّ مَكَانٍ».اهـ.

٥- **طَعْنه في الشَّيخ ابن باز** رَحِمَهُ اللهُ **ومُؤلَّفاته**، وجَحْده لجُهُودِهِ، فقَالَ (ص٤) من النشرة الَّتي وَصَلتْنِي: «أنا عِنْدِي الشَّيخ ابن باز ضَيَّع عِلْمَه بمُتَابعةِ الأُمَراءِ، حَرَمَ الأُمَّةَ»، يَعْني حَرَم الأُمَّة من عِلْمِهِ.

وَقَالَ: «مُؤلَّفاتُهُ ضَعِيفةٌ جدًّا وبَسِيطةٌ، أيُّ طَالِبِ عِلْمٍ مُمْكن يُؤلِّفها؛ لأنَّ الشَّيخ فَاضٍ»، ثمَّ سأَلَ اللهَ، عَلَيه مِنَ الله ما يَسْتحقُّ: «أن يُبْعِدَ الشَّيخَ عَنْ تَولِّي رئاسة البُحُوث العِلْميَّة والإفتاء».اهـ.

وَقَالَ في «نُونيَّته» الرَّديَّة (ص٦):

نَرْجُو لَه أَمْرًا عَظِيمًا جَامِعًا ... بُعْدًا عَن العُرَفَاءِ والسُّلْطَانِ

ثمَّ عَلَّق عَلَيها بقولِهِ: «ابنُ بَازٍ ما له جُهُودٌ عِلْميَّةٌ في الدَّعوةِ السَّلفيَّةِ، وشويَّة الرَّسائل دي أنَا لو قَفَلت نَفْسي في غُرْفةٍ ممكن أُؤَلِّفها[1]».اهـ.

٦- **مُختار بدري يَعِيب على شَيْخ الإسلام مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب** رَحِمَهُ اللهُ، ويَطْعن في

---

(١) أورد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ كلامه في هذه الرِّسالة كما قاله بلهجته العامية.
ومعنىٰ قوله: «وشِويَّة الرَّسائل دي»، أي: وهذه الرسائل القليلة.

«الأُصُول الثَّلاثَة»، وأنَّه قَصَّر في الدَّعْوةِ، وأَنَّه أمَّر إِمَامًا غَيْرَ قُرَشِيٍّ، فقَالَ في شرح «النُّونية» (ص١٧): «فنَحْن عِبْنا علىٰ الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ الآتي:

١- وعده لمُحمَّد بن سعود بما لا يَمْلك شَرْعًا، وَهُوَ تَوْريثُ المُلك كما في كتاب: «عنوان المجد في تاريخ نجد» لابن بشر في (ص٤١-٤٣): « فأَرْجو أَنْ تكونَ إمامًا يَجْتمع عَلَيك المُسْلمونَ وذُرِّيَّتك من بَعْدك»، فإِنْ كَانَتِ الألفُ واللَّامُ في كلمة «المسلمون» للاستغراق، فهَذَا مُصَادمٌ لقولِهِ ﷺ: «**لا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ في قُريش ما بَقِيَ في النَّاس اثْنَانِ**»، مُتَّفقٌ عَلَيْهِ[1].

وَآلُ سعود من أَعْراب نَجْدٍ، بَلْ هُمْ لَيْسُوا من مُضَرَ أَصْلًا، فكَيْفَ يَجْتمع المُسْلمونَ (أي: عَلَيهم)».

وقَالَ أَيْضًا في (ص١٧): «ثمَّ عِبْنَا عَلَىٰ الشَّيْخ أيضًا قَبُوله لشَرْط مُحمَّد بن سعود الفاسد الباطل بأَخْذ الضَّرَائبِ من أَهْلِ الدرعية».

وقال في (ص٣٦) من شَرْحه للنُّونيَّة: «قول الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب: الأَصْل الثَّالث: مَعْرفة نَبيِّكُمْ مُحمَّدٍ ﷺ: وَهُوَ مُحمَّد بن عبد الله بن عبد المُطَّلب ابن هاشم، وهَاشمٌ من قُرَيش، وقُرَيْشٌ من العَرَب، والعربُ من ذُرِّيَّة إسماعيل بن إبراهيم الخليل -عليه وعَلَىٰ نَبيِّنا أَفْضل الصَّلاةُ والسَّلامُ- ولَهُ من العُمُرِ ثَلاثٌ وسِتُّونَ سَنةً، ثمَّ ذَكَر أَنْواعًا من المَعَارف ما أَوْجبَها اللهُ، ولا

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠١) من حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «**لاَ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمُ اثْنَانِ**»، ومسلم (١٨٢٠) باللفظ الذي ذَكَرَه من حديث عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رسولُهُ ﷺ علىٰ أَحَدٍ من البَشَر، فأَيْنَ الدَّليلُ، فإِيجَابُ هذِهِ التَّفاصيل باطلٌ لا رَيْبَ».اهـ.

٧- طَعَنَ في «كشف الشُّبُهات»، و«فتح المجيد»، فقال في رسالتِهِ الَّتي كَتبَها إلىٰ الجَمْعِيَّة في فقرة رقم (٤) بعنوان: (من رسالة الشَّيخ صلاح الأمين) (ص٢): «مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب لَمَّا دَعَا إلىٰ الله ﷻ في زمنِهِ، وهَذَا من الأَشْياءِ الَّتي أَعِيبُها علىٰ السُّعوديَّة، أي: عُلَماء السُّعوديَّة.

اقرأ الكتابَ الفُلَاني، كتاب «كشف الشُّبُهات»، «التَّوحيد» فقط وقف، في هَذَا الأَمْر لو مَشَىٰ قُدَّام لـ«فتح المجيد» انْتهَىٰ المَوْضوع، أبدًا هذِهِ ما طريقةُ السَّلَفِ، مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب أَصْلًا كتبُهُ، هذِهِ الكُتُبُ للرَّدِّ علىٰ شُبُهاتِ الَّذين يعني يَقُولُونَ: إنَّ هَذَا لَيْسَ بِشِرْكٍ».اهـ.

٨- **يَزْعُمُ البدريُّ** أنَّ الشَّيخَ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب مُبْتدعٌ، كما في شريط «قَضَايا مَنْهجيَّة» رقم (٤) بعد أَنْ نَقَل كَلامَ الشَّيخ مُقْبل في بيان بِدْعَةِ التَّعصُّبِ المَذْهبيِّ، عَقَّبَ عليه بقولِهِ: «يَبْقىٰ معناها نحن ممكن نقول: الشَّيْخ مُحمَّد ابن عبد الوَهَّاب أَتَىٰ بِبِدْعَةٍ، ما يُجِيبُنا وَاحِدٌ يَقُول: كيف تَقُولُونَ الكلامَ ده؟! أي: نقول الكلام، لو داير دليل ندِّيك، لو داير كلام أَهْل العِلْمِ نديك[1]».اهـ.

٩- **يَزْعم أنَّ الدَّولة السُّعوديَّة عَلْمانيَّة**، وهَذَا تكفيرٌ -والعياذ بالله- كما في شريط: «قَضَايا مَنْهجيَّة» رقم (٤): «نحن عارفين العلماء دُول يُحَرِّمُوا الرِّبَا، وَفَهْد شَغَّال بالرِّبا... ابن باز ما دايرين يمشوا عَشَّان ما يتركوا المجال

(١) يقصد: لو تريد دليلًا نقوله لك، ولو تريد كلام أهل العلم كدليل علىٰ هذا الكلام نقوله لك.

للعلمانيين، إذًا معناها: فَهْد علماني، وفعلًا علماني، وهو اللي جايب العلمانيين».اهـ.

١٠- **طَعْنه في شَيْخ الإِسْلامِ ابن تَيْمِيَة، وابن القيِّم**، رحمهما الله تعالىٰ، كما في (ص٧) من النشرة الَّتي أُرْسِلَتْ إليَّ، والَّتي قَالَ فيها مُخْتار البدري نَقْلًا عن جلسة مدني (ص٢٣):

«كلام ابن تيمية وابن القَيِّم في تَقْرير مَسَائِل الإيمانِ، وبَيَان ابن القَيِّم لأَقْسَامِ الكُفْر إلىٰ خَمْسةِ أَقْسَامٍ لَيْسَ هُوَ مَنْهَج السَّلَفِ»، وقالَ: «كلامُ ابْنِ القَيِّم ده بَاطِلٌ، ما قاله السَّلَفُ».اهـ.

١١- **مختار البدري يَطْعَن أيضًا في الصَّحَابة** ومَنْ بَعْدهم مِنَ الأئمَّة، كَمَا قال في جلسة مدني وفي (ص٧) من النشرة: «مَا فِي مُجْتهد مُطْلق إلَّا الرَّسُول ﷺ، وأبو بكرٍ ذاتُه ما مُجْتهد مُطْلق».

١٢- **مختار يَطْعن** في الإمام ابن جرير الطَّبري السَّلفي، قَالَ في جلسة مدني (ص٧) من النشرة: «الإمام الطَّبري ما مِنَ السَّلَفِ».اهـ.

١٣- **والمختار يَزْعُمُ** أنَّ كَلامَ الشَّيخ الفوزان يُؤيِّد التَّكفيريِّين في جلسة مدني، وفي (ص٧) من النشرة: «كلام الفوزان ده جابوه لينا التَّكفيريين قَبْل سَبعَةَ عشر سنةً».اهـ.

١٤- **مَزَاعم مُخْتار:** يَقُول عن الشَّيخ ربيع في جلسة مدني، وَفِي أَوَّل (ص٨) من النشرة: «الشَّيخ ربيع ما عنده مَنْهجٌ واضحٌ في الحُكْم بغَيْرِ ما أَنْزَلَ اللهُ».اهـ.

١٥- وزَعْمُهُ أنَّ آل سعود سَالِكُونَ مَسْلَكَ الكُفَّار، تَارِكُونَ لشَرَائِع الإِيمَانِ، لَابِسُونَ مَلَابِسَ النِّفَاقِ كما في شَرْحه لـ«نُونيَّته» (ص٦):

يَـا صَـالِحَ التـوم المُعَلَّـقُ قَلْبُـهُ ... بالظَّـالِمينَ ولَابِـسي الـصُّلبَانِ
الـسَّالِكِينَ لغَيْـر نَهْـجِ مُحمَّـدٍ ... والتَّـارِكِينَ شَـرَائِعَ الإِيمَـانِ
واللَّابِـسِينَ لِكُـلِّ أَمْـرٍ ثَوْبَـه ... ثَـوْبَ النِّفَـاقِ الوَاسِـعَ المِعْيَـانِ

ثمَّ شَرَحَ قَوْلَه: «السَّالِكِينَ لغَيْرِ نَهْجِ مُحمَّدٍ» في (ص٩) بقولِهِ: «السَّالِكِينَ لطريق الأُمَم المُتَّحدة».اهـ.

١٦- زَعْمه أنَّ آل سعود طَرِيقتُهُمْ طَاغُوتيَّة، وأنَّهم يُخَادِعُونَ العُلَماءَ، حَيْثُ قَالَ ذَلِكَ في (ص١٢) من شَرْحه لنُونيَّتِهِ:

«وحَاوَلوا (أي: آل سعود) مع الشَّيخ مُحمَّد بن إبراهيم حِيلَةً أُخْرىٰ، وَهِيَ تَخْيِيرُ الحَاكمين أَنْ يَذْهبوا إِلَىٰ طريقة آل الشَّيخ الشَّرعيَّة، أو طريقة آل سعود الطَّاغُوتيَّة».اهـ.

وقال (ص١٤) من شرح «النُّونيَّة» عن آل سعود: «وهَلْ حُكْمُهُمْ (أي: آل سعود) كلُّه من عند الله؟

الجواب: نَتْرُكُهُ للَّذِينَ تُفرِّغُهُمْ هذِهِ الدَّولةُ (أي: السُّعوديَّة) بِرِيَالِهَا المَشْؤُومِ وَدِينِهَا المَزْعُومِ».اهـ.

١٧- يَزْعم مختار: أنَّ الحداثيِّين في السُّعوديَّة يَتمَتَّعونَ بحِمَايَةِ الملك، حَيْث قال في شريط رقم (٤) «قضايا منهجية»: «الحَدَاثِيُّون حَرَكةٌ مَعْروفةٌ في

السُّعوديَّة تحت حماية الملك، المَطْلوب منها سَحْبُ البِسَاطِ من تَحْت أَقْدام المُلْتزِمِينَ إلىٰ أن تَقُومَ الدَّولةُ العَلْمانيَّةُ في يَوْمٍ من الأَيَّامِ».اهـ.

١٨- **مُخْتار البدري يُبدِّعُ الجَامِعةَ الإسْلاميَّةَ بالمَدِينَةِ المُنوَّرةِ**، بَلْ يَزْعم أنَّ نَظامَها كُفْريٌّ، حَيْث قالَ في شريط «قَضَايا مَنْهجيَّة» رقم (٣): «الجامعةُ الإِسْلاميَّة بالمَدِينَةِ النَّبويَّة جَامِعةٌ مُبْتدعةٌ، ومُبْتدعةٌ، وعِنْدِي الأَدلَّة عَلَىٰ كده، والجَامِعةُ الإِسْلاميَّةُ نِظَامُها كُفْريٌّ، اللي هو البكالوريوس... إذًا الجامعةُ الإسلاميَّةُ في نِظَامِها تَشبُّهٌ بالكُفَّار».اهـ.

ويَقُول الشَّيخ صلاح الأمين في رسالةٍ له كما في النشرة (ص٩) عن البدري قوله: «إنَّ المَعَاهدَ الشَّرعيَّة بِدْعةٌ».اهـ.

ويُوَاصِلُ مُخْتار هَجْمتَه الشَّرِسَةَ عَلَىٰ الدَّولةِ السُّعوديَّة، وأنَّها تُحَارِبُ التَّوْحِيدَ، وأنَّ تَبنِّيها لدَعْوةِ التَّوحيدِ إنَّما هو مَسْرحيَّةٌ وخِدَاعٌ للشُّعوبِ، والمُلْحق الدِّيني السَّعودي في السُّودان يُحَاربُ الإِسْلامَ والتَّوْحيدَ كما في «قَضَايا مَنْهجيَّة» شريط رقم (١)، وفي (ص١٠) من النشرة الَّتي أُرْسِلَتْ إليَّ، ومن ذَلِكَ قولُهُ في شرح قَصِيدتِهِ «النُّونيَّة» (ص٨):

مَلَؤوا جَزِيرَتنا بكُلِّ ضَلالةٍ ... فَعَبِيدُ أَوْثانٍ وأَمْريكانِ
ولَقَدْ أدرتُ الصَّفْحَ دهرًا كاملًا ... حتَّى أَذَاني رِجْسُهم ودَعَانِي
كَيْ أكشفَ القلبَ المليءَ ببُغْضِهم ... هُوَ عِنْدنا أَوْثقُ عُرى الإِيمانِ

فلَقَدْ صَرَّحَ فيها: «بأنَّ سَبَبَ هُجُومِهِ وَافْتِرائِهِ عَلَىٰ الدَّولة السُّعوديَّة هو أنَّ قلبَه مُمْتَلئٌ بالبُغْضِ لَهُم، وأنَّهم آذَوْه بِرِجْسِهِمْ، وأنَّه يَتقرَّبُ إِلَىٰ اللهِ بِبُغْضِهِمْ».اهـ.

والمُهِمُّ: أنَّ لمختار إبراهيم البدري كَلَامًا كثيرًا لا أُرِيدُ اسْتِقْصاءَهُ.

وأَقُولُ: إنَّ لهَـذَا الظَّـالِمِ كَلَامًا كثيرًا مُتَناقضًا مُتَضاربًا، فهُوَ يَزْعُمُ أنَّه يَحْمي التَّوحيدَ، وهُوَ يُكفِّر دُعاةَ التَّوْحيدِ، ويُحذِّر من الكُتُبِ الَّتي يَتعلَّم النَّاسُ مِنْها التَّوحيدَ، ويَزْعم أنَّه سَلفيٌّ، وَهُو يَطْعن في كلِّ السَّلفيِّينَ، وما أَرَىٰ هَذَا إلَّا كذَّابٌ، دجَّالٌ، ضالٌّ، مُضلٌّ، كلامُهُ يدلُّ علىٰ ضَعْفِ عقلِهِ، وَضَحالةِ فِكْره يدلُّ علىٰ أنَّ قَلْبَه مَلِيءٌ بالبُغْضِ للحقِّ وأَهْلِ الحقِّ، يُحِبُّ الظُّهُورَ علىٰ حِسَابِ جرح الآخرين من أَهْل الحقِّ، ورِجَالِ الدِّين، ودُعَاة التَّوحيدِ.

إنَّ مَنْ يُبْغض الشَّيخَ مُحمَّد بن عبد الوهَّاب، والأميرَ مُحمَّد بن سعود، والملك عبد العزيز، وابن بازٍ، وابن عثيمين، وغيرهم مِمَّنِ اجْتَمعَتْ كلمةُ أَهْلِ الحقِّ علىٰ تَبْجيلِهِمْ، وتَوْقِيرهم، فَلَا يَطْعن فيهم، ولا يَزْدرِيهم ويَقْدح فِيهِم إلَّا مَفْتونٌ، كُتِبَ عليه الخسران، وحَقَّ عليه غَضَبُ الرَّحمن.

وإليك ما قَالَه الشَّيخُ إسحاق بن عبد الرَّحمن بن حسن من كتاب «الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجديَّة» في (١/ ٥١٤):

«بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، الحَمْدُ لله الَّذي بِنِعْمتِهِ اهْتَدَىٰ المُهْتدُونَ، وبِعَدْلِهِ ضَلَّ الضَّالُّون ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣]، أَحْمدُهُ سُبْحانَه حَمْدَ عَبْدٍ نزَّه رَبَّه عَمَّا يَقُولُ الظَّالمونَ، وأَشْهد أَنْ لا إله إلَّا الله وَحْده لا شَرِيكَ له، وسُبْحان الله ربِّ العَرْش عَمَّا يَصِفُونَ، وأَشْهَد أنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورَسُولُهُ الصَّادق المأمون، صلَّىٰ الله عَلَيه وعلىٰ آلِهِ، وأصحابِهِ الَّذين هُمْ بِهَدْيِهِ مُتمَسِّكُونَ، وسَلَّم تَسْليمًا كثيرًا.

أمَّا بعد:

فإنَّه ابْتُلِيَ بَعْضُ مَنِ اسْتَحْوذَ عليه الشَّيطانُ بعَدَاوة شَيْخ الإسلام الشَّيخ: مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- ومَسبَّته، وتَحْذير النَّاس عنه، وعَنْ مُصنَّفاتِهِ؛ لأَجْلِ ما قَامَ بقُلُوبِهمْ مِنَ الغُلوِّ في أَهْلِ القُبُورِ، وَمَا نَشَؤوا عَلَيه من البِدَعِ الَّتي امْتَلأَتْ بِهَا الصُّدُورُ، فأَرَدْتُ أن أَذْكُرَ طَرَفًا من أَخْبارِهِ وأَحْوالِهِ ليَعْلم النَّاظِرُ فيه حَقِيقةَ أَمْره، فلا يَرُوجُ عليه الباطلُ، وَلَا يَغْترُّ بحَائدٍ عن الحَقِّ مَائلٍ، مُسْتندُهُ: ما ينقلُهُ أَعْداؤُهُ الَّذين اشتهرت عَدَاوتُهُمْ لَهُ في وقتِهِ، وبَالَغُوا في مَسبَّتِهِ، والتَّأْليب عَلَيه، وتُهْمتِهِ، وكَثِيرًا ما يَضَعُونَ من مِقْدارِهِ، ويُغِيضُونَ ما رَفَعَ الله من مَنَارِهِ، مُنَابذةً للحقِّ الأَبْلج، وزَيْغًا عَنْ سَوَاءِ المَنْهجِ.

والَّذِي يَقْضي به العجب: قِلَّة إِنْصافِهم، وفرط جَوْرهم، وَاعْتِسافهم، وذَلِكَ أنَّهم لَا يَجِدُونَ زِلَّةً من المُنْتسِبِينَ إِلَيْه، ولا عَثْرةً إلَّا نَسَبوها إِلَيْه، وَجَعَلوا عَارَها راجعًا عَلَيه، وهَذَا من تَمَام كرامتِهِ، وعِظَمِ قَدْره وإمامتِهِ.

وقَدْ عُرِفَ مِنْ جُهَّالهم، وَاشْتُهِرَ من أَعْمالِهم: أَنَّه ما دَعَا إِلَىٰ الله أَحَدٌ، وأَمَر بمَعْرُوفٍ، ونَهَىٰ عن مُنْكرٍ في أيِّ قُطْرٍ من الأَقْطارِ إلَّا سَمَّوه وَهَّابيًّا، وكَتَبوا فِيهِ الرَّسَائِلَ إِلَىٰ البُلْدانِ بكلِّ قَوْلٍ هَائلٍ يَحْتوي علىٰ الزُّور والبُهْتانِ.

ومَنْ أَرادَ الإِنْصافَ، وخَشِيَ مَوْلاه وخَافَ، نَظَرَ في مُصنَّفاتِ هَذَا الشَّيخ الَّتي هي الآن مَوْجودةٌ عند أَتْباعِهِ أَشْهرُ من نَارٍ عَلَىٰ عَلَمٍ، وأَبْيَنُ من نِبْراسٍ علىٰ ظُلَمٍ، وسأَذْكُرُ لَكَ بَعْضَ ما وقفت عَلَيه من كلامِهِ، خَوْفًا أن تَخُوضَ من مَسبَّتِهِ في مَهامِّهِ، فأَقُولُ:

قَدْ عُرِفَ واشْتُهِرَ وَاسْتفَاضَ من تَقَارِير الشَّيخ، ومُرَاسلَاتِهِ، ومُصنَّفَاتِهِ المَسْموعةِ المَقْروءةِ عَلَيه، وما ثَبتَ بخَطِّهِ، وعُرِفَ وَاشْتُهِرَ من أَمْرِهِ، ودَعْوتِهِ، وما عَلَيه الفُضَلاءُ النُّبلاءُ من أَصْحابِهِ وتَلَامذتِهِ أنَّه عَلَىٰ ما كانَ عَلَيه السَّلَفُ الصَّالح، وأَئمَّة الدِّين، أَهْل الفِقْه والفَتْوىٰ في باب مَعْرفة الله، وإِثْبات صِفَاتِ كَمَالِهِ، ونُعُوتِ جَلالِهِ، الَّتي نَطَقَ بها الكتابُ العزيزُ، وصَحَّتْ بها الأَخْبارُ النَّبويَّةُ، وتلقَّاها أَصْحابُ رَسُولِ الله ﷺ بالقَبُولِ والتَّسْليمِ، يُثْبتونها، ويُؤمِنُونَ بها، ويُمِرُّونها كما جَاءَتْ من غَيْر تَحْريفٍ، وَلَا تَعْطيلٍ، ومِنْ غَيْر تَكْييفٍ، ولا تَمْثيلٍ.

وَقَدْ دَرَجَ علىٰ هَذَا مَنْ بَعْدهم مِنَ التَّابِعِينَ، من أَهْلِ العِلْمِ والإِيمَانِ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ؛ كسَعِيدِ بن المُسَيب، وعُرْوة بن الزُّبير، والقاسم بن مُحمَّد، وسالم بن عبد الله، وسليمان بن يَسَار، ومُجَاهد بن جَبْر، وعَطَاء بن أَبي رَبَاح، والحَسَن، وابن سِيرين، والشَّعْبِي، وأَمْثالهم، كعليِّ بن الحُسَين، وعُمَر بن عبد العزيز، ومُحمَّد بن مُسْلم الزُّهري، ومالك بن أنسٍ، وابن أبي ذِئْبٍ، وكحَمَّاد بن سَلَمة، وحَمَّاد بن زيد، والفُضَيل بن عِيَاض، وابن المُبَارك، وأَبي حَنِيفة النُّعْمان بن ثابت، والشَّافعي، وأحمد، وإِسْحَاق، والبُخَاري، ومُسْلم، ونُظَرائِهِمْ من أَهْلِ الفِقْهِ والأَثَر، لَمْ يُخَالِفْ هَذَا الشَّيخ ما قَالُوه، ولَمْ يَخْرُجْ عَمَّا دَعَوْا إِلَيْه وَاعْتَقَدُوهُ.

وأَمَّا تَوْحيدُ العِبَادةِ والإِلهيَّة، فقَدْ حَقَّقهُ غَايةَ التَّحقيق، ووَضَّحَ فِيهِ المَنْهج والطَّريق، وقالَ: إنَّ حَقِيقةَ مَا عَلَيْه أَهْلُ الزَّمان، وما جَعَلوه هو غَايَة الإِسْلام والإِيمَان، من طَلَبِ الحَوَائج من الأَمْواتِ، وسُؤالِهم في المهمَّاتِ،

وحَجِّ قُبُورِهِمْ للعُكُوفِ عِنْدها، والصَّلَوات، هُوَ بعينِهِ فِعْلُ الجَاهليَّة الأُولَىٰ، من دُعَاءِ اللَّات، والعُزَّىٰ، ومَنَاة؛ لأنَّ اللَّاتَ كما وَرَدَ في الأَحَاديثِ رجلٌ يَلُتُّ السَّويقَ للحَاجِّ، فمَاتَ، فَعَكَفوا علىٰ قَبْرِهِ يَرْجُونَ شَفاعتَه في مُجَاوِرِيه، والتَّقرُّب بِهِ إلىٰ الله في زَائرِيهِ، لَمْ يَقُولوا: إنَّه يُدبِّر الأَمْرَ ويَرْزق، ولَا أنَّه يُحْيي ويُمِيتُ ويَخْلق، كما نَطَقَ بذَلِكَ الكتابُ، فكانَ مِمَّا لا شكَّ فِيهِ، ولَا ارْتيابَ».اهـ.

وَلِذَلِكَ، فَإِنِّي أَرَىٰ عَدَمَ التَّشاغُلِ بالرَّدِّ عَلَىٰ مُخْتار البدري السُّوداني، لَكِنْ شُبْهتانِ أَحْببتُ أَنْ أُوضِّحهما، قال في (ص٥) من النَّشْرَة سطر (٤) نقلًا من شَرْحِهِ لنُونيَّتِهِ (ص١٧): «فنَحْنُ عِبْنا علىٰ الشَّيخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ الآتي:

١- وَعْده لمُحمَّد بن سعود بِمَا لا يَمْلك شَرْعًا، وهو تَوْريثُ المُلْك كما في كتاب: «عنوان المجد في تاريخ نجد» لابن بشر من (ص٤١-٤٣): «فَأَرْجو أن تكُونَ إِمَامًا يَجْتمع عَلَيك المُسْلمونَ وذُرِّيتك من بَعْدك».

فإِنْ كانت الألفُ واللَّامُ في كلمة: «المسلمون» للاسْتِغْراقِ، فهَذَا مُصَادمٌ لقولِهِ ﷺ: «**لَا يَزالُ هَذَا الأَمْرُ في قُرَيش ما بَقِيَ في النَّاس اثْنَانِ**»، مُتَّفقٌ عَلَيه، وآل سعود من أعراب نَجْدٍ، بَلْ هُمْ لَيْسوا من مُضَرَ أَصْلًا، فكَيْفَ يَجْتمع المُسْلمونَ عَلَيهم.

وإِنْ كَانَ الشَّيخُ يَقْصد بكلمة «المُسْلمون»: أَهْلَ نجدٍ فقط، فهَذَا تَخْصيصٌ للدَّعْوة ببَعْضِ الأُمَّةِ دون بَعْضٍ، كما نَشُمُّ ذَلِكَ من بَعْض أَقْوال النَّجديِّين غير المُحقَّقة.

ثُمَّ إنَّ هَذَا تَقْصيرٌ في الدَّعْوة...».

«قلتُ (أَيْ: مختار): فقَوْلي حِينَئذٍ أنَّ الشَّيخَ لَمْ يُكْمل الدَّعوةَ بالدُّعاءِ إِلَىٰ تَنْصيبِ الإِمَامِ القُرَشي الأَعْظم صَحِيحٌ حقٌّ، فلَمْ يَبْقَ لكَ إلَّا أَنْ تَعْترفَ مَعَنا بأنَّ شَيْخَ الإسلام مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب أَخْطَأَ في تَرْك الدَّعْوة لتَأْمِيرِ إِمَامٍ قُرَشيٍّ، وهُوَ الآمِرُ النَّاهي في تِلْكَ الدَّولة السُّعوديَّة الأُولَىٰ».اهـ.

وأَقُولُ: الجَوَابُ علىٰ هذِهِ الشُّبْهةِ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَمَرَ بأَنْ يكونَ الخُلَفاءُ من قُرَيْشٍ مَا قَامُوا بأَمْرِهِ، فإِنْ قَصَّروا في القِيَامِ بأَمْرِهِ، أَوِ ارْتَكبُوا المَنَاهي- سَلَبَ مِنْهم هذِهِ المَنْقبةَ، وأَعْطاهَا غَيْرهم، وإِلَيْك- يا عبد الله- الأدلَّةَ علىٰ ذَلِكَ:

١- أَخْرَجَ الحاكمُ في «المُسْتدرك علىٰ الصَّحيحين» من كتاب (الفِتَنِ والمَلَاحم)، برقم الحديث (٨٥٣٤) قالَ: «أَخْبرنا أبو عبد الله مُحمَّد بن عبد الله الأَصْبهاني الزَّاهد، ثنا مُحمَّد بن عبد الله بن أَرُومَة، ثَنَا الحُسَين بن حَفْصٍ، ثنا سُفيان، عن حَبيب بن أَبي ثابتٍ، عن القَاسِم بن الحَارِث، عن عبد الله بن عُتْبة، عن أَبي مَسْعودٍ الأَنْصاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزالُ هَذَا الأمرُ فِيكُم وأَنْتم وُلاتُهُ ما لَمْ تُحْدثوا أَعْمالًا تَنْزِعُهُ مِنْكم، فإِذَا فَعَلتم ذَلِكَ- سلَّط اللهُ عَلَيكم شِرَارَ خَلْقه، فَالْتحُوكُمْ كما يُلْتَحىٰ القَضِيبُ**».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنادِ، وَلَمْ يُخرِّجَاهُ، وَصَحَّحه الإمامُ الذَّهبيُّ رَحِمَهُ اللهُ.

وَرَوَاهُ الإمامُ أَحْمَدُ بن حَنْبل في «مسنده» في (٥/ ٢٧٤) برقم الحديث (٢٢٤٠٩) قال: «حَدَّثنا عبد الله، حَدَّثني أَبي، ثَنَا مُعَاوية بن هشام، ثَنَا سُفْيان،

عن حبيب بن أبي ثابتٍ، عن القاسم بن الحارث، عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة، عن أبي مَسْعودٍ الأَنْصاريِّ، قَالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ لقُرَيشٍ: «**إنَّ هَذَا الأمرَ لَا يَزَال فِيكُمْ وأَنْتم وُلاتُهُ حتَّىٰ تُحْدثوا أَعْمالًا، فإذا فَعَلتُم ذَلِكَ، سَلَّط اللهُ عَلَيكم شِرَارَ خَلقِهِ فَالْتَحُوكُمْ كَمَا يُلْتَحىٰ القضيبُ**».

٢- أَخْرجَ الإمامُ البخاريُّ في «صحيحه»، في كتاب (المَنَاقبِ)، باب (مَنَاقب قُرَيش) حديثًا برقم (٣٣٠٩) قال: «حَدَّثنا أبو اليمان، أَخْبرنا شُعَيب عن الزُّهريِّ قال: كانَ مُحمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم يُحدِّث أنَّه بَلَغ مُعَاويةَ وَهُو عنده في وَفْدٍ من قُرَيشٍ أنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص يُحدِّثُ: «أنَّه سَيَكُونُ مَلِكٌ من قحطان، فغَضِبَ مُعَاويةُ، فقَامَ، فَأَثْنىٰ عَلَىٰ الله بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثمَّ قالَ:

أَمَّا بَعْد: فإنَّه بَلَغني أنَّ رِجَالًا مِنْكم يَتحدَّثون أَحَاديثَ لَيْسَتْ في كتابِ الله تَعَالىٰ، ولا تُؤثَر عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، فأُولَئِك جُهَّالكم، فإيَّاكم والأَمَاني الَّتي تُضِلُّ أَهْلَها، فإنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إنَّ هَذَا الأَمْرَ في قُرَيشٍ، لَا يُعادِيهم أَحدٌ إلَّا كَبَّه اللهُ علىٰ وَجْهِهِ ما أَقَاموا الدِّينَ**»، وأَوْرَده بنَحْوه في كِتَابِ (الأَحْكامِ)، باب (الأُمَراءِ مِنْ قُرَيشٍ).

٣- ثمَّ أَوْرَدَ حَدِيثًا في البابين السَّابقين من «صحيح البخاري» برقم الحديث (٣٣١٠) قالَ: «حَدَّثنا أبو الوليد، حَدَّثنا عاصم بن مُحمَّد قال: سَمِعْتُ أبي، عَنِ ابْنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**لَا يَزَالُ هَذَا الأمرُ في قُرَيشٍ ما بَقِيَ مِنْهم اثنان**».

وأَوْرَدَه مسلمٌ في كتاب (الإمارة)، باب (الناس تبعٌ لقريش، والخلافة في قريش).

٤- أَخْرَجَ البَيهقيُّ في «سننه الكُبْرىٰ» في كتاب (قتال أَهْل البَغْي)، باب (الأَئمَّة من قُرَيْشٍ) برقم الحديث (١٦٣٢٢) قالَ: «أَخبرنا عليُّ بن أحمد بن عَبْدَان، ثنا أحمد بن عُبيد الصَّفَّار، ثَنَا عليُّ بن الحسن بن بَيَان، ثَنَا عَارِم، ثنا الصَّعْقُ بن حَزْن، ثنا عليُّ بن الحَكَم، عن أَنَسِ بن مالكٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الأُمَراءُ مِنْ قُرَيْش، الأُمَراءُ مِنْ قُرَيْشٍ، الأُمَراءُ من قُرَيْشٍ، وَلِي عَلَيهم حقٌّ، ولكُمْ عَلَيهم حقٌّ ما عَمِلُوا فِيكم بثَلَاثٍ: ما إِذَا اسْتُرْحِموا رَحِمُوا، وأَقْسَطوا إِذَا قَسَموا، وعَدَلوا إِذَا حَكَموا**».

قال المحقِّق: «إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، فيه أَكْثر من مَجْهولٍ، لكن يَشْهد له ما أَخْرَجه أحمدُ في (٣/ ١٢٩ و١٨٣)، والبزَّار برقم (١٥٧٩) عَنْ أنسٍ، وصحَّحه الحاكمُ، وَوَافَقَه الذَّهبيُّ.

وقَالَ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» في (٥/ ١٩٢): «رَوَاه أحمدُ، والبزَّار، وأَبُو يَعْلىٰ، والطَّبرانـيُّ في «الأوسط»، ورجال أَحْمد رجالُ الصَّحيح».

وعَنْ أَبِي مُوسَىٰ عند أَحْمد في (٤/ ٣٩٦)، والبَزَّار برقم (١٥٨٢)، وذَكَره الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» في (٥/ ١٩٣) وقال: «رَوَاه أحمدُ، والبَزَّار، والطَّبرانـيُّ، ورِجَالُ أَحْمدَ ثِقَاتٌ».

وعَنْ أَبِي بَرْزَةَ عِنْدَ أحمد في (٤/ ٤٢١) من طَرِيقَيْنِ، والبَزَّار برقم (١٨٥٣)، وذَكَره الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» في (٥/ ١٩٣) وقَالَ: «رَوَاه أحمدُ، وأَبُو يَعْلىٰ، والبزَّار، ورجال أحمد رجال الصَّحيح خَلَا سُكَيْنَ بن عبد العزيز، وَهُو ثِقَةٌ».

وذَكَره الأَلْبَانيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الصَّحيحة» في (ج٦) القسم الثَّاني رقم (٢٨٥٨): «**إنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ ما دَامُوا إِذَا اسْتُرْحِموا رَحِموا، وإِذَا حَكَموا عَدَلُوا، وإِذَا قَسَموا أَقْسَطوا؛ فمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهم، فعَلَيْهِ لَعْنَةُ الله، والمَلَائكةِ، والنَّاسِ أَجْمعين، لا يُقبَل مِنْهم صَرْفٌ، ولَا عَدْلٌ**».

أَخْرَجه الإمامُ أَحْمد في (٤/ ٣٩٦)، والبَزَّارُ في (٢/ ١٢٩) رقم الحديث: (١٥٨٢) من طريق عَوْف، عن زِيَاد بن مِخْرَاق، عن أبي كِنَانَةَ، عن أبي مُوسىٰ، قال: قامَ رَسُولُ الله ﷺ علىٰ بَابِ بَيْتٍ فيه نَفَرٌ من قُرَيشٍ، فقامَ وأَخَذ بعُضَادَةِ البابِ، ثمَّ قالَ: «**هَلْ فِي البَيْتِ إِلَّا قُرَشيٌّ**»، الحديث.

وأَبُو كِنَانَة هَذَا مَجْهولٌ، ويُقَال: هُوَ مُعَاوية بن قُرَّة، ولَمْ يَثْبت كَمَا قَالَ الحَافِظُ في «الفتح»، ثمَّ ذَكَر ما سَبَق ذِكْرُهُ من عَزْوِ الحديث إلىٰ الهَيْثميِّ في «المَجْمع»، وقالَ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «رَوَاه أَحْمدُ، والبزَّارُ، والطَّبرانيُّ، ورجال أَحْمد ثِقَاتٌ».

كَذَا قَالَ: «وَقَدْ عَلِمْتُ ما فيه من الجَهَالةِ».

قَالَ الأَلْبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وللحَدِيثِ شَوَاهدُ يَصِحُّ بِهَا، ويَقْوىٰ، مِنْها حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْريِّ مثله أَخْرجَه الطَّبرانيُّ في «الصَّغير»، وكَذَا في «الأَوْسط»، وقَالَ في «المَجْمع» في (٥/ ١٩٤): ورجالُهُ ثِقَاتٌ...».

إلىٰ أَنْ قَالَ: «ولَهُ شَاهدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعودٍ وغيره، وقَدْ مَضَىٰ الكلامُ عَلَيه برقم (١٥٥٢)».

وبمُرَاجعةِ الرَّقَم المَذْكور، وُجِدَ الحديثُ بلَفْظ: «**أَمَّا بَعْد: يَا مَعْشَرَ**

قُرَيش، فإنَّكم أَهْل هَذَا الأَمْر مَا لَمْ تَعْصُوا الله، فإِذَا عَصَيْتمُوهُ، بَعَثَ إِلَيْكُمْ مَنْ يَلْحاكُمْ كَمَا يُلْحَىٰ هَذَا القَضِيبُ -لِقَضِيبٍ فِي يَدِهِ».

قَالَ الأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «أَخْرجه أَحْمد في (١/ ٤٥٨) قَالَ: حَدَّثنا يعقوب، حَدَّثنا أبي عن صَالحٍ، قال ابن شِهَابٍ: «حَدَّثني عُبَيد الله بن عَبْد الله بن عُتْبة ابن مسعود أنَّ عبد الله بن مَسْعودٍ قال: بَيْنَا نَحْن عِنْدَ رَسُولِ الله في قَرِيبٍ من ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ قُرَيش، لَيْس فِيهِمْ إلَّا قُرَشيٌّ، قَالَ: «**لَا واللهِ، مَا رَأَيْتُ صَفِيحةَ وُجُوهِ رِجَالٍ قطُّ أَحْسنَ يَوْمئذٍ من وُجُوهِهِمْ**».

فَذَكرُوا النِّساءَ، فَتَحدَّثوا فِيهنَّ، فتَحدَّث مَعَهم حتَّىٰ أحببتُ أَنْ يَسكتَ، قالَ: ثمَّ أَتيتُهُ فَتَشهَّد، ثمَّ قَالَ: فَذَكَره، ثمَّ لَحَىٰ قَضِيبَه، فإِذَا هُوَ أَبْيضُ يَصْلِدُ[1]».

قَالَ الأَلْبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: قُلْتُ: وهَذَا إسنادُهُ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْط الشَّيْخينِ.

وقَالَ الهَيْثميُّ في «مجمع الزَّوَائد» في (٥/ ١٩٢): «رَوَاه أَحْمدُ، وأَبُو يَعْلىٰ، والطَّبرانيُّ في «الأَوْسط»، وَرِجَالُ أَحْمد رِجَالُ الصَّحيح، ورِجَالُ أبي يَعْلىٰ ثقاتٌ».

قال الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وهَذَا الحديثُ عَلَمٌ من أَعْلامِ نُبوَّتِهِ، فقَدِ اسْتمرَّتِ الخِلَافةُ فِي قُرَيْشٍ عِدَّةَ قُرُونٍ، ثمَّ دَالَتْ دَوْلتُهُمْ بِعِصْيانِهِمْ لرَبِّهِمْ، وَاتِّباعهم لأَهْوائِهِمْ، فَسَلَّطَ اللهُ عَلَيهم من الأَعَاجِمِ مَنْ أَخذ الحُكْمَ مِنْ أَيْدِيهمْ، وذَلَّ المُسْلمونَ من بَعْدهم إلَّا ما شَاءَ اللهُ.

(١) أي: يَبرقُ.

وَلِذَلِكَ، فعَلَىٰ المُسْلمينَ إِذَا كَانُوا صَادِقِينَ فِي سَعْيِهِمْ لِإعَادةِ الدَّولةِ الإِسْلاميَّةِ أَنْ يَتُوبُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ، ويَرْجعوا إِلَىٰ دِينِهِمْ، وَيَتَّبعُوا أَحْكامَ شَرِيعتِهِمْ، ومِنْ ذَلِكَ أَنَّ الخِلَافةَ في قُرَيْشٍ بالشُّرُوطِ المَعْروفة في كُتُبِ الحَدِيثِ والفِقْهِ، وَلَا يُحكِّموا آرَاءَهُمْ وأَهْواءَهُمْ، وَمَا وَجَدوا عَلَيه آبَاءَهُمْ وَأَجْدادَهم، وَإِلَّا فَسَيظلُّونَ مَحْكُومِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَصَدَقَ اللهُ إِذْ قَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد:١١]، وَالعَاقبةُ للمُتَّقينَ». انْتَهىٰ من «الصَّحيحة» للأَلْبانيِّ رَحِمَهُ اللهُ في (٤/ ٧٠)، وما قَبْلها.

وأَقُولُ: إنَّ هَذَا الظَّالمَ المُفْتري مُخْتار بدري السُّوداني يَطْعن في شَيْخ الإِسْلام مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللهُ بأنَّه عَدَلَ بالإِمَامةِ عَنْ قُرَيشٍ، وَقَالَ: «إنَّ هَذَا مُصَادمٌ لقَوْلِهِ ﷺ: «**لَا يَزالُ هَذَا الأَمْر في قُرَيْشٍ مَا بَقِي في النَّاسِ اثْنَانِ**» مُتَّفقٌ عليه، وآل سعود من أَعْراب نَجْدٍ، بَلْ هُمْ لَيْسوا من مُضَر أَصْلًا، فكَيْفَ يَجْتمع المُسْلمونَ (أي: عَلَيهم)». انْتَهَىٰ.

ولَهُ كلامٌ طويلٌ في تَقْرير ما أَرَادَه، وهَذَا مَبْنيٌّ علىٰ الجَهْلِ والكَذِبِ.

وأَقُولُ: إنَّ قولَ النَّبيِّ ﷺ: «**لَا يَزالُ هَذَا الأَمْرُ في قُرَيشٍ ما بَقِيَ في النَّاس اثْنَانِ**»، هذا حُكْمٌ شرعيٌّ بَقِيَ فيهم الأَمْرُ إِلَىٰ عام ٦٥٦ هـ، فَلمَّا كثر فِيهِم الفِسْقُ والمَعَاصي، وكَانَ الخليفةُ يَهْتمُّ برَفَاهيَّتِهِ أَكْثر مِمَّا يَهْتمُّ بأَمْر المُسْلمينَ- سَلَّط اللهُ عَلَيْهم دَوْلةَ المَغُولِ، (جنْكِيز خَان)؛ فقتَلوا الخَلِيفةَ في عَهْد هولاكو، وَاسْتباحُوا عَاصِمةَ الإِسْلامِ بَغْداد، فقَتَلوا مِنَ المُسْلمينَ ما سَالَ بِهِ الدَّمُ كَالأَنْهارِ حتَّىٰ غَيَّر لونَ دِجْلة، وبَعْدها خَرجَتْ عَنْهم الخلافةُ كُليًّا.

وقَدْ تَجِد الآنَ من وُلَاةِ بَعْضِ الأَصْقاعِ مَنْ يَنْتمي إِلَىٰ البَيْتِ الهَاشِميِّ، ولَكنَّهم غَيْر مُقْتفِينَ لشَرِيعَتِهِ ﷺ، وَلَا مُتَّبعينَ لَهَا في مُعْظَمِ أُمُورِهِمْ، وَعَلىٰ هَذَا فَإِنَّ جَعْلَ الخِلافَةِ فِيهِمْ كَانَ مَشْروطًا بِمَا ذُكِرَ في الأَحَادِيثِ السَّابقةِ، فَلمَّا غَيَّروا، غيَّرَ اللهُ عَلَيهم.

ومن ناحيةٍ أخرى، فَإِنَّ الشَّيخَ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يُؤمِّر مُحمَّدَ ابن سعود، بَلْ هو كَانَ أَمِيرًا علىٰ قومِهِ، وقَدْ لجأ الشَّيخُ إلىٰ الله، ثمَّ إليه لِيَنْصُرَه علىٰ القِيَام بدَعْوة التَّوْحيدِ، وقالَ له بأنَّه إنْ فَعَل ذَلِكَ، فَنَصَرَ دِينَ الله، ونَشَرَ تَوْحيدَه، فإنَّ ذَلِكَ مُوجبٌ لِأنْ يَنْصرَه اللهُ، ويَمْنَحه السُّلطةَ هُوَ ومَنْ سَارَ من ذُرِّيَّتِهِ علىٰ نَهْجِهِ.

هَذَا هو القَوْلُ الحقُّ، وذَلِكَ أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ وَعَد النَّصرَ لمَنْ قامَ بدَعْوة الرُّسُل ونَصرَهَا، كَمَا قالَ تَعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ۝٧﴾ [محمد:٧].

وكَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ۝١٧٣﴾ [الصافات:١٧٣].

وكَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ۝٥١ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡۖ وَلَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ۝٥٢﴾ [غافر: ٥١، ٥٢].

فَافْهَمْ يَا جَاهِلُ، ويَا غَبِيُّ، لا تَقُلْ في شَرْعِ الله وأَنْتَ جاهلٌ لَا تَعْرفُ مَوَاقعَ الشَّريعةِ، فمِثْلُكَ مِنْ حقِّه أَنْ يُكمَّمَ فاهُ، وأَنْ يُسْجنَ ويُؤدَّبَ؛ لانْتِقَاصِهِ أَهْلَ الحقِّ ورِجَالَ الدِّين، وإنَّ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب بَرِيءٌ من التَّكْفيرِ، ومَنْ رَمَاهُ بالتَّكْفير، فسَيَلْقَىٰ جَزَاءَه عند الله الَّذي يَجْزي الظَّالِمينَ بظُلْمِهِمْ.

وَسَأَنْقُلُ لَكَ هُنَا- يا أَيُّها المُفْتري- كلامًا للإِمَامِ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب، وأنَّه مِمَّنْ يَتبرَّؤونَ مِنَ التَّكْفير بدُونِ بُرْهانٍ سَاطعٍ، ولا حُجَّةٍ قَاطِعةٍ:

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «الدُّرر السَّنيَّة» في (١/ ٢٣٠)، وذَكَر فِيهِ كَلامًا طَويلًا مِمَّا افْتَراهُ عَلَيه أعداءُ دَعْوة التَّوْحيد حَيْث قال: «ومَنْ شَاهَد حَالَنا، وحَضَر مَجالِسَنا، وتَحقَّق ما عِنْدَنا- عَلِمَ قطعًا أنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ وَضَعه وَافْتَراه عَلَينا أَعْداءُ الدِّينِ، وإِخْوانُ الشَّيَاطِينِ؛ تَنْفيرًا للنَّاسِ عَنِ الإِذْعانِ بإِخْلاص التَّوْحيدِ لله تَعَالىٰ بالعِبَادةِ، وتَرْك أَنْواعِ الشِّرْكِ الَّذي نَصَّ اللهُ عَلَيه بأنَّ اللهَ لا يَغْفره، فقَالَ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، فإنَّا نَعْتقد أنَّ مَنْ فَعَل أَنْوَاعًا من الكَبَائِر؛ كقَتْل المُسْلم بغَيْر حقٍّ، والزِّنا، والرِّبا، وشُرْب الخَمْر، وتكرَّر ذَلِكَ منه أنَّه لا يَخْرج بفعلِهِ ذَلِكَ عن دائرة الإِسْلامِ، وَلَا يُخلَّد به في دَار الانْتِقَامِ إِذَا ماتَ مُوحِّدًا بجَمِيع أَنْوَاعِ العبادةِ».اهـ.

وقَالَ في (ص ٣٠٧) من رِسَالةٍ للملك سعود بن عبد العزيز بن مُحمَّد بن سعود: «نَحْن -بحَمْد الله- لا نُكفِّر أحدًا من أَهْل القِبْلة بذَنْبٍ، وإنَّما نُكفِّرهم بما نَصَّ اللهُ ورسولُهُ، وأَجْمَع عليه عُلَماءُ الأُمَّة المُحمديَّة الَّذين لَهُمْ لِسَانُ صِدْقٍ في الأُمَّةِ أنَّه كُفْرٌ كالشِّرْكِ في عبادةِ الله غَيْره، من دُعَاءٍ ونَذْرٍ وذَبْحٍ، وكبُغْضٍ للدِّين وأَهْلِهِ، وَالاسْتِهْزاءِ بِهِ.

أمَّا الذُّنُوبُ؛ كالزِّنا، والسَّرِقة، وقَتْل النَّفس، وشُرْب الخَمْر، والظُّلْم، ونَحْو ذَلِكَ، فَلَا نُكفِّر مَنْ فَعَله إذا كَانَ مُؤْمنًا باللهِ ورَسُولِهِ إِلَّا مَنْ فَعَله مُسْتَحِلًّا لَهُ».اهـ.

وإنَّك بخَوْضِك- يا مُفْتر- فِيمَا لا تَعْلم قَدْ فَضَحك اللهُ، وبَيَّن جَهْلَك وخُبْثَك وهَوَاكَ الَّذي نَصَرْتَ به أعداءَ التَّوْحيدِ بما قُلتَه من أَكَاذِيبَ، وَمَا لَفَّقتَه من افْتِرَاءاتٍ عَلَىٰ أَهْلِ الحقِّ ودُعَاة التَّوْحيدِ، ودَوْلةِ التَّوْحيد (الدَّولة السُّعوديَّة) الَّتي لا تُوجَد دولةٌ مِثْلها في هَذَا الزَّمَن- فاللهُ يَتولَّىٰ جَزَاءَك، ويَحْكم فِيكَ بحُكْمِهِ العَدْل.

ومن جِهَةٍ أُخْرى، لمَاذَا لَمْ تُنْكر -يا بدري- ما في بَلَدك السُّودان من الأَضْرحةِ وَالمَشَاهدِ الَّتي يَعْبدها كثيرٌ من النَّاس، ويُقدِّمون النُّذورَ، ويَدْعونَ أَصْحابَها، ويَذْبحون لها القَرَابِينَ مِمَّنِ ابْتُلُوا بالعَقِيدَةِ الصُّوفيَّة الضَّالة الَّتي أَوْرَدتهم إلىٰ شِرْكِ الجاهليَّة.

بَلْ والأغلظُ من ذَلِكَ أنَّك تَمْدح عقيدةَ أَهْل السُّودان كما (ص٣) من شَرْحك لنُونِيَّتك المَشْؤومة حَيْثُ قلت: «صِرْنا لا نشكُّ بَعْد أَنْ عَلِمْنا خَبَرَ غَيْرنا أنَّ وُضُوحَ المَنْهجِ في السُّودانِ لَيْس له مَثِيلٌ في أيِّ مَكَانٍ».

فكَيْفَ تَمْدحُ المَنْهجَ الدَّعويَّ في السُّودان، وكثيرٌ من أَهْلِها قَدْ غَرِقَ في أَوْحالِ الصُّوفيةِ، وَفِي السُّودانِ أُنَاسٌ تكْفيريُّونَ مِثْلك، ومِنْهم جُهَّالٌ لا يَعْلمُونَ من الدِّين إلَّا أقلَّ القَلِيل مَعَ عِلْمنا بأنَّ هُنَاك أُنَاسٌ سَلفيُّونَ، طُلَّابُ عِلْمٍ، وحَمَلةُ عَقِيدةٍ صَحِيحةٍ، ولَكنَّهم قَلِيلُونَ، وأُقْسِمُ باللهِ، إنَّك لَوْ كُنْتَ مِنْ أَهْل التَّوْحيدِ، والعَقِيدةِ السَّلفيَّة، ما قدحت في عُلَماءِ التَّوْحيدِ، ودُعَاةِ التَّوْحيدِ، ونَاشِري التَّوْحيدِ، وَدَوْلة التَّوْحيدِ (الدَّولة السُّعوديَّة).

والشُّبْهَةُ الثَّانيةُ والَّتي قَالَ فِيهَا مُخْتَار في (فقرة ٢٦ ص١٠) من النشرة الَّتي أُرْسِلَتْ إِلَيَّ، وَاتِّهامه للدَّولة السُّعوديَّة بأَنَّها: «تُحَارِبُ التَّوْحيدَ، وأنَّ تبنِّيها لدَعْوةِ التَّوْحيدِ إنَّما هو مَسْرحيَّةٌ وخِدَاعٌ للشُّعُوبِ، والمُلْحقُ الدِّينيُّ السَّعوديُّ في السُّودان يُحَارِبُ الإِسْلامَ والتَّوْحيدَ»، كما في «قَضَايا مَنْهجيَّة» شريط (رقم ١).

وأقول: إنَّ الدَّولة السُّعوديَّة مِنْ عَهْد المَلِك عَبْد العزيز بن عبد الرَّحمن آل سعود رَحِمَهُ اللَّهُ مَا تَدْخل مَكَانًا إلَّا وَهِي تُطهِّره من الشِّركيَّاتِ والبِدَعِ.

وتَعَالْ يا تَافِه، ويا سَفِيه، سِرْ في الدَّولة السُّعوديَّة أَلْفَيْ كيلو عَرْضًا، وأَلْفي كيلو طُولًا، سِرْ فيها بتَأَنٍّ، وانْظُرْ هَلْ تَرَىٰ في السُّعوديَّة ضَريحًا يُعبَدُ، أَوْ قَبْرًا يُزارُ زيارةً شِرْكيَّةً أو بِدْعيَّةً، إنَّك لا تَجِدُ شَيْئًا من هَذَا القبيل.

أَلَا تَسْتحي وتَخْشَىٰ من المَسْؤوليَّة بَيْنَ يَدي الله حَيْثُ يَقُول تَعَالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر:٩٢]، وَيَقُولُ أَيْضًا: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴿٧﴾﴾ [الأعراف:٦، ٧].

ثمَّ هَلُمَّ إِلَىٰ المَدَارس فَانْظُرْ في المُقرَّراتِ- تَرَ أَنَّ التَّوْحِيدَ مُقرَّرٌ علىٰ الطُّلَّابِ من السَّنة الأُولَىٰ (ابتدائي) إِلَىٰ السَّنةِ الأَخِيرة من الجَامِعَةِ، بَلْ وتُطْبَع كُتُبُ التَّوْحيدِ وَغَيْرها من المُقرَّراتِ الدِّراسيَّةِ عَلَىٰ حِسَابِ الدَّوْلةِ السُّعوديَّة.

ثمَّ هَلُمَّ إلىٰ المَحَاكم الشَّرعيَّة، فَانْظُرْ في مَصَادرها إِنْ كان عندك أَهْليَّة، هَلْ تَرَىٰ أَحْكامًا شرعيَّةً مَأْخوذةً من الفِقْهِ الإسلاميِّ، أو تَرَىٰ قوانينَ أَجْنبيَّةً مُسْتوردةً من الشَّرْق أو الغَرَب!

إنَّك -واللهِ- كذَّابٌ مُفْترٍ، يدلُّ كَلامُكَ أنَّك مُحَاربٌ للتَّوْحيدِ والدِّينِ الإِسْلاميِّ، والمَنْهجِ السَّلفيِّ، وأَنْتَ تَزْعُمُ أنَّك تَنْصُرُهُ، وإنَّما قلت ذَلِكَ كَذبًا ونِفَاقًا، لِكَيْ تَتوصَّل إلىٰ سَبِّ أَوْلياءِ الله، وحُمَاةِ شَرْعِهِ، فَنَسْأل اللهَ أن يَكْفي المُسْلمينَ شَرَّكَ.

ومِنْ جِهَةٍ أُخْرى، فإنَّ المملكةَ دَوْلةٌ وَاسِعةُ الأَطْراف، مُتعدِّدةُ الجِهَاتِ، فِيهَا أُمَراؤُها، وعُلَماؤُها، وَفِيهَا أُنَاسٌ صَالحون كثيرٌ، والحَمْدُ لله، وفيها أُنَاسٌ غير صَالِحِينَ، مُخْتفُونَ في غِمَارِ الشُّعَبِ، وكلُّ مَنْ فيها فهُوَ تَحْت حِمَايَةِ الدَّوْلةِ عَلَىٰ العُمُومِ إلَّا مَنْ أَظْهَر مِنْهم سُوءًا فيه ضَرَرٌ عَلَىٰ الدَّولةِ، أو إِخْلالٌ بالأَمْن، فإنَّه قَدْ يُسْجن، أو يُحَاكم، أو يُطْرد إِنْ كان غير مُوَاطنٍ أَصْليٍّ، أمَّا من ظلَّ مُتخفِّيًا بعقيدتِهِ، مُتستِّرًا عن النَّاسِ، فهَذَا يَبْقىٰ تَحْتَ حِمَايةِ الدَّولةِ كغَيْرِهِ، وضَلَالُهُ علىٰ نَفْسِهِ، وعقابُهُ علىٰ رَبِّه، ولا يضرُّ الدَّولةَ شيئًا، فإِنْ أَفْسدَ إِفْسادًا خفيًّا يَعْلمُهُ بَعْضُ الشَّعب، ولَمْ يُبْلِغوا الدَّولةَ إِفْسادَه؛ فإنَّ إِثْمَه يكون عَلَىٰ مَنْ عَلِمَهُ ولَمْ يُبْلِغْ بِهِ.

أمَّا رِجَالُ الدَّوْلةِ، فإنَّه لا يَنالُهُمْ إثمٌ ما لم يَعْلموا، ومَنْ عَلِمَ مِنْهم شيئًا، ثمَّ قَصَّر في مُعالجتِهِ، فَسَينالُهُ إِثْمُ ذَلِكَ التَّقْصير عَلَىٰ ما سَكَتَ عنه وهُوَ يَعْلمُهُ، أَوْ قَصَّر في عِلَاجِهِ.

وهَذَا ردٌّ علىٰ مختار في قولِهِ في شريط «قَضَايا مَنْهجيَّة» (رقم ١): «واللي يمشي السُّعوديَّة الآن يعرف أن السُّعوديَّة الآن مُتَّجهةٌ نَحْو الكُفْرِ البَوَاحِ، والشِّرْكِ الصُّرَاحِ، أُمَراءُ يُؤْوُونَ الدَّجَاجِلةَ، والسَّحَرةَ، والكَفَرةَ، والزَّنادقةَ، ومَا زول يقدر يتكلم، ولا أي وَاحدٍ من العلماء يقدر يَتكلَّم في الشَّارع، يقول الأمير الفلاني جايب الدَّجَّال الفلاني، والفلاني الفلاني اللي جايبينه من السُّودان، ونعرف دَجَّالين وقَاعدين في السُّعوديَّة، وتحت حماية الأُمَراء، والأُمَراء دُول، مانو دول أمراء آل سعود اللي يحموا التَّوْحيد، ودولة التَّوْحيد».اهـ.

وأَقُول:

أوَّلاً: بالإِضَافَةِ إِلَىٰ ما سَبَق أنَّه لو قُدِّر أنَّ أَحدًا من رِجَالِ الدَّولة حَصَل منه شَيءٌ من هَذَا القبيل، فإنَّ إِثْمَه وضَرَره يَعُودُ علىٰ شَخْصِهِ، ولَيْسَ علىٰ الدَّولة، فالدَّولةُ اتِّجاهُها اتِّجاهٌ صَحيحٌ، وعَقِيدتُها عَقِيدةٌ صحيحةٌ، وَلَا يَضرُّها التَّصرُّفُ الفَرْديُّ، وهَذَا علىٰ فَرْض صِحَّةِ ما قَالَه هَذَا الكذَّابُ، وإلَّا فالَّذي نَعْتقدُهُ أنَّه كَذَّابٌ، وظَالِمٌ، ومُفْترٍ.

ومِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرىٰ؛ فإنَّ المُسْلمينَ مَأْمُورُونَ بِعَدَمِ نَشْر ما يكونُ مِنَ الأُمَراءِ مِنْ أَخْطاءٍ، وعَلَيهم أَنْ يَنْصَحُوهُمْ سِرًّا، فإِنْ قَبِلَ المَنْصوحُ، وإلَّا قَدْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ النَّاصح.

ولَا يَجُوز له ولا لغَيْره الخُرُوجُ عَلَيهم كما في حديث عُبَادة بن الصَّامت

عند مُسْلم في كتاب (الإمارة)، باب (وُجُوب طَاعَة الأُمَراء في غَيْر مَعْصيةٍ، وتَحْريمها في المَعْصية)، قال: «حَدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، حَدَّثنا عبد الله بن إِدْرِيس، عن يَحْيىٰ بن سَعِيد، وعُبَيد الله بن عُمَر، عن عُبَادة بن الوليد بن عُبَادة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه، قالَ: «**بَايَعْنا رَسُولَ الله ﷺ علىٰ السَّمْع والطَّاعةِ في العُسْرِ واليُسْرِ، والمَنْشطِ والمَكْرِهِ، وعَلَىٰ أَثَرةٍ عَلَينا، وعَلَىٰ أَلَّا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَه، وعلىٰ أَنْ نَقُول بالحقِّ أَيْنما كنَّا، لا نَخَافُ في الله لَوْمةَ لَائمٍ**»(١).

وَحَدِيث عَبْد الله بن عُمَر عِنْدَ مُسْلمٍ في كِتَابِ (الإِمَارَةِ)، باب (وُجُوب مُلَازمةِ جَمَاعة المُسْلمينَ عِنْدَ ظُهُورِ الفِتَنِ)، قَالَ: «حَدَّثنا عُبَيد الله بن مُعَاذ العَنْبَرِيُّ، حَدَّثنا أَبِي، حَدَّثنا عَاصِمٌ، وَهُو ابْنُ مُحمَّد بن زَيْد، عن زَيْد بن مُحمَّد، عن نَافعٍ، قال: جَاءَ عَبْدُ الله بن عُمَر إلىٰ عَبْد الله بن مُطِيع حِينَ كانَ من أَمْر الحَرَّةِ ما كان، زَمَنَ يَزِيد بْنِ مُعَاويةَ، فقَالَ: اطْرحُوا لأَبِي عَبْد الرَّحمن وِسَادةً، فقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لأَجْلِسَ، أَتَيتُكَ لأُحدِّثك حَدِيثًا سمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقولُهُ، سمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ خَلَع يدًا من طَاعةٍ، لَقِيَ اللهَ يَوْمَ القيامةِ لا حُجَّةَ له، ومَنْ ماتَ ولَيْس في عُنُقِهِ بَيْعةٌ، مَاتَ مِيتةً جَاهليَّـةً**»(٢).

وَحَدِيث عبد الله بن عَبَّاس عند البخاريِّ في كتاب (الفتن)، باب (قَوْل النَّبيِّ ﷺ: «**سَتَرَوْنَ بَعْدي أُمُورًا تُنْكرونها**»)، وبمثلِهِ عِنْدَ مُسْلمٍ في كتاب

(١) أخرجه مسلم (١٧٠٩).
(٢) أخرجه مسلم (١٨٥١).

(الإمَارة)، باب (وُجُوبِ مُلَازمةِ جَمَاعةِ المُسْلمينَ عِنْدَ ظُهُور الفِتَنِ)، قَالَ: «حَدَّثنا حَسَنُ بن الرَّبِيع، حَدَّثنا حَمَّاد بن زَيْدٍ، عن الجَعْدِ أبي عثمان، عَنْ أبي رَجَاءٍ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْويه قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِه شَيْئًا يَكْرهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعةَ شِبْرًا فَمَاتَ، فَمِيتةٌ جَاهِلِيَّةٌ**»[1].

وَحَدِيثُ عَرْفجة بن شُرَيح الأَشْجعي عِنْدَ مُسْلمٍ في كتاب (الإمارة)، باب (حُكْم مَنْ فرَّق أَمْرَ المُسْلمينَ وَهُوَ مُجْتمعٌ)، قالَ: «وَحدَّثني عُثْمانُ بْن أَبي شَيْبَةَ، حَدَّثنا يُونُسُ بن أبي يَعْفُور، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْفَجة، قالَ: سمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَتاكُمْ وأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَىٰ رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفرِّقَ جَمَاعتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ**»[2].

وَفِي رِوَايةٍ لَهُ فِي نَفْسِ الكِتَابِ والبَابِ، قَالَ مُسْلمٌ: «حَدَّثني أَبُو بَكر بن نَافِع، ومُحمَّد بن بَشَّار، قالَ ابْنُ نافعٍ: حَدَّثنا غُنْدَرٌ. وقال ابنُ بَشَّار: حَدَّثنا مُحمَّد بن جعفر، حَدَّثنا شُعْبة، عن زياد بن عِلَاقة، قال: سمعتُ عَرْفَجَة قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّه سَتكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ**[3]**، فمَنْ أَرادَ أَنْ يُفرِّقَ أَمْرَ هذِهِ الأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْربُوه بالسَّيْفِ كائنًا مَنْ كَانَ**»[4].

وَحَديثٌ عَنْ أَبِي هُريْرة عِنْدَ مُسْلمٍ في كتاب (الإمارة)، باب (وُجُوبِ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩)، واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٢).

(٣) **الهَنَات**: جمع هَنَة، والمراد بها هنا: الفتن والأمور الحادثة.

(٤) أخرجه مسلم (١٨٥٢).

الوَفَاء ببَيْعةِ الخُلَفاءِ الأوَّل فالأوَّل)، قال: «حَدَّثنا مُحمَّد بن بشار، حَدَّثنا مُحمَّد بن جعفر، حَدَّثنا شُعْبة عن فُرَاتٍ القَزَّاز، عن أبي حَازِم قالَ: قَاعَدْتُ أبا هُرَيرة خَمْسَ سِنينَ، فسمعتُهُ يُحدِّثُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**كَانَتْ بَنُو إِسْرائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبياءُ، كُلَّما هَلَكَ نبيٌّ خَلَفه نبيٌّ، وَإِنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدي، وسَتكُونُ خُلَفاء فَتكْثُرُ**». قَالُوا: فمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «**فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّل فالأَوَّل، وأَعْطُوهُمْ حَقَّهم، فإنَّ اللهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعاهُمْ**»(١).

وَلأبي هُرَيرة أيضًا حديثٌ عِنْدَ مُسْلمٍ في كتاب (الإمارة)، باب (وُجُوب مُلَازمَةِ جَمَاعة المُسْلمينَ عِنْدَ ظُهُورِ الفِتَنِ)، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَان بن فَرُّوخٍ، حَدَّثنا جَرِير (يعني: ابن حَازم)، حَدَّثنا غَيْلَان بن جَرِير عن أبي قَيْس بن رِيَاح، عَنْ أَبِي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَنْ خَرَج من الطَّاعةِ، وفَارَقَ الجَماعَةَ، فمَاتَ- مَاتَ مِيتةً جَاهليَّةً، ومَنْ قَاتَل تَحْتَ رايةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضب لعَصَبةٍ، أو يَدْعو إلىٰ عَصَبةٍ، أو يَنْصر عَصَبةً، فقُتِلَ- فقِتْلةٌ جَاهِليَّةٌ، ومَنْ خَرَجَ عَلَىٰ أُمَّتي يَضْربُ برَّها وفَاجِرَها، وَلَا يَتَحاشَ مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْده، فلَيْسَ منِّي، ولَسْتُ مِنْه**»(٢).

وأَقُول: الأدلَّةُ علىٰ عَدَمِ جَوَازِ الخُرُوج عَلَىٰ وُلَاةِ الأُمُور كَثِيرةٌ، وإنَّ هَذَا الجَاهِلَ المُتبجِّحَ بالكَذِبِ من حَقِّه أن يُسْجنَ ويُحَاكَمَ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٨).

إنَّ هذِهِ الإِشَاعاتِ الكَاذبةَ قَدْ تُسِيءُ إِلَىٰ سُمْعةِ الدَّولة السُّعوديَّة الَّتي لَوْ نَظَرَ الإِنْسانُ في كلِّ دُوَلِ الأَرْض لَمْ يَجِدْ مِثْلَها في الاسْتِقَامةِ والعَدْلِ أو قَرِيبًا مِنْها، والحَمْدُ لله عَلَىٰ ذَلِكَ، ونَسْأَلُ اللهَ أن يَنْصُرَها، وأَنْ يَكْبتَ كلَّ ظَالمٍ يُريدُ بِهَا أَوْ بالمُسْلِمِينَ سُوءًا، وباللهِ التَّوْفيقُ.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

كتب هذا الرد

أحمد بن يحيى محمد النجمي

١٤٢٨/٦/١٦ هـ



رد على الرد
لكبح من تجاوز الحد

تقريظ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ، وَالصَّلَاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ رَسُول الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ.

أمَّا بَعْد:

فقَدِ اطَّلعْتُ عَلَىٰ كتاب «الانتقادات العليَّة لمَنْهج الخرجات والطَّلعات والمكتبات والمخيمات والمراكز الصَّيفيَّة»؛ الَّذي أَعَدَّه كلٌّ مِنَ الشَّيْخ/ أحمد بن عمر بازمول، والشَّيخ/ أحمد بن يَحْيىٰ الزَّهراني، فرأيتُ أنَّهما قَدْ وُفِّقا في جَمْع مَادَّةٍ جَيِّدةٍ تدلُّ علىٰ سُوءِ قَصْد أَصْحاب هَذَا المَنْهج، فِي هَذِهِ الخرجات والسَّهَرات والرحلات، وإِنْ كانوا يُزَاولُونَ ما يُزَاولُون فِيهَا في غايةٍ من السِّريَّة والتَّكتُّم، ولكنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قَدْ أَظْهر بَعْضَ ما يَتستَّرون عَلَيه علىٰ أَلْسنَةِ أَقْوامٍ كَانُوا مَعَهم فَتَركُوهمْ، وعلىٰ أَلْسِنَةِ أَقْوامٍ نَاقَشوا بَعْضهم، وقَدَّموا ذَلِكَ في أَسْئلةٍ.

والمُهمُّ: أنَّ ما يَتستَّرونَ عَلَيه من سَبِّ وُلَاة الأَمْر والعُلَماءِ السَّلفيِّين قَدْ

أَظْهَره الله عَزَّوَجَلَّ عَلَىٰ فَلتَاتِ أَلْسنَةِ بَعْضهم، وأَلْسِنة غَيْرهم، وتَحقَّق فيهم ما قَالَه عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذَا رأيتَ القَوْمَ يَتنَاجَوْنَ بشَيءٍ من أَمْر دِينِهِمْ دون العَامَّةِ، فَاعْلَمْ أَنَّهم عَلَىٰ تَأْسِيسِ ضَلَالةٍ»[1].

وكَمْ عند هَؤُلاء الحَركِيِّين المُتحزِّبين من ضَلَالاتٍ وَبِدَعٍ، وغِوَاياتٍ أَصرُّوا عليها بَعْد النُّصْح المُتكرِّر، ولقَدْ أَحْسَنَ المُؤلِّفانِ بجَمْع فَتَاوىٰ مَجْموعةٍ من العُلَماءِ السَّلفيِّينَ مِمَّا يدلُّ علىٰ إِجْماعِ أَهْلِ العِلْمِ السَّلفيِّينَ عَلَىٰ إنكار ما هُمْ عَلَيه من التَّحزُّبِ والبِدَعِ، وَتَبْييت الخُرُوج، والإِعْداد له؛ لِذَلِكَ فإنِّي أَحُثُّ طُلَّابَ العِلْمِ عَلَىٰ قِرَاءةِ هَذَا الكتابِ لِمَا حَوَاهُ من الفَوَائِدِ في التَّعرُّفِ علىٰ هَذِهِ المَنَاهِجِ الخَاطِئَةِ.

واللهُ وليُّ التَّوْفيق.

كتبه

أحمد بن يحيى النَّجمي

في ٩/ ٦/ ١٤٢٥هـ

---

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (١/ ٢٨٩، ٢٩١)، والدارمي بنحوه في «سننه» (٣٠٧)، واللالكائي في «شرح أُصُول الاعتقاد» (٢٥١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٧٧٤).

الرد العلمي على تقريظ الشيخ أحمد بن يحيى النجمي

الساحة الإسلامية: المبتهل (٢٧- ٩- ٢٠٠٤)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ رَسُولِ الله وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ.

أمَّا بَعْد:

فمِمَّا يَعْرِفُه كلُّ قَاصدٍ للحقِّ، مُتَحرٍّ الاتِّباع في طَلَبه وَالاسْتِقَامةِ عليه، إنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعة فِتنًا كقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِمِ، يَغْدو الحليمُ فِيهَا حَيْران، ولعلَّ من أَعْظمِ أَسْبابِ ذَلِكَ، ما نَشْهدُهُ من بَعْض المُنْتسِبينَ للعِلْمِ، من حيفٍ عن سَوَاء الصِّراط، ووُلُوغٍ في أَعْراضِ المُصْلحينَ بحُجَجٍ واهيةٍ، ودَعَاوىٰ مُتكسِّرةٍ لا تَسْتقيم عَلَىٰ سَاقٍ، ولا تَنْطلي علىٰ عاقلٍ.

فالمُحْكمُ في الدِّين بَيِّنٌ أمره، لَا غُمُوضَ فيه، وَلَا يَلْتبسُ إلَّا علىٰ مَنْ في قلبِهِ مرضٌ، فأَصْبح قلبُهُ زائغًا كالكُوزِ مُجخِّيًا، لا يأخذُ ولا يدعُ إلَّا ما أُشْرِبَ من هَوَاه، وجَرَىٰ في دمِهِ من شَطَطٍ في الأَحْكامِ، وتَعسُّفٍ في الفَهْمِ، وضَلالٍ في الرُّؤيةِ، وعطنٍ في التَّصوُّر.

وإذا كَانَتِ الأهواءُ في الدِّيانات، كما ذكر كثيرٌ من عُلَماء السَّلفِ الصَّالح رضوان الله عليهم، فإنَّ هَذِهِ الأَهْواءَ وما يَتْبعُهَا من حُظُوظِ النَّفْس ومُشْتهياتها، تُعَدُّ عند أُولِي الأَلْبابِ عَظِيمةَ الخُطُورة، لكَوْنها تُحْدثُ التَّلاعبَ في الدِّين، وتَزْييف حَقِّه المحض، وتَخْديمه لكلِّ صاحبِ هَوَىٰ ورُؤْيةٍ.

ومَنْ يَقْرأ بِتَمعُّنٍ ما خَطَّته يدُ أحمد النَّجمي في تَقْريظِهِ لهَذَا الكتابِ، يَلْمس شيئًا من غُلوِّ هَذَا المِسْكينِ، وَضِيقِ أُفُقِهِ، وقِلَّةِ بضاعتِهِ.

وهَذِهِ المَسَائلُ الَّتي انْبَرىٰ الشَّيخ ليُقرِّظ الكتابَ عَنْها، لَيْسَتْ من أُمُور الدِّين وثوابِتِهِ الرَّاسخة، ولا عقائدِهِ المُحْكمةِ الَّتي لا يَسْتقيمُ سُوقُه إلَّا عليها، ولَيْسَتْ من القَطعيَّات الَّتي لا تَخْتلف فيها الرُّؤىٰ، وَتَتعدَّد فيها التَّوجُّهات، وتَتبَاينُ فِيهَا العُقُولُ والأَفْهامُ.

فَالمَكْتباتُ[(١)] والمَرَاكزُ الصَّيفيَّةُ تُعَدُّ من مَظانِّ الاجْتِهَادِ الَّتي تُعْمل في إِقْرارِها أو رَدِّها قَوَاعدَ أَهْل العِلْمِ والنَّظَر المَصْلحي، وما تَتغيَّاه الشَّريعة المُطهَّرة من مَقَاصدَ عظيمةٍ؛ سواء في أَبْواب الضَّرورَاتِ، أو الحَاجيَّاتِ، أو التَّحسينيَّاتِ.

ومَنْ ظنَّ أنَّه بضَرْبةِ لَازبٍ،وبنَظْرةٍ حِزبيَّةٍ مُنْتنةٍ يحكم عليها، فقَدْ تَكلَّف ما لا قِبَلَ لَهُ به، وهو مَسْؤولٌ عند الله أوَّلًا، وعِنْدَ خَلْقه ثانيًا عن هَذِهِ الأَحْكامِ الجائرة،

---

(١) المراد بالمكتبات التي حَذَّرا منها (الشيخ أحمد الزهراني، والشيخ أحمد بازمول): «هي ما يَقَع في بَعْض المدن من اجتماع هؤلاء الشَّباب في المكتبات الخاصَّة بالمساجد، ويكون فيها ما يكون في الخرجات من التَّنظيمات، والإمارة في الحَضَر، إلىٰ غير ذلك». انظر: «الانتقادات العَلِيَّة لمنهج الخَرْجات، والطَّلْعات، والمكتبات، والمُخيَّمات، والمراكز الصَّيفيَّة» (ص٨).

والفَتَاوىٰ البَائِرَةِ، والأَقْوالِ الصَّادَّة عن سُلُوكِ سَبِيلِ القَصْدِ وَالاعْتِدَال.

وقَبْل الرَّدِّ علىٰ كلامِهِ، أُنبِّه باختصارٍ أَنَّ الشَّيْخ أحمد النَّجمي -وَفَّقه الله- مَعَ كَثِيرٍ من أَتْباعِهِ يَتَميَّزونَ في نَظْرتهم للنَّوَازل والوَقَائع الحادثة بأَمْرين اثنين:

١- **النَّظْرة الحَديَّة**، والأَحْكام القطعيَّة في كثيرٍ من الأُمُور الاجتهاديَّة، فقَدْ تَجِد بَعْضَ النَّوَازلِ تَسْتلزمُ من العُلَماءِ إعمالَ النَّظَر والاجْتِهَاد؛ لأَنَّها لَيْسَتْ من الثَّوَابت، وَلَا هِيَ من الأُمُور الَّتي جَاءَتِ النُّصُوصُ صريحةً في الدِّلالة علىٰ حُكْمها، بَلْ كثيرٌ من هَذِهِ الحَوَادثِ أُمُورٌ فَرْعيَّةٌ اجتهاديَّةٌ، يَخْتلفُ فيها العُلَماءُ بحَسَبِ أَفْكارِهِمْ وَسَعتِهِمْ العِلْميَّة، وقُدْراتهم الفكريَّة، وتَصوُّرهم للمَسَائل، وإِدْراكهم لمَنَاطَاتها وتَرتُّبها عَلَىٰ الأَوْصافِ، وتَنْزيلها علىٰ الأَعْيان.

٢- **صَبْغُ أيِّ اجتهادٍ يَجْتهدونَه، وأيِّ حُكْمٍ يَقْتبسُونَه ومَحلُّه الاجتهادُ والنَّظرُ، وقَدْ يكون للمُخَالفِ مَنْزعٌ قويٌّ في الشَّريعةِ بِصِبْغَةِ السَّلف الصَّالح، فمَا أَنْ يَحْكموا في أَمْرٍ حُكْمًا**، فَإِنَّهُمْ يَتبعونَه حَالًا بقَوْلهم: إنَّ هَذَا هو قَوْل السَّلَف الصَّالح قاطبةً، ويَدَّعونَ الإجماعَ عَلَيه.

وفي هَذَا المَسْلك من الخُطُورة الكثيرُ:

أ - إنَّه يُجنِّد الأتباعَ لِكَيْ يَتلقَّوا هَذَا الحُكْمَ بالسَّمع والطَّاعة، فإنَّه قَوْل السَّلَف، وأنَّىٰ لك -أيُّها المُخَالف- أَنْ تناقشَ اجْتِهادَهم، أو تنقضَ دَعَاواهم، أو تَدَّعي أنَّهم رجالٌ، وأَنْتَ كَذَلِكَ، فهُمْ يُرحِّلونَ مُواجَهتَكَ ورَدَّك عَلَيهم إلىٰ ردٍّ عَلَىٰ أَسَاطينِ السَّلَف الكرامِ.

بَيْدَ أنَّه في حَقِيقةِ الحالِ، عَلَيك أَنْ تعرفَ أنَّ هَذَا لَيْس بقَوْلٍ للسَّلَف،

فالسَّلَفُ الصَّالحُ لَمْ يَشْهدوا هَذِهِ الأَزْمنة، ولَمْ يَعْلموا عن حُكْمِ هَذِهِ الأُمُور، فيَتمَّ تَقْويل السَّلَفِ ما لَمْ يَقُولُوه، ويتمَّ إِدْخالُهُمْ في مَعْركةٍ لَمْ يَشْهدوها، وتتمَّ المُتَاجرةُ بأَسْمائهم، وهَذَا -بلا شكٍّ- تَجنٍّ عَلَيهم، وكذبٌ، وبهتانٌ، وافتراءٌ علىٰ السَّلَف الصَّالح.

ب- إنَّ هَذَا ليس بقَوْلٍ للسَّلَف قطعًا، ولِذَا بإِمْكَانِكَ أَنْ تجدَ بقليلٍ من الكُلْفةِ فَتَاوىٰ لأَكَابِرِ المُتَّبعينَ لمَنْهجِ السَّلَفِ من المُعَاصِرينَ تَنْقض اسْتِدلَالاتهم، وتُفْسد ما أَحْكَموه من حُجَجٍ، فالعُلَماءُ المُعَاصرُونَ لَا يُوافِقُونَهم في هَذِهِ الحدَّة في الآرَاءِ، وَلَا في هَذَا السُّعار الَّذي يَلْهثون جَادِّين في مُحَاولة ريِّ عطشِهِ، وإِسْكاتِ نُبَاحِهِ.

ج- إنَّ السَّلَفَ- رضوان الله عليهم- قَدِ اخْتَلفوا في كثيرٍ من أُمُورِ الدِّين، ولَيْس هَذَا قدحًا في شُخُوصِهم، ولا تَنَقُّصًا في مَقَاماتِهم، فخَيْريَّتهم، وعظمةُ شَأْنهم ومَقَاماتهم شيءٌ، وادِّعاءُ العِصْمةِ في اخْتِيَارَاتهم شيءٌ آخر.

ومَنْ تَصفَّحَ شَيْئًا من الآثَارِ السَّلفيَّة في المُصنَّفاتِ، والأَجْزاء، والسُّنن، والمَسَانيد، يَجِدْ أَنَّ السَّلَفَ -رضوان الله عَلَيهم- كَانُوا يَجْتهدُونَ في الحَوَادثِ، فمِنْهم مَنْ يُصِيبُ الحقَّ ولُبَّه، ومِنْهم مَنْ يُخْطئهُ اجْتِهادًا، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة:١٤٨]، وللمُصِيبِ أَجْرانِ، وللمُخْطِئ أجرٌ.

د- إِرْهَاب المُرِيدِين لهم، وكَذَا قَمْع المُخَالِفِينَ بدَعْوىٰ أَنَّ هَذِهِ المَسَائل الَّتي يَحْكمونَ فيها إِجْماعيَّة، ولا مَسَاغ لِلاخْتِلافِ فِيهَا، ومَا أَكْثرَ أَنْ تجدَ

أحمد النجمي -هَدَاه الله- أو غيره يَتَّهِمُ مُخَالفه بأنَّه يَنْقضُ الإجماعَ، ويَفْتاتُ علىٰ قَوْل الأُمَّةِ.

هـ- إنَّ كلًّا مِنْهم يُفسِّر مَنْهجَ السَّلف بحَسَب رُؤيتِهِ وفَهْمِهِ، ويَقِيس الآخَرِينَ بمَقَايِيسَ مَسْطرتِهِ الحِزْبيَّة، ونَظَّارته الفكريَّة، فالقَوْلُ الفَصْل هو قولُهُ هو، والحقُّ هو ما يَمْلكه هو، وأدلَّته دائمًا هي الفُرْقانُ القاطعُ، والنُّورُ السَّاطعُ، وكلُّ ما لَدَىٰ الآخرين -أيًّا كانوا- هو مُتَشابهٌ، يَنْبغي أن يردَّ إلىٰ مُحْكمِهِ هو، وفَهْمِهِ هُوَ.

وخُطُورة هَذَا المَنْهج الغَالِي، وهَذِهِ النَّظرة الضَّيِّقة والمُبْتسرة للدِّين، تَكْمن في أنَّهم دائمًا يُشِيعُونَ الخلافَ، ويُشتِّتونَ الشَّمْلَ، ويَزْرعونَ قَنابِلَ الفُرْقةِ بَدلًا من بُذُورِ الاجْتِمَاعِ.

فاليَوْمَ تَجِدهُمْ صَفًّا وَاحِدًا عَلَىٰ خصمٍ مُعيَّنٍ، يَتنَادَوْنَ بَيْنهم، ويَتَصايحونَ أَنِ اغْدُوا إلىٰ نُصْرة السَّلَف، وذُبُّوا عن حِيَاضِهم، والحقيقةُ أنَّ كثيرًا من المَسَائل المُتَنازع بَيْنَهم عَلَيها، لا تَعْدُو أَنْ تكونَ انْتِصَاراتٍ للنُّفُوسِ، وتَحْقيقًا لمَكَاسِبَ آنيَّةٍ في مَعَارك حَامِيَةِ الوَطِيسِ، لا بدايةَ لَهَا، ولا نهايةَ.

فاليَوْمَ هُمْ مع فريد المالكي، وغدًا ضِدُّه، ثمَّ يَتكَالبُونَ علىٰ المغراوي بَعْد أن كَانُوا يُعظِّمونَه ويُبجِّلونَه، ثمَّ يَنْطلقونَ إِلَىٰ آخر، وهُمْ لا يَخْتشُونَ من الله، وَلَا يَسْتحُونَ من عبادِ الله، فالحلبي اليَوْمَ سَلفيٌّ، وغدًا مُميِّعٌ للمَنْهج والعقيدة، واليومَ هُمْ مع الرَّمضاني، وغدًا ضدُّه، واليومَ يُمجِّدونَ القُوصي ويُعظِّمونَه، وغدًا هُوَ مُبْتدعٌ ضالٌّ، واليَوْمَ مَعَ فوزي الأثري، وغدًا يَتكَالبُونَ

فِي الحطِّ عَلَيه، والتَّنْكيل به، والمأربيُّ اليومَ عالمٌ سلفيٌّ ومُحدِّثٌ، وغدًا تَجدُهُمْ في مَجَالِسِهم يَعدُّونه شرَّ مَنْ وطئ الثَّرىٰ، وأخبثَ مَنْ علىٰ وَجْه الأَرْض، وفالح الحربي اليومَ إمامٌ عِنْدهم، فلا تَتريَّثُ إلَّا قليلًا حَتَّىٰ تَجِدَهُمْ يَعدُّونه مِمَّنْ يَدْعو إلىٰ التَّأصيل للتَّقْليد، ومُجَانبة الدَّليل والاتباع.

والسَّبَبُ -والعِلْمُ عندَ الله- يَعُود في أنَّ كلًّا مِنْهم يُفسِّر مَنْهجَ السَّلَف علىٰ ما يُوافِقُ هَوَاه ومَكَاسِبَه ومَصَالِحَه، فإِذَا تَغيَّرتِ المصالحُ، انْقلَبَ الواحدُ مِنْهم علىٰ أَصْحابِهِ؛ لأنَّهم خَالَفوا تَأْويلَه، ولَمْ يَقْتنعُوا بحُجَجِهِ الدَّاحضة، ورُدُودِه المُخلِّصة، كما أنَّ مَنْهجَ السَّلفِ في مِثْلِ هَذِهِ المَسَائل الاجتهاديَّة مَنْهَجٌ واسعٌ فَضْفاضٌ، كلٌّ يَجِدُ فيه بُغْيتَه، وكلٌّ يَقْتنص من أَوَابِدِهِ ضالَّته، وتَجِدهم دَائمًا وبنَفْس الدَّعْوىٰ، وعَلَىٰ نَفْس النَّمط، يُبدِّعونَ الآخر، ويَلْمزُونَه بشَتَّىٰ التُّهَمِ والعُيُوبِ والنَّقائص.

ولَيْسَ ذَلِكَ صَعْبًا، ولا عَسِيرًا، فبإِمْكَانِ كلٍّ مِنْهم أن يَنْتقي من هَذَا البَحْر المتراكم مِنْ كُتُبِ السَّلَفِ، ومَآثِرهِمْ، وأَقْوالِهِمْ، وأَحْكامِهِمْ، وَاجْتِهَادَاتِهِمْ، ما يَسْتطيبُهُ فُؤادُهُ، وما تَرُوقُ له نفسُهُ.

فتَجِدُهُمْ -مثلًا- يَقْدحُونَ الزِّنادَ علىٰ بَعْضهم البعض بالنُّقُول عَنْ شيخ الإسلام ابن تيمية، فهَذَا يَقُول: ذَكَر شيخُ الإِسْلام في مَوْضع كَذَا من الفَتَاوىٰ، والآخرُ يَقُول: ذَكَر شيخُ الإسلام في مَوْضع كَذَا من الفَتَاوىٰ، ليَدْحضَ خَصْمَه، وليُوهِن حُجَّتَه، وأَحْيانًا قَدْ يَقْتَنصُ كُلٌّ مِنْهم نَفْسَ النَّصِّ المَنْقول عَنْ شَيْخ الإسلام، كلٌّ يُفسِّرُهُ بحَسَب رُؤيتِهِ، ويَقِيسُهُ بمِقْياسِهِ، ويَطْبعه بمَيْسه، حَتَّىٰ يجدَ كلٌّ مِنْهم نَفْسَه في نهاية المَطَاف خالي الوِفَاضِ، صِفْرَ اليَدَين.

وإنِّي حريصٌ - أخي القارئ - علىٰ عَدَم الإِطَالةِ عليك، أو إِمْلالك بشيءٍ من هَذَا الهَشِيمِ الَّذي اسْتَقامَ علىٰ سُوقِهِ حينًا، ثمَّ جَعَله اللهُ هباءً مَنْثورًا.

أوَّلاً: يَقُولُ أَحْمد النَّجمي في مَطْلع هَذَا التَّقْريظِ:

«فَقَدِ اطَّلَعتُ عَلَىٰ كتاب «الانْتِقَاداتِ العليَّة لمَنْهَج الخرجات والطَّلعات والمَكْتبات والمُخيَّمات والمَرَاكز الصَّيفيَّة» الَّذي أَعدَّه كلٌّ من الشَّيْخ أحمد ابن عمر بازمول، والشَّيخ أحمد بن يحيىٰ الزهراني».

قلتُ: والمَدْعو أحمد الزهراني، مُرْجِئٌ من المُرْجئةِ الخُلَّصِ، وقَدْ حَذَّرت اللَّجنة الدَّائمة للإفتاء من سُوءِ مَنْهجِهِ، وخَطَل عقيدتِهِ.

يقول أحمدُ النَّجْمي:

«فَرَأيتُ أنَّهما قَدْ وُفِّقَا في جَمْعِ مَادَّةٍ جَيِّدةٍ تدلُّ علىٰ سُوءِ قَصْدِ أَصْحابِ هَذَا المَنْهَجِ في هَذِهِ الخَرْجات والسَّهَرات والرَّحَلات، وإِنْ كانوا يُزَاولُونَ ما يُزَاولون فيها في غَايَةٍ من السِّريَّة والتَّكتُّم، ولكنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قَدْ أَظْهر بَعْضَ ما يَتستَّرونَ عَلَيه علىٰ أَلْسنَةِ أَقْوام كَانُوا مَعَهم، فَتَركُوهُمْ، وعلىٰ أَلْسِنَةِ أَقْوامٍ نَاقَشوا بَعْضهم، وقَدَّموا ذَلِكَ في أَسْئلةٍ».

قلتُ: كلَّا واللهِ، لَمْ يُوفَّقا، وأنَّىٰ للتَّوْفيقِ أَنْ يُحَالفَ مَنْ يُورد من الأدلَّةِ إِنْ كان هُنَاك أَدلَّةٌ أصلًا - وأَقْوال العُلَماءِ ما يُوَافق أَهْواءَه، ويَحْذف من أَقْوالِهم ما لا يُوَافق أَهْواءَ طَائفتِهِ ومَشْربِهِ، وهَذَا حالُ أَهْلِ الأَهْواء، يُورِدُونَ ما لَهُم، ويَدَعون ما عَلَيهم، كَمْ كُنْتُ أَتمنَّىٰ أَنْ يُورِدَا أَدلَّةَ العُلَماءِ السَّلفيِّين المُخَالفينَ لَهُمْ وأَقْوالهم، وَلَوْ في مَعْرض الرَّدِّ عَلَىٰ الشُّبَهِ، لا شَطْبها وتَهْميشها وكأنَّ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ.

يَقُولُ أحمدُ النَّجْمي: وإنْ كانوا يُزَاولُون ما يُزَاولُون فيها في غَايَةٍ من السِّريَّة والتَّكتُّم، ولكنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قَدْ أَظْهرَ بعضَ ما يَتستَّرون عليه علىٰ أَلْسنَةِ أَقْوام كانوا مَعَهم، فَتَركُوهم، وعَلَىٰ أَلْسِنَةِ أَقْوامٍ نَاقَشوا بَعْضهم، وقَدَّموا ذَلِكَ في أَسْئلةٍ.

قلتُ: هَذَا الكَلامُ غَيْر صحيحٍ البتَّة، فهَذَا مَحْضُ افْتِرَاءٍ وتَجَنٍّ، وسَوْقٌ لِلاتِّهاماتِ والظُّنُونِ بغَيْر خُطَامٍ، وَلَا زِمَامٍ.

فهَذِهِ المَرَاكزُ الصَّيفيَّة قَدْ أَذِنَ بها وُلَاةُ الأَمْر، وتَبنَّتها وَزَارةُ المعارف ضِمْن قائمة المَنَاشط اللَّاصيفيَّة، وتَدْفع الدَّولةُ سَنويًا جزءًا مَعْلومًا من خَزينَتِها في دَعْم المَرَاكِزِ الصَّيفيَّةِ والمَكْتباتِ، وعَلَىٰ هَذَا إقرارُ ومُوَافقةُ وُلَاة الأُمُورِ من الأُمَراءِ والعُلَماءِ.

أمَّا إِنْ كانَ يَعْني الشَّيخ أحمد النَّجمي أَنَّ هُنَاك مَنِ اسْتَغَلَّ شيئًا من هَذِهِ المَنَاشِطِ في الإِفْسادِ، فهَذَا لا يَلْغي شرعيَّةَ وُجُودِها، وعَظِيمَ مَنْفعِها.

فإِنْ كان الشَّيخ يَقْصد هؤلاء، فلمَاذَا هَذَا التَّعْميمُ والقَوْل علىٰ الدُّعَاة والمُصْلحينَ بالتَّخرُّصَاتِ والظُّنُونِ، فمَا هَذَا بسَبِيل أَهْلِ العِلْمِ النَّاصِحِينَ، ولَا هِيَ بطَرِيقَةِ العُلَماءِ الرَّبَّانِيِّينَ، بَلْ هِيَ من طَرَائِقِ تركي الحمد، ومَنْصور النقيدان، ومَنْ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِمْ، في مُحَاولة طَمْسِ هَذِهِ المَعَالم الدَّعويَّة المُضِيئة، ووَضْعها في مَوْضع التُّهْمةِ، وإِهَالَة تُرَابِ الكَذِبِ ودَعْوىٰ الإِرْهابِ عَلَىٰ نُورِ مَنْهجِها، وَبَرِيقِ مَآثِرها.

يَقُولُ أَحْمد النَّجمي: «والمُهِمُّ أَنَّ ما تَستَّروا عَلَيه من سَبِّ وُلَاة الأَمْر والعُلَماءِ

السَّلفيِّينَ قَدْ أَظْهرَهُ الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ فَلَتاتِ أَلْسِنَةِ بَعْضهم، وأَلْسنةِ غَيْرهم، وتَحقَّق فِيهِمْ ما قَالَه عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْث يَقُول: «إِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا يَتنَاجَوْنَ بشيءٍ من أَمْر دِينِهم دُونَ العَامَّة، فَاعْلم أَنَّهم علىٰ تَأْسيس ضَلالةٍ».

وَكَمْ عِنْدَ هؤلاء الحَركيِّين المُتحزِّبين من ضَلَالاتٍ، وَبِدَعٍ، وغواياتٍ، أَصرُّوا عَلَيها بَعْدَ النُّصْح المُتكرِّر».

قلتُ: هَذَا الكلامُ لا يَجُوز إطلاقُهُ وتعميمُهُ، وكَوْن هَذَا قَدْ يَقَع من بَعْض المُنْتسِبينَ إِلَيْها، فهو قَدْ يَقَعُ من غَيْر المُنْتسبينَ إِلَيْها أيضًا، والواجب هُوَ نُصْحهُمْ وَبَيانُ خَطَئهم، وجُلُّ -إِنْ لم يكن كلُّ- المَرَاكِز والمَكْتباتِ تَدِينُ لوُلَاة الأُمُور والعُلَماءِ بالسَّمْع والطَّاعة في المَعْروف.

وَاعْلَمْ -أخي رَعَاك الله- أنَّ إيرادَه لهَذَا الأَثَر عَنْ عمر بن عبد العزيز هو مَحْضُ انْتِقَاءٍ وتَلَاعُبٍ بالآثَارِ، فمُجرَّد التَّناجِي وَالتَّسارِّ بَيْن المُسْلمينَ لا يُذَمُّ شَرْعًا من حَيْث هُوَ، فيَنْبغي أَنْ يفهمَ هَذَا الأَثرُ علىٰ حَقيقتِهِ، وقَدْ أورد بَعْضُ السَّلَفِ بابًا فيمَنْ خص قومًا بشَيءٍ من العِلْمِ، فهَلْ هَؤُلَاءِ السَّلَف كانُوا علىٰ شَفَا حفرةٍ من ضَلالةٍ؟! سُبْحانَك هَذَا بُهْتانٌ مبينٌ.

كَمَا أنَّ حُجَّته مجرَّد أثرٍ، ونصَّه لا يقرُّ فتوىٰ، ولا يُبْطل مُحْكمًا، وَمِمَّا يدلُّ علىٰ انْتِقَاءِ الشَّيخ وتَخْديمه للنُّصُوص والآثار لحِسَابِ طائفتِهِ وزُمْرتِهِ، أنَّ عمر بن عبد العزيز قال: ما يَسرُّني أنَّ أَصْحابَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْتلفوا، فهَلْ يَتَّبعُ الشَّيخ هَذَا الأثرَ علىٰ ظاهرِهِ، أَمْ أنَّه سوفَ يقوم الشَّيخُ بنَقْض هَذَا الأثرِ رِوَايةً ودِرَايةً، وكتابة الرُّدُود في إبْطالِهِ ونَقْضِهِ وتَفْنيدِهِ، فالانتقاءُ من آثارِ السَّلَفِ الكرام فنٌّ يُحْسنُهُ الشَّيخ بحَسَب القضيَّة المُرَاد الكتابةُ فيها.

يَقُولُ الشَّيخ: «وكَمْ عِنْد هؤلاء الحَركيِّين المُتحزِّبين من ضَلالاتٍ، وبِدَعٍ، وغواياتٍ، أَصرُّوا عَلَيها بعد النُّصْح المُتكرِّر».

قلتُ: هَذِهِ الأَحْكامُ العامَّةُ، وهَذِهِ النَّظرةُ الضَّيِّقةُ المَحْدودةُ، هِيَ أمرٌ تَعوَّدْنا عَلَيه من فَضِيلةِ الشَّيخ كثيرًا، فإنَّ العُمُومَ كما ذكرَ الإمامُ أحمدُ هو بلاءُ النَّاس، لكن الشَّيخ النَّجمي بطَبْعه يَسْتملحُهُ ويَسْتعذبُهُ، فالمُخَالفونَ أَهْلُ ضلالاتٍ وبِدَعٍ، وما عَلَيك إلَّا التَّصْديقُ والتَّسليمُ، فالشَّيخ هو صاحبُ الحقِّ، وهو النَّاطقُ الرَّسميُّ له، وما علىٰ المُريدِينَ إلَّا سلُّ السُّيُوفِ والأسنَّة لقَمْع المُبْتدعةِ.

والعُمُومُ والإجمالُ الَّذي يُمَارسه الشَّيخُ كثيرًا في رُدُودِهِ علىٰ المُخَالِفينَ يُنَاسبُ حَالَه ومَقامَه لِسَبَبينِ اثْنَينِ:

١- **كِبَرُ سِنِّ الشَّيخ**، وعِظَمُ مَنْزلتِهِ عِنْدَ مُريدِيه، فمُجرَّد أَنْ يُمْلي سطرين علىٰ أحد تَلامذتِهِ حَتَّىٰ يَنْبري الأتباعُ لنَشْرها وإِفْشائِها بَيْنَ النَّاس، وكأَنَّها وحيٌ يُوحَىٰ، فهِيَ مِعْيارٌ للحقِّ، وفرقانٌ له، وَمِيزانٌ تُعْرف به الأهواءُ، وكاشفةٌ للضَّلالَاتِ.

٢- **الكَلامُ المُجْملُ الَّذي يُلْقيه الشَّيخ علىٰ عَوَاهنِهِ في نَقْد أَشْخاصٍ وطوائفَ يَتْرك مجالًا للتَّأْويلِ**، وتَباين التَّفْسيراتِ حَتَّىٰ عِنْدَ مُريدِيهِ أَنْفُسِهم، فقلَّةُ الكَلَامِ وإِجْمالُهُ تَبْقىٰ فضاءً مَفْتوحًا لِلاحْتِمَالاتِ، ويَبْقىٰ هناك مجالٌ لتَفْسِيرِهَا عَلَىٰ مَحامِلَ أُخْرىٰ، لتَبْيينِ وَجْهها المَزْعُومِ عِنْدَ المُخَالفينَ الَّذِينَ قَدْ يُلْجؤونهم لتَبْيينِ المُبْهم الَّذي تَركه الشَّيخ، وتَفْصيل مُجْملِهِ.

يقول الشَّيخ النَّجميُّ: «وَلَقَدْ أحسنَ المُؤلِّفانِ بجَمْع فَتَاوىٰ مَجْموعةٍ من العُلَماء السَّلفيِّين مِمَّا يدلُّ علىٰ إِجْماعِ أَهْل العِلْمِ السَّلفيِّين علىٰ إِنْكار ما هُمْ عليه من التَّحزُّبِ والبِدَعِ، وتَبْييتِ الخُرُوج والإِعْداد له».

قلتُ: وهَذَا الكَلَامُ يَنْقض أوَّلَه آخرُهُ، ويَدْرأ بنَحْره في صَدْره، فقولُهُ: «مَجْموعة من العُلَماء السَّلفيِّين»، فيه دلالةٌ أنَّ المُؤلِّفين (الجامعيان) انْتقَيا بَعْض الفَتَاوىٰ لتَدْعم حُجَّتهما، وتُقوِّي رَأْيهما، ثمَّ يَتنَاقضُ ليقولَ وفي نَفْس السَّطر: «مِمَّا يدلُّ علىٰ إِجْمَاعِ أَهْل العِلْمِ السَّلفيِّين...».

فكَيْفَ يكونُ قولُ مَجْموعةٍ من العُلَماء إجماعًا، وهَلْ ما قَالَه ربيع المَدْخلي، والجَامِي رَحِمَهُ اللَّهُ، والسحيمي يُعدُّ إِجْماعًا، هَذَا لا يَقُولُ به مُنْصفٌ، إلَّا إِنْ كانَ الشَّيخ يَقْصد بقولِهِ هَذَا أَنَّ هؤلاء هُمُ العُلَماء السَّلفيون وَحْدهم، ومَنْ خَالَفهم فهو يَلْحق حالًا بركب الفِرَقِ الضالَّة، وهل يُعدُّ الشَّيخُ النَّجمي أمثالَ الشَّيخ عبد العزيز بن باز، وابن عثيمين، وصالح السدلان الَّذِينَ خَالَفوه في هَذِهِ المَسْألةِ الاجتهاديَّةِ النِّسبيَّة سَلفيِّين أم لا؟

وَخِتامًا: فَإِنَّني لستُ مع أو ضدَّ المَرَاكز، والمُخيَّمات الصَّيفيَّة، والمكتبات، وغَيْرها، فَهِيَ أُمُورٌ ما عرفتها في حَيَاتي، وَلَا اسْتَشْرَفتْ إِلَيْها نَفْسي، وما كنتُ -والله- لأُضلِّلَ أو أُبدِّعَ مَنْ يقول بمَنْعها لِمَا يراه فيها من مَفَاسدَ أو أَخْطاءٍ.

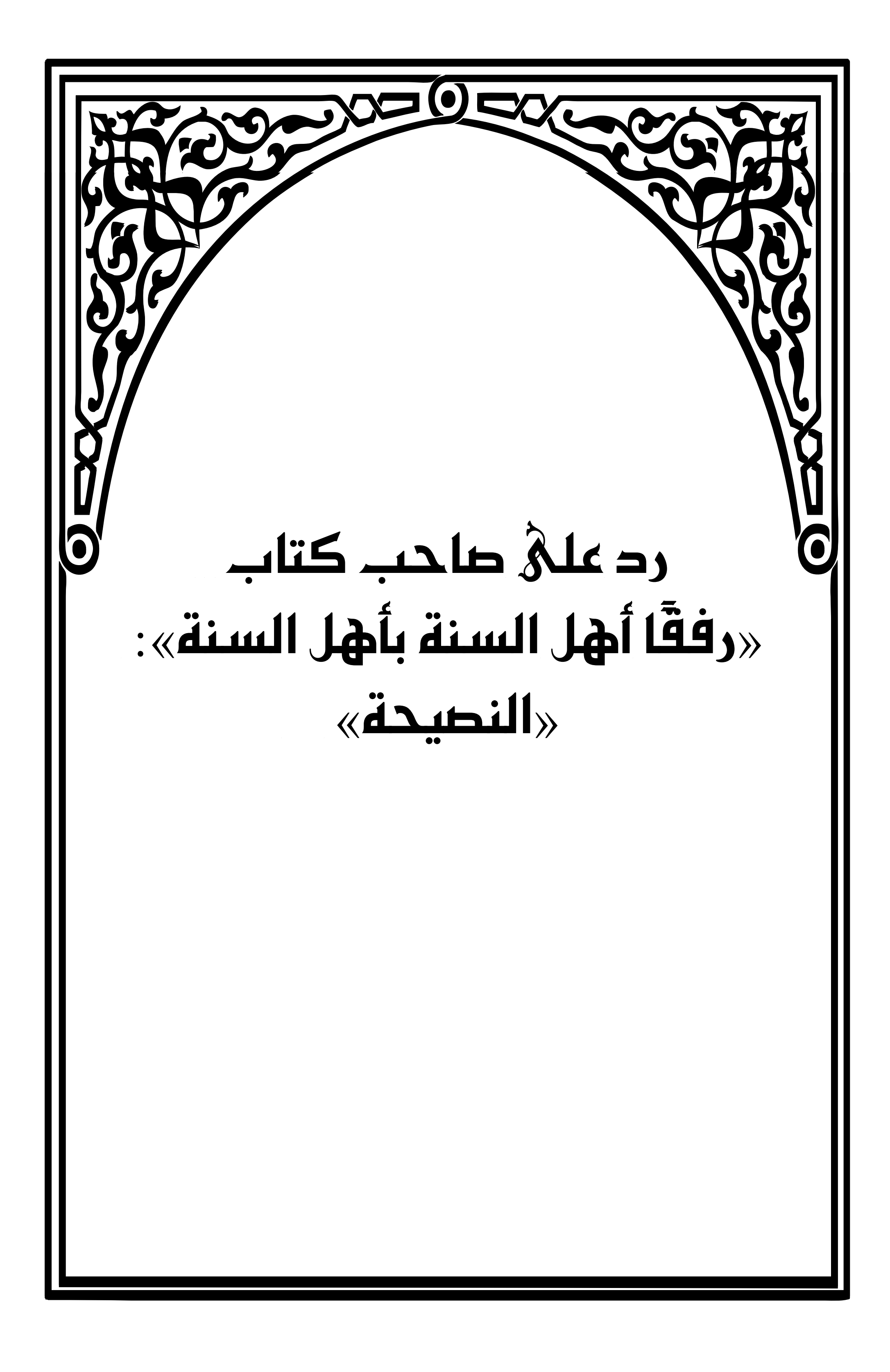
إنَّ هَذِهِ المسائلَ هِيَ أُمُورٌ مُحْتملةٌ للقَبُول والرَّدِّ، ومُتَّسعة للصَّوابِ والخطإِ، ومَنْ رأىٰ جَوَازَها، وتَأكَّد له نَفْعها، فَلْيَعْمل باختيارِهِ، فلا يُثرَّب عليه، ولا يَجُوز أن يقفَ أحدٌ في طريقِهِ، فقَدْ يكونُ له قولُهُ، واجتهادُهُ، وتفسيرُهُ.

أَمَّا هَذَا التَّحزُّبُ الَّذي يُمَارسُهُ الشَّيخُ أحمد النَّجمي وغيره، فما كانَ يَنْبغي أن يفعل مثل هَذَا، ولا أن يَتبوَّأ هَذِهِ المَنْزلةَ، فإنَّ المراكزَ الصَّيفيَّة أُمُورٌ تَبنَّتها الدَّولةُ، وقَامَتْ عليها، وَدَعَمَتْها، فإنْكَارُ وُجُودِهَا وشَرعيَّتها افْتِيَاتٌ علىٰ وُلَاةِ الأُمُور، وَفِيهِ مَا فِيهِ من شقِّ عَصَا الطَّاعة، والمنابذة لهم، فهَذَا فيه تَبْديعٌ وتضليلٌ للقَائِمِين عليها، وهَذِهِ من الأُمُورِ الَّتي قَدْ تُهيِّجُ علىٰ وُلَاةِ الأُمُور، وقَدْ تجرُّ -لا قَدَّر الله- للإِرْهابِ والخُرُوج.

وَكَانَ يَنْبغي للشَّيخ إِنْ كان ولا بدَّ مُنْكرًا لِمَا يراهُ بِدْعةً وضلالةً، أَنْ ينكرَ هَذَا الأمرَ في السِّرِّ، لا أَنْ يشهرَ المَعَايبَ بَيْنَ النَّاس، ويَجْعل مناشطَ وزارة التعليم كَلأً مُسْتباحًا لأَنْيابِ النَّاهِشِينَ، ومَخَالبِ الوَالِغِينَ.

كما أنَّه كانَ يَنْبغي عَلَىٰ هَذَا الشَّيخ -وَفَّقه الله- أَلَّا يُفْتي بفَتْوىٰ، أو يَقُولَ بقولٍ، قَدْ يلزم منه المَكِيدة للإِسْلامِ وأَهْلِهِ، إلَّا بَعْد أن يعلم مكانَه من الحِكْمَةِ، ومآلَه من الوَاقِع، فإنَّ كثيرًا من الغَربيِّين، وكَذَا العَلْمانيُّون يَتهجَّمونَ علىٰ هَذِهِ الدَّولة، ويَشنُّونَ الحَمَلاتِ عَلَيها؛ لِكَوْنها تَرْعىٰ هَذِهِ المناشطَ والمراكزَ، فمِنَ السَّفَه والعَبَثِ الوُقُوفُ في صفِّ الأَعْداءِ، وتَسْويغ اتِّهاماتِ العَلْمانيِّين وأَبَاطيلهم بأدلَّةٍ وحُجَجٍ وبراهينَ شَرْعيَّةٍ.

كَتبَه الألمعيُّ علىٰ عُجَالةٍ وشُغلٍ، واللهَ أسألُ أَنْ ينفعَ بِهِ قَارِئَه وكَاتِبَه وجَمِيعَ المُسْلمينَ، آمين.



رد على صاحب كتاب
«رفقًا أهل السنة بأهل السنة»:
«النصيحة»

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَضِيلَةَ الشَّيخ الفَاضِل العَلَّامة: عَبْد المُحْسن بن حَمَد العَبَّاد البَدْر، المحترم.

السَّلام عَلَيكم وَرَحْمة الله وبركاتُهُ.

وبَعْدُ: أَخِي، تَلَقَّيتُ منكَ اتِّصالًا ليلةَ الخميس المُوَافق ١٠/ ٥/ ١٤٢٤هـ تَعْتبُ عليَّ فيه، وتَقُول: إنَّك تَلقَّيتَ مكالمةً تَحْكي مكالمةً صوتيَّةً، وأنِّي قلتُ للسَّائل: إنَّه لا يُوزِّع هذا الكتابَ الَّذي هو كتابك: «**رِفْقًا أهلَ السُّنَّة بأَهْلِ السُّنَّة**» إلَّا مُبْتدعٌ.

وأنا أقول: يَعْلم الله أَنِّي لَمْ أُبدِّعك، ولَمْ أقصد تَبْديعك؛ لأنِّي أَعْتبرك من أَهْل السُّنَّة المُجَاهدين في نَشْرها.

ولكنِّي أعتبر تَأْليفَك لهَذَا الكتابِ إساءةً إلىٰ السُّنَّة الَّتي ما زِلْتَ تَقُوم بنَشْرها، وتَعْليمها للنَّاس من زمنٍ، وإِنْ كنت لَمْ تَقْصد الإساءةَ إلىٰ السُّنَّة قطعًا فيما أعتقد؛ ولكن كان زَعْمك -فيما أظنُّ- الإصلاحَ بَيْنَ الطَّرفين، الطَّرف المُتحمِّس الَّذِي يخرج بتَحمُّسه عن الاعتدال، والطَّرف المعتدل، واللهُ أَعْلَمُ.

ولكنَّك أسأتَ بتَأْليفك هذ الكتاب الَّذِي يظهر منه تَثْبيط السَّلفيِّين عن الكلام في أَهْل البِدَعِ، ونَقْدهم فيه.

ثانيًا: يَظْهر منه تَخْطئتُكَ لهم فيما حَصَل مِنْهم مِنَ الكَلَام في أَهْل البِدَعِ، وذَمِّهم بذَلِكَ، وعَيْبهم به.

ثالثًا: بدل ما كانَ الكَلَامُ في أَهْل البِدَعِ قربةً إلىٰ الله من أَعْظم القُرَبِ، جَعَلتَه جريمةً من أَعْظم الجَرَائم، فقَدْ قيل للإمام أحمد بن حنبل: «رجلٌ يُصلِّي، ويَصُوم، ويقرأ القرآن، ورجلٌ يَتكلَّم في أَهْل البِدَعِ، فقال: الَّذِي يُصلِّي، ويصوم، ويقرأ القرآنَ لنفسِهِ، والَّذِي يَتكلَّم في أَهْل البِدَعِ للنَّاس يَعْني مَنْفعتَه تعود إلىٰ النَّاس بأَنْ يُحذِّرهم من أَهْلِ البِدَعِ»(١).

رابعًا: استغلَّ أَهْلُ الْبِدَعِ مَوْقفَك هَذَا، فجَعَلوك مُدَافعًا عَنْهم، ومُخَاصمًا لهم، فجَعَلوا يُصوِّرون كتابَك بالمئات؛ بل وبالآلاف، ويُوزِّعون حسب ما بلغنا، فانظر مَنْ نَفَعْتَ، وفي صفِّ مَنْ وَقَفْتَ بهَذَا الكتابِ؟!

خامسًا: وأَنْتَ بذَلِكَ اسْتَبدلتَ الَّذِي هو أَدْنىٰ بالَّذِي هُوَ خيرٌ!

يَعْني: وأَنْتَ أَعْلم اسْتَبدلتَ بنُصْرة السَّلفيِّين، والدِّفاع عَنْهم، نُصْرة المُبْتدِعِينَ، والدِّفاع عنهم؛ شعرت أو لم تَشْعر، فقَدْ حَصَل ذَلِكَ!

فَانْظُرْ مَنْ هَذَا الَّذِي فَرِحَ بكتابك، ومَنْ هو الَّذِي أسف؟!

لا شكَّ أنَّه قَدْ فَرِحَ به الحِزْبيُّون، وأسف السَّلفيُّون، لذَلِكَ فإنَّ السَّلفيِّين يَدْعون الله أن يَردَّك إلىٰ الحقِّ ردًّا جميلًا، ويَسْألونه أن يَجْعلَك من المُدَافعين

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٣١): «قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إلَيْك أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ؟ فَقَالَ: «إِذَا قَامَ وَصَلَّىٰ وَاعْتَكَفَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ».

عن السُّنَّة، والذَّابِّين عنها كما جَعَلك من النَّاشرين لَهَا.

سادسًا: لقَدْ قرأتُ كِتَابَك «تخريج طُرُق حديث: «**نضَّرَ الله امرأً سَمِعَ مَقَالتي فوَعَاها، وأَدَّاها إلىٰ مَنْ لَمْ يَسْمعها**»[1]، قبل أكثر من ثلاثين سنةً، فَأَعْظمتُكَ، وازْدَدتُ حبًّا لكَ، وما زلتُ أَسْمَعُ أنَّ لَكَ درسًا في الحديث، أو دُرُوسًا، وسمعتُ بَعْضَ حلقاتِهِ في الإذاعةِ في أَيَّامٍ قَريبَةٍ، وسمعتُ انْطِلاقَك في تَرْجمة رجالِ الأَسَانيد؛ فغَبطْتُكَ، وتَمنَّيتُ أن يُوفِّقني اللهُ لحِفْظِ رجالِ الأَسَانيد مثلك.

سابعًا: وَأَنْتَ بِهَذَا الكتابِ قَدْ أَدَنْتَ نَفْسك حينما تَزْعم أنَّ الكلامَ في المُبْتدعةِ غِيبةٌ، وأَنْتَ تَعْلم أنَّ الغِيبَةَ هي الذَّمُّ المَحْض الَّذِي لم يَكُنْ مَقْصودًا به الدِّفاعُ عن الدِّين.

أمَّا ما قُصِدَ به الدِّفاع عن الدِّين، فإنَّه لا يكون غِيبةً، وأنت لا بُدَّ أن تقول: فلانٌ مرجئٌ، أو رُمِيَ بالإِرْجَاءِ، وفلانٌ كان يرىٰ رأيَ الخَوَارج، وفلانٌ قدريٌّ، أو رُمِيَ بالقَدَر... إلخ.

فإِنْ قلت: هَذِهِ غِيبَةٌ، والغِيبةُ حرامٌ، فإنَّه يَحْرم عليك أَنْ تَغْتابَ النَّاسَ، وتأكل لُحُومَهمْ.

وإن قلت: تَجُوز الغيبةُ إذا كان مَقْصودًا بها الدِّفاع عن الدِّين.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٨٢) (١٦٨٠٠) من حديث جُبير بن مطعم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الترغيب والترهيب» (٩٢).

قلنا: وكَذَلِكَ يَجُوز أن نقولَ: فلانٌ مبتدعٌ إذا قَصَدنا بذَلِكَ التَّحذيرَ منه حتَّىٰ لا تَنْتشرَ بدعتُهُ، ونَحْن مَعَك أَنَّ مَنْ لَمْ يُعْرف بالْبِدَعِ لا يَجُوز الكلامُ فيه، فإِنْ أَحْدثَ بدعةً، ونُصِحَ منها، وأَبَىٰ أن يَقْبل، هُجِرَ وتُرِكَ.

ثامنًا: والأدلَّة علىٰ جَوَاز الغيبةِ إِذَا قُصِدَ بها التَّحذيرُ كثيرةٌ، وَرَدَ ذَلِكَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وقرَّره سَلَفُ الأُمَّة من الصَّحابَةِ، والتَّابِعِينَ، ومَنْ بَعْدهُمْ من أَئمَّة الأَثَر، وحُمَاة الدِّين:

فَمِنَ الكتابِ: قَوْلُ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾﴾ [التوبة:٧٣]، وهَذَا شاملٌ للمُنَافِقِينَ نفاقًا اعتقاديًّا، ونفاقًا عمليًّا، ومِنْهُمُ المُبْتدعةُ.

وأَمَّا مِنَ السُّنَّةِ: فمَا رَوَاه البخاريُّ برقم (٦٠٣٢) عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أنَّ رجلًا استأذنَ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، فلَمَّا رآه، قال: «**بِئْسَ أَخُو العَشِيرَة، وبِئْسَ ابْن العَشِيرَة**»، فلَمَّا جَلَس، تَطلَّق النَّبيُّ ﷺ في وَجْهِهِ[1]، وانْبسَطَ إليه، فلَمَّا انْطلَق الرَّجلُ، قَالَتْ له عائشةُ: يا رسولَ الله، حين رأيتَ الرَّجلَ، قلتَ له كَذَا وكَذَا، ثمَّ تَطلَّقتَ في وَجْهِهِ، وَانْبسَطتَ إليه؟! فقَالَ رسولُ الله ﷺ: «**يا عَائِشَةُ، مَتَىٰ عَهِدتِنِي فَحَّاشًا؛ إنَّ شرَّ النَّاس عِنْدَ الله منزلةً يَوْمَ القيامةِ مَنْ تَركَه النَّاسُ اتِّقاءَ شَرِّه**»[2].

وكذَلِكَ حديث فاطمة بنت قَيْس: «أَنَّ أبا عمرو بن حفص طَلَّقها ألبتَّة

(١) أي: انشرح في وجهه، ولم يعبس.
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٣٢).

وهو غائبٌ، فأَرْسَل إليها وكيلَهُ بشعيرٍ، فَسَخِطَتْه، فقَالَ: واللهِ، ما لكِ علينا من شيءٍ! فجاءت رَسُولَ الله ﷺ، فَذَكرتْ ذَلِكَ له، فقَالَ: «**لَيْسَ لكِ عليه نفقةٌ**»، فأَمَرها أَنْ تعتدَّ في بَيْتِ أُمِّ شريكٍ، ثمَّ قال: «**تلك امرأةٌ يَغْشاها أَصْحَابي، اعتدِّي عند ابن أُمِّ مكتومٍ؛ فإنَّه رجلٌ أَعْمَىٰ تَضَعِينَ ثيابَكِ، فإذا حَلَلتِ فآذِنِيني**»، قالت: فلَمَّا حَلَلتُ، ذكرتُ له أنَّ معاوية بن أبي سفيان، وأبا جَهْمٍ خَطَبَاني.

فقالَ رسولُ الله ﷺ: «**أَمَّا أبو جهمٍ فلا يَضَعُ عَصَاه عن عاتقِهِ، وأَمَّا معاويةُ فصُعْلوكٌ لا مالَ له**[١]، **انْكِحِي أُسَامةَ بن زيدٍ**»، فكرهتُه، ثمَّ قال: «**انْكِحِي أُسَامة**»، فنَكَحتْهُ، فجَعَل اللهُ فيه خيرًا، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ[٢]»[٣].

ومثل ذَلِكَ حديث عَائِشَةَ قالت: «دَخَلتْ هند بنت عُتْبة امرأة أبي سفيان علىٰ رَسُولِ الله ﷺ، فقالت: يا رَسُولَ الله، إنَّ أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، لا يُعْطيني من النَّفَقَة ما يَكْفيني ويَكْفي بَنِيَّ إلَّا ما أخذتُ من مالِهِ بغَيْر علمِهِ، فهل عليَّ في ذَلِكَ من جُنَاحٍ؟ فقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**خُذِي مِنْ مَالِهِ بالمَعْروفِ ما يَكْفيكِ، ويَكْفي بَنِيكِ**»[٤].

---

(١) أي: فقير لا يجد شيئًا من متاع الدنيا.

(٢) «**الغبطة**»: تَمنِّي مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، والمعنىٰ: كانت النساء تَغْبِطُني؛ لوفور حَظِّي منه.

(٣) أخرجه مسلم (١٤٨٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٧١٤).

ومِنْ حَدِيثِ عبد الله بن مُغفَّل، رأىٰ رجلًا يَخْذف[1]، فقَالَ له: لا تَخْذف، فإنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عن الخَذْف، أو كان يَكْره الخَذْفَ، وقال: «**إنَّه لا يُصَاد به صيدٌ، ولا يُنْكَىٰ به عدوٌّ، ولكنَّها قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ، وتَفْقأ العينَ**».

ثمَّ رآه بَعْد ذَلِكَ يَخْذفُ، فقَالَ له: أُحدِّثك عن رَسُولِ الله ﷺ أنَّه نَهَىٰ عن الخَذْف، أو كَرِهَ الخَذْفَ، وأَنْتَ تَخْذفُ، لا أُكلِّمكَ كَذَا وكَذَا»[2]، ومثل ذَلِكَ عن أبي بَكْرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[3].

وأمَّا ما وَرَد عن السَّلَفِ فهو شيءٌ كثيرٌ، من ذَلِكَ:

ما حُكِيَ عن شُعْبة بن الحَجَّاج أنَّه قال: «تَعَالوا حتَّىٰ نَغْتابَ في الله عَزَّ وَجَلَّ»[4].

وكذَلِكَ ما حُكِيَ عن عاصم الأَحْول رَحِمَهُ اللهُ قال: «كان قَتَادةُ يَقْصُر بعمرو بن عُبَيد[5]، فجَثَوتُ علىٰ رُكْبتي، فقلتُ: يا أبا الخَطَّاب، هَذِهِ الفُقَهاء يَنَالُ بَعْضها من بَعْضٍ؟ فقال: يا أَحْولُ، رجلٌ ابْتدَع بِدْعةً،

(١) **الخذف**: هو رمي الإنسان بحصاة أو نَواة ونحوهما، يجعلها بين أصبعيه السبابتين، أو الإبهام والسبابة.

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٤/ ١١٣) (٢٠٤٦٣) عن أبي بكرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن الخَذْفِ؛ فأخذ ابنُ عَمٍّ له، فقال: عَنْ هَذَا؟ وخَذَفَ! فقال: أَلَا أُرَانِي أُخْبرك عن رسول الله ﷺ نَهَىٰ عَنْهُ، وأَنْتَ تَخْذِفُ؛ والله لا أكلمك، عَزْمَةً مَا عِشْتُ، أو مَا بِقَيتُ، أو نحو هذا».

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص ٤٥)، وانظر «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢٣).

(٥) أي: يقع فيه، ويُقَلِّل مِن شأنه ويَزدريه.

فيُذْكَر، خيرٌ من أن يُكَفَّ عنه»[١].

وقال الحَسَنُ بن الرَّبيع: قال ابْنُ المُبَارك: «المُعلَّىٰ بن هلال هو هو، إلَّا أنَّه إذَا جاءَ الحديثُ يَكذِبُ؛ قالَ: فقَالَ لهُ بَعْضُ الصُّوفيَّة: يا أبا عبد الرَّحمن، تَغْتابُ؟ قال: اسكت، إذا لَمْ نُبيِّنْ؛ كيف يُعْرفُ الحَقُّ من البَاطِلِ»[٢].

وقَالَ عَبْدُ الله بن أَحْمد: قلتُ لأبي: «ما تَقُول في أَصْحاب الحديثِ، يَأْتُونَ الشَّيخَ لعلَّه يكون مُرْجئًا، أو شيعيًّا، أو فيه شيءٌ من خلاف السُّنَّة؟ أَيَسعُني أَنْ أسكتَ عنه أم أُحذِّر عنه؟ فقال أبي: إنْ كان يَدْعو إلىٰ بِدْعةٍ، وهو إِمَامُهُمْ فيها، ويَدْعو إليها، قال: نَعَمْ، تحذر عنه»[٣].

وقال الحَسَنُ البصريُّ رَحِمَهُ اللهُ: «لَيْسَ لأَهْلِ البِدْعةِ غيبةٌ»[٤].

وقال عفَّان رَحِمَهُ اللهُ: «كُنَّا عند إسماعيل بن عليَّة جُلُوسًا، فحَدَّثَ رجلٌ عن رجلٍ، فقلت: إنَّ هَذَا ليس بثَبْتٍ، فقال الرَّجل: اغْتَبْتَه! فقال إسماعيل: ما اغْتابَه، ولكنَّه حَكَم أنَّه ليس بِثَبْتٍ»[٥].

وقال ابْنُ تَيْمية رَحِمَهُ اللهُ في «**الفتاوىٰ**» (٢٨/ ٢١٧): «وأمَّا إذا أظهر الرَّجلُ

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٤٤)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٧٤٨)، وتتمة القصة عنده: «قال: فوجدتُ علىٰ قَتَادة، فوضعتُ رأسي، فإذا بِعَمرو يَحُكُّ آيةً مِن القرآن! قلت: مَا تصنع؟ قال: إنِّي أعيدُها. قال: فَحَكَّها. قال: قلتُ: أَعِدْهَا! قال: لا أستطيع!».

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٥).

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٦)، وانظر «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص٢٧٦).

(٤) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٣).

(٥) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٣).

المُنْكراتِ، وَجَبَ الإنكارُ عَلَيه عَلَانيةً، ولَمْ يَبْقَ له غيبةٌ، ووَجَب أن يُعَاقبَ علانيةً بما يَرْدعُهُ عن ذَلِكَ من هجرٍ وغيره».

وقال ابْنُ الجوزيِّ في «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» (ص١٨٥): «وقَدْ كانَ الإمامُ أبو عبد الله أحمد بن حنبل لشدَّة تَمسُّكه بالسُّنَّةِ، ونَهْيه عن البِدْعةِ، يَتكلَّم في جَمَاعةٍ من الأَخْيار إذا صَدَر منهم ما يُخَالف السُّنَّةَ، وكلامُهُ ذَلِكَ مَحْمولٌ علىٰ النَّصيحةِ للدِّين».اهـ.

وَبالجُمْلةِ، فَالآثَارُ عَنِ السَّلَفِ كثيرةٌ، ولا يَتَّسع هَذَا الجَوابُ المُخْتصَر لبَسْطها، وهُنَاك آثارٌ عَنْهم تَدْعو إلىٰ الإِنْكَار عَلَىٰ مَنْ ظَهَر منه ما يُخَالف ظَوَاهرَ الشَّرعِ، وما يَحْتمل حقًّا وباطلًا، أو يَخْلط بَيْن سُنَّةٍ وبِدْعةٍ.

قَالَ شَيْخ الإسلام ابْنُ تَيْمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابِهِ: «درء تعارض العقل والنَّقْل» (١/ ٢٥٤): «فطريقةُ السَّلَف والأئمَّة أنَّهم يُرَاعون المعاني الصَّحيحة المَعْلومة بالشَّرْع والعَقْل، ويُرَاعون -أيضًا- الأَلْفَاظَ الشَّرعيَّةَ، فيعبرون بها ما وَجَدوا إلىٰ ذَلِكَ سبيلًا، ومَنْ تكلَّم بما فيه معنًىٰ باطلٌ يُخَالف الكتابَ والسُّنَّةَ، رَدُّوا عليه، ومَنْ تَكلَّم بلفظٍ مُبْتدعٍ يَحْتمل حقًّا وباطلًا، نَسَبوه إلىٰ البِدْعَةِ أيضًا، وقالوا: إنَّما قابل بدعةً ببدعةٍ، وردَّ باطلًا بباطلٍ».

وقال في «الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٢): «وجِمَاعُ الدِّين شَيْئانِ:

أَحَدهما: أَلَّا نعبدَ إِلَّا الله وَحْده.

والثَّاني: أَنَّ نَعْبدَه بما شَرَع، لا نعبدُهُ بالبِدَعِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]».

وقَالَ الفُضَيل بن عِيَاضٍ: «أَخْلصُه وأَصْوُبه! قيل له: ما أَخْلَصُه وأَصْوَبُه؟ قال: إنَّ العملَ إذا كان خالصًا ولَمْ يَكُنْ صوابًا، لَمْ يُقْبل، وإذا كان صوابًا ولَمْ يكن خالصًا، لم يُقْبل حتَّىٰ يكون خالصًا صوابًا.

والخَالِصُ: أَنْ يكونَ لله.

والصَّوابُ: أَنْ يكونَ علىٰ السُّنَّة...».

إلىٰ أَنْ قال: «فإِذَا كَانَ المَشَايخُ والعلماءُ في أَحْوالِهِمْ وأَقْوالِهِمْ المَعْروف والمُنْكر، والهُدَىٰ والضَّلال، والرَّشاد والغي، عليهم أن يَردُّوا ذَلِكَ إلىٰ اللهِ والرَّسولِ، فيَقْبلوا ما قَبِلَهُ اللهُ ورسولُهُ، ويَردُّوا ما رَدَّه اللهُ ورسولُهُ؛ فَكَيْفَ بالمُعَلِّمِين وأمْثَالِهم؟!».اهـ(١).

علمًا بأَنَّ دِينَنا قامَ علىٰ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَوَّلها: الإيمانُ بالله.

ثانيًا: الأَمْر بالمَعْروف.

وثالثًا: النَّهْي عن المُنْكر.

قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

وفي «صحيح مسلم»: من حديث عابدة بن الوليد بن عبادة بن الصَّامت،

(١) انظر «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ١٤٨).

عَنْ أبيه، عَنْ جَدِّه، قال: «**بَايَعْنا رسولَ الله ﷺ علىٰ السَّمْعِ والطَّاعةِ فِي العُسْر واليُسْر، والمَنْشطِ والمَكْرهِ، وعلىٰ أَثَرةٍ عَلَينا**[١]**، وعلىٰ أَلَّا ننازِعَ الأَمْرَ أَهْله، وعلىٰ أَنْ نَقُولَ بالحقِّ أَيْنما كُنَّا لا نَخَاف فِي الله لومةَ لائمٍ**»[٢].

وفِي روايةٍ بَعْد قولِهِ: «**وأَلَّا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْله إِلَّا أن تَرَوا كفرًا بَوَاحًا مَعَكم من الله فيه بُرْهانٌ**»[٣].

ومن هَذِهِ الأدلَّة يَتبيَّن أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أَمَر عباده أن يَأْمُرُوا بالمَعْروف، ويَنْهوا عن المُنْكَر، وأَنْ يَقُولوا بالحقِّ أَيْنَما كانوا، لا يَخَافُونَ فِي اللهِ لَوْمةَ لائمٍ، وهَذَا هو الَّذِي دَفَعني أَنْ أَقُولَ بالحقِّ الَّذِي أَعْلمُهُ، وهو أَنِّي قلتُ: إنَّ الشَّيخ عبد المحسن من أَهْل السُّنَّة، لا نَقُول فيه شيئًا؛ ولكنَّه قَدْ أساءَ بتَأْليفِ هَذَا الكتابِ، ولهَذَا فَرِحَ أَهْلُ الْبِدَعِ، وجَعَلوا يُوزِّعونَه بكَميَّاتٍ كبيرةٍ.

تاسعًا: لَعلَّك تقول: أنا لَمْ أَقْصِدِ السُّكُوتَ عن المُبْتدعةِ، وَلَمْ أَطْلُبْ من أحدٍ السُّكُوتَ عنهم؛ وإنَّما أردتُ أن أُخفِّفَ من حِدَّة الاتِّهاماتِ الحَاصِلَةِ بَيْنَ السَّلَفيِّينَ.

وأقول: إنَّ الواجبَ عليك وعَلَىٰ غيرك مِمَّنْ يَتكلَّم فِي أَمْرٍ مثل هَذَا أن يُميِّز فِي الحُكْم بَيْنَ السَّلَفيِّينَ والحِزْبيِّينَ حتَّىٰ يَتبيَّنَ حُكْم كلِّ جماعةٍ علىٰ حدةٍ، لا سِيَّما، وأَنَّ خَوَارجَ هَذَا الزَّمان اتَّخذوا التَّقيَّةَ والنِّفاقَ دَيْدنًا لَهُمْ،

---

(١) أي: استئثار الأمراء بحظوظهم واختصاصهم إيَّاها بأنفسهم، أي ولو مُنعنا حقوقنا.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٩).

(٣) أخرجها مسلم (١٧٠٩) من حديث عُبَادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



فَتراهُمْ عند الوُلَاةِ مُنْسجِمِينَ معهم، والأسرارُ يَعْلمُهَا اللهُ.

عاشرًا: قلتُ: مَوْقف أَهْل السُّنَّة من العَالِمِ إذا أخطأ أنَّه يُعْذر، فلا يُبدَّعُ، ولا يُهْجَر، أتيت يا شيخ بتراجم لِثَلَاثةٍ من العُلَماءِ السَّابِقِينَ، وهُم: البيهقيُّ، والنَّوويُّ، وابن حجر، وهؤلاء وَقَعوا في تَأْويل بَعْض الصِّفات، ولهم مُؤلَّفاتٌ عظيمةٌ ومفيدةٌ.

ولذَلِكَ رَأىٰ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ أنَّ النَّاسَ بِحَاجةٍ إلىٰ الاسْتِفَادةِ من كُتُبِهِمْ في غَيْر ما وَقَعوا فيه من البِدْعةِ، فيحذر طُلَّاب العِلْمِ مِنْ بِدَعِهِمْ، ويُسْتفادُ من كُتُبِهِمْ في غَيْر المَجَال الَّذِي أَخْطؤوا فيه، أمَّا القَوْل بأنَّهم عذروا (أي: بأنَّ أَهْلَ السُّنَّة عَذَروهم فيما تَأَوَّلوه من الصِّفات، وحذروا من إطلاقِ البِدْعَةِ عَلَيهم) فَلَا فِيمَا أَعْلَم.

ثمَّ ضربت مثلًا بالشَّيخ الألبانيِّ من المُعَاصرين، والشَّيخ الألبانيُّ من أَهْلِ السُّنَّة، انْفرَد بأَشْياءَ من قبيل الاجْتِهَاداتِ الَّتي رُبَّما يُقَال بأنَّه شذَّ بها مع أنَّها مَبنيَّةٌ علىٰ أدلَّةٍ اقْتنَع بها هُوَ، فتَمْثيلُكَ به تمثيلٌ في غير مَحلِّه؛ إِذْ إنَّ الكلامَ في هَجْر المُبْتدعِ، والألبانيُّ ليس بمُبْتدعٍ، وحَاشَاه أن يَبْتدعَ، وهو مُسَاكنٌ للسُّنَّة والآثار آناءَ اللَّيل وآناءَ النَّهَار، تخريجًا ونقدًا، وتصحيحًا وتضعيفًا، فلَيْتكَ لَمْ تَذْكره في بحثٍ كهَذَا.

ثمَّ أتيتَ بأَقْوالٍ لبَعْضِ السَّلَفِ مجملةً، ولَمْ تُعرِّج علىٰ ما مُلِئَتْ به الكُتُبُ من هَجْر المبتدع، ولا بُدَّ أنَّك قرأت تِلْكَ الكُتُب أو بَعْضها، وهي: «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة، و«الإبانة الصُّغرىٰ» له، و«شرح السُّنَّة» للالكائي،

وكتاب «السُّنَّة» لابن أبي عاصم، و«الشَّريعة» للآجري، وغيرها من الكُتُبِ الَّتي دَوَّنتِ الآثارَ عن السَّلَفِ في هَجْر المُبْتدعِ.

وأقول: يا شيخ، إنَّ سُكُوتَك عن تِلْكَ الآثار يَجْعلك مَحْجوجًا أمامَ الله قبل النَّاس، أنسيتَ يا شيخ أنَّ إمامَ أَهْل السُّنَّة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ أمَرَ بهَجْر حسين بن عليٍّ الكرابيسي، وعدم الأَخْذ عليه، وعَدَم قراءة كُتُبه؛ فَتُرِك ولَمْ يَأْتِهِ أحدٌ رغم غزارةِ عِلْمِهِ(١).

وأَمَر بهَجْر سهل بن عبد الله التَّستري الَّذِي كان يُقَال له: «سهل القصير»، وعَدَم قراءة كُتُبه، فتركه أَهْلُ الحديثِ(٢).

---

(١) **قال عبد الله بن أحمد**: «سمعتُ أبي يَقُول: مَنْ قال: «لَفْظي بالقرآنِ مَخْلوقٌ» هَذَا كلامُ سوءٍ رديءٌ، وهو كلامُ الجَهميَّة، قلتُ له: إنَّ الكَرَابيسي يَقُول هَذَا، فقالَ: كَذَب -هَتَكه اللهُ- الخبيث، وقالَ: قَدْ خَلَّفَ هَذَا بشرًا المريسي». «السُّنَّة»، لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٥، ١٦٦).
وقال الفضل بن زياد: «سألتُ أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- عن الكرابيسي ومَا أَظْهَره؟ فكَلَح وجهُهُ، ثمَّ قال: إنَّما جاءَ بَلَاؤُهم من هذِهِ الكُتُبِ الَّتي وَضَعوها، تَركُوا آثارَ رَسُولِ الله ﷺ وأصحابِهِ، وأَقْبَلوا عَلَىٰ هذِهِ الكُتُب». «المعرفة والتاريخ»، للفسوي (٣/ ٤٩٤).

(٢) **قال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٥٠)**: «قال السلمي وحكىٰ رجل عن سهل بن عبد الله التستري أنه يقول: إن الملائكة والجن والشياطين يحضرونه، وإنه يتكلم عليهم، فأنكر ذلك عليه العوام حتىٰ نسبوه إلىٰ القبائح، فخرج إلىٰ البصرة فمات بها.
قال السلمي: وتكلم الحارث المحاسبي في شيء من الكلام والصفات فهجره أحمد بن حنبل فاختفىٰ إلىٰ أن مات».
وقال علي بن أبي خالد: «قلت لأحمد: إن هذا الشيخ لشيخ حضر معنا، هو جاري وقد نهيته عن رجل ويحب أن يسمع قولك فيه، حارث القصير؛ يعني حارثا المحاسبي، كنت رأيتني معه منذ سنين كثيرة فقلت: لي لا تجالسه ولا تكلمه، فلم أكلمه حتىٰ الساعة، وهذا =

وأبىٰ أن يدخلَ عليه داود بن عليٍّ الظَّاهري[١].

وهَجَر أَهْلُ السُّنَّة الحسنَ بن صالح بن حي لَمَّا عَلِمُوا ببدعتِهِ[٢].

لا أَدْري يا شيخ، أَنَسِيتَ هَذِهِ الآثارَ أَمْ تَناسَيتَها؟!

وإنِّي لأَنْصَحك يا شيخ، وأَنْصَح نفسي باتِّباع آثَارِ السَّلَفِ، والسَّير علىٰ

=

الشيخ يجالسه، فما تقول؟ فيه فرأيت أحمد قد احمر لونه وانتفخت أوداجه وعيناه وما رأيته هكذا قط ثم جعل ينتفض ويقول ذاك فعل الله به وفعل ليس يعرف ذاك إلا من خبره وعرفه أويه أويه أويه ذاك لا يعرفه إلا من قد خبره وعرفه ذاك جالسه المغازلي ويعقوب وفلان فأخرجهم إلىٰ رأي جهم هلكوا بسببه فقال: له الشيخ يا أبا عبد الله يروىٰ الحديث ساكن خاشع من قصته ومن قصته فغضب أبو عبد الله وجعل يقول لا يغرك خشوعه ولينه ويقول لا تغتر بتنكيس رأسه فإنه رجل سوء ذاك لا يعرفه إلا من قد خبره لا تكلمه ولا كرامة له كل من حدث بأحاديث رسول الله ﷺ وكان مبتدعـًا تجلس إليه لا ولا كرامة ولا نعمىٰ عين وجعل يقول ذاك ذاك». «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٣، ٢٣٤)

(١) قدم داود الأصبهاني الظاهري بغدادَ، وكَانَ بَيْنه وبَيْن صالح بن أحمد حسن، فكَلَّمَ صالحًا أن يَتلطَّفَ له في الاسْتِئْذانِ عَلَىٰ أَبِيه، فأَتَىٰ صالح أَبَاه، فقالَ لَه: رجلٌ سَأَلَنِي أَنْ يَأْتِيك، قالَ: ما اسمُهُ؟، قال: داود. قال: مِنْ أين؟ قالَ: من أَهْلِ أَصْبهان، قال: أيُّ شيءٍ صنعتَه؟ قَالَ: وكَانَ صالح يَرُوغُ عن تَعْرِيفِهِ إيَّاه، فمَا زالَ أبو عبد الله يَفْحص عنه حَتَّىٰ فَطِنَ، فقالَ: هَذَا قَدْ كتب إليَّ مُحمَّد بن يحيىٰ النيسابوري في أمرِهِ أنَّه زَعَم أنَّ القرآنَ محدثٌ فَلَا يقربني. قالَ: يا أبتِ، يَنْتفي من هَذَا ويُنْكره، فقالَ أبو عبد الله: مُحمَّد بن يحيىٰ أَصْدَقُ منه، لا تأذن له في المَصِيرِ إليَّ. «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٧٤).

(٢) قال أبو صالح الفراء: «حكيتُ ليُوسُف بن أسباط عن وَكِيع شيئًا من أَمْر الفِتَنِ، فقَالَ: ذَاكَ يُشْبه أُسْتاذَه -يعني: الحسن بن حي، فقلتُ ليُوسُف: ما تخافُ أَنْ تكونَ هذِهِ غيبةً؟ فقَالَ: لِمَ يا أَحْمقُ؟ أنا خيرٌ لهَؤُلَاءِ من آبَائِهم وأُمَّهاتِهم، أَنَا أَنْهَىٰ النَّاسَ أن يَعْملوا بما أَحْدَثوا فتَتبَعهم أَوْزارُهُمْ، ومَنْ أَطْراهم كانَ أضرَّ عَلَيهم». «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٦٤)، و«تَهذيب الكمال» (٦/ ١٨٢).

نَهْجهم، وعَلَىٰ طَرِيقَتِهِمْ، وأنتَ تَعْلم يا شيخ أنَّ الخطأ الَّذِي يَحْصل من أَحَدِ الشُّيُوخ فِي الأَحْكام الفرعيَّة الَّتي يَسُوغ فيها الاجتهادُ، فهَذَا الَّذِي يُعْذر فيه قائلُهُ، ولا يُبدَّع، ولا يُهْجر، والخطأ الَّذِي يُبدَّع صاحبُهُ ويُهْجر، هو الَّذِي فيه العقيدةُ، ولا نَعْلم أنَّ السَّلَف عَذَروا أحدًا ابْتدَعَ فِي العقيدة بدعةً.

الحادي عشر: أنت قلت: إنَّ السَّلفيِّينَ انْقسَموا إلىٰ قِسْمينِ من أَجْل رَجُلَين، والَّذِي يظهر أنَّك تَقْصدُ بالرَّجلين: الشَّيخ ربيع بن هادي المدخلي، وأبي الحَسَن السُّلَيْمَاني المَأْربي.

وأنا أَقُولُ لَكَ: إنَّ المسألةَ مَسْألة حقٍّ يُنْصَر ويُؤيَّد، وباطل يُشْجب ويُبيَّن بطلانُهُ، وهَذَا اتِّهامٌ منك للسَّلفيِّينَ من علماءٍ وطُلَّابِ علمٍ، اتِّهامٌ منك لهم بالعِمَالَةِ والعَصبيَّة المَمْقوتَةِ، العَصبيَّة الَّتي نَجَّاهُم الله منها بقولِهِ جلَّ مِن قائل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨].

وفِي حَدِيثِ عُبَادة المُتَّفق عليه: «وأَنْ نَقُولَ بالحقِّ حَيْثما كُنَّا، لا نَخافُ فِي الله لومةَ لَائمٍ»(١).

هَذَا وأمثالُهُ هو الَّذِي حَتَّمَ علينا أن نَقُولَ الحقَّ، وإنْ تَرتَّبَ علىٰ قولِهِ غضبُ بَعْض الأَطْرَافِ.

(١) أخرجه البخاري (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩).

أترانا -يا شيخ عبد المحسن- نَسِيرُ علىٰ مَنْهج أَهْل الجاهليَّة الَّذِينَ يقول بَعْضُهُمْ:

وهل أنا إلَّا من غُزيَّة إنْ غَوَتْ ... غويتُ وإنْ تَرْشُد غُزيَّةُ أَرْشُد(١)

ويقول بَعْضُهمْ لمُسَيْلمةَ حين سأله: «صاحبك يأتيك في نورٍ أو في ظُلْمةٍ؟ **قال:** في ظلمةٍ، **فقال له:** والله إنَّك لَكذَّابٌ، ولكذابُ ربيعة أحبُّ إلينا من صَادِقِ مُضَر»(٢).

أَتَرَانا مِثْل هؤلاء الأَجْلاف الضَّالِّين، وقَدْ أنارَ الله قُلُوبَنا بكتابِهِ، وسُنَّةِ نَبيِّه؟!

تبًّا لمَنْ فَعَل ذَلِكَ وسُحْقًا، ثمَّ تبًّا لَهُ وسُحْقًا!

ثمَّ إنَّ الرَّجلينِ اللَّذَين انْقسَمَ أَهْلُ السُّنَّةِ من أَجْلهما -حسب قولك- يَسْتحيلُ أن يَكُونَا جَمِيعًا علىٰ حقٍّ، ويكون كلٌّ مِنْهما ضد الآخَر، ويَلْزم من ذَلِكَ أَنْ يكونَ أَحَدُهما علىٰ حقٍّ، والآخر عَلَىٰ باطلٍ، والباطل الَّذِي مَعَ الآخر إمَّا أَنْ يكونَ باطلًا مَحْضًا، أو باطلًا مَشُوبًا بحقٍّ.

---

(١) البيت لدُرَيد بن الصِّمَّة. والمعنىٰ: أن غَيَّه ورُشده مرتبطان بعشيرته غزية، فإن ضَلَّت ضل معها وأمعن في ضلاله، وإن اهتدت اهتدىٰ معها وأمعن في هداه.

(٢) أخرجه الطبري في «تاريخ الأمم والملوك» (٢/ ٢٧٧). ويقصد بـ«ربيعة»: قبيلة ربيعة بن نزار، والذي منهم مُسيلمة الكذاب، ويقصد بـ«مضر»: قبيلة مضر بن نِزَار، ومنهم قريش، التي منها النبي ﷺ، وكانت بين ربيعة ومضر منافسة في الجاهلية؛ فغلبت العصبية علىٰ قبيلة ربيعة؛ فاتَّبعوا مسيلمة مع علمهم بكذبه؛ لأنه من قبيلتهم، وكفروا بالنبي محمد ﷺ مع علمهم بصدقهم؛ لأنه ليس من قبيلتهم. ألا قاتل الله العصبية والهوىٰ!

ومَعْلومٌ أنَّ اللهَ تَعَالىٰ أَمَرنا باتِّباع الحقِّ، ونَصْرِهِ، ونَصْرِ أَهْلِهِ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف:٣]، وقال جلَّ من قائلٍ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام:١٥٣].

وقال ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاك ظالمًا أو مَظْلومًا**»، فقال: هَذَا إذا كان مَظْلومًا، فكَيْفَ أَنْصرُهُ إذا كَانَ ظَالمًا؟ قَالَ: «**تَرْدعُهُ عن ظُلْمِهِ**»(١).

فاللهُ أَمَرنا باتِّباع شَرْعِهِ؛ لأنَّ فيه الحقَّ الصَّافي الخَالِصَ من اللَّبس، ذَلِكَ لأنَّ اللهَ ذمَّ الباطلَ وأَهْلَه، ونَهَانا عن لَبْس الحقِّ بالبَاطِلِ، وعن كِتْمانِ الحقِّ؛ فقَالَ: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة:٤٢]، وقَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٧١﴾﴾ [آل عمران:٧١].

ومَنْ دَرَس ما عليه الرَّجلان، تَبيَّن له ما يأتي:

أوَّلًا: إنَّ الشَّيخ ربيعًا معروفٌ بدَعْوتِهِ إلىٰ السُّنَّة مَعَ مَعْرفتِهِ التَّامَّة لها، وجهاده من زمنٍ طويلٍ من أَجْلِهَا.

ثانيًا: أنَّ الشَّيخ ربيعًا قَدْ أَلَّف مُؤلَّفاتٍ مُعْظمها في الرَّدِّ علىٰ مَنْ خالفوا السُّنَّةَ؛ دفاعًا عنها، وجهادًا في سَبيلِهَا، ولَمْ نعلم أنَّه خالفَ الأَدلَّة في مسألةٍ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٢) من حديث أنس رضي الله عنه، ومسلم (٢٥٨٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

واحدةٍ، وقَدْ شَهِدَ له الألبانـيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بذَلِكَ.

أَمَا أبو الحسن، فهو شابٌّ غرير، أَلَّفَ كتابًا أو كتابين، لَمْ يَتمحَّض فيها للحقِّ، ويمشي فيها مع الأدلَّة، بل لُوحِظَتْ عليه مُلَاحظاتٌ هَذَا من حيث وَضْع كلٍّ مِنْهُمَا العامِّ.

أمَّا مِنْ حَيْثُ الوَضْع الخاصِّ الَّذِي بَدَأ قَبْل سَنَتين، فإنَّا نجد أنَّ أبا الحَسَن يُشكِّك في حُجيَّة خبر الآحاد إذا صحَّ علىٰ القَوَاعد الاصْطِلَاحيَّة، وهَذِهِ مُخَالفةٌ لأَهْل السُّنَّةِ والجَمَاعةِ، وأخذ بقَوْل المُعْتزلة، ومَنْ نَحَا نَحْوهم.

ثانيًا: يَرَىٰ حَمْلَ المُجْمل علىٰ المُبين في كَلَام العُلَماء، وهَذِهِ مُخَالفةٌ لما عَلَيه السَّلَف أيضًا في أنَّه لا يُحْمل المجملُ علىٰ المبين إلَّا في كلام المَعْصومِ ﷺ.

ثالثًا: يَزْدَري ويَحْتقر أَهْلَ السُّنَّة، ويُلمِّع ويُعظِّم المُبْتدعة، فهُوَ يَقُول في أَهْل السُّنَّة: غَوْغائيِّينَ، وأقزام، وقَوَاطي صَلْصَة، وصغار، وغَيْر ذَلِكَ من أَلْفَاظ التَّحْقير، أمَّا المُبْتدعة فهُمْ عنده جبالٌ، ولَمَّا قيل له عن المغراوي، قال: كيف أُزِيلُ الجبلَ الأشمَّ؟!

رابعًا: أنَّه يَعْتذرُ للمُبْتدعةِ، فَمَثلًا سَيِّد قطب الَّذِي قَرَّر في مُقدِّمة «سورة الحِجْر» أنَّ أُمَّة مُحمَّدٍ قد ارْتدَّتْ عن الدِّين كُلِّها، وأنَّه لا يُوجَد فيها دولةٌ مسلمةٌ، ولا مجتمعٌ مسلمٌ قاعدةُ التَّعامُل فيه شريعةُ الله، قَالَ ذَلِكَ فِي (٤/ ٢١٢٢).

وقرَّر في «سورة يُونُس» أنَّ مَسَاجد المُسْلمينَ معابد وَثنيَّة، وفَسَّر «سورة الإخلاص» بوَحْدة الوُجُود.

خامسًا: يَعْتذر للمغراوي التَّكْفيري.

سادسًا: يَنْزل عَلَىٰ المُبْتدعَة ويَتلقَّاه المُبْتدعةُ في كلِّ مكانٍ يَنْزل فِيهِ، وَلَا يَأْنسُ إِلَّا إليهم.

سابعًا: سُئِلَ عن الإخوان المُسْلمينَ: هُمْ من أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ! قال: نَعَمْ.

ثامنًا: شَهِدَ رجالٌ من أَهْلِ العِلْمِ المَوْثُوق بعِلْمِهمْ أَنَّهم جَرَّبوا عَلَيه الكَذِبَ في أَشْياءَ كثيرةٍ.

هَذِهِ حَالُ أَبِي الحَسَن، فكَيْفَ نَقُولُ: انْقسَمَ أَهْلُ السُّنَّةِ إلىٰ قِسْمينِ من أَجْلِ رَجُلين، ومَفْهوم هَذَا الكَلَام الَّذِي قلتَه لي في المُكَالمة أنَّ الرَّجُلَين كِلَيهما مَعَ أَهْل السُّنَّةِ، فهل يصحُّ أن نَقُولَ: إنَّ أَبَا الحَسَن من أَهْلِ السُّنَّةِ مَعَ مَا عنده من الفَوَاقر؟!

الجواب: لا.

وهل يصحُّ أنَّ أَتْباعَه من أَهْل السُّنَّةِ؟!

الجواب: لا، وإِنْ كنت تَعْتقد أنَّ أبا الحَسَن وأتباعه من أَهْلِ السُّنَّةِ، فنَحْن نأسفُ لذَلِكَ، ونَنْصحُكَ بالتَّراجع عن مِثْلِ هَذَا القولِ.

قلت في (ص٤٤): «فِتْنةُ التَّجْريح والهَجْر من بعضِ أَهْل السُّنَّة في هَذَا

العَصْر: حَصَل في هَذَا الزَّمان انْشِغَالُ أَهْلِ السُّنَّة ببَعْضٍ تجريحًا وتحذيرًا، وتَرتَّب علىٰ ذَلِكَ التَّفرُّق، والاخْتِلَافُ، والتَّهاجرُ...». إلخ.

إلىٰ أن قلت: «ويَعُود ذَلِكَ إلىٰ سَبَبين:

أَحَدهما: إنَّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّة في هَذَا العَصْر مَنْ يكون ديدنُهُ وشغلُهُ الشَّاغل تَتبُّع الأَخْطاءِ والبَحْث عنها؛ سواء كانت في المُؤلَّفات، أو الأَشْرطةِ، ثمَّ التَّحذير مِمَّنْ حَصَل منه شيءٌ من ذَلِكَ».

وأقول: إنَّ هَذِهِ مَنْقبةٌ، ولَيْسَتْ مَذمَّةً، فلقَدْ كانت حمايةُ السُّنَّة مَنْقبةً عند السَّلَف، نَعَمْ عند الشَّبابِ السَّلفيِّ غيرةٌ إذا وَجَدوا مُخَالفةً للسُّنَّةِ في مُؤلَّفٍ، أو فِي شريطٍ، أو رَأَوْا من أَهْل السُّنَّة مَنْ يَمْشي مع المُبْتدعةِ بَعْد النُّصح، أَنْكرُوا ذَلِكَ، ونَصَحوه، أو طَلَبوا من بَعْض المَشَايخ نُصْحَه، فإذا نُصِحَ ولَمْ يَنْتصِحْ، هَجَروه، وهَذِهِ مَنْقبةٌ لهم، ولَيْسَتْ مَذمَّةً لهم.

ثمَّ قلت: ومن هَذِهِ الأخطاءِ الَّتي يُجْرح بها الشَّخص ويُحذَّر منه بسَبَبها: تَعاونُهُ مَعَ إِحْدىٰ الجَمعيَّات بإِلْقاءِ المُحَاضراتِ أو المُشَاركة في النَّدَوات، وهَذِهِ الجمعيَّة قَدْ كان الشَّيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، والشَّيخ مُحمَّد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ يُلْقيانِ عَلَيها المُحَاضرات عن طَرِيق الهَاتِفِ، ويُعَاب عَلَيها دُخُولُها في أَمْرٍ قَدْ أَفْتَاها بِهِ هَذَان العَالِمَانِ الجَلِيلَانِ».اهـ.

وأَقُول: هَذِهِ الجمعيَّة هي جَمْعيَّة «إحياء التُّراثِ» في الكويت، يرأسها عبد الرَّحمن بن عبد الخالق، وعنده دَخَائلُ، وعليه مُلَاحظاتٌ.

ومن كلامِهِ ولَمْزِهِ للسَّلفيِّين قوله: «فإنَّه ما زَالَ المُسْلمونَ إلىٰ يومنا هَذَا

يطلع عليهم بَيْنَ الحين والآخر مَنْ يَزْعم نَصْرَ الدِّين، وقول كلمة الحقِّ، فيَتْرك أَهْلَ الأَوْثانِ والشِّرْك والإباحيَّة والكُفْر، ويُعْمل قَلَمه في المُسْلمينَ، بَلْ وَجَدنا منهم مَنْ لا هَمَّ له إِلَّا مُشَاغلة الدُّعاة إلىٰ الله، والتَّعرُّض لهم بالسَّبِّ والتَّشهير، وتأليف الرَّسائل في بَيَانِ مَثَالِبهِمْ...»، إلخ.

وهَذَا طَعْنٌ في السَّلَفيِّين، وعَيْبٌ لهم، وذَمٌّ لِطَريقَتِهِمْ في الإنكار علىٰ المُبْتدعةِ، ويقصد بالدُّعاة إلىٰ الله، في قولِهِ: «بَلْ وَجَدنا منهم مَنْ لا هَمَّ له إِلَّا مُشَاغلة الدُّعاة إلىٰ الله»: يَقْصد الإِخْوانيِّين، والسُّروريِّين، والقُطْبيِّين، والتَّكفيريِّين، والخَوَارج الَّذِينَ يَعدُّون العُدَّة للخُرُوج.

وقَدْ كانوا يُنْكرون إذا قُلْنا مثل هَذَا، أَمَّا الآن فقَدْ فَضَحهم اللهُ بِمَا حَصَل من التَّفجيراتِ، والاكتشاف للذَّخائر والمُؤنِ الَّتي يَعدُّونها للخُرُوج؛ بل إنَّ عبد الرَّحمن عبد الخالق من كلامِهِ ما يدلُّ علىٰ أنَّه تكفيريٌّ هو نفسُهُ؛ قولُهُ في تَكْملةِ هَذَا المَقْطع الَّذِي ابتدأ من نقله: «وهَذَا من أَكْبر الآثام، ومن أَكْبر النَّواقِضِ لأَصْل الإيمانِ الأَصِيلِ، وهو أصلُ الوَلَاءِ»، فهو يَزْعم أنَّ الكلامَ في المُبْتدعةِ ناقضٌ للإِسْلامِ، وهَذِهِ طريقةُ التَّكفيريِّين.

وهَذَا الَّذِي نقلتُه قَدْ نقلتُه من كتاب: «القدوات الكبار بَيْنَ التَّعظيم والانْبِهَارِ»، تأليف مُحمَّد موسىٰ الشَّريف (ص٦٦، ٦٧)، وقَدْ عَزَا هَذَا المقطع الَّذِي نقلتُ بَعْضه إلىٰ رسالتِهِ: «الولاء والبراء» له، يعني لعبد الرَّحمن عبد الخالق.

وأخيرًا -يا شيخ عبد المُحْسِن- أقول: إنَّ مُحَاضرة الشَّيخ ابن باز، وابن

عثيمين، في هَذِهِ الجمعيَّة في زمنٍ قديمٍ لا يُزكِّي هَذِهِ الجمعيَّة، فَلَعلَّهما حَاضَرَا قبل أَنْ يَعْلما أنَّ فِيها ما يخلُّ، وبالله التَّوفيقُ.

وأَنْتَ تَرَىٰ عدمَ الامتحان للأَشْخاص، وتَزْعم أنَّه بدعةٌ، وَاعْلَمْ -عَلَّمك الله- أنَّ النَّبِيَّ ﷺ امْتحَنَ الجاريةَ بقولِهِ لها: «أَيْنَ اللهُ؟». قالت: في السَّماء. قال: «مَنْ أنا؟». قالت: أنتَ رَسُول الله. قال: «أَعْتِقها، فإنَّها مؤمنةٌ»(١).

وقال بَعْضُ السَّلَف: «عَلَامةُ أَهْل البدعة: الوقيعةُ في أَهْلِ الأثر»(٢).

وقالوا: إذا رأيت الكُوفيَّ يَقَع في سفيان الثَّوريِّ، فَاعْلم أَنَّه شيعيٌّ، وإِذَا رأيت المروزي يَقَع في عبد الله بن المبارك، فَاعْلَمْ أنَّه جهميٌّ»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث مُعَاوية بن الحكم رضي الله عنه.

(٢) انظر «اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٢/ ١٧٩)، و«عقيدة السلف» للصابوني (١/ ١٣٢).

(٣) قال أبو زُرعة رحمه الله: «إذا رأيتَ الكوفيَّ يَطْعَن علىٰ سفيان الثوري وزائدة- فلا تَشُك أنَّه رافضيٌّ، وإذا رأيتَ الشَّامِيَّ يَطعن علىٰ مكحول والأوزاعي- فلا تَشُكَّ أنَّه ناصبيٌّ، وإذا رأيت الخُرَاسانيَّ يَطْعَن علىٰ عبد الله بن المبارك- فلا تَشُكَّ أنَّه مُرْجِئٌ، واعلم أنَّ هذه الطوائفَ كُلَّها مُجْمِعَة علىٰ بُغض أحمد بن حنبل؛ لأنَّه ما مِن أَحَدٍ إلَّا وفي قَلْبِه منه سَهْم لا بُرْء له». «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٩، ٢٠٠).

وقال نُعيم بن حمَّاد: «إذا رأيتَ العِرَاقِيَّ يتكلَّم في أحمد بن حنبل فاتَّهِمْه في دينِه، وإذا رأيت البَصْرِيَّ يَتَكَلَّم في وَهْب بن جرير فاتَّهِمْه في دينه، وإذا رأيتَ الخُرَاساني يتكلم في إسحاق بن رَاهويه فاتَّهِمْه في دينه». «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٤٨)، و«تاريخ دمشق» (٨/ ١٣٢).

وقال أبو جعفر محمد بن هارون المخرمي الفَلَّاس: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ يَقع في أحمد بن حنبل فاعلم أنَّه مُبتدع ضَالٌّ» «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٠٨، ٣٠٩)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٩٤).

=

وَقَالوا: مَنْ أَخْفَىٰ عنَّا بِدْعتَه، لم تخف علينا أُلْفتُهُ»(١).

أي: أنَّه يَعْلم بذَلِكَ أنَّه مُبْتدعٌ بمَنْ يصاحب، ومَنْ يألفُ؛ لأنَّه لا يُصَاحبُ ويألفُ إِلَّا مَنْ رَضِيَ طَرِيقَتهُمْ.

وأخيرًا: هَذِهِ نصيحةٌ مختصرةٌ من أخٍ لأخيه أَحْبَبْتُ تَنْبيهكُمْ فيها علىٰ بَعْضِ الأُمُور، وأسألُ الله -جلَّ شأنُهُ- أن يُصْلحَ أَحْوالَ الجميع، وأَنْ يُسدِّدنا إلىٰ ما فيه الخير في الدُّنيا والآخرة، إنَّه سميعٌ قريبٌ.

ونَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَعْصمَنا من العَصَبيَّة المَمْقوتةِ، وأَنْ يَجْعلَ أَعْمالَنا خالصةً لوجهِهِ، ومَقْصودًا بِهَا رِضَاهُ.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

كتبه

أحمد بن يحيى النجمي

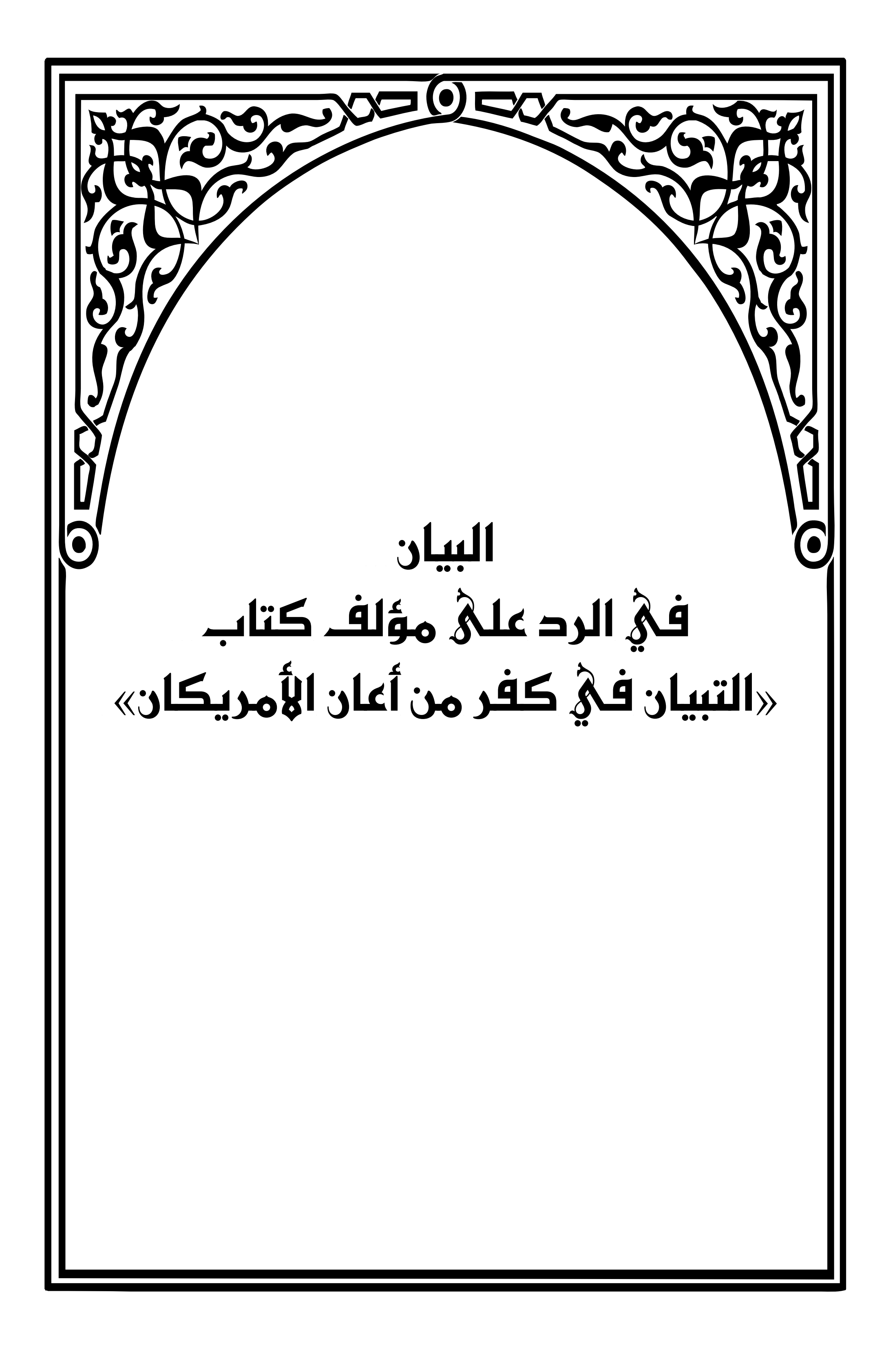
=

وقال أبو حاتم الرازي: «إذا رأيتَ الرَّازي وغيره يُبْغِض أبا زُرعة- فاعْلَم أنَّه مُبتدع». «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٢٩)، و«تاريخ دمشق» (٣٨/ ٣١).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: «إذا رأيتَ الرجلَ يَغْمِز حَمَّاد بن سَلَمَة فاتَّهِمْه علىٰ الإسلام؛ فإنّه كان شديدًا علىٰ المُبتدعة».

وقال ابن حبان: «ولم يكن يَثْلُبه (أي: حماد بن سلمة) إلَّا مُعتزلي أو جَهْمي؛ لِمَا كان يُظهر من السُّنن الصَّحِيحة». «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٧، ٤٥٢).

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٤٢٠) عن الأَوْزَاعي رَحِمَهُ اللهُ.



البيان
في الرد على مؤلف كتاب
«التبيان في كفر من أعان الأمريكان»

البيان في الرد على مؤلف كتاب التبيان في كفر من أعان الأمريكان

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْد لله، والصَّلاة والسَّلام علىٰ رَسُول الله، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبه...

وبعد:

فقَدْ وَصَل إليَّ كتابٌ عُنْوانه واسمُهُ: «التِّبْيان في كُفْر مَنْ أعان الأمريكان»، هكذا أطلق المُؤلِّف الَّذي كتب اسمه علىٰ الكتاب: «ناصر بن حمد الفهد»، أطلق هَذَا الإطلاقَ بدُون شُرُوطٍ، ولا ضَوَابط ممَّا يثير علامات الاستفهام حَوْل هَذَا العنوان، ونَحْن نقول: لَعَن اللهُ الكافرين جميعًا، وأَبْعَدَ الله، وخَيَّب الله مَنْ تَعَاون معهم تعاونًا يوجب به غضب الله علىٰ نفسِهِ؛ بأَنْ كان ذَلِكَ منه إعجابًا بهم، أو مَحبَّةً في مِلَّتِهِمْ، أو إيثارًا لها علىٰ الإِسْلام، أو مَحبَّةً لهم وكُرْهًا للمُسْلمينَ، فهَذَا هو المَذْموم والمُحرَّم، ومنه ما يكون كفرًا، ومنه ما يكون فسقًا، **ويحكم في ذَلِكَ بحَسَب الوَقَائع:**

١- فمَنْ تَعَاون مَعَهم علىٰ مُحرَّمٍ لا إيثارًا لدينهم علىٰ الدِّين الإسلاميِّ،

ولا مَحبَّةً لهم من أَجْل ما هم عليه من الكفر، ولا كرهًا للمُسْلِمِينَ من أَجْل ما هم عليه من الإسلام، ولكن فَعَل ذَلِكَ من أَجْل مَطْمعٍ دُنيويٍّ مَعَ اعتقادِهِ بأَنَّهم كفارٌ، وأَنَّه مسيءٌ، فهَذَا فعلُهُ يعتبر فسقًا.

٢- أمَّا مَنْ أَعَانهم علىٰ شيءٍ يَهْدم به الإسلامَ، أو يُضْعفه؛ بأن نَصَرهم علىٰ الإسلام وأَهْله حبًّا لهم، وبُغْضًا للمُسْلمينَ، أو إِعْجابًا بدِينِهِمْ، وكرهًا للإسلام، فإنَّه بهَذَا يكفر كفرًا يُخْرِجُهُ من الإسلام.

٣- التَّعاون بَيْنَ المُسْلمينَ والكُفَّار غير الحَرْبيِّين علىٰ أُمُورٍ عَاديَّةٍ كالمشاركة لهم في البيع، أو التعامل معهم في زراعةٍ، أو الاستئجار منهم، أو تأجيرهم، أو الاستعارة منهم، أو الاستدانة منهم، ورَهْنهم، فهَذَا كلُّه جائزٌ، والأدلَّة عليه مُتَوافرةٌ.

فقَدْ تُوفِّي النَّبيُّ ﷺ ودرعُهُ مَرْهونةٌ عند يهوديٍّ في ثلاثين صاعًا من شعيرٍ أَخَذها نفقةً لأهلِهِ، وهَذَا ثابتٌ في «الصَّحيحين»[١].

وقَدْ ثبت أنَّ النَّبيَّ ﷺ اتَّفق مع يهود خيبر أن يعملوا فيها بشَطْر ما يخرج منها، وهَذَا ثابتٌ في «الصَّحيحين» أيضًا[٢].

وثَبتَ في «صحيح البخاري» في (كتاب البُيُوع) (باب: ما يذكر في الصوَّاغين)[٣] عن عليٍّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّه قال: «حصلت علىٰ

(١) أخرجه البخاري (٢٩١٦)، ومسلم (١٦٠٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٢) أخرجه البخاري (٤٢٤٨)، ومسلم (١٥٥١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٣) «**الصَّواغِين**»: جمع صوَّاغ، وهو الذي يصوغ الحُلِي، ويصنعها.

شارفٍ[(١)] من غنيمة بدرٍ، وأَعْطَاني النبي ﷺ شارفًا من الخُمُس، فَاتَّفقتُ مع يهوديٍّ من يهود بني قَيْنُقَاع أن يذهبَ معي لآتي بإِذْخرٍ أبيعُهُ من الصوَّاغين؛ لأستعينَ به في وليمة فاطمة»[(٢)].

وقد اسْتَأجَر النَّبيُّ ﷺ عبد الله بن أُرَيْقِط الدِّيلي دليلًا، وَسَلَّمه الرَّاحِلَتين، وهو مشركٌ[(٣)].

وقَدِ اسْتَعَار النَّبيُّ ﷺ من صفوان بن أُميَّة دُرُوعًا وسُيُوفًا لمَّا خرج إلىٰ هوازن، وقال له: «بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمونةٌ»، وكان صفوان ما زال كافرًا[(٤)].

وقَدْ كان غلامٌ من اليهود يخدم النَّبيَّ ﷺ، فمرض، فذهب النَّبيُّ ﷺ يَعُودُه، فعرض عليه الإسلامَ، فنَظَر إلىٰ أبيه كالمُسْتَشيرِ، فقَالَ له أبوه: أَطِعْ أبا القاسم ﷺ، فتَشهَّد، ثمَّ مات، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**الحَمْد لله الَّذي أَنْقَذه بي من النَّار**»[(٥)].

والشَّاهد منه: أنَّه كان خادمًا للنَّبيِّ ﷺ، والخدمة تعاونٌ مع المخدوم.

وفي هَذِهِ الأدلَّة كفايةٌ لمَنْ يُريدُ الحقَّ أنَّ التَّعاونَ بَيْنَ الكُفَّار والمُسْلمينَ علىٰ الأُمُور العادية جائزٌ لا غُبَار عليه.

---

(١) «**الشَّارِف**»: النَّاقة المُسِنَّة.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٧٥).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١/ ٢٧٦) (٢٣٢)، وأَوْرَده ابن كثير في «السِّيرة» (٢/ ٢٣٣)، وابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٤٥).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٠٠) (١٥٣٣٧) من حديث صفوان بن أُميَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (٦٣١).

(٥) أخرجه البخاري (١٣٥٦) من حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بدون قوله: «بي»، وأبو داود (٣٠٩٥) بها، وصحح رواية أبي داود الألباني في «الإرواء» (١٢٧٢).

٤- إذا طَلَب الكُفَّار منَّا أن يَتَعاونوا معنا، ونَتعَاون مَعَهم علىٰ مَنْع ما يَمْنعُهُ الإسلام، ومُحَاربة ما يُحَاربه الإسلامُ كمُحَاربة الفَسَاد، ويدخل في ذَلِكَ أشياء كمَنْع المُخدِّرات، ومُحَاربتها بجَمِيع أَنْوَاعها، ومنه الفواحش، ومُحَاربتها، وتَعقُّب أَصْحابها، ومنه الإرهاب ومُحَاربته، ومُحَاربة أَهْلِهِ، ويدخل في ذَلِكَ الاغتيالات، والتَّفْجيرات، والثَّوَرات، والاختطافات، وغير ذَلِكَ من الأُمُور الَّتي تَعْتمد علىٰ السِّريَّة التَّامَّة حتَّىٰ تقعَ، ومتىٰ وَقَعتْ أصابت النَّاس بالذُّعرِ والخوفِ الشَّديدِ، بحَيْث لا يَهْنأ لهم عيشٌ، ولا يَسْتتبُّ لهم أمنٌ، ولا يَسْتقرُّ لهم قرارٌ.

والإسلامُ يحثُّ علىٰ الأَمْن ويَمْدحه، ويَشيد به، فيقول نبيُّ الإسلام، والرَّحمة المُهْداة إلىٰ البشريَّة ﷺ: «**مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُم آمِنًا في سِرْبِهِ؛ مُعَافىٰ في جَسَده؛ عنده قوتُ يومِهِ، فكأنَّما حِيزَتْ له الدُّنيا بحَذَافيرها**[1]»[2].

وقَدْ جَاءَ في حديث خَبَّاب بن الأَرَت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: شَكَوْنا إلىٰ رسول الله ﷺ وهو مُتوسِّدٌ بُرْدةً له في ظلِّ الكعبة، فقلنا: أَلَا تَسْتنصر لنا، ألا تَدْعو لنا؟! فقال: «**قَدْ كان مَنْ قبلكم يُؤخَذ الرَّجُل فَيُحْفَر له في الأرض، فيجعل فيها، فيُجَاء بالمِنْشار، فيُوضَع علىٰ رأسه، فيُجْعل نصفين، ويُمشَّط بأَمْشَاط الحديد ما دون لحمِهِ وعظمِهِ، فما يَصدُّه ذَلِكَ عن دينِهِ، والله ليتمنَّ هَذَا الأمر حتَّىٰ**

(١) «**حِيزَتْ له**»: جُمِعَت له، و«**حذافيرها**»: أي: جوانبها، وأعاليها. واحدها: حذفور، أو حذفر.

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٧١) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وحَسَّنه الألبانيُّ في «التعليقات الحسان» (٦٧٠).

يسيرَ الرَّاكبُ من صَنْعَاء إلىٰ حَضْرَمَوْت لا يخافُ إلَّا الله والذِّئب علىٰ غَنمِهِ، ولَكنَّكُمْ تَسْتعجلون»، أَخْرَجه البخاريُّ، وأبو داود [١].

فَالإِسْلامُ يَأْمر باسْتِقَامةِ الحال، وإِشَاعَة الأَمْن، ويُحرِّم إخافةَ الآمِنِينَ، وإِشَاعةِ الذُّعر بَيْنهم، ويعدُّها محاربةً يستحقُّ فاعلها القَتْلُ والقتالُ.

ولذَلِكَ أخبر بأنَّ الخوارجَ يَمْرقون من الدِّين مُرُوقَ السَّهم من الرَّمِيَّة، وأَمَر بقَتْلهم وقتالهم، فقال: «**إِنَّه ستكون هناتٌ وهناتٌ، فمَنْ أراد أن يُفرِّق أمرَ هَذِهِ الأُمَّة وهي جميعٌ، فَاضْربُوه بالسَّيف كائنًا مَنْ كان**»[٢].

وقال: «**طُوبَىٰ لمَنْ قَتلَهم أو قَتَلوه**»[٣].

وقال: «**لئن أَدْركتُهُمْ لأَقتلنَّهم قَتْلَ عادٍ**»[٤].

وفي روايةٍ: «**قتلَ ثمود**»[٥].

وأخبر أنَّهم: «**كِلَاب النَّارِ**»[٦].

وأَخْبر أنَّهم: «**شرُّ الخَلْق والخليقة**»[٧].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٢)، وأبو داود (٢٦٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٢) من حديث عرفجة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٦٥) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وحَسَّنه الألبانيُّ في «ظلال الجنة» (٩٠٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجها البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٠٠٠) من حديث أبي أُمَامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وحَسَّنه الألبانيُّ في «المشكاة» (٣٥٥٤).

(٧) أخرجه مسلم (١٠٦٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والمهمُّ: أنَّ مُحَاربة الفساد يأمر بها الإسلامُ بشَتَّىٰ أَنْواع المُحَاربة، فإذا عَرَضَتْ علينا دولةٌ كافرةٌ أن تَتعَاونَ معنا علىٰ مَنْع الفَسَاد، وتَعقُّب المُفْسِدِين، **فإنَّه يَجُوز لنا أن نُوَافِقَهُمْ على ذَلِكَ بشُرُوطٍ:**

أ- إذا كان المُفْسِدونَ من المُسْلمين، فنَحْن نَتولَّىٰ مُحَاربَتهُمْ، وأنتم يا غَيْرَ المُسْلمينَ أَعِينُونَا بالسِّلاح.

ب- إذا احْتجْنَا إلىٰ مُحَاكمةِ أَحَدٍ من المُسْلمينَ، فنَحْن المُسْلمين نَتولَّىٰ مُحَاكمتَه، والحُكْمَ فيه.

ج- إذا أُسِرَ أحدٌ من المُسْلمينَ، فنحن نَتولَّىٰ ذَلِك الأسيرَ، أو الأسرىٰ بأَنْ نَسْجنَهـمْ عندنا، ونحكم فيهم بحُكْمِ الإِسْلامِ، فإن وَافَقَتِ الدَّولةُ الَّتي تَعْرض ذَلِكَ عَلَىٰ أَهْل الإِسْلام علىٰ هَذِهِ الشُّرُوط بأَنْ نتولَّىٰ نَحْن المسلمين مَنْ يكون من المُسْلمين، وتتولَّىٰ تلك الدَّولةُ الكافرة مَنْ يكونُ مِنْهم؛ سواءً كانت نَصرانيَّةً، أو يهوديَّةً، أو غَيْر ذَلِكَ.

٤- إِذَا مَنَعت الدَّولةُ الكافرةُ إلَّا أَنْ تَتولَّىٰ هي بنَفْسها مُحَاربة مَنْ يَقُوم بعَمَل الإرهاب من المُسْلمينَ، والمُسْلمونَ وَافَقوا علىٰ ذَلِكَ باللِّسان خوفًا من التَّورُّط في الحرب مَعَ ضَعْفِ قوَّة المُسْلمينَ، ومَعَ استقامة المُسْلمينَ علىٰ عَقِيدتِهمْ، وبُغْضهم للكُفَّار، ولكن وَافَقوهُمْ في الظَّاهر ليَدْفعوا شَرَّهُمْ.

ففي هَذِهِ الحالة فَعَل المُسْلمونَ ما هو مُبَاحٌ لهم، واللهُ تَعَالىٰ يَقُول: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ

ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران:٢٨].

ومثل قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة: ٢٣، ٢٤]، إِلَىٰ غَيْر ذَلِكَ من الآياتِ.

وهَذِهِ الآيات وَمَا في مَعْناها صَرِيحةٌ في أنَّ تولي الكُفَّار من دون المؤمنين بأَنْ أَحبَّهم ووَالَاهُمْ، ومَالَ إليهم، وَنَصَرهم أَوْ أَفْضَىٰ إليهم بأَسْرار المُسْلمينَ، أَوْ تَجسَّسَ للكُفَّار عليهم، ودَلَّهم علىٰ مَوَاطنِ الضَّعْف عند المُسْلمينَ، فإنَّه حِينَئذٍ يَكْفر كما سَبَق شَرْحُهُ.

وكلُّ الآيات الَّتي سَاقَها المُؤلِّف تُرتِّب علىٰ تَولِّي الكُفَّار الرِّدَّة، وحُبُوط العَمَل، والخُلُودِ في النَّار.

لَكِنْ ما هو التَّولِّي الَّذي يُوجِبُهُ؟ أَهُوَ مُطْلق السَّلام والكَلَام مع الكُفَّار؟ أو هُوَ المَيْلُ القلبيُّ والمَحبَّة والنُّصْرة من المُسْلم للكافر علىٰ المُسْلم؟

أقول: هو الثَّاني لا الأَوَّل، كما هو مُقْتضىٰ الكتاب والسُّنَّة، وفَهْم سَلَف الأُمَّةِ.

أَمَّا إذا اتَّفقَتْ فِئتَانِ؛ فئةٌ مسلمةٌ، وفئةٌ كافرةٌ علىٰ مَنْع أو مُحَاربة ما يَمْنعُهُ الإسلام، ويُحَاربه؛ كالفَسَاد في الأَرْض بالتَّفْجيرات، والاغتيالات، والمُظَاهرات، فَهِيَ تُسمَّىٰ حرابة؛ لأَنَّها مُحَاربةٌ لله ولرسولِهِ؛ لأنَّ الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ [المائدة:٣٣].

قال شيخُ الإسلام ابن تَيْمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٧٠)، **لمَّا ذَكَر هَذِهِ الآية (آية المحاربة)، قال:** «فكلُّ مَنِ امْتنَعَ من أَهْل الشَّوْكةِ عن الدُّخُول في طَاعَة اللهِ ورَسُولِهِ، فقَدْ حارب اللهَ ورَسُولَه، ومَنْ عَمِلَ في الأرض بغَيْر كتاب الله، وسُنَّة رسولِهِ ﷺ فقَدْ سَعَىٰ في الأرض فسادًا، ولهَذَا تَأوَّل السَّلَف هَذِهِ الآية علىٰ الكُفَّار، وعلىٰ أَهْل القبلة حتَّىٰ أدخل عامَّة الأُمَّة فيها قطَّاع الطُّرُق الَّذين يُشْهرونَ السِّلاحَ لمُجرَّد أَخْذ المال، وجَعَلوهم بأَخْذ أَمْوال النَّاس بالقتال، مُحَاربين لله ولرسولِهِ، سَاعِينَ في الأرض فسادًا، وإن كانوا يَعْتقدون تَحْريمَ ما فَعَلوه، ويُقرُّون بالإيمان بالله ورسولِهِ».

إلىٰ أن قال: «ولهَذَا اتَّفق أَئمَّة الإسلام أنَّ هَذِهِ البِدَعَ المُغلَّظة شرٌّ من الذُّنُوب الَّتي يَعْتقد أَصْحابها أَنَّها ذُنُوبٌ، وبذَلِكَ مَضَتْ سُنَّة رَسُول الله ﷺ حَيْث أمر بقِتَالِ الخَوَارج الَّذين خَرَجوا عن السُّنَّة، وأمر بالصَّبر علىٰ جَوْر الأَئمَّة وظُلْمهم، والصَّلاة خَلْفهم مَعَ ذُنُوبِهم، وشَهِدَ لبعض المُصرِّين من أَصْحابِهِ علىٰ بعض الذُّنُوب أنَّه يحبُّ الله ورسولَه، ونهىٰ عن لَعْنه.

وأَخْبر عن ذي الخُويصرة وأصحابِهِ مع وَرَعهم وعِبَادتِهمْ أنَّهم يَمْرقونَ من الإِسْلام كما يَمْرقُ السَّهْمُ من الرَّميَّة، وقَدْ قال الله في كتابِهِ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء:٦٥].

فكلُّ مَنْ خَرَج عن سُنَّةِ رسول الله ﷺ وشريعتِهِ فقَدْ أَقْسَمَ الله بنفسِهِ المُقدَّسة أنَّه لا يؤمن حتَّىٰ يَرْضىٰ بحُكْمِ رَسُولِ الله ﷺ في جَمِيعِ ما يَشْجر بَيْنهُمْ في أُمُور الدُّنيا والدِّين، وحتَّىٰ لا يَبْقىٰ في أنفسهم حَرَجٌ من حُكْمِهِ، ودَلَائلُ القرآن علىٰ هَذَا الأصل كثيرةٌ». اهـ.

وأقول: إِذَا عَرضَتْ عَلَينا دولةٌ كافرةٌ أن نَتَعاونَ مَعَها علىٰ مَنْع أَمْرٍ ومُحَاربتِهِ ممَّا يَمْنعه دِينُنَا الحنيفُ؛ كمُحَاربة نوعٍ من الفَسَاد وهُوَ الإرهابُ، وهو الغَدْرُ الَّذي نَهَىٰ عنه نبيُّ الإسلام، وحَرَّمه، فإنَّه يَجُوزُ أَنْ نَتعَاونَ مَعَهمْ علىٰ مَنْعه، وتَتبُّع فَاعِلِيه، ومُعَاقبتهم؛ لأنَّ ديننا يَأْمر بمَنْع ذَلِكَ الشَّيء ويَنْهىٰ عنه، ويذمُّ فَاعِلِيه، ولأنَّ ذَلِكَ نوعٌ من الفَسَاد الَّذي حرَّمهُ الله، ورَتَّبَ عليه عُقُوبةً في الدُّنيا، وتَوعَّد بالعذاب مَنْ فَعَله، ولا يعدُّ ذَلِكَ من المُسْلمين خُرُوجًا عن الدِّين، ولا مُوَالاةً للكَافِرِينَ، ولا يَترتَّب عليه تكفيرٌ لمَنْ فَعَله، ولا تَفْسيقٌ له؛ سواءً كان المُتَّفقُ مع الدَّولة الكافرة دولةً مسلمةً، أو فردًا، أو جماعةً.

وإنَّما يَترتَّب التَّكْفير والتَّفْسيق علىٰ ذَلِكَ إذا اتَّفقْنَا مع الكُفَّار علىٰ شَيءٍ يضرُّ بديننا، أو بإِخْوَاننا المُسْلمينَ مَحبَّةً للكُفْر، وإيثارًا له علىٰ الإسلام، ورغبةً فيه دون الإسلام.

والدَّليل على ذَلكَ: قَوْلُ الله تَعَالىٰ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [التوبة:٢٣].

فجَعَل اسْتِحْبابَ الكُفْر شرطًا في تَحْريم المُوَالاةِ لَهُمْ.

وقَالَ في مَوْضعٍ آخر صفحة (٥٣٥) من الجزء نفسِهِ: «وقَدْ ثَبتَ في الصَّحيح عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قَالَ: «**يَغْزو جيشٌ الكعبة، فإذا كانوا ببَيْداء من الأَرْض يُخْسَف بأَوَّلهم وآخِرهِمْ**». فقيل: يا رسول الله، كيف يُخْسَف بأَوَّلهم وآخِرهِمْ وفيهم أَسْواقُهُمْ ومَنْ لَيْس منهم. قال: «يُخْسَف بأَوَّلِهِمْ وآخِرِهِمْ، ثمَّ يُبْعثونَ علىٰ نِيَّاتِهِمْ»، والحديثُ مُسْتفيضٌ، أَخْرَجه أَرْبابُ الصَّحيح عن عائشة وحفصة، وأُمِّ سلمة، رَضِيَ الله عنهنَّ»(١) .اهـ. بتَصرُّفٍ.

فإِذَا كَانَ مَنْ سَارَ معهم تَصوَّر في حقِّه الإكراه، وعذره الله ﷻ، وبَعَثه علىٰ نِيَّتِهِ من كراهية ما فَعَلوه، فالإِكْرَاهُ مُتصوَّرٌ في حقِّ مَنْ وَافَقهُمْ بلسانِهِ خوفًا من القَنَابل الَّتي كلُّ واحدةٍ منها عِدَّة أطنانٍ يُرْمىٰ بها، فتَهْدم المنازلَ، وتُهْلك الحرثَ والنَّسلَ؛ فمَنْ خافَ علىٰ نفسِهِ، أو علىٰ شعبِهِ، أو علىٰ قومِهِ، فإنَّه يُعْتبر مُكْرهًا من باب أَوْلَىٰ، فأَيْنَ إطلاقاتكم(٢) الَّتي تَحْكمون فيها علىٰ المُسْلمينَ بالكُفْر المُخْرج من المِلَّةِ؟!

بَلْ صريحٌ أنَّ المسلمَ علىٰ أَصْل إسلامِهِ، لا يَخرج عنه إلَّا بدليلٍ واضح الدِّلالةِ علىٰ مُرَاد المُسْتدلِّ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢١١٨)، ومسلم (٢٨٨٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) يقصد شيخنا النجمي المردود عليه ناصر بن حمد الفهم، هداه الله لطريق الحق والصواب.

وإذا أَجَلْنا النَّظرَ في الآيات الَّتي تَنْهىٰ عن تَولِّي الكُفَّار وتُحرِّمه، وتَمْقت فَاعِلِيه، ونظرنا في الأدلَّة من السُّنَّة الَّتي تُبِيحُ التَّعاملَ مع الكُفَّار بالبيع والشِّراءِ والإجارة، أو الاستئجار، والتَّعاون مَعَهم، أو طلب الإعانة منهم علىٰ أمرٍ مُبَاحٍ، والكَلَام مَعَهم لحاجةٍ بدون انْبِسَاطٍ إليهم، ومَحبَّةٍ لهم، فإِنَّ هَذِهِ الأدلَّة تدلُّ علىٰ إباحة ذَلِكَ بدون تَحْريمٍ ولا كَرَاهةٍ، **وبعد ذَلِكَ نَخْرج بالنَّتيجة الآتية:**

١- أنَّ الأدلَّةَ علىٰ تَحْريمِ مُوَالاتِهِمْ[١]، وتَولِّيهم الَّذي هو مَحبَّتهمْ ونُصْرتهم، وإِفْشَاء أَسْرار المُسْلمينَ إِلَيْهم، والتَّجسُّس علىٰ المُسْلمينَ، وإِعَانتهمْ عَلَىٰ قتال المُسْلمينَ، والإِعْجاب بكُفْرِهِمْ وتَعْظيمِهِمْ، وَاحْتقار المُسْلمينَ.

٢- الولاية لها مَعَانٍ عند العرب:

أ- فـ «المَوْلَىٰ»: هو الوليُّ.

قال في «لسان العرب» لابن منظور (١٥ / ٤٠٦): «وَلِيٌّ في أسماء الله تعالىٰ، والوليُّ: هو النَّاصر، وقيل: المُتولِّي لأُمُور العالم والخلائق؛ القائم بها».

وقال في (ص٤٠٨): «ورَوَىٰ ابن سَلام عن يُونُس، قال: المولىٰ له مَوَاضع في كلام العرب:

منها المولىٰ في الدِّين، وهو الوليُّ، وذَلِك في قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ

---

(١) أي الكفار.

مَّوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾ ﴾ [محمد:١١]، أي: لا وليَّ لهم».اهـ.

قلت: ومن ذَلِكَ قول النَّبيِّ ﷺ يوم أُحُدٍ ردًّا علىٰ أبي سفيان حين قال: اعْلُ هُبَل، فقال النَّبيُّ ﷺ: «أجيبوه». قالوا: ما نقول؟ قال: «قُولُوا: اللهُ أَعْلىٰ وأَجلُّ». قال أبو سفيان: لنا العُزَّىٰ ولا عُزَّىٰ لكم، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَجِيبُوه**». قالوا: ما نقول؟ قال: «**قُولُوا: الله مَوْلانا، ولا مَوْلىٰ لكم**». قال أبو سفيان: يومٌ بيومِ بَدْرٍ، والحربُ سجالٌ[1]، وتجدون مُثْلَةً[2] لم آمُرْ بها، ولم تَسُؤْني[3].

ب- **وقَالَ في نَفْس الصَّفحةِ:** «و«المَوْلَىٰ»: العُصْبَة، ومن ذَلِكَ قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ [مريم:٥].

وقال اللِّهْبِي يخاطب بني أُميَّة:

مَهْــلًا بَنِــي عَمِّنَــا مَهْــلًا مَوَالِينَــا ....

ج- و«**المَوْلىٰ**»: الحليفُ: وهو مَنِ انْضَمَّ إليك، فعزَّ بِعزِّك، وامْتنَعَ بِمَنعتِكَ».اهـ.

قلت: ويجب علىٰ المُسْلم أن يَكُونَ نصيرًا لأَخِيهِ في الإِسْلامِ، فالولايةُ أمرٌ واجبٌ بَيْنَ المُسْلمينَ يَتناصَرونَ بالأُخوَّة الإِسْلاميَّة، ولو تَباعَد النَّسَبُ،

---

(١) «**سِجَالٌ**»: أي: نُوَب، أي: مرة لنا، ومرة علينا.

(٢) «**مُثْلَة**»: التمثيل بأجساد الموتىٰ؛ مِن سَمْل الأعين، وقَطْع الآذان والأنوف، وشَق البطون، ونحوه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٠٤٣) من حديث البراء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولا يَحْتاج إلىٰ حلفٍ كما كان في الجَاهليَّة، ولا إلىٰ مُعَاقدةٍ ومُعَاهدةٍ، قَالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ۝٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ۝٥٦﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦].

وقال ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**المُسْلمُ أخو المسلم، لا يَخُونُهُ، ولا يَكْذبُهُ، ولا يَخْذُلُهُ؛ كلُّ المسلم عَلَىٰ المُسْلم حرامٌ؛ عِرْضُهُ، ومالُهُ، ودمُهُ؛ التَّقوىٰ هاهنا، بحَسب امرئٍ من الشَّرِّ أَنْ يَحْتقرَ أخاه المُسْلم**»(١).

وقَالَ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام- من حديث أنسٍ رضي الله عنه: «**انْصُرْ أخاك ظالمًا أو مَظْلومًا!**»، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أَنْصره إذا كان مَظْلومًا، أَفرأيتَ إذا كان ظالمًا، كيف أنصرُهُ؟ قال: «**تَحْجُزُه، أو تَمْنعه مِن الظُّلْم؛ فإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**»(٢).

والولاية لله عز وجل بأَنْ تَنْصرَه علىٰ نَفْسِكَ، وبني جِنْسِكَ، وحتَّىٰ أقرب النَّاس إليك، وتَقْديم مُرَاده علىٰ مُرَاد غيره.

د- **والمَوْلىٰ يُطْلق علىٰ وَليِّ النِّعْمةِ**: وهو المُعْتِق؛ قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٣٧].

هـ - **ويُطْلق المولىٰ كثيرًا علىٰ المُعْتَق، ويُسمَّون**: الموالي، فكلُّ مولىٰ يَلْتحق بوَليِّه، أي أنَّ المعتَق يُطْلق عليه نسبة معتِقه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).
(٢) أخرجه البخاري (٦٩٥٢).

والمهمُّ: أنَّ المَوْلىٰ يُطْلق علىٰ عِدَّةِ أُمُورٍ، فيُطْلق علىٰ الرَّبِّ جلَّ وعلا؛ لأنَّه مُتولِّي أَمْرك، والمُتصرِّف فيك، ويُطْلق علىٰ العَبْد المتَّبِع لأَوَامِرِ الله، القائم بحُقُوقِهِ، ومن ذَلِكَ قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢-٦٣].

ويُطْلَق المَوْلىٰ علىٰ القرابة الَّذين ينصرون الشَّخص عادةً، ومِنْ ذَلِكَ قولُهُ: ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾ [مريم:٥].

ومن ذَلِكَ أَنْ يُطْلق علىٰ المَوْلىٰ الأعلىٰ، وهو المُعْتِق، ويُطْلق علىٰ المَوْلىٰ الأَسْفل، وهو المُعْتَق، ويُطْلق علىٰ ولاية الدِّين، وَهِيَ رابطةُ الإسلام بَيْنَ المُسْلمينَ الَّتي يَتنَاصرُونَ بها، وكان في الجاهليَّة يُطْلق علىٰ وَلَاءِ الحَلِفِ.

وفي «**تاج العروس**» (١٠/ ٣٩٨): «(المَوْلَىٰ) له معانٍ كثيرةٌ، فمنها المحب، وهو ضدُّ العدوِّ، ومنها الصَّديق، ومنها الوِلَايَة بالكسر؛ أي: الإمارة أو السُّلطان، والوَلَاء كسَمَاء (الملك)، ويُطْلق علىٰ المُعْتِق، وعلىٰ المُعتَق، ويُطْلق علىٰ القَرَابـة، ويُطْلق علىٰ الصِّهْر...».

إلىٰ أَنْ قال في (ص٣٩٩): «فهَذِهِ أحد وعشرون معنىٰ للمَوْلىٰ، أكثرها قَدْ جاءت في الحديث، فيُضَاف كلُّ واحدٍ إلىٰ ما يَقْتضِيه الحديثُ الوارد فيه، وقَدْ تَخْتلفُ مَصَادر هَذِهِ الأَسْماءِ». انتهىٰ بتَصرُّفٍ.

وأقول: إذا كانت هَذِهِ المادَّة لها واحدٌ وعشرون معنىٰ، فهل يَجُوز إطلاقُ الكُفْر علىٰ كلِّ مَنِ اتَّصَف بوَاحِدٍ منها؟

الجواب: لا، لا يَجُوزُ إِطْلاق الكفر إلَّا فيما يَقْتضِيهِ، وَهِيَ الولاية بمَعْنىٰ المحبَّة، والنُّصْرة، والمَيْل القلبيِّ، وإِنَّ هَذَا الإِطْلاقَ يُعْتبر خطأً كبيرًا يَقع صاحبُهُ في عقيدة الخَوَارج الَّذين يُكفِّرون بالمَعْصيةِ، وهَذَا ما أَرَدْتُ التَّنبيهَ عليه، لعلَّ مُؤلِّفَ هَذَا الكتاب يَتدَاركُ ما وَقَع فيه، فيُعلِّق الكُفْرَ علىٰ ما تَقْتضيه هَذِهِ المَعَاني.

إنَّ تَكْفيرَ المُسْلمينَ بما لا يُوجِبُ التَّكْفير أمرٌ لا يَجُوز، وقَدْ جاء في حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المُتَّفق عليه: «**لَيْسَ من رجلٍ ادَّعىٰ لغير أبيه وهو يَعْلمه إلَّا كَفَر، ومن ادَّعَىٰ ما ليس له فلَيْسَ منَّا، وَلْيتبوَّأْ مقعده من النَّار، ومَنْ دَعَا رجلًا بالكفر، أو قال: عَدُو الله، وليس كذَلِكَ إلَّا حَارَ عَلَيه**»(١).

وفي روايةٍ للبُخَاريِّ عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّه سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ يقول: «**لَا يَرْمي رجلٌ رجلًا بالفُسُوقِ، ولا يَرْميه بالكُفْر إلَّا ارْتدَّتْ عليه إِنْ لم يكن صاحبُهُ كذَلِكَ**»(٢).

ويَعْلم اللهُ -عالمُ الغَيْبِ والشَّهادة- أنِّي لَمْ أكتب هَذِهِ الكتابةَ تَزلُّفًا لأحدٍ، ولا رغبةً في إِرْضاءِ أَحَدٍ غير الله عَزَّ وَجَلَّ، ولكنِّي كتبتُ ذَلِكَ تَنْبيهًا علىٰ الخطإِ، وتَقْويمًا للاعوجاج الَّذي حَصَل في هَذَا الإطلاق، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَقُول في كتابِهِ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف:١١٠]

---

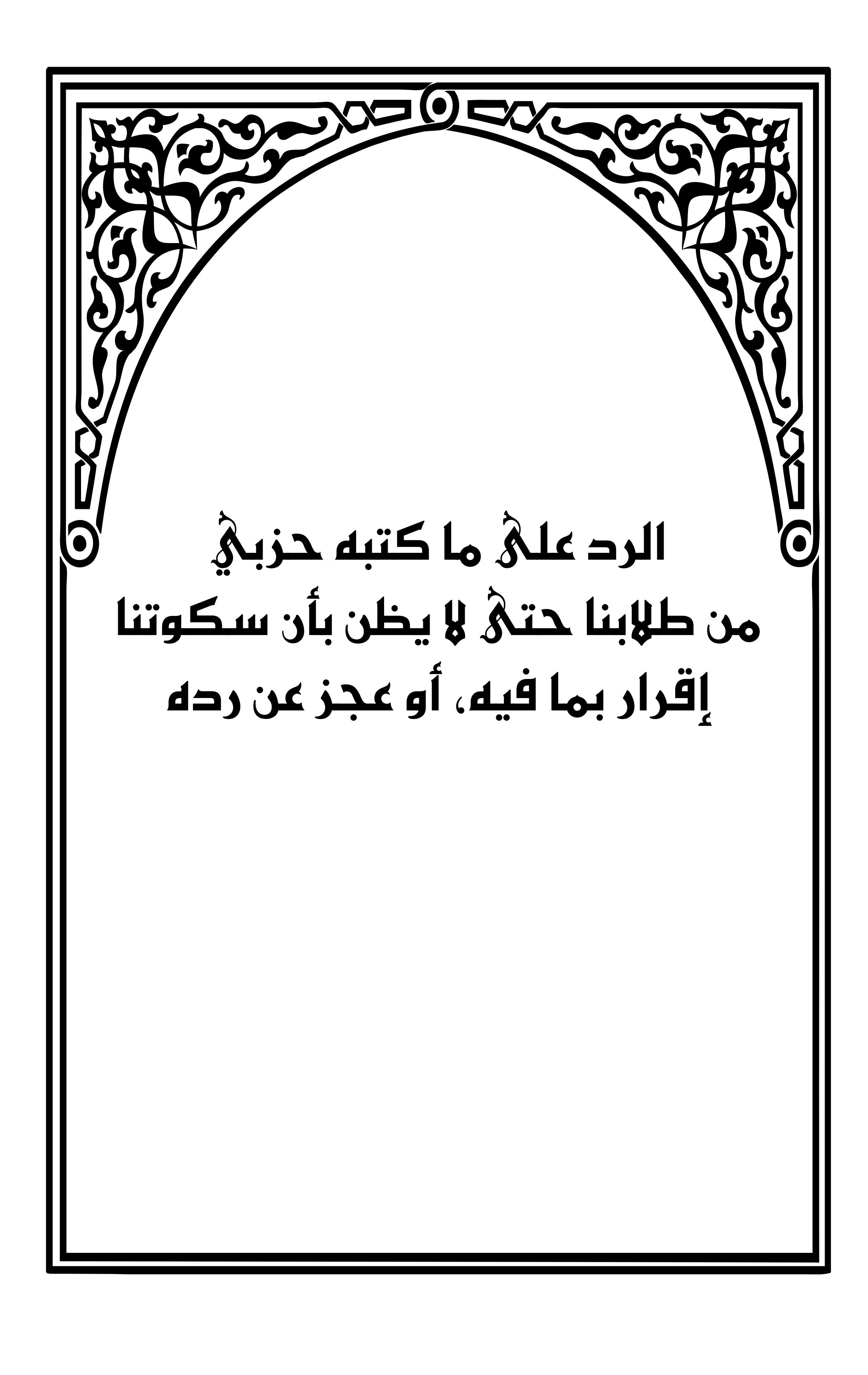
(١) أخرجه البخاري (٣٥٠٨)، ومسلم (٦١)، واللَّفظ له، وقوله: «**حار عليه**»: أي: رجع.
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤٥).

أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَجْعلَ عَمَلي خالصًا، مُبْتغيًا به رِضَاهُ مَقْصودًا به بيان الحقِّ لا غير.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

أحمد بن يحيى النَّجمي

١٨/ ١٢/ ١٤٢٢ هـ



الرد على ما كتبه حزبي من طلابنا حتى لا يظن بأن سكوتنا إقرار بما فيه، أو عجز عن رده

الرد على ما كتبه حزبي من طلابنا حتى لا يظن بأن سكوتنا إقرار بما فيه، أو عجز عن رده

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أ- **قلت**: «عَدَم التَّثبُّت في قَبُول خَبَر الآحَاد، فأيُّ جاهلٍ أو مُغْرضٍ يأتيكم بأيِّ خبرٍ، وإِنْ كَانَ العَقْل لا يُصدِّقه كاتِّهامٍ في العقيدة، ونحوه تُصدِّقونه، وتَعْتبرونه قَطْعيَّ الثُّبُوت...»، إلخ، ما قلت في الاتِّهام.

الجواب: **أولاً**: ما قلته هنا، فأنتَ واقعٌ فيه بِدُونِ دَلِيلٍ، ولا قرينةٍ، وما سقته هنا من الاتِّهامات دَلِيلٌ قاطعٌ علىٰ ذَلِكَ.

ثانيًا: أَنْتَ جئت إليَّ في النجامية، وقلت: «أنِّي اتَّهمتك بكَذَا» أمرٌ أَسْتَحِي أن أَذْكُره.

فقلتُ لَكَ: مَنْ قال لَكَ؟

فتَلَعْثمتَ، وبعد كلامٍ وحوارٍ قلتُ لك: إنِّي سئلتُ في مُعسكر في الرَّاحة، فقال السَّائل: جماعةٌ يَخْرجون بعد صلاة العِشَاءِ إلىٰ مَكَانٍ بعيدٍ عن القرية، يقولون بأنَّهم يَقْرؤونَ القرآنَ، ويَذْكرونَ الله، فما هُوَ رَأْيُكُمْ، هل أَخْرجُ مَعَهم أم لا؟

فقلت له: رأيي أنَّك لا تَخْرج معهم أوَّلًا إذا كَانُوا هؤلاء يُريدُونَ الخيرَ، فيَنْبغي أن يَجْلسوا في المسجد.

ثانيًا: أنِّي لا آمنُ عَلَيهم من الشَّيطان، وبالأخصِّ إذا قلَّ عَددُهُمْ، وكَانَ مَعَهم طفلٌ صغيرٌ أَخْشَىٰ أن يُوقِعهُم الشَّيطانُ في مُنْكرٍ، ثمَّ قلتُ لَكَ: أَلَيْسَ هَذَا صحيحًا؟

قُلْتَ: بَلَىٰ.

فقلت لَكَ: أليس السَّلَفُ يَنْهون عن الخَلْوة بالأَمْردِ؟

قلتَ: بلىٰ، وكَانَ بعضُهم يُجْلسه خَلْفه، ثمَّ قلتَ: لَعلَّهم فَهِمُوا من هَذَا...

فقلتُ: هل هَذَا فيه اتِّهامٌ لأحدٍ باللِّواط؟ هل كَلَامي فيه خطأٌ؟ قلت: لا. قلت: وهل يُعقل أَنْ أقول هَذَا الكَلَامَ.

ثالثًا: أنَّ بعضَ مَنْ يَنْتمي إلىٰ حِزْبكم قال للشَّيخ: ما قلت لي، وهل يُعْقل أنَّ الشَّيخ يقول هَذَا؟

رابعًا: أمَّا البيعةُ الَّتي تُنْكرونها، والَّتي تَقُولون: إنَّا نَتَّهمكم بها بأَخْبارٍ واهيةٍ، فَقَدِ اعْتَرف بها مَنْ هو أكبر منكم، ولكن قال: هِيَ بيعةٌ علىٰ الطَّاعة والتَّضحية، فهل الطَّاعة والتَّضحية مرتبطةٌ ببَيْعتكُمْ، أم أنَّ كلَّ عبدٍ قَدْ بَايَع عَلَيها الله عَزَّوَجَلَّ حَيْث يَقُول: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥]، ويَقُول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ

﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ [البقرة:٢١]، وَمَا لا يُمْكن حَصْرُهُ من النُّصُوص الَّتي يُؤخَذ منها: وُجُوب العبادة، والطَّاعة، والتَّضحية؟

خامسًا: أنَّ الانتماءَ إلىٰ الإخوانيَّة الَّذي نَصَحناكم قَبْل سنواتٍ أنا والشَّيخُ بالعُدُول عنها، وتَرْكها، وحَلَفتم أنَّكم لا تَعْلمون عن هَذَا شيئًا، فقَدْ أصبحتم تَعْترفون به، ولا تُنْكرونَه، ونَحْن لم نَتَّهمكم في ذَلِكَ الوقت، وإلىٰ الآن إلَّا لأنَّا نَرَىٰ في ذلك عواقبَ سَيِّئةً كُنَّا نحذرها، ونُحذِّركم من مَغبَّتها، وقَدْ أَصْبحت الآن واضحةً للعَيَان، واللهُ يَعْلم أنَّا نَصَحنا لكم، ولَكنَّكُمْ لَمْ تقبلوا نَصِيحَتنا؛ بل أنكرتم، وحَلَفتم أنَّكُمْ لا تَعْلمون عن هَذَا شيئًا.

أمَّا العواقبُ السَّيِّئة الَّتي كُنَّا نحذرها، وقَدْ أَصْبَحَت الآن ظاهرةً للعَيَان، فهي:

١- الانْتِمَاءُ إلىٰ حزبٍ مُعيَّنٍ، وهَذَا يُعَدُّ انقسامًا في الاتِّجاه، وتفريقًا في الدِّين، والله عَزَّوَجَلَّ قَدْ نَهَىٰ عن ذَلِكَ بقولِهِ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣].

٢- أنَّ التَّحزُّب يَلْزم منه الاختلافُ، ثمَّ التَّباغض، والتَّعادي، ثمَّ قَدْ يُؤدِّي إلىٰ التَّقاتل، وإنْ لم يكن فيه تقاتلٌ بالسَّيف، فسيكون تقاتلٌ بالألْسُنِ، والأَقْلام، وهَذِهِ الكتابةُ بِدَايةٌ لها.

٣- يَلْزم منه تَولِّي المُبْتدِعِينَ، والدِّفاع عَنْهم، والوُقُوف دُونَهم، والعَدَاوة لمَنْ ردَّ باطلهم، وهَذَا ما تَجلَّىٰ فيكم حين وَقَفتم مَوْقفَ العَدَاء من صَاحِب كِتَابِ «الوَقَفات»، وحتَّىٰ مِمَّنْ وَزَّعها مع أنَّه تَحْذيرٌ من باطلٍ، وتنبيهٌ علىٰ

خطإٍ، ونُصْحٌ للشَّباب المَغْرورين بهؤلاء القوم.

وقَدْ وَقَفتم ضدَّ هَذَا المَوْقف من كتاب «الجَلَسات»، ووَزَّعْتموه فَرِحِينَ مع أنَّ صَاحِبَه لَمْ يُرِد شيئًا من الحَقَائق الَّتي بَيَّنها صاحبُ «الوَقَفَات»، مبينًا للكُتُب الَّتي قالوا فيها الخطأ، وأرقام الصَّفَحات.

وكَانَ الأَوْلىٰ بكم أن تَفْرحوا بِبَيَانِ الحقِّ.

وقَدْ أَخْبَرَني ثقةٌ من طُلَّابي حينما كَانَ يَدْرس في المَعْهد العلميِّ بأنِّي حين وَزَّعتُ عَلَيهم كتابَ «الوقفات» للشَّيخ مُحمَّد بن سيف العجمي، وأنا حين ذاك أُدرِّس في المَعْهد العلميِّ بصامطة، جاء هَذَا الشَّخص الَّذي كَتَب لي هَذِهِ الكتابةَ يُحذِّر ذلك الطَّالب من هَذَا الكتاب، ويريد منه أن يَتْركَ قراءتَه، وهَذَا مِمَّا يَتجلَّىٰ فيه العداءُ من أَصْحابِ هَذَا الحزب لمَنْ دَعَا إلىٰ التَّوحيد وحَذَّر من الشِّرْك، ونَهَج منهجَ السَّلَف.

٤- يَلْزم منه اتِّخاذ المُبْتدعينَ أُسْوةً، وقدوةً، فأنتم حينما تُتَابعُونَهمْ تَتَّخذُونَ أَقْوالَهم وأَفْعالَهم نِبْراسًا يُهْتدىٰ به، هَذَا هو معنىٰ: اتِّخاذهم قدوةً وأُسْوةً.

فمثلاً من قَوَاعد الإخوان المسلمين: إِلْغَاء الاخْتِلَافات الفرعيَّة، والتَّجَاوز عنها، وأنَّ ذلك لا يَمْنع اتِّخاذ المُخْتلف مَعَك أخًا، وقَدْ حَصَلتْ تَجَاوزاتٌ في هَذِهِ القاعدة حتَّىٰ حسن البنَّا الَّذي أَسَّسها، فمثلًا يقول في رسالة «التَّعاليم» رقم (١٥) من البند الأوَّل صفحة (٢٧) من مجموعة رسائل الإمام الشَّهيد: «في الدُّعاء الَّذي إِذَا قُرِنَ بالتَّوسُّل إلىٰ الله بأحدٍ من خَلْقه خلافٌ فرعيٌّ في كيفيَّة

الدُّعاء، وليس من مَسَائل العقيدة».

هَذَا نصُّ كلامِهِ، مع أنَّ إباحةَ التَّوسُّل ذريعةٌ إلىٰ الشِّرْك من أكبر الذَّرائع، وما وَقَع في الشِّرْك مَنْ وَقَع فيه إلَّا بِهَذَا السَّبب، ويقول أيضًا في رقم (٤) من البند الأَوَّل من رسالة «التَّعاليم» رقم الصَّفحة (٢٦٨): «والتَّمائم، والرُّقىٰ، والوَدَع، والرَّمل، والكِهَانة، وادِّعاء مَعْرفة الغَيْب، وكلُّ ما كَانَ من هَذَا الباب منكرٌ تجبُ محاربتُهُ».اهـ.

فأَنْتَ ترىٰ أنَّه جَعَله مُنكرًا مع أنَّ الكثيرَ منه كفرٌ؛ لأنَّه شركٌ أكبر، ومنه ما هو من الشِّرْك الأَصْغر، مع أنَّ الشِّرْك الأكبر مخرجٌ من المِلَّة، وقَدْ جعل النَّبيُّ ﷺ إتيانَ الكُهَّان، وتَصْديقَهم كُفْرًا[١]، فكَيْفَ بالكهَانَةِ؟

ومن هنا نَعْلم أنَّ مُؤسِّس القاعدة قَدْ تَجَاوزها، فكَيْفَ بغَيْره، وقَدْ تَجلَّىٰ ذلك في أتباعِهِ.

فهَذَا المُرشد العام للإخوان المُسْلمينَ عمر التِّلمساني يقول: «إنَّ دُعَاءَ المَقْبورينَ، وطَلَب الحَاجَات مِنْهم تَذوُّقٌ»[٢].

---

(١) أخرجه الترمذي (١٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**مَن أَتَىٰ حَائِضًا، أو امرأةً في دُبُرِها، أو كَاهِنًا، فَقد كَفَر بِمَا أُنْزِل عَلَىٰ مُحَمَّدٍ**»، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجة» (٥٢٢).

(٢) قال عمر التلمساني في كتابه «شهيد المحراب» (ص٢٢٦): «فلا داعي إذًا للتَّشَدُّد في النَّكير علىٰ مَن يعتقدُ في كرامات الأولياء، واللُّجوء إليهم في قُبورهم الطَّاهرة، والدُّعَاء فيها عند الشَّدَائد، وكَرَامات الأولياء مِن أَدِلَّة مُعجزات الأنبياء».

وقال أيضًا في (ص٢٣١) مُؤَنِّبًا المُنكرين علىٰ القبوريين: «فَمَا لَنا وللحَمْلة علىٰ أولياء الله =

وهَذَا سعيد حَوَّىٰ يَقُول في «التَّربية الرُّوحيَّة»: «إنَّ الطَّريقة الرِّفاعيَّة هي الطَّريقة الصَّحيحة، وأنَّ أَصْحَابها لهم كراماتٌ، ومن كَرَاماتِهِمْ أنَّ الواحدَ يضرب صَدْرَ أخيه بالشِّيش حتَّىٰ ينفذَ من ظَهْره، ولا يُصَاب المضروب بأذىٰ». اهـ(١).

وبهَذَا تعرف أنَّهم قَدْ نَفَذوا من هَذِهِ القاعدة إلىٰ التَّجاوُزَات حتَّىٰ في العقيدة، وما وُقُوفكُمْ موقفَ العَدَاء من كاتب «الوَقَفات»، ومُوزِّعيها إلَّا رضاءً بهَذِهِ العقيدة، واتِّباعًا لها، وإنْ أنكرتم ذَلِكَ، وحَاوَلتم التَّغطيةَ عَلَيه، واللهُ وراء كلِّ عبدٍ، يُحْصي عَلَيه عَملَه، ويُحَاسبه عَلَيه.

=

وزُوَّارِهم، والدَّاعِين عِند قُبورهم».

ثم يقول في (ص٢٣٢): «ولئن كانَ هَوَاي مَع أَوْلياء الله وحُبِّهم والتَّعَلُّق بهم، ولئن كَان شُعُوري الغَامر بالأُنْس والبَهجة في زِيَاراتهم ومَقَامَاتهم بما لا يُخِلُّ بعقيدة التوحيد؛ فإني لا أُرَوِّجُ لاتِّجَاه بذاتِه، فالأمرُ كُلُّه مِن أوَّلِه إلىٰ آخره أَمْرُ تَذَوُّق، وأَقُول للمُتشددين في الإِنْكار: هَوْنًا مَا، فَمَا في الأمر مِن شِرْكٍ، وَلَا وَثَنِيَّة، وَلَا إِلْحَاد».

(١) **قال سعيد حوَّىٰ في كتابه «تربيتنا الرُّوحِيَّة» (ص١١٨)، (ط. الثانية)**: «وقد حَدَّثَني مَرَّة نَصْرَانيٌّ عن حادثةٍ وَقَعَت له شَخْصِيًّا، وهي حادثةٌ مَشْهُورة مَعْلُومة جَمَعني اللهُ بصَاحبها بعد أن بَلَغَتْني الحَادثة مِن غيره، وحَدَّثني كيفَ أنَّه حَضَر حَلَقة ذِكْرٍ، فَضَرَبَه أحدُ الذَّاكِرين بالشِّيشِ في ظَهْره حتىٰ خَرَجَ الشِّيشُ، وحتَّىٰ قَبَض عَليه، ثم سَحَبَ الشِّيشَ منه، ولم يكن لذلك أَثَرٌ، ولا ضَرَر، إنَّ هذا الشيءَ الذي يَجري في طبقات أبناء الطَّرِيقة الرِّفَاعيَّة هو مِن أعظم فَضْل الله علىٰ هذه الأُمَّةِ».

وقال سعيد حَوَّىٰ في (ص١٦): «لقد تَتَلْمَذْتُ في باب التَّصَوُف علىٰ مَن أَظُنُّهم أكبر عُلَماء التَّصَوف في عَصرنا، وأكثر النَّاس تَحْقيقًا به، وأَذِن لي بَعضُ شُيوخ الصُّوفية بالتربية، وتَسْلِيك المُريدين».

سادسًا: إذا سَمَّينا هؤلاء مُبْتدِعِينَ، فنَحْن نَرْجع في ذَلِكَ إلىٰ أدلَّةٍ من كُتُبهم كما بَيَّنَ ذَلِكَ صاحبُ «الوَقَفات» ببَيَان الكُتُب، وأَرْقام الصَّفحات.

سابعًا: فإِنْ قيل: إنَّ هؤلاء لَهُمْ فضلٌ، ولهم جهادٌ بحَمْل الشَّباب علىٰ العبادة، وحُبِّهم لها، ولكنَّا مَعَ ذَلِكَ لا نرىٰ مُتَابعتهم، ولا تَولِّيهم دون أَهْل السُّنَّة؛ لأنَّ عندهم تَخْليطاتٍ، ونأمر مَنْ سألنا أو اسْتَشَارنا بالمَشْرب الصَّافي الَّذي لا أَخْلاطَ فيه، ولا أقذيةَ عَلَيه؛ إخلاصًا لله، ونُصْحًا لإِخْواننا، ولا نعدُّ ذلك تَشْهيرًا، ولا نَشْرًا لعُيُوب الغير، فمَنْ أَطاعَنا في ذَلِكَ، أَنْقَذَ نَفْسه، ومَنْ أَبَىٰ تَركنَاهُ وما تَولَّىٰ، والمُلْتقىٰ بَيْنَ يدي مَنْ لا تَخْفىٰ عليه خافيةٌ.

ب- قلت في البَنْد الثَّاني: «عَدَم فِقْهكم لأَدَب الخِلَافِ بَيْنَ المُسْلمين في مَسَائل الفُرُوع، وإن كَانَ البعضُ مِنْكم يعرف هَذَا الأدبَ، فإنَّه لا يُحَاول أن يُؤدِّب به غيره، فضلًا عن أن يُطبِّقه علىٰ نفسِهِ، وأنتم تَعْلمون أنَّ الخلافَ في الفُرُوع من طبيعة هَذِهِ الأُمَّة».اهـ.

والجواب وبالله التوفيق:

أوَّلاً: أقول: لَوْ فَكَّرتَ فيما تَقُول أو تَكْتبُ، لعلمتَ أنَّك نَاقَضْتَ نَفْسك بنَفْسِكَ، فأنت أوَّلًا تَقُول: «عَدَم فِقْهكُمْ لأَدَب الخِلَافِ»، ثمَّ تقول: «وأنتم تَعْلمون أنَّ الخلافَ في الفُرُوع من طبيعة هَذِهِ الأُمَّة».

فكَيْفَ نَعْلم ولا نَعْلم، ونَفْقه ولا نَفْقهُ؟! نفيتَ، ثمَّ أثبتَّ، وهَذَا تَأَرْجُحٌ.

ثانيًا: قَدْ قلنا: إنَّ عُلَماءكم لَمْ يَلْتزموا بهَذِهِ القاعدة، بل تَجَاوزُوهَا.

وأَوَّل مَنْ تَجَاوزها حسن البنَّا: فعَدَّ التَّوسُّل بالأشخاص من مَسَائل الفُرُوع.

وعمر التلمساني عَدَّ دعاءَ الأَمْوات تَذوُّقًا.

وسعيد حَوَّىٰ عَدَّ سِحْرَ التَّخْييل دَلِيلًا علىٰ صِحَّة الطَّريقة البدعيَّة.

فمَشَايخكم وقُدْوتكم لم يَقْتصرُوا علىٰ الفُرُوع.

وأمَّا الفُرُوع فمَنْ هو الَّذي أنكر عليكم فِيمَا أَخَذْتُمُوه من أَقْوال الفُقَهاءِ عن قَنَاعةٍ، وأَلْزَمكم تَغْييرَه؟!

فَاتَّقوا الله، وَاتْرُكُوا المُغَالطةَ؛ مَسَائل الفُرُوع معروفةٌ، ومَسَائل العَقَائد معروفةٌ؛ فذَلِكَ عبد الله بن عمر الصَّحابي الجليل حَلَفَ أَلَّا يُكلِّم وَلَدَه حين عارضَ حديث النَّبيِّ ﷺ(١).

وعبد الله بن مُغَفَّل الصَّحابي الجليل أيضًا حَلَفَ أَلَّا يُكلِّم ابن أخيه حينما

(١) أخرج مسلم (٤٤٢) أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حَدَّث بحديثٍ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**لا تَمْنَعوا النِّساء من الخُرُوج إلىٰ المساجد باللَّيل**»، فقال ابنٌ لعبد الله بن عمر: لا نَدَعهنَّ يَخْرجن؛ فيَتَّخذنه دَغَلًا. قال: فزَبَره ابْنُ عمر، وقال: أقول: قالَ رسولُ الله ﷺ، وتقول: لا ندعهن».

وفي روايةٍ: «**لا تَمْنعوا نِسَاءكم المَسَاجد إذا استأذنَّكم إليها**». قال: فقال بلالُ بن عبد الله: «واللهِ لنَمْنعهنَّ. قال: فأقبل عليه عبدُ الله، فسَبَّه سبًّا سيئًا ما سمعتُهُ سَبَّه مثله قطُّ، وقال: أخبرك عَنْ رسول الله ﷺ، وتقول: والله لَنَمْنعهنَّ؟!». وقوله: «دغلًا» الدَّغل: هو الفساد والخداع والرِّيبة. وقوله: «فزبره» أي: نهره.

أَخْبره أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَىٰ عن الخَذْف، وعاد فخَذَف[١].

وأنتم اعْتَبرتُمْ بَيَانَ الحقِّ في المسألة تَشْهيرًا.

فمثلًا مَنْ قَامَ مِنْكُمْ، وقالَ: أركَانُ الإسلام سِتَّةٌ، وعَدَّ الجهادَ واحدًا من الأَرْكَانِ خلافًا لما قالَ رَسُولُ الله ﷺ، وصَدَّقه جبريل عليه السلام[٢]، وأَجْمَعتْ[٣] عليه الأُمَّة، وقَرَّرتُ في الرِّسالةِ أنَّ الجهادَ فرضُ كِفَايةٍ بأَدلَّةٍ صَحِيحةٍ وَاضحةٍ من الكتاب والسُّنَّة، وأنتم مع ذَلِكَ ما زِلْتُمْ تُؤيِّدونَ رأي عبد الله عزام رحمه الله[٤] الَّذي لا يَسْتندُ إلىٰ دَلِيلٍ.

ج- قُلْتَ في البَنْد الثَّالث: «اعْتِبَاركم الخِلَافَ في المَسَائل الفَرْعيَّة الَّتي يَسُوغ فيها الخلافُ أُصُولًا، وبناء الوَلَاء والبَرَاء عَلَيها».اهـ.

ومُقَابلتهم بالعُبُوس؟

وأقول: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فهَا نَحْن نَجْلس لكلِّ مَنْ جاء يَطْلب العِلْمَ، لا

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤). والخذف: هو رمي الإنسان بحصاة أو نَواة ونحوهما، يجعلها بين أصبعيه السبابتين، أو الإبهام والسبابة.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه، وفيه: أن جبريل عليه السلام سأل النبي ﷺ عن الإسلام، فقال: «**الإسلامُ: أن تَشْهَد أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله ﷺ، وتُقِيم الصَّلاة، وتُؤْتِي الزَّكاة، وتَصُوم رَمَضَانَ، وتَحُجَّ البيتَ إِن استطعتَ إليه سَبِيلًا**»، ثم سأله عن الإيمان، والإحسان، وأشراط الساعة.

(٣) وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بني الإسلام علىٰ خمس؛ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان**». متفق عليه: أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

(٤) في قوله بأنَّ الجهاد فرض عين.

نردُّ أحدًا عَنْ حَلَقاتنا، ومَنْ زَعَم أَنَّا نَمْنع أحدًا، فقَدِ افْتَرىٰ عَلَينا فِرْيةً يَسْأله الله عنها؛ هَذَا مع أنَّ بَعْض السَّلَف كَانُوا يَمْنعونَ بَعْضَ أَصْحابِ البِدَعِ من غِشْيانِ مَجَالِسِهمْ(١).

وإِنْ كنتم تَقُولون: إنَّكمْ لَا تَرْضون البِدَعَ، ولا أَنْتُمْ مُبْتدعُونَ، ولَكنَّكُمْ

(١) فقد ذكر الشيخ الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي في (ج٢/ ٥٣٤) وما بعدها في كتابه «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء» والبدع آثارًا عن السَّلَف تحكي حالهم مع أهل البدع وكيفية التعامل معهم، وذلك بعد أن ذكر تلك الآيات والأحاديث الَّتي تدل علىٰ جواز ذلك، فتأمل الآن ما جاء عن السَّلَف في منع المبتدعين من مجالستهم، وذلك خوفًا علىٰ قلوبهم من أن تزيغ بشبهةٍ رغم سعة علمهم وعلو قدرهم، فقال المؤلف -حفظه الله-: «يروىٰ عن محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّه دخل عليه رجلان من أهل الأهواء فقالا: يا أبا بكر نحدثك بحديثٍ قال: لا. قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؟ قال: لا. لتقومن عني، أو لأقومن» ويروىٰ أن طاوسًا كَانَ جالسًا فجاءه رجل من أهل الأهواء فقال: «أتأذن لي أن أجلس، فقال له طاوس: إن جلست قمنا، فقال: يغفر الله لك يا أبا عبد الرحمن، فقال: هو ذاك إن جلست والله قمنا، فانصرف الرجل».

ودخل مرة عمرو بن عبيد علىٰ ابن عون فسكت ابن عون لما رآه وسكت عمرو عنه فلم يسأله عن شيء، فمكث هنيهة ثم قام فخرج فقال ابن عون: بم استحل أن دخل داري بغير إذني مرارًا يرددها، أما إنَّه لو تكلم أما إنَّه لو تكلم، ويروىٰ عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: أنَّه رأىٰ قومًا يتكلمون في شيءٍ من الكَلَام فصاح وقال: إما أن تجاورونا بخير وإما أن تقوموا عنا.

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء علىٰ أنَّه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث إلا أن يكون يخاف من مكالمته وصلته ما يفسد دينه أو يولد به علىٰ نفسه مضرة في دينه أو دنياه فإن كَانَ كذلك فقد رخص له مجانبته ورب صرم جميل خير من مخالطة مؤذية» إلىٰ آخر ما ذكره المؤلف من أقوال أهل العلم في قضية هجر أهل المعاصي والبدع، فيا حبذا الرجوع لمثل هَذَا الكتاب فهو جدير بالقراءة والاطلاع ليحصل التأسي بالسَّلَف الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم.



تَولَّيتم المُبْتدعينَ، وأَخَذتم أَقْوالهم المُخَالفة للنُّصُوص، وأَيَّدتُموها، وَاحْتفيتُمْ بها، وبأَصْحَابها، وإِنْ كانت باطلةً ومخالفةً لِمَا ثَبتَ من السُّنَّة.

هـ- **قلت**: «عَدَم تَثبُّتكم في قَبُول الأَخْبار، فإِنَّكُمْ تَنْشرون ما يَصِلُكُمْ بَيْنَ العامَّة والخاصَّة مِمَّا وَسَّع هُوَّة الخِلَافِ، واعتبر النَّاس هَؤُلَاء الشَّباب مَارِقِينَ عن الدِّين»:

أقول: هَذَا كذبٌ، ومَا هُوَ الَّذي نَشَرناهُ بَيْنَ العامَّة، ومَنْ يعلم هَذَا من العامَّة، والخاصَّة وبَعْض أَوْلادِنَا لا يَدْرون عمَّا يَدُور بَيْننا وبَيْنكم؛ لكن مَنْ سَأَلَنَا أَخْبرنَاه، ومَنِ اسْتَنْصحَنا نَصَحناهُ، والنَّبيُّ ﷺ يَقُول: «**الدِّين النَّصيحة، الدِّين النَّصيحة، الدِّين النَّصيحة**». قال الصَّحابة: لمَنْ يا رسول الله؟ قال: «**لله، ولكتابِهِ، ولرسولِهِ، ولأَئمَّة المُسْلمينَ، وعَامَّتهم**»، رَوَاه مسلمٌ[1]، فهل تريد مِنَّا أن نَمْنعَ النَّصيحة عَمَّن اسْتَنْصَحنا؟!

و- قلت أيضًا: «تَفْضيلُكم لبَعْض الشَّباب علىٰ بَعْضٍ، وكَانَ الأَوْلىٰ بكم وأَنْتُمْ في مَحلِّ القُدْوة أن تُعَاملوا الجميعَ برُوحٍ وَاحِدَةٍ، وأُسْلوبٍ واحدٍ».اهـ.

وأقول: وهَذَا افتراءٌ مِمَّنْ قَالَه، ونَسَبه إِلَينا، فاللهُ يَعْلم الحَقِيقَةَ، والتَّجنِّي بالبَاطِلِ لا عِلَاجَ له إِلَّا مِمَّنْ يَعْلم خائنةَ الأَعْين وما تُخْفي الصُّدُور، فالمُعَاملة ما نُفضِّل فيها أحدًا علىٰ أحدٍ، مَنْ سأَلَ أَجَبْناه، ومَنْ طَلَب النَّصيحةَ نَصَحنَاهُ، ومَنْ طَلَب درسًا اسْتَجبْنَا له، وإِنْ كُنَّا صراحةً نُحِبُّ مَنْ يأخذ بالطَّريقة السَّلَفيَّة أكثر من غَيْره، ولكن الشَّبابَ الَّذين يَأْتون من قِبَلكمْ يَأْتُونَ

(١) أخرجه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

علىٰ حَذَرٍ نتيجةً لتَحْذيرِكُمْ إيَّاهُمْ، فإِنْ كَانَ هناك شيءٌ يَجِدُونَه في أَنْفسهم منَّا فلا نَمْلكُ إِزَالتَه، واللهُ يَتولَّىٰ السَّرائر، وسيُجَازي كلَّ عبدٍ بما عَمِلَ.

ز- **قلت:** «تَعَاونُكُمْ مع بَعْض المُغْرضين، والخُبَثاء، والشَّهْوانيِّين، وأَصْحابِ الأَفْكَار الضَّالَّة، ووُقُوفُكمْ مَعَهم في صفٍّ واحدٍ ضدَّ الشَّباب المُسْلم».اهـ.

وأقول: سبحان الله! سبحان الله! سبحان الله! مَنْ هُمُ المُغْرضونَ، والخُبَثاء، والشَّهوانيُّون، وأَصْحابُ الأَفْكار الضَّالَّة الَّذين وَقَفنا معهم، ومَتَىٰ؟ وأَيْنَ؟ سَمُّوا لنا أَعْيانَهم، أو اذْكُروا لنا أَجْنَاسَهم وَصِفَاتِهمْ؟ وإلَّا فَأَنْتُمُ الجُبَناءُ والمُفْترونَ، واللهُ يَعْلم، والنَّاس يَعْلمونَ وسيَشْهَدُونَ لو استشهدنا بِهِمْ أَنَّا نَنْشُرُ العلمَ بالدُّرُوس في المَسَاجد، والمُحَاضرات، والفَتَاوىٰ، وتَأْليف الكُتُب أداءً للوَاجِبِ، ونَشْرًا للعِلْمِ، والدِّين، والفضيلةِ، ومُحَاربةً للفِسْقِ والرَّذيلة.

ثمَّ أَنْتَ تَتَّهمنا بأَنَّا نَتعَاون مع الخُبَثَاء، والشَّهوانيِّين، وأَصْحاب الأَفْكَار الضَّالَّة ما حَقُّك إلَّا أن تُحْبسَ، وتُضْربَ، وإلَّا فَائْتُوا ببُرْهانكم إِنْ كُنْتم صَادِقِينَ!

أَمَا تَسْتحي أن تَقُولَ لمَشَائخك هَذَا الكَلَام، وتُوجِّه إِلَيْهم هَذَا الاتِّهامَ، وأَنْتَ تَعْلم بَرَاءَتهُمْ في قَرَارة قَلْبك.

ح- **قلت:** «جُبْنكم وتَخَاذلكم عن الكَلَام في بَعْض القَضَايا الخَطِيرَةِ، والَّتي يريد أَهْلُها اجْتِثَاثَ الإِسْلام من أَصْلِهِ؛ كالشُّيوعيَّة وأَنْشطتها، وكأَصْحابِ الانْحِلَالِ، والمُجُونِ، وتَسْخيركم كلَّ جُهُودكُمْ ضدَّ الشَّباب المسلم».اهـ.

وأقول: أولاً: هنا تَجلَّىٰ ظُلْمك، واتِّخاذُك الدِّعاية الكاذبة سِلَاحًا، ولو كَانَتْ ضدَّ مَنْ أَسْهَموا في تَرْبيتك تَعصُّبًا لحِزْبك، ودفاعًا عن بَاطِلِكَ، وعَداوةً لمَنْ محضك النَّصيحة، وقَدْ كُنَّا نظنُّ أَنَّكم سَتَقومُون بالدَّعوة بدلًا عنَّا، ونَحْن سَنكُونُ مَرْجعًا لكم، ولكن مع الأَسَف كَانَ الواجبُ عَلَيك وأَنْتَ ترىٰ أَنَّا قَدْ جَبُنَّا عن الكَلَام في هَذِهِ القَضَايا، كَانَ الواجبُ عَلَيكم أَنْ تَقُومُوا بالدَّور أنتم بدلًا عنَّا في هَذِهِ القَضَايا، فمَا هُوَ دَوْركُم الَّذي قُمْتُمْ به فيها، وما هِيَ مُؤلَّفاتكم في مُعَالجتها؟!

ثانيًا: نَحْن لا نمنُّ بما عملنا أو قَدَّمنا، بل إِنْ كُنَّا قَدْ عملنا شيئًا، فذَلِكَ لله، والفَضْل له عَلَينا في ذَلِكَ مع أَنَّا نَعْترف بالقُصُور، ونُجَانب التَّبجُّح مخافةَ أن يُؤدِّي ذلك إلىٰ إحباط العَمَل إلا أَنَّه كَانَ الواجبُ عليك أن تعرفَ لنا فَضْلنا فيما قَدَّمنا من مُحَاولة الإِصْلاح الَّذي تَعْرف أَنْتَ كثيرًا منه، ولكن الشَّيطان يَأْبىٰ عَلَيك أن تَذْكر شيئًا منه، أو تَعْترف ولَوْ بأقلِّ القليل، لا لأَنَّك لا تَعْرف لنا فضلًا، ولاسابقةً؛ ولكن لأَنَّك لَسْتَ براضٍ عنَّا؛ لِكَوْننا لَا نَنْتمِي إِلَىٰ حِزْبِكَ، ولا نَسْكُتُ علىٰ الأَقلِّ عن نَقْد حِزْبيَّتكَ، وقَدْ قال الشَّاعر العربيُّ:

وعَيْن الرِّضا عن كلِّ عَيْبٍ كَلِيلةٌ ... كما أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدي

وبالتَّالي، إِنْ كَانَ لنا دَوْرٌ فاللهُ يَعْلمه، والنَّاس يَعْلمونَ بَعْضه، وإِنْ لم يكن لنا دورٌ، فاللهُ يَتولَّىٰ كلَّ عَبْدٍ، وسيُجَازيه بما عَمِلَ، أو يَعْفو عنه إِنْ كَانَ أهلًا لذَلِكَ.

(١) البيت للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من بحر الطويل. انظر «ديوانه».

ثالثًا: نَحْن لا نَرَىٰ علىٰ السَّاحة في بِلَادِنَا شيئًا اسْمُهُ: (إلحادٌ)، ولكنَّا نَرَىٰ مَنْ يَزْعم بأنَّه مسلمٌ، ويقول: إنَّه مؤمنٌ بالله، وملائكتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليوم الآخر، وبالقَدَر خَيْره وشَرِّه، وإنْ كَانَ بَعْضُهم يُجَانب مُقْتضيات الإيمان، ويَظْهر من عملِهِ أنَّه غَيْر مُؤْمنٍ علىٰ الحقيقة، وإنْ كَانَ لَمْ يَخرج من الإِسْلامِ، وهَذَا يُقَال له: منافقٌ، وقَدْ عَالَجنا هَذَا بما أَنْتَ علىٰ عِلْمٍ بِهِ، ولكنَّك تَجْحده لأنَّك ناقمٌ علينا؛ لأنَّا لم نُؤيِّد حِزْبيَّتكَ.

رابعًا: وأمَّا أَصْحابُ الانْحِلَالِ، والمُجُونِ، فقَدْ حَارَبنا عَمَلهم بما أَنْتَ تَعْرفه قَبْل غَيْرك، ولكنَّك عاقٌّ، وجاحدٌ، وعَلَامةُ ذَلِكَ ما تقيَّأته هنا من الاتِّهاماتِ الَّتي لا أَسَاسَ لها من الصِّحَّة، ولا حظَّ لها من الوَاقِع.

خامسًا: وأمَّا قَوْلك: إنَّ جميعَ جُهُودنا سَخَّرناها ضدَّ الشَّباب، فهَذَا ليس بصَحِيحٍ؛ إذ إنَّ مُقْتضىٰ كَلَامك أنَّه لَيْسَ لنا جُهُودٌ إلَّا ضِدَّهُمْ، فهَذَا الكَلَام لا أَسَاسَ له من الصِّحَّة، واسأل الَّذين يَدْرسون عندنا من شَبَابكم، وسَتَجد الحقيقةَ.

سادسًا: أمَّا أَدَاء النَّصيحة الَّتي تَجِبُ عَلَينا لَهُمْ أَنْ نَنْصحُهمْ أَحْيانًا نصيحةً سِرِّيَّةً، ونُبيِّن لَهُمْ أنَّ المشربَ الصَّافي خيرٌ من المَشْربِ العَكِرِ كَمَا فَعَلنا مَعَكم، أو نَتكلَّم في الدُّرُوس إذا حَصَلتْ مناسبةٌ كلامًا عامًّا من غير تَنْصيصٍ علىٰ شَخْصٍ، ولا عَلَىٰ شَخْصٍ، فهَذَا نفعلُهُ تَقرُّبًا إلىٰ الله، ونَعْتبره من أَفْضل أَعْمالنا الَّتي نَتقرَّب بها إلىٰ الله؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ يقول: «**الدِّينُ النَّصيحةُ؛ الدِّينُ النَّصيحةُ؛ الدِّينُ النَّصيحةُ**». قالوا: لمَنْ يا رسولَ الله؟ قال: «**لله، ولكتابِهِ،**

ولِرَسولِهِ، ولأئمَّة المُسْلمينَ، وعَامَّتهمْ»(١).

ويَقُول جريرُ بن عبد الله البَجَلِيُّ: «بايعتُ رَسُولَ الله ﷺ علىٰ إِقَام الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاة، والنُّصح لكلِّ مُسْلمٍ»، مُتَّفقٌ عليه(٢).

ط- **قلت**: «تَشْهيركُمْ بالأَخْطاءِ الَّتي تَقَع من بَعْض الشَّبابِ عَنْ حُسْنِ نِيَّةٍ مِنْهم، ونِسْيَانكم لحَسَناتِهِمْ في خِدْمةِ الإِسْلامِ، وهَذَا المَنْهج مَرْفوضٌ شرعًا».اهـ.

وأقول: أولاً: أنَّ مَنْ حَصَل منه خطأٌ عن حُسْن نِيَّةٍ، ثمَّ تَبيَّن له خَطُؤه، إمَّا باكْتِشَافِهِ له هو، وإمَّا بتَنْبيه الغير له عليه، فإنَّه يعود إلىٰ الحقِّ والصَّواب ويترك الخطأ، أمَّا أنتم، فأنتم تَعْلمونَ الخطأ، وتُقرُّون عليه، وترون التَّراجُعَ عنه عَيْبًا، أو خطيئةً لا تُغْتفر، مثلًا: واحدٌ منكم قَامَ في جَامع صَامِطَة بمُحَاضرةٍ، وقَالَ: الجِهَادُ رُكْنٌ سَادسٌ للإِسْلام، ولمَّا بَلَغني طَلبْتُ مِنْكَ أَنْتَ أن يَأْتِي، ونَتنَاظر في هَذَا الكَلَام وغَيْرِه، ولَمْ يأتِ، وكَلَّمتُ أخاك أيضًا، وكَلَّمتُ أبَا المُحَاضِر، ومَضَتْ مُدَّةٌ ولم يأتِ، فرأيت أنَّ من الوَاجِبِ عليَّ أن أُبيِّنَ الخطأَ الَّذي قَالَه في المَسْجدِ الَّذي قَامَ فيه، فقُمْتُ بَعْد إِلْقَاء المُحَاضرة بقَريبٍ من شَهْرٍ، وبَيَّنتُ أنَّ هَذَا خطأٌ فاحشٌ يَسْتلزم ردَّ حكم النَّبيِّ ﷺ، وقوله: إنَّ أركَانَ الإسلامِ خمسةٌ(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧)، ومسلم (٥٦).

(٣) أي: في الحديث الذي أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بُني الإسلامُ علىٰ خَمْسٍ**....»، الحديث.

فإمَّا أن يكونَ هَذَا القائلُ يَعْتبر قولَ النَّبيِّ ﷺ خطأً، وقَوْلَه هو الصَّواب، وهَذَا كفرٌ لا يصحُّ أن يَصْدر من مُسْلمٍ.

وإمَّا أن يعتبر أنَّ قولَ النَّبيِّ ﷺ وحُكْمه هو الصَّواب، وقول نفسِهِ هو الخطأ، وهَذَا هو الَّذي يجب عليه، فعددتم هَذَا تشهيرًا، وجاء المحاضر بعد ذلك يُعَاتب ويَحْلف أنَّه ما قالَ ذَلِكَ مع أنَّ جماعةً من المَوْثوقين قَدْ شَهِدُوا بذَلِكَ عليه.

وقَالَ في محاضرتِهِ أيضًا: «من هؤلاء الأَقْزام الَّذين يَتكلَّمون في عَزَّام»، يُشِيرُ بذَلِكَ إلىٰ الرَّدِّ الَّذي كتبتُهُ علىٰ عَزَّامٍ في إطلاقِهِ حُكْم الجهاد بأنَّه فَرْضُ عَيْنٍ، وقوله: «إنَّ الجِهَادَ لا يَلْزم فيه اسْتِئْذانُ الأَبَويْنِ»، مع أنِّي قَدْ رَدَدتُ بأَدلَّةٍ ناصعةٍ لا يَردُّها إلَّا مكابرٌ، وتَرَكتُ الرَّدَّ عليه في هَذِهِ الفقرة حتَّىٰ يكونَ في ذلك صادقًا في أنَّ الأقزامَ هُمُ الَّذين يَتْركونَ حُكْمَ رَسُولِ الله ﷺ لحُكْم الرِّجال، ويُقدِّمونَ علىٰ قولِهِ قولَ الرِّجال.

وَحَاضَرَ واحدٌ منكم في المَعْهد، وقال: «إنَّ عُلَماءَ الوَرَق القَابِعِينَ في المَكَاتب، والإِسْلامُ يُنْتَهك، وتُدَاسُ كرامتُهُ، وسَيَسْألهُمُ الله، وسَيَجدُونَ الحسابَ عسيرًا بَيْن يديه»، وهَوَّنَ من شأن العِلْمِ ما شاء.

وكأنَّ العلماءَ الَّذين يَبْحثُونَ المَسَائلَ الفِقْهيَّة ويُمحِّصونها، ويُجِيبُونَ علىٰ أَسْئلةِ السَّائِلِينَ، ويُرْشدونَ المُسْترشدينَ- كأنَّهم جَالِسِينَ في المَكَاتب يَعْبثونَ ويَلْعبُونَ، متجاهلًا أنَّ الجهادَ، وكلَّ العبادة لَا تَقُوم إلَّا علىٰ العِلْم،

ولَا تَصْلح إلَّا به، وإلَّا صَارَتْ دمارًا وهلاكًا.

وقَالَ بَعْضُهمْ لمَنْ سَأَلَه عن اسْتِئْذانِ الوَالِدين للجِهَادِ: واجبٌ هُو؟

فقالَ: إِذَا أَرادَ أن يُصلِّي هل عليه أَنْ يستأذنَ وَالِدَيْه، وإِذَا أَرَادَ أَنْ يَصُومَ!

وقَالَ مُقلِّدًا لعَزَّامٍ: «إنَّ الجهادَ أَهمُّ من الصَّلاة والصِّيام».

كلُّ هَذِهِ الأقوال لم نُرُدَّ عَلَيكم فيها تحاشيًا للخِلَافِ، وحذرًا من مَغبَّته، كَمَا عَلِمَ اللهُ، وإذا بِكَ تَنْثر من صَدْرك حِقْدًا، وتَتَّهمنا أَنَّا نُشهِّر بالشَّباب، ونَنْسىٰ حَسَناتِهم، وهَذَا مرفوضٌ شرعًا.

وأَنَا أَقُول لَكَ: إنَّا لَمْ نُرُدَّ إلَّا عَلَىٰ شيءٍ قليلٍ من الأَخْطاءِ الَّتي قُلْتموها في المُحَاضرات، وعَلَىٰ رُؤوس المَلَإ.

والقَاعدة الشَّرعيَّة: أنَّ النَّصيحةَ في الخَطَإِ الفرديِّ تكونُ سرًّا أوَّلًا، وأمَّا الخَطَأ الَّذي يُقَال أو يُفْعل عَلَىٰ رُؤوس المَلَإِ، فيَجِبُ أَنْ يُبيَّن علىٰ رؤوس المَلَإِ، هَذَا مُقْتضىٰ النَّصيحة لعامَّة المُسْلمينَ، فإِنْ كانت النَّصيحةُ عندكم مَرْفوضةً فَقُولوا، علمًا بأنَّا نقولُ لكم ونُقْنعكم بأنَّا لا نَتْرك النَّصيحة -إن شاء الله- حسب الإِمْكَان، وهَذَا هو الواجبُ عَلَينا وعَلَيكم طَاعةً لله ولِرَسولِهِ ﷺ، ومُتَابعةً للسَّلَف الصَّالح، وبالله التَّوفيق.

فإِنْ كُنْتُمْ تَرَون أنَّ النَّصيحة تشهيرٌ، وتُحبُّون أن نُحَابيكم علىٰ الأَخْطاءِ، ونَسْكت عَنْكم فقُولُوا.

ي- **قلت**: «اعْتِبَار أَقْوالكم في المَسَائل الاجْتِهَاديَّة المُخْتلف فِيهَا بَيْنَ

الأئمَّة هي القَوْلُ الحقُّ في المَسْألة الَّذي لا يَنْبغي أن يُخَالف، وقَوْل غَيْركم هو الخَطَأُ المَحْض؛ مع العِلْمِ أنَّه قائمٌ علىٰ دَلِيلٍ وبُرْهانٍ، وقالَ به بَعْض أَهْل العِلْمِ، وهَذَا المَنْهجُ مرفوضٌ شرعًا».

وأقول: أولاً: فمَنْ هُوَ الَّذي أَلْزَمناه بقَوْلنا؟ وهَلْ لَنَا سلطةٌ علىٰ أحدٍ حتَّىٰ نُلْزمه بقَوْلنا؟

ثانيًا: أنَّا إذا رجَّحنا في المَسَائل المُخْتلف فِيهَا الَّتي تَكُونُ الأدلَّة فيها شِبْهَ متكافئةٍ، والاخْتِلَاف فِيهَا سائغٌ، نَقُول الحقَّ فيما نَرَىٰ كذا، وإِنْ لم نُقيِّد أَحْيانًا، فالقَيْدُ هَذَا معتبرٌ عِنْدَنَا، ولا نَلُومُ أحدًا ذَهَب إلىٰ غير ما تَرجَّح لَنَا، ولا نُلْزمُهُ بالرُّجُوع إلىٰ أَقْوالِنَا.

أمَّا إذا كانت الأدلَّة غَيْر متكافئةٍ، بل هِيَ في جانبٍ أصح وأكثر، أَوْ كَانَ أحد القَوْلينِ مَبْنيًّا علىٰ نصٍّ صريحٍ، والثَّاني علىٰ مفهومٍ، أو كَانَ أحدُ القَوْلين مبنيًّا علىٰ أدلَّةٍ، والآخر لا دَلِيلَ عليه، وإنَّما اخْتَاره مَنِ اخْتَاره مُتَابعًا ومُقَلِّدًا لأَحَدِ العُلَماءِ، وتاركًا للنُّصُوص القرآنيَّة والسُّنن النَّبويَّة، ولإِجْمَاع العُلَماءِ كمَنْ يَقُول منكم: «الجهادُ فرضُ عينٍ»، والنُّصُوص تردُّ قوله، وإِجْمَاع أَهْل العِلْم قديمًا وحديثًا يردُّ قَوْله.

ومَنْ يَقُول منكم: «إنَّه لا يَلْزم أن يستأذنَ المُجَاهدُ وَالِدَيه في الجهاد الكفائيِّ»، فهَذَا ننكرُهُ ونحاربُهُ، ونأمر باتِّباع النُّصُوص المُفِيدة بأنَّ الجهادَ فرضُ كفايةٍ.

وأَصْرحُهَا: قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا

نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ [التوبة:١٢٢].

وقَوْلُهُ ﷺ في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الَّذي رَوَاه البخاريُّ في «صحيحه»: «**مَنْ آمَنَ بالله وبرسولِهِ، وأقامَ الصَّلاةَ، وصامَ رمضانَ، كَانَ حقًّا علىٰ الله أن يُدْخلَه الجنَّة، جَاهَد في سبيل الله، أو جَلَس في أرضِهِ الَّتي وُلِدَ فيها**»، فقالوا: يا رسول الله، أفلا نُبَشِّر الناس؟ قال: «**إنَّ في الجَنَّةِ مِئةَ دَرَجة أعدَّها اللهُ للمُجَاهِدِينَ في سبيل الله، ما بَيْنَ الدَّرَجتين كَمَا بَيْنَ السَّماء والأرض، فإذا سألتم اللهَ، فَاسْألوه الفردوسَ؛ فإنَّه أَوْسَطُ الجنَّة، وأَعْلَىٰ الجنَّة؛ أُرَاهُ فَوْقَه عَرْشُ الرَّحمن، ومنه تَفجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**»(١).

وعلىٰ العُمُوم، فنَحْن نُنْكر علىٰ مَنْ ترك النَّصَّ الشَّرعيَّ لرأي إمامِهِ، أو قدوتِهِ، أو رئيس حزبِهِ، فإِنْ كُنْتم تَرون أنَّا مُخطِئونَ، ونَحْن نَأْمُرُ باتِّباع النُّصُوص فقُولُوا!

ك- **قلتَ**: «التَّحْذير الَّذي تَجَاوز حُدُود الزَّمان والمَكَان، ولم يَبْقَ بيتُ مدرٍ ولا وَبَرٍ(٢) إلَّا دَخَله، وعرفه المُتعلِّمون والعوامُّ، وكَانَ الأَوْلىٰ والأَحْسَن هو النُّصح والتَّوجيه، وفقه أَدَب الخِلَافِ، فالسَّاحة واسعةٌ، والغايةُ واحدةٌ، وكَانَ الأَوْلىٰ بكم أَنْ تَنْشغلوا بالشُّيوعيَّة الَّتي تَعْمل ليلًا ونهارًا بحِزْبِها المُنَظَّم في المنطقة، وغَيْرها».اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠).

(٢) أي: المدن والقرىٰ والبوادي، وهو مِن وَبَر الإبل، أي: شعرها؛ لأنهم كانوا يتخذون منه ومن نحوه خيامَهم غالبًا. والمدر: جَمع مَدرة، وهي اللَّبِنَة.

وأقول: أوَّلًا هَذِهِ المُبَالغة الَّتي تَجَاوزت الحُدُودَ لا مُبرِّرَ لها، ولَيْسَ لها حظٌّ من الصِّدْقِ، ولا نصيبٌ من الوَاقع.

سبحان الله! «لَمْ يبقَ بيتُ مَدَرٍ، ولا وبرٍ إلَّا دَخَلَه»، كيف هَذَا، وبَعْض أولادنا لا يَدْرون ما يَدُور بَيْننا وبَيْنكم؟!

أمَّا قَوْلك: «وكَانَ الأَوْلىٰ والأَحْسنُ هُوَ النُّصح».

فأنتم تَعْلمون أنَّا نصحنا، ثمَّ نَصَحنا، ثمَّ نَصَحنا، فأوَّل ما بدأنا بالنَّصيحة لكم أَنْتَ و...، ونَصَحناكم أنا والشَّيخُ...، وحَلَفتم لنا أَيْمَانًا أنَّكم لا تَعْلمون شيئًا عن حزب الإِخْوَان المُسْلمينَ، ونَصَحتُ الشَّيخَ فُلَانًا، ووَعَدني مرَّةً أخرىٰ، وجاء وجَلَسنا جَلْسَةً طويلةً، ثمَّ جاءَ هو والشَّيخ فُلَانٌ، وفُلَانٌ، وفُلَانٌ، وطَالَ الحوارُ، وطَالَتِ الجَلْسَةُ، ولَمْ نَخْرج بنتيجةٍ سِوَىٰ الإِصْرار عَلَىٰ ما أنتم عَلَيه من التَّحزُّب ضاربين بالنَّصائح عُرَضَ الحَائِطِ، ومُتَمادين فيما أنتم فيه.

وكَانَتِ النَّتيجةُ أنَّكُمْ تَعصَّبتم للإخوان، وأَبْغَضتم مَنْ بَيَّنَ ما عندهم من البِدَعِ والمُخَالفاتِ؛ بَلْ والشِّركيَّات، وأَبْغَضتم حتَّىٰ مَنْ وَزَّعها، ولو كَانَ من شُيُوخكم، واللهُ يَعْلم أنَّا لا نَعْرف العَجميَّ، ولا جَاسِم مُهلهل، ولم نُوزِّع كتاب «وَقَفَات»؛ لأنَّا نَعْرفُ صاحبه، ولكن لأنَّا رَأيْنَا فيه حقًّا ونصحًا، ونُقُولًا صحيحةً بذِكْر اسْمِ الكِتَابِ والصَّفحة الَّتي نَقل منها، وظَنَّنا أنَّه سَيَجد مِنْكم تجاوبًا لِمَا فيه من النُّصح وبَيَان الحقِّ، ولكن غَلَب عَلَيكم الهَوَىٰ، وَلَعبَتْ بكُمُ الحزبيَّةُ، ورأينا فِيكُمْ ما كُنَّا نَتوقَّع من نَتَائج الحزبيَّة المَمْقوتةِ، والعَصبيَّة

البغيضة من كَرَاهةٍ للحقِّ وأهلِهِ، ومحبَّةٍ للباطلِ وأهلِهِ.

ولقَدْ أَخْبَرَني بَعْضُ كِبَاركم أنَّه جاءَ إليه فلانٌ بالكِتَابِ الَّذي أَعْطيتُه ليَقْرأه، وليَعْلم الحقَّ الَّذي فِيهِ، ويُحذِّر من هؤلاء القَوْم، جاءَ به إليه، وقال: هَذَا أَعْطَاني فلانٌ، ولَمْ أَقْرَأه، فرَأْيك فيه؟ ولَوْ شئتَ أن أُسمِّي الَّذي أَخْبرني بذَلِكَ لسَمَّيتُه، فلمَّا يَئِسْنا منكم- حَرَصنا أن نَنْتشلَ مَنْ أَطَاعنا من بَرَاثِنِ هَذِهِ الحزبيَّةِ المَمْقوتةِ، والعَصبيَّة البغيضة لِمَا فيها من نَتَائج السُّوء، ولِمَا يَترتَّب عَلَيها من العَدَاواتِ، واللهُ يَعْلمُ أنَّا لا نَفْعل ذلك إلَّا نُصْحًا لمَنْ أَطَاعنا من طُلَّاب العِلْمِ.

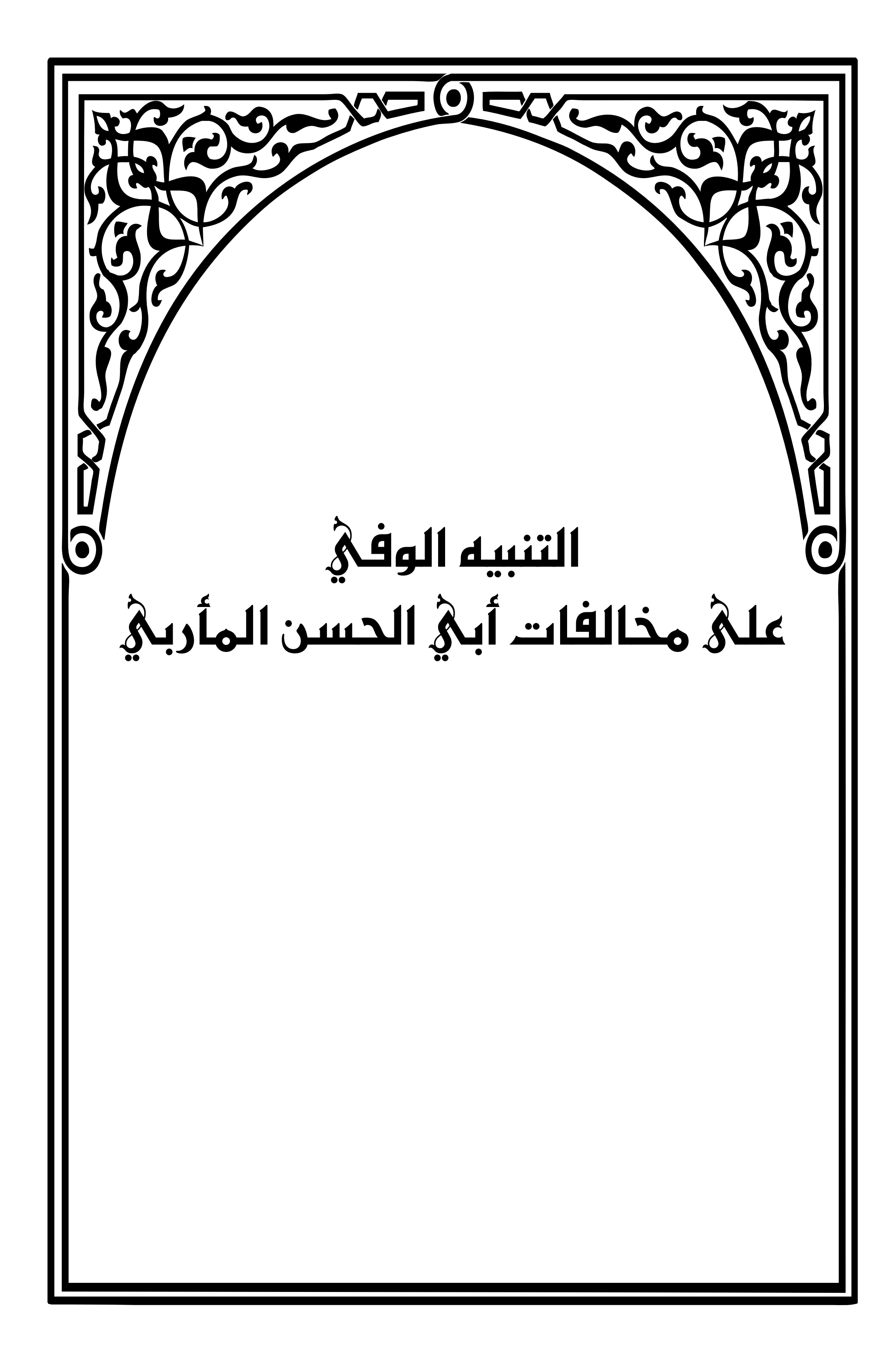
وهَا نَحْن نَرَىٰ العَدَاواتِ باديةً من أَفْواه مَنْ كُنَّا نَعدُّهم من أعزِّ أبنائنا، وهَذَا يدلُّ دلالةً واضحةً علىٰ صِحَّة ما توقَّعنا، ووُقُوع ما تَخوَّفنا من شُرُور الحزبيَّة، وتَفْريقها للأُمَّة الواحدة، فِرَقًا وأحزابًا يُبْغض بَعْضُهم بَعْضًا، ويَتَّهم بَعْضهم بعضًا بما فِيهِ، وما لَيْسَ فيه.

والله يَشْهدُ ويَعلمُ أنَّا لم نُقِرَّ ذلك، ولَمْ نَرْضَ به يَوْمًا من الدَّهْر، ونَسأله أن يُعِيذنا، ويُعيذ الأُمَّة الإسلاميَّة من شُرُور التَّفرقة، ومغبَّة الحزبيَّة؛ إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

كتب هَذَا الرد قديمًا

أحمد بن يحيى النجمي

وحُرِّر في ١٤٢٣/٨/١ هـ



التنبيه الوفي
على مخالفات أبي الحسن المأربي

التنبيه الوفي
على مخالفات أبي الحسن المأربي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه، **وبعد:** فقد وصَلَني ردٌّ، أو احتجاجٌ، أو مُعاتَبةٌ مِن الشَّيْخ أبي الحَسن المأرِبيِّ في السُّؤال المُوَجَّه إليَّ حيْثُ يقول السَّائل:

السُّؤال الأوَّل:

فَضِيلَة الشَّيْخ أحمد بن يحيىٰ النَّجمي -حفظه الله- سؤال: هل صحِيحٌ أنَّكم تراجعتم عن تبديع أبي الحَسَن المِصْريِّ؟

الجواب: لا؛ هَذَا القَوْل لَيْسَ بصَحِيح.

ثُمَّ قال: التَّعليق علىٰ الجواب الأوَّل أقول- القول لأبي الحسن: وبالله التوفيق:

ما الَّذي حمَلَكُم أيها الشَّيْخ الفاضل علىٰ تبديعي أولًا؟ ثُمَّ ما الَّذي حملكم علىٰ الثَّبات علىٰ ذَلِك، وعدم التَّراجُع؟

المطلوب مِن الشَّيْخ -سلَّمه الله- أنْ يَذْكُرَ أمورًا عِلْميَّةً أو حِسِّيَّةً، فلا مجَالَ لقَبُولِ تَهويلٍ أو ادِّعَاءٍ عريضٍ، كما لَاحَظَ كثيرٌ مِن الخَلْق في كلام الشَّيْخ رَبِيع وفقه الله.

الرد علىٰ هَذِهِ الفقرة:

وأقول:

أوَّلاً: وقبل كُلِّ شَيءٍ، دفَاعُكُم عن سَيِّد قُطْب، وقولكم فيه: إنَّه يُحْمل مُجْمَل كلامه علىٰ مُفَصله، مع العلم أنَّ سَيِّد قُطْب:

١- فسَّر «سورة الإخلاص» بعقيدة أصْحَابِ وَحْدَة الوُجُود(١).

٢- أنَّ سَيِّد قُطْب كفَّر أمَّة مُحمَّدٍ ﷺ في مقدمة تفسير «سورة الحِجْر» فقال: «إنَّه لَيْسَ علىٰ وجه الأرض اليوم دولةٌ مُسْلِمَةٌ، ولا مُجْتَمَعٌ مُسْلِمٌ قَاعِدَة التَّعَامُل فيه هي شَرِيعَة الله والفِقْه الإسْلَامِيّ» (٢).اهـ.

---

(١) حيث قال في تفسيره في ظلال القرآن (٦/ ٤٠٠٦) عند قول الله تعالىٰ: ﴿آية﴾: «إنها أحدية الوجود فليس هناك إلا حقيقته، وليس هناك وجود إلا وجوده»، وقال في (٦/ ٣٤٧٩): «الوجود الإلهي هو الوجود الحقيقي الذي يستمد منه كل شيء وجوده، وهذه الحقيقة هي الحقيقة الأولىٰ التي يستمد منها كل شيء حقيقته، وليس وراءها حقيقة ذاتية».اهـ. كتب هذه التعليقات علىٰ هذا الرد المبارك الفقير إلىٰ رحمة الله: حسن بن محمد بن منصور الدغريري. قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: «وكذا صرح بالقول بوحدة الوجود في تفسير سورة الحديد».اهـ.

(٢) راجع ذلك في تفسيره في ظلال القرآن (٤/ ٢١٢٢)، وقال أيضًا فيه في (٢/ ١٠٥٧): «ارتدت =

٣- أنَّه وَصَفَ موسىٰ عليه السلام بأنَّه «رَجُلٌ عَصَبيٌّ المِزَاجِ»، وهَذِهِ فيها تَنَقُّصٌ لرَسُولٍ مِنْ أُولِي العَزْمِ، صلوات الله وسلامه عليه(١).

٤- أنَّه تكَلَّم علَىٰ جمَاعَةٍ مِن الصَّحَابة، منهم: عثمان بن عفَّان عَزَّوَجَلَّ، وأسْقَطَ خِلَافته مِن بَيْنِ الخِلَافَات(٢).

=

البشرية إلىٰ عبادة العباد وإلىٰ جور الأديان، ونكصت عن: لا إله إلا الله، وإن ظل فريق منها يردد علىٰ المآذن لا إله إلا الله» ويقول أيضًا في (٣/ ١٦٣٤): «إن المسلمين اليوم لا يجاهدون ذلك أن المسلمين لا يوجدون؛ إن قضية وجود الإسلام، ووجود المسلمين هي التي تحتاج إلىٰ علاج».اهـ.

(١) وذلك في كتابه «التصوير الفني في القرآن» (ص١٥٢) حيث قال: «لنأخذ موسىٰ، إنه نموذج للزعيم المندفع العصبي المزاج» وقال عنه عند قوله تعالىٰ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [القصص:١٥]، وهنا يبدو الانفعال العصبي واضحًا»، وقال عنه عند قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَنۡ أَرَادَ أَن يَبۡطِشَ بِٱلَّذِي هُوَ عَدُوّٞ لَّهُمَا﴾ [القصص:١٩]، قال: «وينسه التعصب والاندفاع استغفاره وندمه».اهـ.

(٢) حيث قال سيد قطب عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه «العدالة الاجتماعية» الطبعة الخامسة (ص٢٠٦): «ونحن نميل إلىٰ اعتبار خلافة علي امتدادًا طبيعيًا لخلافة الشيخين قبله، وأن عهد عثمان كان فجوة بينهما». وقال عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه العدالة أيضًا (ص١٥٩، ١٦٠، ١٦٨): «فكانت النظرة السائدة هي النظرة الإسلامية، وأما حين انحرف هذا التصور في عهد عثمان». وقال عنه: «وإنَّه لمن الصعب أن نتهم روح الإسلام في نفس عثمان، ولكن من الصعب أن نعفيه من الخطأ». وقال عنه: «لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير، ومن ورائه مروان بن الحكم يصرف الأمور بكثير من الانحراف عن الإسلام». وقال عنه أيضًا: «أن الخلافة قد جاءت إليه متأخرة وهو يدلف إلىٰ الثمانين يلعب به مروان فصار سيفًا له يسوقه حيث شاء»اهـ. ومن طعونه في الصحابة ما ذكره في ذم المهاجرين والأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأنهم هم الذين كان يفضلهم عمر وعثمان في العطاء لفضلهم وسابقتهم، فقال في كتابه =

٥- أنَّه سبَّ معاوية، وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِكَلامٍ قَبِيحٍ حيْثُ وصَفَهم بـ«المَكْر، والخِيانَةِ، والخَدِيعَة، وشِرَاء الذِّمَم...»[1]، إلخ.

٦- أنَّه ميَّع صفات الله عَزَّوَجَلَّ في كُلِّ مَكَانٍ وُجِدَتْ فيه صِفَةٌ مِن صِفَات الله في القُرآنِ الكَرِيم، ففسَّر الاستواء بالهيمنة، وهناك عبارات أُخْرَىٰ قَالَهَا في صِفَةِ الوَجْه، واليَدَيْنِ، وغَيْرِ ذَلِك[2].

=

«العدالة» (ص١٩٣): «ولقد كان من الطبيعي ألا يرضىٰ المستنفعون عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وألا يقنع بشرعة المساواة من اعتادوا التفضيل ومن مردوا علىٰ الاستئثار، فانحاز هؤلاء في النهارة إلىٰ المعسكر الآخر معسكر أمية حيث يجدون فيه تمليقًا لأطماعهم وتواطؤًا علىٰ عناصر العدل والحق والضمير في السيرة وفي الحكم سواء» وكذلك انظر طعنه في عثمان وفي رؤوس قريش من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وبرأهم في كتابه أيضًا العدالة الاجتماعية (ص٢٠٧) الطبعة الخامسة و(١٧٣) الطبعة الثانية عشرة.

(١) حيث قال عن معاوية وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في «كتب وشخصيات» (ص٢٤٢): «وحين يركن معاوية وزميله إلىٰ الكذب، والغش، والخديعة، والنفاق، والرشوة، وشراء الذمم لا يملك أن يتدلىٰ عليٌّ إلىٰ هذا الدرك»اهـ.

(٢) حيث قال سيد قطب في تفسير استواء الله علىٰ عرشه في تفسير سورة يونس من تفسيره «في ظلال القرآن الكريم» (٣/ ١٧٦٢-١٧٦٣): «والاستواء علىٰ العرش كناية عن مقام السيطرة العلوية الثابتة الراسخة باللغة التي يفهمها البشر ويتمثلون بها المعاني علىٰ طريقة القرآ، في التصوير كما فصلنا هذا في فصل التخييل الحسي والتجسيم في كتاب «التصوير الفني القرآن..»إلخ. وقال في كتابه التصوير الفني في القرآن (ص٨٥، ٨٦) بعد سياقه لبعض آيات الصفات كاليد، والمجيء في قوله تعال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر:٢٢] وغير ذلك من الآيات التي ساقها في هذا الموضع قال بعد ذلك: «وثار ما ثار من الجدل حول هذه الكلمات حينما أصبح الجدل صناعة، والكلام زينة، وإن هي إلا جارية علىٰ
=

٧- قوله: «ولا بُدَّ للإِسْلَام أَنْ يَحْكُمَ؛ لأَنَّه العَقِيدَةُ الوَحِيدَةُ الإِيجَابِيَّةُ الإِنْشَائِيَّةُ الَّتي يَصُوغُ مِن المَسِيحِيَّة والشُّيُوعِيَّة معًا مَزِيجًا كَامِلًا يَتَضَمَّن أَهْدَافَهُما جَمِيعًا، ويَزِيد عَلَيْهِمَا التَّوَازُن، والتَّنَاسُق والاعْتِدَال»(١).اهـ.

وهَذَا كُفْرٌ، حَيْثُ جَعَلَ القُرْآنَ مُسْتَمَدًّا مِنَ العَقِيدَةِ المَسِيحِيَّةِ المُحَرَّفَةِ، والشُّيُوعِيَّة المُلْحِدَةِ، ونَسِيَ أَنَّه وَحْيٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ.

٨- أَنَّه قَالَ عَنْ مَسَاجِد المُسْلِمِين بأَنَّها: «مَعَابِد جَاهِلِيَّة»، ولَم يَسْتَثْنِ مِنْ ذَلِك شَيْئًا بَلْ عَمَّمَه(٢)، وبِالجُمْلَةِ: فَإِنَّ دِفَاعَك عَنْه مَع وُجُودِ هَذِهِ الكَوَارِثِ

=

نسق متبع في التعبير يرمي إلىٰ توضيح المعاني المجردة، وتثبيتها، ويجري في سنن مطرد لا تخلف فيه ولا عوج، سنن التخييل الحسي، والتجسيم في كل عمل من أعمال التصوير ولكن اتباع هذا السنن في هذا الموضوع بالذات قاطع في الدلالة كما قلنا: علىٰ أن هذه الطريقة في القرآن أساسية في التصوير كما أن التصوير هو القاعدة الأولىٰ في التعبير».اهـ

(١) انظر في كتابه معركة الإسلام والرأسمالية في (ص٦١).

(٢) حيث قال في تفسيره في ظلال القرآن (٣/ ١٨١٦): «وهذه التجربة التي يعرضها الله علىٰ العصبة المؤمنة ليكون لها فيها أسوة» إلىٰ أن قال: «اعتزال معابد الجاهلية، واتخاذ بيوت العصبة المسلمة مساجد تحس فيها بالانعزال عن المجتمع الجاهلي تزاول فيها عبادتها لربها علىٰ نهج صحيح، وتزاول بالعبادة ذاتها نوعًا من التنظيم في جو العبادة الطهور».اهـ وقد اعتمدنا في نقل هذه الطوام من أقوال سيد قطب من كتابي «أضواء إسلامية علىٰ عقيدة سيد قطب»، و«العواصم من القواصم» تأليف الشيخ السني السلفي الدكتور ربيع بن هادي ابن عمير المدخلي حفظه الله، وأبقاه ذخرًا لنصر السنة وأهلها، ودحضًا للبدع والواقعين فيها، وهناك أخطاءٌ أخرىٰ وقع فيها سيد قطب، فمن شاء فليرجع إلىٰ ما ذكر عنه في الكتابين السابقين، والله الهادي إلىٰ سواء السبيل.

وغَيْرِهَا يَدُلُّ علَىٰ عَدَمِ اسْتِنكَارِكَ لهَذِهِ الأُمُورِ، وهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ علَىٰ تَورُّطِكَ فِي الدِّفَاعِ عَنْ المُبْتَدِعَة؛ سَواءٌ كَانَت بِدَعُهُم مكَفِّرَةً أو مُفَسِّقَةً، ومَا ذَلِك إلَّا قَنَاعَةً مِنْكَ بأَقْوَالِهِم، وهَذَا يكفي فِي إدَانَتِكَ بالبِدْعَة.

ثانيًا: دِفَاعُكَ عن المَغْرَاوِيِّ التَّكْفِيريِّ الَّذِي يُكَفِّر بالمَعْصِيَة، وذَلِك ظَاهِر كَلَامه، بحيْثُ يسمِّي المَعَاصِي الَّتي يَقَعُ فِيهَا المُسْلِمُون: «بأَنَّها عِبَادَةُ عِجْلٍ كَعِجْلِ بَنِي إسْرَائِيلَ[١]، وأنَّ الطَّاعَة في مَعْصِيَة اللهِ صَنَمِيَّة[٢]»، أي: أنَّ

---

(١) راجع إن شئت أخي القارئ هذه الملاحظة وغيرها في المآخذ علي المغراوي في كتاب مخالفات محمد بن عبد الرحمن المغراوي لأبي إسحاق هشام بن مهدي القصاص.

(٢) وذلك عندما قال المغراوي -هداه الله- إلىٰ الحق والصواب في شريط مواقف إبراهيم (رقم ٣): «فإن أمرتك امرأتك بمعصية الله ولبيت لها فهي صارت صنمًا لأنك عبدتها من دون الله».اهـ وأيضًا من أقوال المغراوي الشنيعة والتي ذكرها الشيخ السلفي أبو حذيفة فاروق بن إسماعيل بن أحمد الغيثي في كتابه الذي سماه بـ: «الراجمات الأصولية الأثرية لتدمير قواعد الجهالة الحزبية مناقشة علمية مع أبي الحسن السليماني المأربي» وذلك في (ص١٠٧ و١٠٨) قال المغراوي: «إذا كانت الأمة تتواتر، وتتواصىٰ، وتتفق علىٰ المعصية، وتتفق علىٰ الشرك، وتتفق علىٰ الانحراف، وتتفق علىٰ الانسلاخ من دين الله، وتتفق علىٰ الردة وتجهل كل المخالفات ماذا يقع لها؟! شريط رقم (١٤) في تفسيره لآيات سورة البقرة، وقال أيضًا في شريط رقم (١) مواقف نوح ﵇: «فأصحاب نوح، وأصحاب هود، وأصحاب لوط وأصحاب صالح كلهم ما يزالون موجودون -هكذا والصواب موجودين- في كل وقت وحين ولو ادعوا أنهم ينتسبون إلىٰ أمة محمد ﷺ فإن محمد بريء منهم وهم براء منه».اهـ رقم (٢) الفاروق عمر: «فعمر لو شاهد ما يفعله المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها لجاهدهم جهاد الكفار».اهـ ومن أراد أن يعرف تلك لا الأخطاء التي وقع فيها المغراوي فليقرأ كتاب مخالفات محمد بن عبد الرحمن المغراوي لأبي إسحاق هشام بن مهدي القصاص.

مَنْ أطَاعَ شَخْصًا فَقَد اتَّخَذَه صَنمًا، وأنت تُدَافِعُ عَنْه، وتَقُول: «عندما يَتَكَلَّمُ فِي قَضِيَّةِ العُجُول، وعندما يتكَلَّم فِي قَضِيَّة الصَّنمِيَّة ويتوسع، وعنِدَمَا يتكَلَّم فِي بَعْضِ العِبَارَات الَّتِي ظَاهِرُهَا تَكْفِير صَاحِب المَعْصِيَة، لو أنِّي لَا أعْرِفُ الشَّيْخَ المَغْرَاوِي لقُلْتُ: إنَّه يُكَفِّر بالمَعْصِيَة، لو أنِّي لَا أعْرِفُه لَقُلْتُ هَذَا، لكنِّي لأنِّي أعْرِفُه، فإنِّي أحْمِلُ المُجْمَل علَىٰ مَا أعْرِفُه مِن عَقِيدَتِه الصَّرِيحَةِ عِنْدَمَا أتَكَلَّمُ معه؛ لأنَّ هَذِهِ قاعِدَةٌ أنا أعْرِفُهَا: إنَّ كَلَام الرِّجَال المُجْمَل يُحْمَل علَىٰ المُفَصَّل»[1].اهـ.

وقَدْ قُلْتَ فِي تَعظِيمِكَ، وتَضْخِيمِكَ للمَغْرَاوِي: «كَيْفَ أزِيلُ الجَبَل، وأنْصبُ قَواطي الصَّلْصَة؟!»[2].

وتَوَاطُؤكَ مَع المُبْتَدِعَة، حيْثُ تَمْدَحُهُم، وتُثْنِي عَلَيْهِم، وتَنْسَجِمُ مَعَهُم، ولَكِنَّك تُعَادِي السَّلَفِيِّين وتتكَلَّم فِيهِم كَمَا سَنَنقلُه فِيمَا بَعْدُ.

ثالثًا: وصْفُكَ لأَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ بأنَّهم غُثَائِيَّة[3]، وهَذَا يَدُلُّ علَىٰ

---

(١) اسمع شريط: مناقشة مأرب.

(٢) اسمع شريط بعنوان «حقيقة الدعوة» رقم (٢) وآخر بعنوان: «الجواب المعرب علىٰ أسئلة المغرب» كلاهما لأبي الحسن المأربي.

(٣) قال أبو الحسن في شريط الفهم الصحيح لبعض أصول السلفية: «إنما الدعوة إلىٰ الله في مثل هذه الحالة تسير علىٰ «التأصيل، وعلىٰ الحذر من الغثائية... الغثائية ماذا جرىٰ منها يوم حنين، الغثائية ماذا جرىٰ منها يوم حنين انكشف حتىٰ كثيرٌ من الصالحين الصادقين عن النبي ﷺ فلا تأمن من الغثائية. الغثائية شر عظيم، الغثائية وسلم للشيطان زج بها للولوج في عقر دار الدعوة، فأمر الغثائية أمر مرفوض».اهـ. نقلًا من مذكرة بعنوان تحذير ذوي الفطن =

قِلَّةِ احْتِرَامِكَ لَهُم، وكذَلِك كَلامُك عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ في قِصَّتِه مع الرَّجُل الَّذِي قَتلَه، وعَاتَبه النَّبِيُّ ﷺ فيه[١].

رابعًا: رَمْيُكَ لِلإِخْوَةِ السَّلَفِيِّين الَّذِينَ أَنْكَروا عَلَيْكَ بَعْضَ مَا قُلْتَه في الصَّحَابَة مِن الغُثَائِيَّة وغَيْرِهَا، وَدَعَوْكَ للرُّجُوع؛ فَأَبَيْتَ، وأَصْرَرْتَ علىٰ ما أنت عليه؛ بل رمَيْتَهم بالحَدَّادِيَّة [٢]؛ عِلْمًا بأَنَّ الحَدَّادِيَّة ظَاهِرُ قَولُهم

=

من فتنة أبي الحسن تأليف الشيخ صالح بن عبد الله بن خلف البكري اليافعي (ص١٣).

(١) قال أبو الحسن في شأن أسامة بن زيد حينما عاتبه النبي ﷺ لقتله لذلك الرجل بعد قوله لا إله إلا الله في شريط «حقيقة الدعوة» بتاريخ (١٤ جمادىٰ الآخرة ١٤٢١هـ) شريط رقم (١): «وهكذا كان النبي ﷺ بينما يجابه الكفار، فإذا به يعظ المنافقين، وإذا به يهجر العاصة من إخوانه وأصحابه الصادقين، وإذا به يشدد علىٰ من خالف أصلًا من أصول السنة...» ثم يقول: «وهو الحكم بالظاهر، والله يتولىٰ السرائر، وهو أن من قال كلمة التوحيد عصم دمه وماله وحسابه علىٰ الله» ثم قال: «هذا أصل من أصول السنة! النظر في الناس، ومقاصدهم، والدخول في طويتهم، وسرائرهم والخوض في ذلك بجهل، وحماقة، وبقلة ورع تدخل في داخل الرجل،و تقول: قال: كلام كذا ما قصد كذا من أراد كذا فانظر كيف كان النبي ﷺ بينما هو يجيش الجيوش، ويجهز الجيوش، فإذا به يعظ المنافقين: ﴿وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾.اهـ. وقال في شريط بعنوان «رفع الحجاب»: «الصحابة الذين تربوا علىٰ الأصول تربوا علىٰ القواعد قالوا: أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله..». ثم قال: «قال أسامة: والله ما قالها إلا تعوذًا». قال أبو الحسن: «شوف شوف العاطفة مستحكمة في نفس أسامة، ويقسم علىٰ ذلك» اهـ وقال فيه أيضًا عند قول النبي ﷺ لأسامة: «**هلا شققت عن قلبه، أقالها متعوذًا أم لا**» قال أبو الحسن: فعند ذلك أسقط في يدي أسامة، وعلم أن حججه واهية، ولا تغني عنه شيئًا في هذا المقام، هذا مقامٌ جلي لمن يسلك سبيل القواعد، ولمن سلك سبيل العواطف».اهـ نقلًا من مذكرة الشيخ صالح البكري (ص١٧-١٩).

(٢) كما في شريط بعنوان «الحدادية» والذي سجل بعد حج عام (١٤٢٢هـ) والحدادية: هم =

التَّكْفِير ببدْعَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لأنَّهم يقولون: مَن عِنْدَه بِدْعَةٌ واحِدَةٌ مِن العُلَمَاء وجَبَ عَلَيْنَا ألَّا نَتَرحَّمَ عَلَيْه، وألَّا نَقْرَأ في كُتُبِه، بَلْ إنَّ مَن عِنْدَه بِدْعَةٌ يَجِبُ أن تُحْرَقَ كُتُبَه، وقد أحْرَقُوا كتاب «فتح الباري» باعترافهم، وذَلِك

=

جماعة تنسب إلىٰ رجل يسمىٰ محمود الحداد ومن أبرز الأخطاء التي لوحظت علىٰ هذا المنهج كما قاله الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي -حفظه الله- ما يلي:

١- بغضهم لعلماء المنهج السلفي المعاصرين وتجهيلهم وتحقيرهم وتضليلهم والافتراء عليهم، ولا سيما علماء المدينة، ثم تجاوزوا ذلك إلىٰ ابن تيمية وابن القيم وابن أبي العز شارح الطحاوية.

٢-قولهم بتبديع كل من وقع في بدعة، وابن حجر عندهم أشد وأخطر من سيد قطب.

تبديع من لا يبدع من وقع في بدعة وعداوته وحربه.

٣- تبديع من لا يبدع من وقع في بدعة وعداوته وحربه.

٤- تحريم الترحم علىٰ أهل البدع بإطلاق لا فرق بين رافضي وقدري وجهمي وبين عالم وقع في بدعة.

٥- تبديع من يترحم علىٰ مثل أبي حنيفة والشوكاني وابن الجوزي وابن حجر والنووي رحمهم الله.

٦- العداوة الشديدة للسلفيين مهما بذلوا من الجهود في الدعوة السلفية والذب عنها ومهما اجتهدوا في مقاومة البدع والحزبيات والضلالات وتركيزهم بالعداوة علىٰ علماء أهل المدينة ثم علىٰ الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٧- غلوهم في الحداد وادعاء تفوقه في العلم ليتوصلوا بذلك إلىٰ إسقاط كبار أهل العلم والمنهج السلفي.

٨- لعن المعين حتىٰ إن بعضهم يلعن أبا حنيفة وبعضهم يكفره، إلىٰ غير ذلك من الملاحظات التي نقلتها بتصرف من مذكرة الشيخ ربيع والتي هي بعنوان مميزات الحدادية والتي فيها تحذير مما هم عليه من الأخطاء والله الهادي إلىٰ سواء السبيل.

بإخبار ثِقَةٍ اعْتَرفُوا لَدَيْه[(١)].

خامسًا: قَوْلُكَ بِـ«حَمْلِ المُجْمَلِ علَىٰ المُفَصَّل في كَلَامِ النَّاس» الَّذِي يتَقَلَّبُ ويَتَحَوَّلُ بتَحَوُّلِ قنَاعَاتِهم واجْتِهَادَاتِهم، ولَوْ أخْلَصُوا فِيهَا، فكَيْفَ إذَا كَانَتْ مُتأَثِّرَةً بشَهَواتٍ، ورَغَباتٍ يرَاعُونَها؛ فتُحَوِّل قنَاعَاتِهم، واجْتِهَادَاتِهم إلَىٰ عَكْسِ مَا اقْتَنَعُوا به أَوَّلًا.

لهَذَا، فإنَّ حَمْل المُجْمَل علَىٰ المُفصَّل لَا يَكُونُ إلَّا في كَلَامِ اللهِ وَكَلامِ رسُولِه ﷺ الَّذِي لَا يَتَحَوَّلُ وَلَا يَتخَلَّف؛ أَمَّا كَلَامُ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ فَإنَّه إذَا خَالَفَ فِعْله أَثَّر الشَّكُّ في ذَلِك القَوْل بالتَّكْذِيبِ، أو الشَّكِّ في القَائِل بِعَدَمِ الالْتِزَام، وكذَلِك إذَا خَالَفَ القَولُ القَوْلَ.

ولهَذَا قال في «الموافقات» (٤/ ٨٥): «إذَا وقَعَ القَوْلُ بيَانًا؛ فالفِعْلُ شَاهِدٌ ومُصَدِّقٌ، أو مُخَصصٌ ومَقَيدٌ».اهـ[(٢)].

---

(١) وقد رد الشيخ ربيع بن هادي المدخلي علىٰ أبي الحسن في مسألة حمل المجمل علىٰ المفصل في كلام الرجال في مذكرته التي هي بعنوان «إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل»، وإن شئت أخي «طالب العلم» أن تسمع لبعض ما قاله أبو الحسن -هداه الله- في هذه القضية فاسمع إلىٰ سلسلة أشرطته التي بعنوان القول الأمين، وما قاله كذلك في لقاء مأرب شعبان (١٤٢٢هـ) الشريط الثاني علىٰ الصحابي الجليل حسان بن ثابت رضي الله عنه وفي شريط «حقيقة الدعوة» رقم (٢) وشريط «الجواب المعرب علىٰ أسئلة المغرب» كلاهما لأبي الحسن، وكذلك عند كلامه في شعبة ومسعر وابن حبان وأبو إسماعيل الهروي كما أشار إليه الشيخ ربيع في رسالته المذكورة سابقًا.

(٢) «الموافقات» للشاطبي (٤/ ٨٥).

ثُمَّ شرع في بيان ذَلِك إلىٰ أن قال: «ولِذَلِك كَانَ الأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمْ السَّلَام في الرُّتْبَة القُصْوَىٰ مِن هَذَا المَعْنَىٰ، وكَانَ المُتَّبِعُونَ لَهُم أَشَدَّ اتِّبَاعًا، وأجْرَىٰ علىٰ طَرِيق التَّصْدِيقِ بِمَا يَقُولُون».اهـ[(١)].

إلىٰ أنْ قال: «فالطَّبِيبُ إذَا أَخْبَرَكَ بأنَّ هَذَا المُتَنَاوَلَ سُمٌّ، فَلا تَقْرَبْه، ثُمَّ أَخَذَ فِي تَناوُلِه دُونَك أو أَمَرَكَ بِأَكْلِ طعَامٍ أو دَواءٍ لِعِلَّةٍ بِكَ، به مِثْله، ثُمَّ لَم يَسْتَعْمِلْه مَع احْتِيَاجِه إلَيْه دَلَّ هَذَا علَىٰ خَلَلٍ في الإِخْبَار أو في فَهْم الخَبَر، فَلَمْ تَطْمَئِنَّ النَّفْسُ إلَىٰ قَبُولِ قَوْلِه، وقد قال تعالىٰ: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة:٤٤]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الصف:٢]».اهـ[(٢)].

قال: «ويَخْدُم هَذَا المَعْنَىٰ الوَفَاءُ بالعَهْدِ، وصِدْقِ الوَعْدِ، قال تعالىٰ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب:٢٣].

وفي ضده قال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [التوبة:٧٥، ٧٦]».اهـ[(٣)].

قلت: وإنَّ هَذَا التَّخَلُّفَ الَّذِي ذَمَّه اللهُ في أَحْوَالِ النَّاس يَمْنَع حَمْلَ مُطْلَق كَلَامِهِم علَىٰ مُقَيَّدِه، ومُجْمَلِه علَىٰ مُفَصَّلِه.

---

(١) «الموافقات» للشاطبي (٤/ ٨٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ولهَذَا قال في المَصْدَر المَذْكُور (ص٨٦): «فاعْتَبِر في الصِّدْق مُطَابقَة الفِعْلِ القَوْل، وهَذَا هُو حَقِيقَةُ الصِّدْق عِنْدَ العُلَمَاء العَامِلِينَ، فَهكَذَا إِذَا أَخْبَر العَالِمُ بأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ وهَذَا مُحرَّمٌ فإنَّما يُرِيدُ عَلَىٰ كُلِّ مُكَلَّفٍ وأَنَّه واحدٌ منهم، فإِنْ وَافَقَ صَدَّق، وإِنْ خَالَفَ كَذَّب».اهـ.

ثُمَّ قال: «ومِن الأَدِلَّة أَنَّ المُنْتَصِب للنَّاس في بَيَانِ الدِّين تنصَّب لهم بقَوْلِه وفِعْلِه، فكذَلِك الوَارث لا بدَّ أن يقوم مقَام المَورُوث، وإلَّا لَم يَكُن وَارِثًا علَىٰ الحَقِيقَة».اهـ[1].

وشَرَع في بيان ذَلِك، إِلَىٰ أَنْ قَالَ في (ص٨٨): «ولهَذَا تُسْتَعْظَم شَرعًا زَلَّةُ العَالِم، وتَصِير صَغِيرَتُه كَبِيرَةٌ مِن حَيْثُ كَانَتْ أَقْوَالُه وأَفْعَالُه جَارِيةً في العَادَة علَىٰ مَجْرَىٰ الاقْتِدَاء، فإذا زلَّ حملت زلَّتُه عنه قولًا كانت أو فعلًا؛ لأَنَّه موضوعٌ منارًا يهتدىٰ به».اهـ.

إلىٰ أن قال: «وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ثلاثٌ يَهْدِمْنَ الدِّينَ: زَلَّةُ عَالِم، وجِدَالُ مُنَافِق بالقُرْآن، وأَئِمَّةٌ مُضِلُّون».

قال المُعَلِّق: وأخرجه الدَّارمي في «السنن» (١/ ٧١)»، وعَدَّدَ مَن أخرجه، **وقال:** «فهَذِهِ طُرُق يشُدُّ القويُّ منها الضَّعِيف، فهي صحيحةٌ مِن قَوْل عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي رَفْعِ الحَدِيث نَظر، والله أعلم».

---

(١) «الموافقات» للشاطبي (٤/ ٨٧).

وقال: «في الأصل ونحوه: عن أبي الدرداء، ولَم يذكر فيه: الأئمة المُضِلِّين».

وقال المُعَلِّق أيضًا: «أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» رقم (١٨٦٨) بسندٍ رجاله ثقات إلَّا أنَّ فيه انقطاعًا؛ الحَسَن البَصْرِي لَم يَسْمَع من أبي الدرداء».

ثُمَّ قال: «وعن مُعَاذِ بن جَبَل: «يا مَعْشَر العرب، كيف تَصْنَعون بثلاثٍ: دُنيا تَقْطَع أعناقكم، وزَلَّة عَالِم، وجِدَال مُنَافق بالقرآن؟!»[(١)].

قال المُعَلِّقُ: «أخرجه ابنُ عبد البر رقم (١٨٧٢) بسندٍ حسن، ورُوي مَرْفوعًا، ولا يَصِحُّ».

ومثلُه عن سَلْمَان أيضًا قال: «وشَبَّه زَلَّة العَالِم بِانْكِسَار السفينة؛ لأنَّها إذا غرقت غرق معها خلقٌ كثير»[(٢)].

وأقول: زَلَّةُ العالم المُخَالفة للشَّرع ثُلْمَةٌ في الدِّين[(٣)]، فإن بُيِّنَت للنَّاس رُقِعت تلك الثُّلْمَة، وإن حاولَ الآخرون الاعتذار له، وتبرير خَطَئه اتسعت تلك الثُّلْمَة، وأثَّرت فسادًا في الدِّين.

ومن ذلك: اعتذار أبي الحَسَن للمَغْرَاوي وسيد قطب في مخالفاتِهم الشنيعة، وزعمه حَمْل مُطْلق كلامهم علىٰ مُفَصَّلِه.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٢٤).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٢٢٥).

(٣) **الثلمة**: الكسر، والصدع.

وهَذَا الصنيع يشكل قدحًا في عقيدة أبي الحسن، ودليلًا واضِحًا علىٰ سُقوطِه وغَرقِه في الدِّفَاع عن أهْل البِدَع الَّتي اعتذر لأصحابِها من تكْفِيرٍ، وَوَحْدَةِ وُجُودٍ، وتَأوِيلِ صِفَاتٍ، وغير ذَلِك.

فإن قال: أنا تُبْتُ علىٰ أيدي جماعةٍ مِن عُلَمَاء المَدِينة مِن عِشْرِين مُخَالَفَة، ومِن ضِمْنِهَا: اعتذاري عن سَيِّد قُطْب والمغراوي، وغير ذَلِك.

قلنا:

أولاً: إنَّ توبتك مِنْ عِشْرِينَ بِدْعَةٍ، وبَقَاءك مع الباقي، ومنها قولك بحمل المُطْلَق علَىٰ المُقَيَّد والمُجْمَل علَىٰ المُفصَّل في كلام النَّاس الَّذي مَا زِلْتَ مُحْتَفِظًا به، هَذَا لا يُعْفِيكَ، بَلْ أنْتَ مَا زِلْتَ وَاقِعًا في البِدَع[1].

ثانيًا: إنَّك بَعْدَ خُرُوجِك مِن المَدِينَةِ، ومُرُورِكَ علَىٰ الشَّيْخ رَبِيعٍ في مَكَّةَ، وقال: «إنَّ عنده ملاحظاتٍ عليك أُخرىٰ»؛ فَأبَيْتَ أنْ تَسْمَعَ كَلامَهُ وذَهَبْتَ، فلَوْ كانَ عِندَكَ تَوبَةٌ صَادِقَةٌ لقُلْتَ: أنَا تَائِبٌ إلَىٰ اللهِ مِن كُلِّ بِدْعَةٍ، فَهلُمَّ مُلَاحظَاتك نَضَعُهَا علَىٰ بِسَاطِ البَحْث، فمَا لَم يَكُن لَه مُسْتَنَدٌ مِن كِتَابٍ ولَا سُنَّةٍ فأُشْهِدُكُم أنِّي مُترَاجِعٌ عَنْه، ولَكِنَّك لَمْ تَفْعَل.

ثالثًا: إنَّك ذَهَبْتَ إلَىٰ الرِّيَاض، واجْتَمَعْتَ معَ أصْحَابِ البِدَع، وبَلَغَنِي ذَلِك في حِينِه، وأسِفْنَا، مَع أنِّي كُنتُ فَرِحْتُ أوَّلًا بإعلان تَوْبَتِك، والله الشَّاهِد علىٰ ذَلِك.

---

(١) **قال الشيخ ربيع حفظه الله:** الواقع أنه سئل عن هذه العشرين فأجاب: إن هذا غير صحيح ولم أتراجع إلا عن مسألتين كنت رجعت عنها في اليمن.اهـ.

رابعًا: قَوْلُك بالمَنْهَج الواسِع؛ ومعنىٰ ذَلِك: أنَّ المنْهَجَ الوَاسِعَ عِندَكَ هو مَنهَجٌ يَتَّسِع لجَمِيعِ الفِئَاتِ مِن إخوانٍ، وقُطْبيِّين، وتَبْلِيغ، وسَلَفِيِّين، وغيرهم، فما هَذَا الَّذي يتَّسِع لأهْلِ الحَقِّ والباطِلِ إلَّا منهجٌ مُخْتَرَعٌ مِن عِندِكَ، وأنت تقول أنَّك سَلَفِيٌّ، فأين سَلَفِيَّتُك؟

وأظنُّك سَتَقُول: هَذَا خروجٌ عن الظَّاهر، وتدَخُّلٌ في البَواطِن، وهَذَا المَوْضُوع أنت تُدَنْدِنُ عَلَيْه دَائِمًا، وتُرِيد أن تَمْنعَ بذَلِك السَّلفِيِّين من الكلام علىٰ الحِزْبِيِّين، واتِّهامِهِم بالحِزبيَّة المَبْنِي علىٰ قَرائِن، وأنت تريد أنْ تلْغِي تِلْكَ القَرَائِن، وهَذَا مِنْك جَهلٌ بما عليه أهل الإسلام، أو جُحودٌ له أو ترفُّعٌ بِعَقْلِكَ علىٰ عُقولِهم، وعِلْمِكَ علَىٰ عُلُومِهِم.

وإلَيْكَ بَعْض تلك الآثار:

روىٰ ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» الأثر (٢/ ٤٢٠) عن الأَوْزَاعي قال: «مَنْ سَتَرَ عَنَّا بِدْعَته لَم تَخْفَ علينا أُلْفَتُه».

قلت: يعني أنَّه إذا أَلِفَ أهلَ البدع، فإنَّه يُعتبر منهم، فهل هؤلاء الأئمة خَالَفوا الكتابَ والسُّنَّة حين حَكَموا بِظَاهر الصُّحبة علىٰ المُصَاحب؟!

وروىٰ ابنُ بَطَّة الأثَرَ رقم (٤٢١) بسنده: «سَمِعْتُ يحيىٰ بن سعيد القَطَّان قال: «لمَّا قَدِم سُفيانُ الثَّوْري البَصْرَةَ جَعَل يَنظر إلىٰ أَمْر الرَّبِيع -يعني: ابن صَبِيح- وقَدْره عند الناس- سَأَلَ: أيُّ شيءٍ مَذْهبه؟ قالوا: ما مَذْهبُه إلَّا السُّنَّة. قال: مَنْ بِطَانَتُه؟ قالوا: أَهْل القَدَر. قال: هُوَ قَدَرِيٌّ».

قال الشيخُ (يعنِي: المؤلف): «رحمةُ الله علىٰ سُفْيَان! لقد نَطَقَ بالحكمة فَصَدَقَ، وقال بِعِلْمٍ فوَافَقَ الكِتَاب والسُّنَّة».

وفي الأثر رقم (٤٢٩) فِي (ج٢) بِسَنَده إلىٰ فُضَيْل بن عِيَاض أنَّه قال: «الأَرْواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدة؛ فَمَا تَعَارَفَ منها ائْتَلَف، وما تَنَاكَرَ منها اخْتَلَف، ولا يُمكن أن يكون صاحبُ السُّنَّةِ يُمَالِئ صَاحِبَ بِدعةٍ إلَّا مِن النِّفَاقِ».

وروىٰ بسنده إلىٰ الأوزاعي، رقم الأثر (٤٣٠) أنَّه قيل: «إِنَّ رجلًا يقول: أنا أُجَالِسُ أهلَ السُّنَّة، وأُجَالس أهلَ البِدَع! فقال الأوزاعيُّ: هذا رجلٌ يُريد أن يُسَاوي بين الحَقِّ والبَاطِلِ».

وروىٰ عن ابن عمر مَرْفُوعًا، رقم الأثر: (٤٣١)«مَثَلُ المُنَافِقِ في أُمَّتِي مَثَلُ الشَّاةِ العَائِرَة بين الغَنَمَين، تَصِير إلىٰ هذه مَرَّة، وإلىٰ هذه مَرَّة، لا تَدْرِي أيُّها تَتْبَعُ».

وفِي الأثر رقم (٤٥٦) عن مُقَاتل بن مُحَمَّد قال: «قال لي عبد الرحمن بن مَهْدي:يا أبا الحَسَن، لا تُجَالِسْ هؤلاءِ أصحابَ البِدَع؛ إنَّ هؤلاء يُفْتُون فيما تَعْجز عنه الملائكةُ».

وروىٰ أثرًا أيضًا برقم (٤٥٢) عن إسماعيل الطُّوسِي قال: «قال لي ابنُ المُبَارك: يَكون مَجْلسك مع المَسَاكين، وإيَّاك أن تَجْلس مع صَاحِبِ بِدْعةٍ».

وفي الأثر رقم (٤٥٩) عن أبي الدرداء: «مِن فِقْه الرَّجُل مَمْشَاه، ومَدْخَلُه، ومَجْلِسه».

وفي الأثر رقم (٤٦١) عن الشَّعْبي، قال عليٌّ بن أبي طَالب عليه السَّلام لرجلٍ رآه يَصْحَب رَجلًا كَرِهَه له:

وَلَا تَـــصْحَبْ أَخَـــا الْجَهْـــلِ وَإِيَّـــــاكَ وَإِيَّــــــاهُ
فَكَـــمْ مِـــنْ جَاهِـــلٍ أَرْدَىٰ حَلِيمًـــا حِـــينَ آخَـــاهُ
يُقَـــاسُ المَـــرْءُ بِـــالمَرْءِ إِذَا مَـــا هُـــوَ مَاشَـــاهُ
وَلِلـــشَيْءِ عَلَـــىٰ الـــشَيْءِ مَقَـــايِيسُ وَأَشْـــبَاهُ
وَلِلـــرُّوحِ عَلَـــىٰ الـــرُّوحِ دَلِيـــلٌ حِـــينَ يَلْقَـــاهُ
وَذُو الْحَـــزْمِ إِذَا أَبْـــصَرَ مَـــا يَخْـــشَىٰ تَوَقَّـــاهُ[1]

وفي الأثر رقم (٥٠٩) بسنده إلىٰ محمد بن أبي صفوان الثقفي قال: «سمعت مُعَاذ بن مُعَاذ يقول: قلت ليحيىٰ بن سعيد: الرَّجُل وإنْ كَتَمَ رَأيَه لَم يَخْفَ ذَلِكَ فِي ابْنِه، ولَا صَدِيقِه، وَلَا فِي جَلَيْسِهِ»[2].

وروىٰ أحمد أيضًا بسنده، رقم الأثر (٥١٠) إلىٰ محمد بن علي بن الحسين ابن حسان الهاشمي قال: سمعت محمد بن عبيد الله الغُلَابي يقول: «كان يُقَال: يَتكَاتَمُ أَهْلُ الأَهْوَاء كُلَّ شَيءٍ إلَّا التَّآلُف والصُّحْبَة»[3].

---

(١) الأبيات من بحر الهزج، وتتمتها في «الإبانة الكبرىٰ»:

وَذُو الْغَـفْـلَةِ مَغْـــرُورٌ وَرَيْـــبُ الـدَّهْرِ يَدْهَاهُ
وَمَنْ يَعْرِفْ صُرُوفَ الدَّهْـ ـرِ لَا يُبْـــطِرْهُ نعْمَـاهُ

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٥٠٩).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٥١٠).

وروىٰ بسنده رقم الأثر (٥١١) حدَّثنا يوسفُ بن عَطِيَّة قال: قال قتادة: «إنَّا واللهِ مَا رَأيْنَا الرَّجُل يُصَاحِب مِن النَّاس إلَّا مِثْله وشَكْله، فصَاحِبُوا الصَّالِحِينَ مِن عِبَاد اللهِ لَعَلَّكُم أنْ تَكُونُوا معَهُم، أو مِثْلهُم»[١].

وأثرٌ آخر، رقم الأثر (٥١٢)، حدثنا سيَّار بن جعفر قال: «سمعت مَالِكَ ابنَ دِينَار يقول: «النَّاس أجْنَاسٌ كَأجْنَاسِ الطَّيْر، الحَمَامُ معَ الحَمَام، والغُرَابُ مَعَ الغُرَاب، والبَطُّ مع البَط، والصَّعْوُ مع الصَّعْوِ[٢]، وكُلُّ إنْسَانٍ مَع شَكْلِه».اهـ[٣].

والآثار الَّتي تَدُلُّ علىٰ عَمَل أهْلِ العِلْمِ بالقَرآئِن في كُلِّ زَمَانٍ ومَكَانٍ كَثِيرَةٌ، ولابن القَيِّم في «الطُّرُقِ الحُكْمِيَّة» كَلامٌ حَوْلَ هَذَا فِيمَا أذْكُر.

أترىٰ يا أبا الحسن، أنَّ عِلْمَك خيرٌ مِن عِلْم هَؤلَاء الأئمَّة، أوْ عَقْلَك خَيرٌ مِنْ عُقُولِهِم؟!

كلا، ومَا إخَالُك تدَّعِي ذَلِك، فإنْ ادَّعَيْتَه كذَّبَكَ النَّاسُ ولَامُوكَ.

وأخيرًا: يا أبا الحسن، أرأيْتَ دِفَاعَك عن هؤلاء المُبْتَدِعَة بِدَعًا كُبْرَىٰ مِن أصْحَاب وَحْدَة الوُجُودِ الَّتي لا كُفْرَ فَوْقَها، وتَكْفِير أولَئِك المُبْتَدِعَة لعِبَادِ اللهِ المُسْلِمِين، وما أخَذَ المَغْرَاوِي وغَيرُه من أصحاب التَّكْفِير إلَّا مِن كُتُبِ سَيِّد

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٥١١).

(٢) **الصعو**: عصفور صغير، أحمر الرأس. «تاج العروس» (٣٨/ ٤٢٣).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٥١٢).

قُطْب، فهو أستاذهم في ذَلِك؟!

فاتَّقِ اللهَ يا أبا الحَسَن، وعُدْ إِلَىٰ صَوَابِكَ، واعْلَم أنَّ مَن بدَّعَك مِن السَّلفِيِّين لَم يُبَدِّعْكَ اعْتِبَاطًا مِن دون مُبَرِّرَاتٍ لتَبدِيعِه لك، فلا تزعم ذَلِك مُبَرِّرًا لك بقاءك في البِدَع، وتكْمِيم أفْوَاه السَّلفِيِّين عن أنْ يَصِفُوك بمَا فِيكَ، والمُلْتَقَىٰ بَيْن يَدَي مَنْ لَا تَخْفَىٰ عَلَيْه خَافِيَة.

أمَّا قولك: سَمِّ لي -أيُّها الشَّيْخ- بِجِلَاء مَا هو الأَصْلُ الَّذِي خَالَفْتُ به أهْلَ السُّنَّة وأُلْحِقْتُ بِسَبَبِه بِأَهْل البِدَع، فإنِّي لا أرىٰ شيئًا من ذَلِك؟

أقول: تقدَّم الكلامُ علىٰ هَذِهِ الفِقْرَة في قولك: ما الَّذي حمَلَكُم -أيها الشَّيْخ الفاضل- علَىٰ تَبدِيعِي أوَّلًا، ثُمَّ ما الَّذي حمَلَكُم علىٰ الثَّبات علىٰ ذَلِك -يعني علىٰ التَّبدِيع- وعَدَم التَّراجُع؟

وأمَّا قولك: «وكذَلِك أُلُوفٌ من طُلَّاب العِلْم لَا يَرَوْنَ ذَلِك في كُلِّ ما كَتبَه، أو سَجَّله الشَّيْخُ ربيع».

فأقول: الشَّيْخ ربيع رَجُلٌ مُجَاهِدٌ جزاه الله خيرًا، وأنا أَغْبِطُه بِجِهَادِهِ في نَشْر السُّنَّة، وقَمْع البِدَع وأَهْلِهَا، واهْتِمَامِه بالسُّنَّة ونَشْرِهَا بكُلِّ مَا يَسْتَطِيع؛ أَسْأَلُ اللهَ أن يَجْزِيَه عن ذَلِك خَيْرَ الجَزَاء.

ومِن أجْل ذَلِك، فأنا وجميع أهل السُّنَّة نحِبُّه، ولكنَّا لا نُتَابِعُه علَىٰ بَاطِلٍ، وَلَا نُقَلِّدُه بغَيْر دَلِيل، وأسْأَلُ اللهَ أنْ يَجْعَلَنِي وإيَّاه مِن المُتَعَاوِنِين علَىٰ البِرِّ والتَّقْوَىٰ.

وأَمَّا قَوْلُك: «وظنِّي أنَّ أَكْثَر مَادَّتِكُم مِن قِبَل فَضِيلَتِه».

فهَذَا القَوْل لَم يَصْحَبْك فيه توفيق؛ لِمَا يأتي:

١- فهو في مَكَّة، وأنا سَكَنِي قَرِيبٌ مِن الحُدُودِ اليَمَنِيَّة، وإنَّا لَا نتَوَاصَلُ إلَّا نَادِرًا.

٢- إنْ أَخَذْتُ مادَّتِي مِنْه -علَىٰ فَرْضٍ- فهو ثِقَة، ولا يُمْكِنُ أنْ يَدَّعِيَ عَلَيْكَ شَيْئًا لَم تَقُلْه أو تكْتُبْه، ولَسْنَا علَىٰ مَنْهَجِ أهْل البَاطِل في ردِّ أخْبَار الثِّقَاتِ، وقَبُول أخْبَار الكَذَّابِين، والمَجْهُولِين.

٣- أنَّ الخُصُومَة بَيْننَا وبَيْن أهْلِ الأهواء في ذات الله، لَيْسَت في مادَّةٍ دُنْيويَّةٍ، أو في مَتَاعٍ مَادِّيٍّ زَائِلٍ، والحمد لله، ولَسْنَا -والحمد لله- مِمَّن يَسْتَجِيزُ ظُلْمَهم، والتَّقوُّل عَلَيْهِم.

وأَمَّا قولك: «فإنْ قُلْتُم: مَسْأَلة خَبَرِ الآحَاد، فالحَقُّ مَعِي، ولَيْسَ مع الشَّيْخ ربيع سَلَّمَه الله».

فأقول: مَذْهَبُ أهْل السُّنَّة والجَمَاعَة الاحْتِجَاجُ بخَبَرِ الآحَاد، وأنَّ خَبَر الآحَاد حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ لِمَن بَلَغَتْه، ويَلْزَمُه إذَا قال بذَلِك أنَّها تُفِيدُ العِلْمَ وتُوجِبُ العَمَل، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عند الجمهور.

وأذْكُر أنِّي في عام ١٣٧٦هـ اشْتَرَيْتُ كتاب «الأم» للشَّافِعِي، وبِهامِشِه كِتَاب «اخْتِلَاف الحَدِيث»، أي: بِهامش الجزء الأخير منه، فعَرَضْتُه علىٰ الشَّيْخ

حافظ، وكان حيًّا في ذَلِك الحين.

والمُهِم: أنِّي قَرَأتُ كتاب «اختلاف الحديث» في ذَلِك الوَقْتِ، واسْتَفَدْتُ مِنه هَذِهِ المَسْأَلة، ولَعلَّكَ أنْتَ لَمْ تكُن قَدْ خُلِقْتَ في ذَلِك الحِين.

ومِمَّا قالَهُ الشَّافِعِيُّ في أوَّلِ هَذَا الكِتَاب: «**فإن قال قائلٌ**: فأين الدلَالة علَىٰ قَبُولِ خَبَر الآحَادِ عَنْ رسُولِ الله ﷺ؟

قيل له: إنْ شَاء اللهُ كَان النَّاسُ مُسْتَقْبِلي بَيْتَ المَقْدِس، ثُمَّ حَوَّلَهُم الله إلَىٰ البَيْتِ الحَرَام، فأتىٰ آتٍ أهْلَ قُبَاء، وهُمْ فِي الصَّلاة، فأخْبَرَهُم أنَّ الله أنْزَلَ علىٰ رسُولِه كِتابًا، وأنَّ القِبْلَة حُوِّلَت إلَىٰ البَيْتِ الحَرَام؛ فاسْتَدَارُوا وَهُمْ في الصَّلاة إلَىٰ الكَعْبَة.

وأنَّ أبَا طَلْحَة وجَمَاعةً كَانُوا يَشْرَبُونَ فَضِيخَ بُسرٍ[١]، ولَم يَحْرُم يَوْمَئِذٍ مِن الأَشْرِبَة، فَأتَاهُم آتٍ فَأخْبَرهُم أنَّ الخَمْر قَدْ حُرِّمَت، فأمر أنَاسًا فكسرُوا جِرَار شَرابِهم.

ولَا شَكَّ أنَّهم لَا يُحْدِثُون مثل هَذَا إلَّا ذكروه لرسُول الله ﷺ إن شاء الله.

ويُشْبه أن لو كَانَ قَبُول خَبَر مَنْ أخْبَرهُم، وهُوَ صَادِقٌ عِنْدَهُم مِمَّا لَا

---

(١) **الفضيخ من الفضخ**، أي: الشرخ، وهو شراب يُتخذ من البُسر من غير أن يمسه نار. والبسر: بطن من بطون التمر قَبل طِيبِه؛ كالزهور، والرطب، والبلح.

يَجُوز لَهُم قَبُولُه أنْ يَقُول لهم رَسُول الله ﷺ: قد كُنتُم عَلَىٰ قِبلةٍ، ولَم يَكُن لَكُم أنْ تَتحَوَّلُوا عَنْهَا إذْ كُنتُ حَاضِرًا مَعَكُم حتَّىٰ أُعْلِمَكُم، أوْ يُعْلِمَكُم جمَاعَةٌ، أو عَدَدٌ يُسَمِّيهِم لَهُم، ويُخْبِرهُم أنَّ الحُجَّة تَقُومُ عَلَيْكُم بِمِثْلِهَا، لَا بِأَقَل مِنْهَا»[1].

وقَدْ قُلْتُ هَذَا لِتَعْلَمَ أنَّك قد أسَأْتَ الأَدَب مَعِي حِينَمَا تَقُول أنَّ مادَّتي كُلهَا مِن عِنْد الشَّيْخ رَبِيع، وأسَأتَ الأَدَب مَع الشَّيْخ ربيع -وفقه الله- حِينَمَا تَتطَاوَل عَلَيْه، وتقول: «وكذَلِك أُلوفٌ مِن طُلَّاب العِلْم لَا يَرَوْنَ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَتَبه أو سجَّلَه الشَّيْخ ربيع»، علمًا بأنَّه لَم يَقُل بأنَّ خَبَر الوَاحِد لا يُفِيد العِلْم، ولَا يُوجِب العَمَل إلَّا المُعْتَزلَةُ ومَن جَارَاهُم مِن مُتكَلِّمِي الأَشَاعِرَة، وبعضهم يقول: «بأنَّ الخَبَر الآحَادِيَّ لَا يُؤخَذُ به فِي العَقَائِد ويُؤخَذُ به فِي غَيْرِهَا»، وَبِه يَقُولُ الغَزَالِيُّ المعاصر، وبعض أصْحَاب المَنْهَج الإخْوَانِي.

وقال في «شرح روضة الناظر» (٢/ ١١٢): «يجوز التَّعَبُّد بخَبَر الوَاحِد عَقْلًا خِلَافًا لِقَومٍ، أي: يجوز أنْ يَتَعَبَّد اللهُ تعالىٰ خَلْقَه بِخَبَر الوَاحِد بأنْ يَقُول لَهُم: اعْبُدونِي. بمُقْتَضَىٰ مَا يَبْلُغُكُم عَنِّي، وعن رسول الله ﷺ علَىٰ أَلْسِنَة الآحَادِ، وهَذَا هُوَ قَوْلُ الجُمْهُور، الأئِمَّة الأَرْبَعَة وغَيْرهم مِن الفُقَهاء والأُصُولِيِّين خِلَافًا للجُبَّائي، وجماعةٌ مِن المُتَكَلِّمين».

أقول: الجُبَّائي من رؤوس المُعْتَزِلَة، ومُتَابَعَتُكم للجُبَّائِي، وتَرْكُكُم جَمَاهِيرَ

---

(١) «اختلاف الحديث» للشافعي (ص ٤٧٦).

أَهْل العِلْم مِن مُحَدِّثِين، وفُقَهَاء، ومنهم الأئِمَّة الأَرْبَعَة؛ هَذَا دَلِيلٌ واضِحٌ علَىٰ تَورُّطِكُم فِي البِدْعَة؛ بِدْعَةِ المُعْتَزِلَة القَائِلِين بأنَّ خَبَر الآحَاد لَا يُفِيدُ العِلْم.

وأقول: إنَّ خَبَر الآحَاد يُوجِبُ العِلْمَ والعَمَل، ولَيْسَ بِجَائِزٍ فقَطْ، بَلْ وَاجِبٌ، فَإِذَا جَاءَنَا خَبَرُ الآحَاد مَبْنِيٌّ عَلَىٰ أنَّه يَلْزَم الوَاحِد مِنَّا إذَا مسَّ ذَكَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأ، لحَدِيث بُسْرَة[1]، فإنَّ الوَاجِبَ عَلَيْنَا أنْ نُصَدِّقَه، ونَعْمَلَ به.

وأما قولك: «وقَد نَصَّ عَلَىٰ قَوْلِي أَكْثَرُ أَهْل العِلْم سَلَفًا وخَلَفًا».

وأقول: هَذَا مِنْك تشبُّعٌ بأقْوَالِ المُبْتَدِعَة، سامحك الله، ورَدَّك إِلَىٰ الحَقِّ رَدًّا جَمِيلًا، وقَدْ نَقَلْتُ لَكَ بَعْضَ مَا اسْتَدلَّ به الشَّافِعِيُّ حَاكِيًا عَنْ أَهْلِ السُّنَّة، وما ذكره شارح «روضة الناظر» عن أهل السُّنَّة[2]، ومنهم الأئِمَّة الأَرْبَعَة، وأنَّه

(١) أخرجه أبو داود (١٨١) والترمذي (٨٢) عن بُسرة بنت صفوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّها سَمِعَت رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَه فَلْيَتَوَضَّأْ»، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (١٧٥).

(٢) **قال الشيخ ربيع -حفظه الله- عند قول شيخنا النجمي:** «وما ذكره شارح روضة الناظر عن أهل السنة» أن هذه العبارة الأولىٰ حذفها لأنها متعلقة بالعمل لا بالعلم، والخلاف والأساس إنما هو في العلم».اهـ. فقال شيخنا النجمي حول ما بيَّنه الشيخُ ربيع من أولوية حذف هذه العبارة: أما قول الشيخ ربيع: «إن الخلاف الأساس إنما هو في العلم» أقول: ما أوجب العمل أوجب العلم؛ لأن العمل فرعٌ عن العلم، ونحن نقول إن خبر الواحد يوجب العلم الذي يجب به العمل إذا صح علىٰ طريقة المحدثين، وما سبره أئمة السنة، وأهل الحديث في كل زمن، واستدلوا به هو ما استدل به الذين قبلهم حيث أن أهل مسجد قباء انصرفوا عن القبلة الأولىٰ إلىٰ القبلة الجديدة نتيجة لخبر ذلك المخبر الذي أفادهم العلم، وأبو طلحة، ومن معه بل جميع أهل المدينة أراقوا خمورهم بناء علىٰ العلم الذي بلغهم من طريق ذلك المبلغ الذي بلغهم أن الخمر حرمت، ولا يفعلون ذلك إلا لأنه أفادهم العلم، =

لَم يُخَالِف فِي ذَلِك إِلَّا بَعْضُ المُتكَلِّمِين الَّذين تَابَعُوا الجُبَّائِي المُعْتَزِلي، والكَلَام والخَوضُ فيه هو خَوْضٌ فِي البِدَع؛ عِلْمًا بأَنَّ الَّذِينَ خَاضُوا فِي الكَلَام نَدِمُوا فِي آخِر حَيَاتِهم، فالحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْه جُمْهُورُ أَهْلِ العِلْم مِن مُحَدِّثِين، وأُصُولِيِّين، وفُقَهَاء؛ لأَنَّه مُؤَيَّدٌ بأَدِلَّةٍ، لا بالدَّعَاوَىٰ الفَارِغَة.

وقَدْ اسْتَدلَّ أَهْلُ السُّنَّة علَىٰ لزوم الحُجَّة بخبر الواحد أَنَّ النَّبِي ﷺ كَتبَ إِلَىٰ المُلوك الَّذِين كانوا فِي زَمَنِه، وأَرْسَل إِلَىٰ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُم رسُولًا؛ فلَزِمَتْهُم الحُجَّةُ بذَلِك، وهَذَا دليلٌ أَنَّ خبر الواحد يُوجِبُ العِلْمَ إِذَا صَحَّ علَىٰ طَرِيقَة المُحَدِّثِين، ويَجِبُ به العَمَل، وتَقُوم به الحُجَّة علَىٰ مَنْ خَالفَه، وبالله التوفيق.

وأَمَّا قولك: «وإِنْ قُلْتُم مسْأَلةَ المُجْمَل والمُفَصَّل، فالحقُّ أيضًا معي، وقد ذكرتُ أدِلَّةً كَثِيرةً علَىٰ ذَلِك فِي أَشْرِطَتِي: «القَوْلُ الأَمِين فِي صَدِّ العُدْوَان المُبِين»، وكذَلِك فِي شَرِيطي: «الرَّدُّ علَىٰ البيَان»، وهو قَوْلُ عُلَمَائِنَا سَلَفًا وخَلَفًا.

=

وهكذا يقال عمن بلغتهم حجة الله من طريق ذلك الرسول، فالرسل الذي أرسلهم رسول الله ﷺ حين كتب إلىٰ الملوك فدعا روسل الله ﷺ علىٰ كسرىٰ حين مزق كتابه أن يمزق الله ملكه، وحصل ذلك، وقد خرج آخر ملوكهم من ملكه في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه وبلغت الحجة هرقل وغيره من ملوك ذلك الزمان، وأوجب الله العقاب علىٰ من أعرض، وحصل الثواب لمن قبل، وكل ذلك بناء علىٰ العلم الحاصل بخبر الواحد، ثم يأتي بعض المغرضين في آخر الزمان فيشكك فيما لا يحتمل الشك، والله تعالىٰ يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات]، فأمر بالتبين في نبأ الفاسق دون نبأ العدل، وما ذلك إلا لأن نبأ العدل وخبره يوجب العلم، ويوجب العمل، وبالله التوفيق.

ومِمَّن يُصَرِّح به في هَذَا الزَّمَان صَاحِب الفَضِيلَة الشَّيْخ الكَرِيم صَالح الفَوْزَان حفظه الله، وصَاحب الفضِيلَة الشَّيْخ عبد الْمُحْسِن العبَّاد -حفظه الله- وغيرهما».

وأقول:

أولاً: إنَّ حَمْل المُجْمَل علَىٰ المُفَصَّل لَا يَكُون إلَّا في كَلَام المَعْصُوم، وهُوَ كَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكلام رسوله ﷺ؛ لأنَّه لا يَتحَوَّل، ولا يَتغيَّر أبدًا.

أمَّا كلام النَّاس الَّذي يَتحوَّل ويَتغَيَّر بتَحَوُّلِ آرائِهم واجْتِهَادَاتِهم، وانْفِعَالَاتِهم وتَأثُّرِهم بالمُؤَثِّرَات الدَّاخِلِيَّة، والخَارجِيَّة، فإنَّ الإنْسَانَ يَسْتَحْسِنُ اليوم شَيْئًا، ويَسْتَقْبِحُه غدًا، ويسْتَقْبِحُ اليَوْم شَيئًا، ويَسْتَحْسِنُه غَدًا، ولهَذَا فإنَّه لَا يَحْمِلُ مُجْمَل كَلَامِه علَىٰ مُفَصَّلِه، ولا أعْرِفُ أحَدًا مِن أهْلِ العِلْم الشَّرْعِي قال ذَلِك حَسْبَ مَعْرِفَتِي القَاصِرَة.

ولهَذَا، يُحْكَىٰ عن أبي حَنِيفَةَ أنَّه كان يَقُولُ لِتِلْمِيذِه أبي يوسف: «يا يعقوبُ، لَا تَكْتُب كُلَّ مَا أقُول، فإنَّا نَقُولُ القَوْلَ اليوم ونَرْجِعُ عنه غدًا، ونَقُول القَوْلَ غَدًا ونَرجِع عَنْه بعْدَ غَدٍ»(١).

---

(١) انظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص١٤٥) لابن عبد البر، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٣٠٩) لابن القيم، و«الحاشية» (٦/ ٢٩٣) لابن عابدين، و«رسم المفتي» (ص٢٩ و٣٢) بالرواية الثانية والثالثة، رواها عباس الدوري في «التاريخ» لابن معين (٦/ ٧٧/ ١) بسندٍ صحيحٍ عن زفر، وورد نحوه عن أصحاب زفر، وأبي يُوسُف، وعافية بن يزيد كما في «الإيقاظ» (ص٥٢)، وجزم ابن القيم (٢/ ٣٤٤) بصِحَّتِهِ عن أبي يُوسُف، والزيادة =

وقَدِيمًا قال قائلُ العرب:

مَـــا سُـــمِّيَ الإنْـــسَانُ إلَّا لنَـــسْيِه   وَلَا القَلْـــــب إلَّا أنَّـــــه يَتَقَلَّـــــب

أقول: إنَّ القلب في تَقَلُّبه يتَحوَّل مِن الشَّيء الَّذي هو عَلَيْه إلىٰ شَيءٍ آخَر، وقَدْ يَكُون ضِدَّ الأوَّل، فكَيْفَ يحْملُ مُجمَل كَلَامِه علَىٰ مُفَصَّلِه.

ثانيًا: إنَّ المَغْرَاويَّ كَلامُه صَرِيحٌ في التَّكْفِير بالمَعْصِيَة، حيْثُ يقول: «إذا كانت الأُمَّة تتَوَاتر وتتَوَاصَىٰ، وتتَّفِق علىٰ المَعْصِيَة، وتَتَّفِق علَىٰ الشِّرْك، وتَتَّفق علَىٰ الانْحِرَاف، وتَتَّفِق علَىٰ الانْسِلَاخ مِن دِينِ الله، وتتَّفِق علَىٰ الرِّدَّة، وتَجْهَل كُلَّ المُخَالفَاتِ، ماذَا يَقَع لهَا».اهـ. (تفسير سورة البقرة، «شريط١٤»).

فقوله: «تتفق علَىٰ الانْسِلَاخ مِن دِينِ الله، وتتَّفق علىٰ الرِّدَّة»، صَرِيحٌ في الحُكْمِ بالرِّدَّة في جميع ما ذَكر مِن المَعْصِيَة، والشِّرْك، والانْحِرَاف؛ لأنَّه لَم يُفَرِّق بَيْن هَذِهِ المَذْكُورَات، فالشِّرْك لَا يَكُونُ مُكَفِّرًا يُخْرِجُ مِنَ المِلَّة إلَّا إذَا كَانَ شِرْكًا أكْبَر، وبَعْد إقَامَة الحُجَّة في حَقِّ المُسْلِمِين الَّذِين انْعَكَسَتْ في أفْهَامِهم المَقَايِيس، فكَيْف تَحْمِلُ مُجْمَل كَلَامِه علَىٰ مُفَصَّلِه كَمَا قُلْتَ، وفِي أيِّ لُغَةٍ، وفي أيِّ شَرْعٍ يتَسَنَّىٰ لك هَذَا؟!

أَيَجُوزُ لَكَ -يَا أبَا الحَسَن- أنْ تَتلَاعَبَ بالكَلَام هَذَا التَّلاعُب الَّذِي يخْرُج بِه عن قَوَاعِد اللُّغَة والشَّرْع؟!

=

في «التعليق علىٰ الإيقاظ» (ص٦٥) نقلًا عن ابن عبد البر، وابن القيم، وغيرهما (بواسطة «صفة الصلاة» للشيخ الألبانيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤٦).اهـ.

أترىٰ هَذَا التَّصَرُّف يُنَزِّه سَاحَتَك، ويُبرِّئ ذِمَّتكَ أَمَامَ اللهِ، ثُمَّ أَمَامَ أَهْلِ العِلْم وأَصْحَاب العَقِيدَة السَّلَفِيَّة فِي الحَاضِر والمُسْتَقْبَلِ أَمْ لَا؟!

ثُمَّ اسْمَعْ إِلَىٰ مَا يَقُول المَغْرَاوِي أيضًا: «فأَصْحَاب نُوحٍ، وأَصْحَاب هُودٍ، وأَصْحَابُ صَالِحٍ، كُلُّهم مَا يَزَالُونَ موجُودُونَ -هكذا والصَّواب: موجودين- فِي كُلِّ وقْتٍ وحِينٍ، ولَو ادَّعَوا أَنَّهم يَنْتَسِبُون إِلَىٰ أُمَّة محَمَّدٍ ﷺ فإِنَّ محَمَّدًا بَرِيءٌ مِنْهُم، وهُمْ بَرَاءٌ مِنْه، مفهوم؟».اهـ.

والظَّاهر: أنَّ قوله: «مفهوم»، يخاطب بِها السَّامِعِين عنده.

ومعنى ذَلِك: أنَّ أمَّة محَمَّدٍ ﷺ الآن أصْبَحُوا كُفَّارًا كأَصْحَاب نُوحٍ، وأَصْحَاب هُودٍ، وأَصْحَاب صَالحٍ الَّذِين أهْلَكَهُم اللهُ بِسَبَبِ كُفْرِهم بِرُسُلِهِم، وعِصْيَانِهم لهم، بدَلِيل قوله: «ما يَزَالُون موجودون فِي كُلِّ وقْتٍ وحِينٍ، ولو ادَّعَوا أَنَّهم يَنْتَسِبُون إِلَىٰ أُمَّة مُحَمَّدٍ ﷺ»، فهَذَا تكفيرٌ بيِّنٌ واضِح، وهو مَعْزُوٌّ إِلَىٰ (مَوَاقِف نوح عليه السلام، «شريط: ١»)، بواسطة كتاب «الرَّاجِمَات الأُصُولِيَّة الأَثَرِيَّة لِتَدْمِير قَواعِد الجَهَالَة الحِزْبيَّة».

وقال المَغْراوي: «فعُمَرُ لو شَاهَد مَا يَفْعَلُه المُسْلِمُون فِي مشَارِق الأَرْضِ ومغَارِبِها؛ لجَاهَدَهُم جِهَاد الكُفَّار».اهـ. (شريط: «عمر ٢»).

وقال المَغْرَاويُّ: «فَإِنْ أَمَرَتْكَ امْرَأَتُك بمَعْصِيةٍ فلَبَّيْتَ لهَا، فهي صَارَتْ صَنمًا؛ لأَنَّك عَبَدْتَها مِن دُونِ الله».اهـ. (شريط: «مواقف إبراهيم٣»)، بواسطة المصدر المذكور.

وأقول: أَيَجُوزُ لَكَ -يَا أَبَا الحَسَنِ- أَنْ تَلْوِيَ أعْنَاق هَذِهِ الكَلِمَات الَّتي هِي واضِحَةٌ، وظاهرةٌ في تَكْفِير أُمَّةِ محَمَّدٍ ﷺ؟! وأنَّ المَغْرَاوي حين أطْلَقَهَا لَم يُرِدْ بذَلِك إلَّا التَّكْفِير، فاتَّق اللهَ وتُبْ إليه، إنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ الخَوَارِج وعَقِيدتُهم الَّتي أَحْياها سَيِّد قُطْب في كُتُبه الَّتي تَأثَّر بِها خَوارج هَذَا الزَّمن.

أمَّا قولك: «وهو قولُ عُلَمائنا سَلَفًا وخَلَفًا»:

مَنْ هُمْ عُلَماؤك سلفًا وخلفًا؟! ألا تَتَّقي الله وتترك هَذِهِ الادِّعاءات العريضة.

أمَّا قولُك: «بل سأنقل لك -أيُّها الشَّيْخ الكريم- من كتابكم «أوضح الإشارة في الرَّدِّ علىٰ مَنْ أجاز الممنوع من الزِّيارة»، طبعة الرِّئاسة العامَّة للإفتاء، سنة (١٤٠٥)»، إلىٰ آخر ما ذكرتم، ثُمَّ نقلت ما قلته في الكلمة الخامسة في الرَّدِّ علىٰ مَنْ نسب إلىٰ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كلامًا في زيارة قبر النَّبِيِّ ﷺ، ونصُّ الكلام كالآتي:

«**رابعًا:** إذا أَشْكَل كلامُ مالكٍ، فعَلَىٰ البَاحِثِ أَنْ يَجْمعَ بَعْضه إلىٰ بعضٍ، وينظر فيه، فإنْ فَسَّر بَعْضه بعضًا، وتَبيَّن مُرَاده منه؛ لا لأنَّه شرعٌ بنفسِهِ، ولكن لنَعْلمَ موقف قائلِهِ من الشَّرْع كما هو مَعْلومٌ عندنا، وعند جميع أَهْل العلم أنَّ قائلَه من أئمَّة الدِّين، ومِمَّنْ لهم لسانُ صدقٍ في الآخرين، وهو بنفسِهِ يقول: كلٌّ يُؤخَذ من قولِهِ ويُردُّ إلَّا صاحب هَذَا القبر، ويُشِيرُ إلىٰ قَبْر رسول الله ﷺ.

والمُهِمُّ: أنَّ الَّذي يجب علينا أَنْ نجمعَ كلامَ مالكٍ من مصادرِهِ، فإنِ اتَّضحَ

الإشكال، وإلَّا رَدَدنا ما أشكل منه إلىٰ كلام الله، وكلام رسولِهِ ﷺ، وقَدْ نظرنا في كَلَامِ مالكٍ، فوَجَدناه يُفسِّر بَعْضه بعضًا».اهـ.

فأقول: إنَّ هناك اختلافًا بَيْن المسألتين، حَمْل المُجْمل علىٰ المُفصَّل لا يَجُوز إلَّا في كَلَام المَعْصوم ﷺ، أمَّا إذا أشكل كلام بَعْض أَهْل العِلْمِ، وكانَ له كلامٌ في مَوْضعين أو أكثر، فإنَّه يجب أن يجمع بَعْضه إلىٰ بعضٍ، فإنْ تَبيَّنَ الإشكال، أخذ به؛ سواءً كان للقائل أو عليه، وسواء صَدَّق بعضه بعضًا، أو تَناقَض، فإنْ صدَّق بعضه بعضًا، دفعت الشُّبهة عن القائل، وإنْ تَنَاقَضَ حَكَمْنَا عليه بالتَّناقض، فهَذِهِ مسألةٌ، وتلك مسألةٌ، وغالبًا يَحْصل في الكلام الَّذي يكون فيه احتمالٌ، فقَدْ يَجْذبه الخصمُ المبتدعُ إليه، ويَزْعم أنَّ هَذَا القائل يُوَافق المبتدع في بِدْعتِهِ، كما فعلت الصُّوفيَّة أصحاب وحدة الوُجُود في حقِّ أبي إسماعيل الهَرَوِي.

أمَّا قَوْلك: «فهَذَا كلامٌ صريحٌ من فضيلتكم تَجْمعون كلام العالم بعضه إلىٰ بعضٍ، وتَردُّون ما أشكل من كلامِهِ».اهـ.

أقول: إلىٰ هنا كلامُهُ جَيِّدٌ أن يردَّ ما أشكل من كلام العالم إلىٰ ما اتَّضح إذا كان في أحد الكَلَامين شيءٌ من التَّعْمية، والاحتمال الَّتي تجعل الحُكْم عليه مُشْكِلًا، وتَجْعل المُتتبِّع للكلام في حَيْرةٍ، وقد يأخذ بعض أهل البدع شيئًا من كلام العالم المَشْهور لما فيه من الاحتمال، ولو كان بعيدًا ليُدْخلوه في صَفِّهم، ويَجْعلوه من حِزْبِهم ادِّعاءً عليه بالباطل كما زَعَم في حقِّ مالكٍ في

موقف الزَّائر إلىٰ القبلة أو إلىٰ القبر، وهَكَذا ما ادُّعي علىٰ أبي إسماعيل الهرويِّ من الكلام الَّذي اتُّهم فيه، فخَرَّجه أَهْلُ العِلْمِ علىٰ مَحْملٍ حسنٍ.

والمُهمُّ: أنَّك مخطئٌ في زَعْمك هَذَا، وأنا قَدْ قلت مُحترزًا، فعلىٰ البَاحِثِ أَنْ يجمع بعض كلامِهِ إلىٰ بَعْضٍ، فإن فَسَّر بعضه بعضًا؛ لا لأنَّه شرعٌ بنفسِهِ، ولكن لنَعْلَمَ موقفَ قائلِهِ من الشَّرع؛ ألا ترىٰ هَذَا الاحترازَ يا أبا الحسن؟!

وقَدْ كفانا اللهُ أمرَكَ بإجابات أَهْل السُّنَّة، ورَدِّهم عليك، وبالأخصِّ ما كتبه العَلَّامة المجاهد النَّبيل أبو مُحمَّد ربيع بن هادي -غَفَر الله لنا وله، ووَفَّقنا وإيَّاه- وإنَّ احتجاجك بكلامنا هَذَا احتجاجٌ في غَيْر موضعِهِ، وبالله التَّوفيق.

وأمَّا قولك: «فهَذَا كلامٌ صريحٌ من فضيلتكم تَجْمعون فيه كلام العالِم بَعْضه إلىٰ بعضٍ، وتَردُّون ما أشكل من كلامِهِ وهو المجمل عندي إلىٰ ما يُفسِّره من محكم كلامِهِ الآخر»:

وأقول: مَنْ هو أنا، ومَنْ هو أنت حتَّىٰ نخالف السَّلَف؟! ويقول الواحدُ منَّا: هَذَا كذا عندي؛ إنَّه لا يَسَعُني ويَسَعُك، والثَّاني، والثَّالث إلَّا منهج السَّلف.

فإذا قلتَ: هَذَا كذا عندي، ولَمْ يكن لك فيه سلفٌ، فأنت ضائعٌ تعيش علىٰ ادِّعاءاتٍ فارغةٍ، وأظنُّك أحسستَ بالمُفَارقة بَيْنَ المسألتين، فقلت: «وهو المجمل عندي»، وأنا لا أمنع جمع كلام العالم الَّذي فيه احتمالٌ إلىٰ

كلامِهِ الآخر ليَتبيَّن بالكلام الآخر، هل القائل يسير فيهما علىٰ وَتِيرَةٍ واحدةٍ، أَمْ أنَّ كَلامَه الآخر مناقضٌ للأوَّل؛ بل إنَّ هَذَا الجَمْع المَقْصود منه أن يَتبيَّن هل هو مشىٰ مع الحقِّ، والأدلَّة في المَوْضعين، فتعرف نزاهتُهُ، أو يَتبيَّن مَيْله في أحدهما، فيُدَان بذَلِكَ الميل.

أمَّا حَمْل المُطْلق علىٰ المُقيَّد، والمجمل علىٰ المُبيَّن، والعامِّ علىٰ الخاصِّ، فهَذَا لا يكون إلَّا في كلام المعصوم ﷺ، الَّذي لا يكون إلَّا حقًّا.

والله الَّذي لا إله غيره، إنَّه ما استقرَّ في عَقْلي أبدًا منذ دخلت المدرسة السَّلفيَّة، وعرفتُ العلم: أنَّ كلامَ النَّاس يُحمل مُجمله علىٰ مُفَصَّلِهِ؛ لأنَّ الفارقَ عظيمٌ، والبونَ شاسعٌ، فكلامُ الله، وكلامُ رسولِهِ ﷺ لا يَتحوَّل ولا يَتغيَّر اللَّهمَّ إلَّا بالنَّسخ في زمنِ تَنزُّل الوحي.

فاتَّق الله -يا أبا الحسن- وجَانِب التَّمويهَ والتَّعمية علىٰ طُلَّاب العلم، فأنت ستُسْأَلُ عن كلِّ ما تقول وتكتب.

وقَدْ سبق أَنْ قلتَ: إنِّي احترزتُ، فقلتُ: لا؛ لأنَّه شرعٌ بنفسِهِ، ولكن لنعلم موقفَ قائلِهِ من الشَّرْع، وأَعْني بذَلِكَ: أنَّه يُحْمد إِنْ وقف مع الشَّرع، ويُذمُّ إِنْ حَادَ عنه.

وأنت حينما تحاول تبريرَ مَوْقف المغراوي، وتبرئته ممَّا هو واقعٌ فيه من تَكْفير المُسْلِمِينَ بالذَّنب، والمَعْصية، والكبيرة، وإِخْرَاجهم مِنَ الإِسْلام؛ بذَلِكَ فضحت نَفْسَك، وتبين أنَّك مناصرٌ لأَهْل البدع، وبذَلِكَ وَقَع عليك

اللَّومُ، والمقتُ بمُدَاراتك، ومُدَاجاتك عن المُبْتدعينَ[1]، فلا أنت أَخْرجتَهُمْ من البِدَعِ، ولا أَنْتَ نَجَوْتَ منها، وعند الله المُلْتقىٰ.

وقلتَ أيضًا: «أَلَيْسَ من أُصُولِ أَهْل السُّنَّة: عَدَم الحُكْم بالتَّبديع علىٰ السُّنِّيِّ المعين إلَّا بعد استيفاء الشُّرُوط، وانتفاء المَوَانع، كما صَرَّحَ بذَلِكَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٥٠٠، ٥٠١)».اهـ.

وأقول في الإجابة على هَذَا المقطع:

أوَّلا: إنَّا كنَّا نَعْتبرك من أهل السُّنَّة؛ حتَّىٰ تَبيَّن لنا مُؤخَّرًا أنَّك لستَ منهم.

ثانيًا: بالرُّجُوع إلىٰ مَوْضع الإحالة، وَهُو (ج٢٨) من الفتاوىٰ، و(ص٥٠٠)، وَجَدْنا أنَّ الكلامَ عن الخَوَارج والخلاف في كفر المُعيَّن منهم، والحكم بتَخْليدِهِ في النَّار.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر (ص٥٠٠): «لكن تَكْفير الواحد المُعيَّن منهم، والحُكْم بتَخْليدِهِ في النَّار موقوفٌ علىٰ تَوفُّر شُرُوط التَّكْفير، وانتفاء مَوَانعه».اهـ.

وأقول: إنَّ هَذَا تمويهٌ منك يا أبا الحسن، فإنَّ الكلامَ هو في الخَوَارج، في الخلاف في كُفْر المُعيَّن منهم، والحُكْم بتَخْليدِهِ في النَّار، وأَنْتَ تستدلُّ به علىٰ الحُكْمِ بالبِدْعةِ علىٰ المُبْتدع مع ما بَيْنهما من الفَوَارق، فقول شيخ الإسلام في

(١) **المُدَاجاةُ:** المُدَاراة، ويقال: دَاجَاهُ، إذا دَارَاه؛ كأنه ساتره العداوة. «مختار الصحاح» (ص ٢١٨).

كُفْر المُعيَّن من الخَوَارج، **ويَترتَّب علىٰ الحُكْمِ بكُفْره عدَّة أُمُورٍ:**

أوَّلها: الحُكْمُ بخُلُودِهِ في النَّار، وحرمانه من الشَّفَاعة، ومن الخُرُوج من النَّار.

ثانيًا: يَترتَّب علىٰ ذَلِكَ إباحةُ دَمِهِ.

ثالثًا: يَترتَّب علىٰ ذَلِكَ عَدَم إرثِ وَرَثِتِهِ؛ بل مالُهُ يكون فَيْئًا لبيت مَالِ المُسْلِمِينَ(١).

رابعًا: أنَّه لا يُدْفن في مَقَابر المُسْلِمِين.

خامسًا: لا يُصلَّىٰ عليه.

سادسًا: أنَّ امْرَأتَه تَبِينُ منه تلقائيًّا بدون طلاقٍ(٢).

أمَّا المُبْتدع، فإذا حكم ببدعتِهِ فهو باقٍ علىٰ إسلامِهِ، ويُحَذَّر منه، ويُهْجر للمَصْلحة حتَّىٰ لا تَنْتشر بدعتُهُ.

فَوَازنْ بَيْن الحُكْمينِ، وقَارِنْ بَيْنَ الأَمْرين؛ إنَّها -واللهِ- كارثةٌ عظيمةٌ أن

(١) **الفيء**: مأخوذ من فاء يَفِيء،إذا رجع، وهو المال الذي يأخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال، وهو الذي ذكره اللَّه ﷻ في قوله: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر:٦، ٧].

(٢) **تَبِين منه**: أي: تنفصل عنه، ويُفرَّق بينها وبين زوجها.

تُموِّه علىٰ طُلَّاب العلم هَذَا التَّمويه مع الفَوَارق العظيمة؛ أَلَا تخشىٰ الله؟! أَلَا تخاف الوُقُوفَ بَيْنَ يَدَيه في يومٍ ينعجم فيه الفصيحُ في المقال[1]، وتُذْعن الخلائق فيه لحُكْمِ الكبير المتعال؟! أَلَا ترىٰ أنَّك بقَوْلك هَذَا قَدْ قدحتَ في عَدَالتك؟!

والجواب على قولك: «إنَّ هَذَا الحُكْمَ منك أيها الشَّيْخ بعيدٌ عن أُصُول المَنْهج السَّلفيِّ، ولَمْ تَسْلم فيه من التَّسرُّع، وعدم المَعْرفة بكلامي وأَدلَّتي، وما نقلته عن السَّلَف في ذَلِكَ».اهـ.

أوَّلاً: أسألك عن أُصُول المَنْهج السَّلفيِّ في الحُكْمِ علىٰ المبتدع ببدعتِهِ وهَجْره، والتَّحذير منه، ما هي هَذِهِ الأُصُول؟ ما عَدَدُها؟ ومَنْ هو الَّذي قال بِها من السَّلَف؟ وما هو النَّصُّ الَّذي يُؤيِّد به كلَّ أصلٍ؟ وما هي المَصَادرُ الَّتي ذكر فيها ذَلِكَ؟!

ثانيًا: سَأُوجدك الآن من أَقْوالِ الصَّحابةِ، ومَنْ بَعْدهم من السَّلَفِ ما يدلُّ علىٰ أنَّهم يحكمون علىٰ العاصي، والمستخف بأَوَامر الشَّرْع، والمُبْتدع يحكمون عليه أوَّل ما يظهر منه الاستخفاف، أو البدعة، أو المعارضة للشَّرع بما تَقْتضِيه من سبٍّ، وتوبيخٍ أو لومٍ، وإعلانِ هجرٍ.

فهَذَا عبدُ الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا حَدَّث بحديثٍ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**لا تَمْنَعوا النِّساء من الخُرُوج إلىٰ المساجد باللَّيل**»، فقال ابنٌ لعبد الله بن عمر:

---

(١) أي: يُبْهم الكلام، ولا يستطيع الإفصاح عمَّا يريد لِهَوْل يوم القيامة وكُرُبَاته.

لا نَدَعهنَّ يَخْرجن؛ فيَتَّخذنه دَغَلًا. قال: فزَبَره ابْنُ عمر، وقال: أقول: قالَ رسولُ الله ﷺ، وتقول: لا ندعهن»(١).

وفي روايةٍ: «**لَا تَمْنعوا نِسَاءكم المَسَاجد إذا استأذَنَّكم إليها**». قال: فقال بلالُ بن عبد الله: «واللهِ لنَمْنعهنَّ. قال: فأقبل عليه عبدُ الله، فسَبَّه سبًّا سيئًا ما سمعتُهُ سَبَّه مثله قطُّ، وقال: أخبرك عَنْ رسول الله ﷺ، وتقول: والله لَنَمْنعهنَّ»(٢).

قال الحافظُ ابْنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» (٢/ ٦٢٢)، طبعة: دار الفكر، في آخر (كتاب الأذان)، باب (خُرُوج النِّساء إلىٰ المَسَاجد باللَّيل والغَلَس): «وأُخِذَ مِن إنكار عبدِ الله علىٰ ولدِهِ تأديبُ المُعْترض علىٰ السُّنَن برأيه، وعلىٰ العالم بِهَوَاه، وتأديب الرَّجل ولده وإن كان كبيرًا إذا تكلَّم بما لا يَنْبغي له، وَجَواز التَّأديب بالهجران، فقَدْ وَقَع في رواية ابن أبي نَجِيح عن مُجَاهدٍ عند أحمد: «فَمَا كَلَّمه عبدُ الله حتَّىٰ مات».اهـ.

وهَذَا عبد الله بن مُغَفَّل رأىٰ رجلًا يَخْذِف(٣)، فقال له: لا تَخْذف، فإنَّ رسول الله ﷺ نَهىٰ عن الخذف -أو: كان يكره الخَذْف- وقال: «**إنَّه لا يُصَاد**

---

(١) أخرجه مسلم (٤٤٢)، وقوله: «دغلًا» **الدَّغل**: هو الفساد والخداع والرِّيبة. وقوله: «**فزبره**» أي: نهره.

(٢) أخرجها مسلم (٤٤٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) **الخذف**: هو رمي الإنسان بحصاة أو نَواة ونحوهما، يجعلها بين أصبعيه السبابتين، أو الإبهام والسبابة.

به صيدٌ، ولا يُنْكَىٰ به عدوٌّ[(١)]، ولكنَّها قد تَكْسر السِّنَّ، وتَفْقأ العينَ»، ثُمَّ رآه بعد ذَٰلِكَ يخذف، فقال له: أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ أنَّه نَهىٰ عن الخذف – أو: كره الخَذْف– وأنت تَخْذف؛ لا أُكلِّمك كذا وكذا»[(٢)].

ولأبي بَكْرة رضي الله عنه عنه حادثةٌ قريبةٌ من حَادثة عبدِ الله بن مُغَفَّل.

ولمَّا قيل للإمام أحمد بن حنبل: «إنَّ ابن أبي قُتَيْلَة يقول عن أهل الحديث: إنَّهم قومٌ لا خير فيهم، أو قال: قوم سوءٍ، فقام الإمام أحمد، وجعل يَنْفض ثَوْبه، ويقول: «زنديقٌ، زنديقٌ، زنديق»[(٣)].

ولما عُرِض كتاب «المُدلِّسين» للحسين بن عليٍّ الكرابيسي علىٰ الإمام أحمد، وهو لا يدري مَنْ أَلَّفه، وكان فيه الطَّعن علىٰ الأَعْمَش، والنُّصرة للحَسَن بن صالحٍ، وكان في الكتاب: «إِنْ قُلتم أنَّ الحَسَنَ بن صَالح كان يرىٰ رأيَ الخَوَارج، فهَذَا ابْنُ الزُّبير قَدْ خَرَج».

قال المَروذي: فلمَّا قُرِأئ علىٰ أبي عبد الله قال: هَذَا قَدْ جَمَع للمُخَالفين ما لَمْ يُحْسِنوا أن يَحْتجُّوا به[(٤)]، حَذِّروا عن هَذَا». انظر: «شرح علل التِّرمذي» لابن رجب (٢/ ٨٠٦)، بتَحْقيق: نور الدِّين عتر.

---

(١) «**يُنْكَىٰ**» من النكاية، وهي المبالغة في الأذىٰ، والمراد: لا تقتل العدو، ولا تجرحه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤).

(٣) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (٢/ ٧٤).

(٤) **قال الشيخ ربيع حفظه الله**: «ولقد فعل أبو الحسن من جمع الشبهات لأهل البدع ما هو أكثر، وأشد مما جمع الكرابيسي».

أفترىٰ أنَّ هؤلاء الصَّحابة، وهؤلاء الأئمَّة قَدْ تَسرَّعوا في الحُكْم؟ أمْ أنَّ الحقَّ معهم، والخطأ عند مَنْ خَالَفهم؟!

وأنا -والحَمْد لله- لَمْ أَتسرَّع في الحُكْمِ عليك، ولَقَدْ تَريَّثتُ حوالي سبعة أشهر، بل تزيد، وكنت في أوَّل الأمر أقول: لا نُريد أن نَخْسر أخًا سلفيًّا؛ ناقشوه بالَّتي هي أحسن، لعلَّ الله أن يَهْديه للرُّجُوع إلىٰ الصَّواب، وقَدْ أرسل لكم الشَّيْخُ ربيع نصيحةً، وأَرْسَل إليَّ صورةً منها، وأَرْسَل إليكم الشَّيْخ مُحمَّد بن عبد الوَهَّاب الوَصابي نصيحةً، وأرسل إليَّ صورةً منها، فلمَّا لَمْ تَقْبلوا النَّصائح، بل أبديتم التَّغطرس، والتَّكبُّر، وأكثرتم اللِّجَاج والمُمَاحلة والمُمَاحَكة، ونزلت منكم أشرطةٌ تتلو أخرىٰ، رأينا أَنْ لَيْسَ للرُّجُوع إلىٰ الحقِّ منكم سبيلٌ، فَحَسَمَ الإخوةُ السَّلفيُّون في اليمن الأمرَ بقَرَارهم الأخير، وكنت مِمَّنْ أَيَّده، ووالله ما ندمتُ علىٰ ما فَعَلْتُ لحظةً والحمد لله بل أرىٰ أنِّي فعلتُ عَيْنَ الصَّواب، وبعد هَذَا أتراني تَسرَّعت في الحُكْم عليك بأنَّك مبتدعٌ؟

فإن قلت: نعم؛ بَعْد سَبْر هَذِهِ الحَقَائق، فأنتَ مُبْطِلٌ، وقَدْ قال النَّبِيُّ ﷺ: «**إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَاف علىٰ أُمَّتِي كُلُّ مُنافقٍ عَليمِ اللِّسَانِ**»[1].

وأمَّا قولك: «فإِنْ قلتم: لقَدْ نصح أبا الحسن عددٌ كبيرٌ من العُلَماء، فأقول: هؤلاء العلماء كُلُّهم أَخَذوا من الشَّيْخ ربيع سَلَّمه الله، ولَمْ يأتوا

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٢) (١٤٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١٠١٣).

بجديدٍ علىٰ ما قال، فلا حاجةَ إلىٰ التَّهويل؛ لأنَّ المَصْدرَ معروفٌ، ولَيْسَ عدَّة مصادر». اهـ.

وأقول: إذا كان كلُّه من عند الشَّيْخ ربيع، وهو حقٌّ، فما هو المانع من الرُّجُوع إلىٰ الحقِّ؟!

ثانيًا: هل يُعْقل أنَّ النَّاسَ كُلَّهم يأخذون من الشَّيْخ ربيع، ورأيهم مُنْحصرٌ في رأي الشَّيْخ ربيع، ونَقْدهم مُنْحَصرٌ في نَقْد الشَّيْخ ربيع، وإِجَاباتُهم مُنْحصرةٌ في إجابات الشَّيْخ ربيع؛ هَذَا لا يُعْقل أبدًا، ولا يَتصوَّره أحدٌ أبدًا، فأَضْحَتِ المُبَالغةُ والتَّهويل عندك.

صحيحٌ أنَّ الشَّيْخَ ربيعًا انْتقَدك انتقاداتٍ كثيرةً؛ نَاقَشَ كِتَابك «السِّراج الوَهَّاج»، ونَاقَشَ أَشْرطتَك، وناقش مَقَالاتك الَّتي جَنَحْتَ فيها عن الحقِّ والصَّواب، وكان من حَقِّك أن تَشْكره حينما بَصَّرك بالحقِّ، ودَلَّك علىٰ مَوَاقع الخطأ عندك(١).

وأمَّا إِجَابَاتي على السُّؤال الثَّاني، والثَّالث، فأرىٰ أنَّها هي عين الصَّواب، والحمد لله، ومناقشة أبي الحسن فيها فَهِيَ في غَيْر مَحلِّها.

وكذَلِكَ إجابتي على السُّؤال الرَّابع؛ أرىٰ أنَّ إجابتي عليه سديدةٌ إن شاء الله؛

---

(١) **قال الشيخ ربيع وفقه الله:** «ثم علىٰ قولك هذا لا يجوز للناس أن يقبلوا كلام ابن تيمية في ردوده كلها ومنها رده علىٰ الرازي، ورده علىٰ الروافض في المنهاج، وما شاكل ذلك من ردود أهل العلم». اهـ.

لأنَّ قولَ مَنْ قال بأنَّ: «الدَّعوة لَيْسَ لأحدٍ عليها وصايةٌ» صحيحٌ من ناحية أنَّ الدَّعوة السَّلفيَّة هي دعوة الله، والله -جلَّ شأنه- هو الَّذي يَخْتار لها حُمَاةً من عبادِهِ، يُكْرمهم بالمُنَافحة عنها، والرَّدِّ علىٰ مَنْ خالفها، ويُلْهمهم بيانَ مَحَاسِنها، والذَّود عن حِيَاضِهَا، والمُجَاهدة في سَبِيلِها؛ تَعلُّمًا، وتَعْليمًا، وعملًا، ودعوةً.

وهُمْ مع كَوْنِهم يَخْدمونَها بأَلْسنتِهِمْ، وأَعْمالِهِمْ، وأَنْفسِهم، وأَمْوالِهِمْ، لا يَرَوْنَ لأنْفُسِهمْ مِنَّةً؛ بل لله المنَّة عليهم أَنْ هَدَاهم لذَلِكَ.

لكن إن كان قائلُ هَذَا القَوْل يريد بذَلِكَ التَّخلُّص من سَمَاع نصائح النَّاصحين، ودَفْع انتقادات المُخْلصين، فهَذَا أرادَ بِهَذِهِ الكلمة باطلًا، والله من ورائِهِ فيما نَوَىٰ وقَصَد.

وقَدْ دَنْدَنَ أبو الحَسَن علىٰ قَوْلي: «كلمةَ حقٍّ»، وأَعْجبَته، ولكنَّه امْتعَض من قَوْلي: «أُريد بِها باطلًا»، فقال: «فهل أنت -أيُّها الشَّيْخُ- تَعْرفني؛ فضلًا عن أن تَعْرفَ نِيَّتي، وقَصْدي ومُرَادي».

وأقول: بَلْ عرفتُ أنَّ قائلَ هَذَا القول ما قاله إلَّا ليَجْعلَ لنفسِهِ وَلِيجَةً يَخْرج بِها عن الالتزام بالنَّصَائح[1]، فهو يَقُول: «الدَّعوة لَيْسَ لأحدٍ عليها وصايةٌ»، وأنا حرٌّ، فلَيْسَ لأحدٍ أن يُلْزمني بشيءٍ.

---

(١) **الوليجة:** هي من الولوج، وهو الدخول في مضيق، وما يضمره العبد في نفسه من حب ونحوه.

وهَذِهِ الكَلِمةُ، وهي «كلمةُ حقٍّ أُرِيدَ بِها باطلٌ»، قالها عليُّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حرب صِفِّين حينما رَفَع أَهْلُ الشَّام المصاحفَ، وقالوا: «بَيْننا وبَيْنكُمْ كتابُ الله»(١).

فهل يُقَال: أنَّ عليَّ بن أبي طالبٍ اطَّلع علىٰ ما في قُلُوب الَّذين قالوا هَذِهِ الكلمة؟ أمْ كان عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عرف بفِرَاستِهِ أنَّ الَّذين رَفَعوا المصاحفَ إنَّما رَفَعوها، وقالوا: بَيْننا وبَيْنكم كتاب الله؛ إنَّما فَعَلوا ذَلِك طلبًا لتَوقُّف القتال قبل أن تَحْصل الهزيمة عليهم تلافيًا للأمر حسب اجتهادهم، والله تَعَالىٰ يقول: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَٰهُمۡۚ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾ [محمد:٣٠]، فلَحْن القول: هو ما فُهِمَ مِن كلامهم.

قال ابن كثير في «تفسيره»: «﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾ [محمد:٣٠]، أي: فيما يظهر من كَلَامهم الدَّالِّ علىٰ مَقَاصدهم يَفْهم المُتكلِّم من أيِّ الحِزْبين هو -هكذا في الكتاب، ولعلَّ الصَّواب: «يَفْهم السَّامعُ بحال المُتكلِّم من أيِّ الحِزْبين هو»- بمَعَاني كلامِهِ وفَحْواه، وهو المراد من لَحْن القول»، كما قَالَ أميرُ المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما أسرَّ أحدٌ سريرةً إلَّا أَبْداها الله علىٰ صفحاتِ وَجْهِهِ، وفَلَتاتِ لِسَانِهِ».

وفي الحديث: «**ما أسرَّ أحدٌ سريرةً إلَّا كَسَاه الله جِلْبابَها، إِنْ خيرًا فخيرٌ، وإِنْ**

---

(١) أخرج مسلم (١٠٦٦) عن عُبَيد الله بن أبي رَافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْلىٰ رسول الله ﷺ «أنَّ الحَرُوريَّة لمَّا خَرَجت، وهو مع عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالوا: لا حُكْمَ إلا لله، قال عليٌّ: كلمةُ حَقٍّ أُرِيد بها بَاطِلٌ...»، الحديث.

شرًّا فَشَرٌّ»[١]. انتهىٰ من «تفسير ابن كثير»، سورة القتال (محمد) (آية ٣٠)[٢].

قلت: وما أَشْبه أَصْحاب البدع بالمُنَافقين، فإنَّهم يُحبُّون التَّستُّر وَرَاء النَّوايا والمَقَاصد الَّتي لا يَعْلمها إلَّا الله، ولهَذَا فإنَّ أبا الحسن أكثر من الدَّندنةِ علىٰ حديث أُسَامة، وبالأخصِّ علىٰ قولِهِ ﷺ في ذَلِك الحديث: «**أَفَلا شَقَقْتَ عن قلبِهِ**»[٣]، فقَدْ أكثر من الدَّندنة علىٰ هَذَا الحديث، واحتجَّ به في أنَّ معرفة المَقَاصد والنَّوَايا لا يَعْلمها إلَّا الله، وهَذَا صحيحٌ في مسألةٍ كمَسْألة أسامة.

فلا يَجُوز لأحدٍ أن يَسْتبيحَ دَمَ إنسانٍ علىٰ مَفْهوم قولٍ لا يَدْري ما نِيَّةُ صاحبِهِ فيه، ولا علىٰ كلامٍ مُحْتملٍ يحتمل أكثر من مَعْنىٰ، فلا يَجُوز في مثل هَذَا إزهاق رُوح القائل، أو سفك دمِهِ، أو بَتْر عضوٍ من أعضائِهِ بسببٍ من هَذِهِ الأسباب، وإنَّ القتل الَّذي هو إزهاقُ النَّفْس، واسْتِبَاحة الدَّم لا يَجُوزُ إلَّا علىٰ أَمْرٍ وَاضِحٍ غاية الوُضُوح.

أمَّا الاستدلالُ عليه بما فُهِمَ من حالِهِ، أي: من فَحْوىٰ كلامِهِ، أو غير ذَلِكَ من العلامات والقرائن بأنَّه مُنَافقٌ، أو بأنَّه مبتدعٌ، فهَذَا لا مانعَ منه.

وما مَوَّه به أبو الحسن في شَرْح حديث أسامة ليُدَافع به عن أَصْحابِ المَنَاهج المُبْتدعة الَّذين يَدَّعون مُتَابعةَ السُّنَّة، والمَنْهجَ السَّلفيَّ، وهُمْ كاذبون

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٧٠٣) من حديث جُنْدب بن سفيان رضي الله عنه، وقال الألبانيُّ في «الضعيفة» (٢٣٧): «ضعيف جدًّا».

(٢) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٢١، ٣٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

فِي ذَلِكَ، فهو باطلٌ لِمَا بَيَّنتُهُ، والأَخْذ بالدَّلائل والقرائن المَفْهومة من فَحْوىٰ الكلام، أو من حالة العبد أيًّا كانت، فهي مأخوذةٌ في الاعتبار، ودَالَّةٌ علىٰ صِدْقِ التُّهمة إذا فهم صدقها بالقرائن، لكن لا يُسْتباح بذَلِكَ إزهاق نفسِهِ، ولا قَطْع عضوٍ منه؛ كالسَّارق -مثلًا- إذا عرف بالقرائن أنَّه سرق، لكن لَمْ يَعْترف بذَلِكَ صراحةً، ولَمْ يثبت ذَلِك عليه ببيِّنةٍ، فإنَّه لا يُسْتباح منه قَطْع اليد بمَفْهوم كلامٍ، أو احتمال فيه، أو قرينة كما وَضَّحته، وبالله التَّوفيق.

قال: السُّؤال الخامس المُوجَّه للشَّيخ النَّجمي حفظه الله: ما رأيكم فيمَنْ يقول: إنَّا نَتحفَّظ علىٰ كلام الشَّيْخ ربيع علىٰ كلام أبي الحسن؟

الجواب: هَذَا يدلُّ علىٰ أنَّهم حِزْبيُّون.

قلت: التَّعليقُ علىٰ الجواب الخامس: «إنَّ قَوْلكم هَذَا -أَيُّها الشَّيْخ الكريمُ- يُنَزل الشَّيْخ ربيعًا، -حفظه الله وأَعْلىٰ قَدْره- فوق مَنْزلته، وما أظنُّه يَحْمله عقلُهُ علىٰ مُوَافقتك علىٰ ذَلِكَ، فلَيْسَ كلُّ مَنْ خالف الشَّيْخَ ربيعًا كان حِزْبيًّا؛ فضلًا عن مُجرَّد التَّحفُّظ علىٰ كلامِهِ؛ إنَّ هَذِهِ كلمةٌ عظيمةٌ منك أَيُّها الشَّيْخ، وهي عظيمةٌ عليك أيضًا، فهَلْ سيُقرُّك علىٰ ذَلِك العلماءُ، وطُلَّابُ العلم؟

إِنَّ هَذَا الأُسْلوبَ هو الَّذي نَفَّر شباب الدَّعوة عن هَذَا التَّيَّار الَّذي يفتُّ في عَضُد هَذِهِ الدَّعوة، ويُشْمت بِها الأعداء، ويُسلِّط عليها المُتربِّصين بِها الدَّوائر؛ إنَّني أريد من الشَّيْخ أن يُرَاجعَ نفسه في هَذَا الإطلاق الَّذي تكون آثارُهُ سَيِّئةً، وعاقبتُهُ وخيمةً، فإنَّ التَّقليدَ والتَّقديسَ للأشخاص مُفْسدانِ

للعُقُولِ والأَدْيانِ؛ كما قالَ الشَّيْخ ربيع نفسه».

إلىٰ أن قلت: «إِنَّ هَذِهِ الكلمةَ فيها مُصَادرةٌ لاجْتِهَاداتِ وعُقُول المُخَالفينَ للشَّيخ ربيع بالحقِّ، ولذَلِكَ فهَذِهِ دَعْوىٰ لَيْسَ فيها استماعٌ، ولا قبولٌ، وأَدْركوا -يا أهل العلم- كيف وَصَل الأمرُ بِهَذِهِ الدَّعوة». انْتهَىٰ ما أردتُ نَقْله من كلام أبي الحسن.

وأقول: سَامَحَك الله يا أبا الحسن، فهل أنا من دُعَاة التَّقْدِيس للأشخاص، أو المُبِيحِينَ لذَلِكَ؟! إنَّنِي -بحمد الله- من دُعَاة التَّوحيد، وقَدْ عافاني الله كما عافىٰ غيري من السَّلفيِّين أتباع الأثر عن تَقْديس الأشخاص، وإعطائهم فوقَ حَقِّهم، ولا واللهِ، ما طرأ هَذَا بِبَالِي، ولا دارَ في خيالي أبدًا، لا عند إجابتي هذِهِ، ولا قَبْلها، ولا بعدها، ولكن كان السُّؤال فيه شيءٌ من التَّعمية: ما رأيكم فيمَنْ يقول إنَّا نَتحفَّظ علىٰ كلام الشَّيْخ ربيع علىٰ كلام أبي الحسن؟ وكان المَفْروض ألَّا أجيبَ عليه حتَّىٰ يَتبيَّن، ولكن أرادَ الله، وأنا الآن أُبيِّن ذَلِكَ، فالباعثُ علىٰ التَّحفُّظ يكون لأُمُورٍ:

إنَّ التَّحفُّظ علىٰ الكلام، والعناية به يكون من أَجْل نَفَاستِهِ تارةً؛ ليكون شيئًا مُعْتبرًا يُرْجَع إليه عند الحاجة، وقَدْ يكون التَّحفُّظ علىٰ الكلام لأمرٍ عكس ذَلِكَ، فيُتحفَّظ عليه ويُعْتنىٰ به ليكون حُجَّةً علىٰ قائلِهِ.

٣- وقَدْ يكون التَّحفُّظُ علىٰ الكلام من طرفٍ آخر يريد الوقيعةَ بَيْنَ الطَّرفين اللَّذين يُتحفَّظ علىٰ كَلَامِهما.

٢- ولِكَوْنِ الباعث علىٰ التَّحفُّظ هنا غير مَعْلومٍ، وكذَلِكَ المُتحفظ أيضًا حَمْلتُهُ -حسب ما انْقدَح في خَاطِرِي في ذَلِكَ الوقت- علىٰ أنَّ هَذَا المُتحفِّظ قَدْ تكون نيتُهُ سَيِّئةً، ولا يكون كذَلِكَ إلَّا إذا كان من الحِزْبيِّينَ، فهَذَا ما حَصَل حين إلقاء السُّؤال، والإجابة عليه، ولستُ أريد به شخصًا بعينِهِ، وأنت -سَامَحك الله- جَعَلْتني مقدسًا للشَّيخ ربيع.

فهل رأيت في كتابي: «أوضح الإشارة في الرَّدِّ علىٰ مَنْ أجاز الممنوع من الزِّيارة» الَّذي نقلتَ منه ذَلِكَ المَقْطع، هل رأيتَ فيه دَعْوةً للغُلُوِّ والتَّقديس، أم فيه ردٌّ علىٰ أَهْل الغُلُوِّ والتَّقديس؟

وهَلْ رأيت في كتابي «المورد العذب الزُّلال» دعوةً إلىٰ التَّقديس والغُلُوِّ، أو ردًّا علىٰ أَصْحابِها؟

وهل رأيت في كتابي «الرَّدُّ الشَّرعيُّ المعقول» دعوةً إلىٰ التَّقديس؟

وهل رأيت في كتابي «رَدُّ الجواب علىٰ مَنْ طلب منِّي عَدَم طبع الكتاب» دعوةً إلىٰ التَّقديس؟!

أَلَسْتَ أنت الَّذي تَقُول عن المغراوي التَّكفيريِّ الخارجيِّ: «كيف أُزِيل الجَبَل، وأَنْصِب قَوَاطِي الصَّلْصَة»، فهل اتَّهمتك بأنَّك تُقدِّس المغراوي، علمًا بأنَّك في هَذَا القَوْل قَدَّست المغراوي، وَاسْتَهَنْتَ برجال العقيدة والأثر، وأهل السُّنَّة الَّذين انْتقَدوه، وقَدْ سَمَّيتهم (أي: سميتَ أهل الأثر) بِبغَاوَاتٍ وجَهَلةٍ، وسَمَّيتهم شِرْذِمةً وغَوْغَاء وصِغَارًا وحَدَّاديَّةً؛ علمًا بأنَّ أَحْمد بن

حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْكَرَ علىٰ مَنْ قال لإبراهيم بن موسىٰ الرَّازي الَّذي كان يُقَال له: الفرَّاء الصَّغير، فكان أحمد يُنْكر علىٰ مَنْ يقول له: الصَّغير، وكان يقول: «هو كبيرٌ في العلم والجلالة»(١).

وهَذَا القولُ من هَذَا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ تعليمٌ للمُسْلمينَ أنَّه يجب عليهم أن يُكْرموا حَمَلة سُنَّة نَبيِّهم ﷺ، والذَّابِّين عنها، والمُعْتنينَ بِها، ويُجِلُّوهم تقديرًا لهم علىٰ ما قَامُوا به من حفظ السُّنَّة، ونَشْرها؛ وأمَّا المُبْتدعة فهم تَعلَّموا من أَسْيَادِهِمْ تَحْقيرَ أَهْل السُّنَّة، وازْدِرَاءهِمْ، وبُغْضَهِمْ، فحسبنا اللهُ عليهم.

ثُمَّ أنت تَصُول، وتُهوِّل، وتَزْعم أنَّ الدَّعوة ضاعت حينما يَتولَّاها ويقوم عليها أهل السُّنَّة والأثر!

وأقول: مَتَىٰ ستقوم الدَّعوة عندك؟ حينما يَتولَّاها المُبْتدعةُ التَّكفيريُّونَ من إخوانيَّةٍ، وسُرُوريَّةٍ، وقُطبيِّينَ؛ أمثال المَغْرَاوي، وعَدْنَان عَرْعُور، ومُتعب الطَّيَّار، وغيرهم مِمَّنْ تدافع عنهم؟

فاتَّقِ الله يا أبا الحسن، ولا تَظنَّ أنَّ ما تعمله يَخْفىٰ علىٰ الله؛ بل هو مَحْسوبٌ عليك.

إنَّ الدَّعوةَ دعوةُ الله، وسيُولِّيها في المستقبل مَنْ يكونون أَهْلها حقًّا، كما وَلَّاها في الماضي مَنْ كانوا أهلها حقًّا؛ كأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن مَعِين،

(١) انظر «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»، للمباركفوري (١/ ١٠٠).

وعَلِي بن المَدِيني، وأمثال هؤلاء، فما هو الَّذي أتيتُهُ أنا عندما قلتُ: «هَذَا يدلُّ علىٰ أنَّهم حِزْبيُّون» اجتهادًا منِّي؟!

علمًا بأنِّي لو قلتُ قاصدًا بأنَّ كلَّ مَنْ يَتكلَّم في الشَّيْخ ربيع فهو حزبيٌّ، لَمْ أَبْعُد عن الحقيقة، ذَلِكَ لأنَّ أهلَ السُّنَّة والحديث في كلِّ زمانٍ ومكانٍ لا يُبْغِضُهم إلَّا المبتدعة(١).

---

(١) وتأمل أخي ما قاله الأخ السلفي الشيخ/ خالد بن ضحوي الظفيري في كتابه المسمىٰ بـ: «إجماع العلماء علىٰ الهجر والتحذير من أهل الأهواء» (ص٣٦) وذلك عند ذكره لبعض مواقف أهل السنة من المبتدعين ليحسن الاقتداء بالسلف، فقد ذكر في الفصل الثاني كلامًا بعنوان: شدة أهل السنة علىٰ أهل البدع منقبة وليست مذمة حيث قال وفقه الله: «والآثار عن الصحابة في معاملتهم لأهل البدع كثيرة، وما ها إلا غيض من فيض».

ثم قال: «وهذا أيضًا الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو سلمة حماد بن سلمة البصري (ت١٦٧) قال الذهبي في ترجمته: «قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في الفاروق له: قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه علىٰ الإسلام، فإنه كان شديدًا علىٰ المبتدعة. ثم أضاف في حاشية كتابه هذا بقوله: كان السلف -رحمهم الله- يعدون الطعن علىٰ أهل السنة والذابين عنها من علامات أهل البدع والضلال بل قد يعدون الرجل من أهل البدع بمجرد طعنه عليهم.

قال أبو زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا رأيت الكوفيَّ يطعن علىٰ سفيان الثوري وزائدة فلا تشك أنه رافضي، وإذا رأيت الشامي يطعن علىٰ مكحول والأوزاعي فلا تشك أنه مرجئ، واعلم أن هذه الطوائف كلها مجمعة علىٰ بغض أحمد بن حنبل، لأنه ما من أحد إلا وفي قلبه منه سهم لا برء له. «طبقات الحنابلة»(١/ ١٩٩، ٢٠٠)، وقال نعيم بن حماد: «إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه» «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٤٨)، و«تاريخ دمشق» (٨/ ١٣٢).اهـ.



وقَدْ قال يحيىٰ بن سعيد القَطَّان: «لَيْسَ في الدُّنيا مبتدعٌ إلَّا وهو يبغض أهلَ الحديث»(١).

وقال أبو إسماعيل الصَّابوني: «وعلامات البدع علىٰ أَهْلها باديةٌ ظاهرةٌ، وأَظْهر آيَاتِهم وعَلَاماتِهم شِدَّة مُعَاداتِهم لحَمَلة أَخْبار النَّبِيِّ ﷺ، واستخفافهم بِهِم»(٢).

وقال أبو حاتم، وأبو زرعة الرَّازيَّان: «وعَلَامةُ أَهْل البِدَعِ: الوقيعةُ في أَهْل الأثر»(٣).

وإنِّي لَأَرْبَأُ بمَنْ يَزْعم أنَّه من حَمَلة عِلْمِ الشَّريعة أن يُقِرَّ ما حرَّم الله من الكفر البَوَاح؛ كوحدة الوُجُود، وكَزَعْم سَيِّد قُطْب أنَّ الإسلامَ مزيجٌ من المَسِيحيَّةِ المُحرَّفةِ، والشُّيوعيَّةِ المُلْحدةِ، والمغراوي وأمثاله يُصرِّحونَ بالتَّكْفير، وأنت تُنَافح عن أَهْل هَذِهِ البدع المُكفِّرة فضلًا عن البِدَعِ المُفسِّقة؛ بل وتُقدِّس أَصْحابَها، وتَحْتقر أَهْلَ الحديث، وحَمَلة السُّنَّة، وأتباع الأثر المُنَافحين لأَهْل الباطل، وتقول: إنَّك لَمْ تأتِ شيئًا يُخَالف السُّنَّة.

أَلَيْسَ هَذَا من الكَذِبِ والتَّمويهِ والتَّلبيسِ؟!

(١) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٧٢)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» رقم (١٤٩).

(٢) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» لأبي إسماعيل الصابوني (ص ١٠١).

(٣) أورده اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (١/ ١٧٩)، والذهبي في «العلو» (١/ ١٩٠).

أتريد أنَّ أهلَ الحقِّ يَسْكتونَ عنك، وعَنْ أمثالك من أَهْل الباطل!

كَلَّا، إِنَّ هَذَا لا يكون إِنْ شاءَ اللهُ، وإنَّك رغم تأييدك لأَهْل البِدَعِ المُفسِّقة والمُكفِّرة، تَدَّعي أنَّك علىٰ السُّنَّة إِمْعَانًا في الكَذِبِ، والتَّلبيسِ، والتَّضليل، والله يَتولَّىٰ حسابَك وجَزاءَك في الدُّنيا والآخرة.

ولا أُرِيدُ أَنْ أُكْثِرَ القولَ في هَذَا، ولكن أختم بأنَّك أسأتَ الأدبَ بِهَذِهِ الكَلِمَةِ، أمَّا كَوْنُك حزبيًّا، ومُدَافعًا عن أَصْحابِ الحِزْبيَّاتِ، وأَهْل البِدَعِ، هَذَا قَدْ أصبح عندي أمرًا مُتيقَّنًا، بل وعند غَيْري من السَّلفيِّينَ الَّذين تَتبَّعوا أَقْوالَك، وبالله التَّوفيق.

أمَّا قَوْلك: «ثُمَّ هل كلُّ مَنْ كان فيه حِزْبيَّةٌ مبتدعٌ خارجٌ من أَهْل السُّنَّة والجماعة؟

الجواب: نَعَمْ؛ لأنَّ الحزبيَّة هي بدعةٌ بنَفْسها، فمَنْ رَضِي بِها، وسَارَ في رِكَابِها، ونَاصَر أَصْحابَها فهو مُبْتدعٌ؛ لأنَّ الأُمَّة الإسلاميَّة دَعَاها ربُّها إلىٰ أن تكونَ أمَّةً واحدةً؛ لأنَّ ربَّها واحدٌ، ودِينَها واحدٌ، ونَبيَّها واحدٌ؛ فقال جلَّ من قائلٍ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢﴾ [الأنبياء:٩٢].

وقولك: «وهَلْ كلُّ مَنْ كان كذَلِكَ يجب هجرُهُ، أَمْ يُنْظر إلىٰ مآلات الأُمُور؟

فأقول: الهَجْرُ يجب أحيانًا، ويُسْتحبُّ أحيانًا، ويَجُوز أحيانًا تبعًا لما تَقْتضيه المصلحةُ الشَّرعيَّة في ذَلِكَ.

هَذَا ما يَسَّره الله، ونسألُ اللهَ -جلَّ شأنه- أن يَمدَّنا بتَوْفيقِهِ، ويُعِيننا علىٰ بيان ما يُلْقِيهِ أَهْل الحِزْبيَّات والبدع من الشُّبَه الضَّالَّة، فهو المُعِينُ علىٰ ذَلِكَ.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه

حرر هَذَا الرد

أحمد بن يحيى بن محمد النجمي

٦/١٠/١٤٢٣هـ



شكوى لمسؤول

«بحث فيه الرد على عائض القرني»

شكوى لمسؤول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ رَسُول الله، وعَلَىٰ آلِهِ وصحبِهِ.

وبَعْد: فقَدْ أَرْسلتُ كِتَابي المُسمَّىٰ بـ«الرَّدُّ الشَّرعيُّ الْمَعْقول علىٰ المُتَّصلِ الْمَجْهولِ» إِلَىٰ هَيْئة الرِّقابة عَلَىٰ المَطْبوعاتِ في وَزَارة الإِعْلام بالرِّياض، مُلْتمسًا مِنْهم أَنْ يُفْسحوه حتَّىٰ يَتسنَّىٰ طَبْعُهُ وتداولُهُ، ولَكنَّهم بَعْد مُضيِّ ما يُقَارب من خَمْسة أَشْهرٍ، رَدُّوه إليَّ مَعَ مُلَاحظاتٍ سَأَذْكرها، وأردُّ عَلَيها بأَنْ أُبيِّن خَطَأَهُمْ في هذِهِ المُلَاحظاتِ، وَهَا أَنَا أَذْكر هذِهِ المُلَاحظاتِ، وأُعْقبها بالرَّدِّ عَلَيها، فإِلَىٰ المُلَاحظاتِ والرَّدِّ:

المُلاحَظة الأُولَى: انْتِقَادُهمْ لوَصْفي للمَنْهج الإخوانيِّ بأَنَّه منهجٌ تكْفيريٌّ.

وأَنَا حِينَما أَقُول ذَلِكَ لَا أقولُهُ رغبةً في إِلْصَاقِ التُّهَم بالنَّاس بدون دليلٍ، بَل الأَدلَّة عَلَيه كثيرةٌ، مِنْهَا:

قَوْل سَيِّد قُطْب في مُقدِّمة تَفْسير سُورَة الحِجْر بَعْد كَلامٍ طَوِيلٍ في

(ص٢١٢٢)(١): «نحبُّ أَنْ نُقرِّر أنَّ الفقهَ المَطْلوب استنباطُهُ في هذِهِ الفترة الحَاضِرَة هُوَ الفِقْهُ اللَّازمُ لحَرَكةٍ ناشئةٍ لمُوَاجهةِ الجَاهليَّة الشَّاملة، حركة تُخْرج النَّاسَ من الظُّلماتِ إلىٰ النُّور، ومِنَ الجَاهليَّة إِلَىٰ الإِسْلام، ومن الدَّيْنونَة للعِبَادِ إِلَىٰ الدَّينونَةِ لرَبِّ العِبَادِ، كَمَا كَانت الحَرَكة الأُولَىٰ علىٰ عَهْد مُحمَّدٍ ﷺ تُواجِهُ جَاهليَّةَ العَرَب».اهـ.

وَاسْتَمرَّ في تَقْرير هَذَا المَفْهوم حتَّىٰ قَالَ: «إنَّه لَيْس عَلَىٰ وَجْه الأَرْض دولةٌ مسلمةٌ، ولَا مُجْتمعٌ مسلمٌ قَاعِدَةُ التَّعامل فِيهِ شَرِيعَةُ الله، والفِقْهُ الإِسْلَاميُّ».اهـ. طبعة دار الشُّروق (٤/ ٢١٢٢).

فهَلْ هَذَا تكفيرٌ أَوْ لَيْسَ بتَكْفيرٍ حينَ يَقُول: إنَّه لَيْسَ علىٰ وَجْه الأَرْض دَوْلةٌ مُسْلمةٌ، ولا مُجْتمعٌ مسلمٌ... إلخ؟

١- إنَّه تكفيرٌ لجَمِيعِ المُسْلمينَ، ولجَمِيعِ الدُّول، ولجَمِيعِ المُجْتمعاتِ، إنَّه وأمثالُهُ من أَهْل هَذَا المَنْهج يَتجَاهلُونَ الدَّولةَ السُّعوديَّة الَّتِي قَامَتْ علىٰ التَّوْحيدِ، والحُكْم فيها مَصْدرُهُ شَرْعُ الله، والفِقْهُ الإسلاميُّ المُسْتَقىٰ من شَرْع الله مِنْ حين قَامَتْ، وإِلَىٰ الآن، وحتَّىٰ الدُّول الَّتِي يُحْكم فِيهَا بالقَانُون، لا يُحْكم عَلَيها وعَلَىٰ مَنْ فِيهَا بالكُفْر الصَّريح مُطلقًا، بَلْ في ذَلِكَ تَفَاصيلُ يَعْرفُها أَهْلُ العَقِيدَةِ الصَّحيحةِ، وَالفِقْهِ الإِسْلاميِّ الأَصِيلِ.

٢- ومِنْهَا: أنَّه حَكَم حتَّىٰ عَلَىٰ المَسَاجد بأنَّها مَعَابدُ جَاهليَّةٌ، فقَالَ في تَفْسيرِ سُورَة يُونُس: «وهَذِهِ التَّجربةُ الَّتِي يَعْرضها اللهُ عَلَىٰ العُصْبةِ المُؤْمنةِ،

---

(١) أي: تفسير سيد قطب المُسمَّىٰ «في ظلال القرآن».

لِيَكُونَ لهَا فِيهَا أُسْوةٌ لَيْسَتْ خاصَّةً ببَنِي إِسْرائيلَ، فهِيَ تَجْربةٌ إيمانيَّةٌ خالصةٌ، وقَدْ يَجِدُ المُؤْمنونَ أَنْفسهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ مُطَاردينَ فِي المُجْتمع الجَاهليِّ، وَقَدْ عَمَّتِ الفتنةُ، وتَجبَّر الطَّاغوتُ، وفَسَد النَّاسُ، وأنْتنَتِ البيئةُ».اهـ.

وَهُنَا يُرْشدهُمْ إِلَى أُمُورٍ:

أ- اعْتِزَال الجَاهليَّة بنَتَنها، وفَسَادها، وشَرِّها مَا أَمْكَن ذَلِكَ.

ب- تَجمُّع العُصْبةِ المُؤْمنةِ الخَيِّرة النَّظيفة عَلَىٰ نَفْسها لتُطهِّرها، وتُزكِّيها، وتُدرِّبُها، وتُنظِّمها حتَّىٰ يَأْتي وَعْدُ الله لَهَا.

ج- اعْتِزَال مَعَابد الجَاهليَّة، وَاتِّخاذ بُيُوت العُصْبة المُسْلمة مَسَاجد تَحسُّ فيها بالانْعِزَالِ عَنِ المُجْتمع الجَاهليِّ.اهـ.

وَقَدْ يَقُول قائلٌ: إنَّه يَقْصد المَسَاجدَ الَّتِي فيها قُبُورٌ تُعْبد، فَهِيَ جَدِيرةٌ بِهَذَا الاسْمِ؛ لأنَّها مَعَابدُ وَثَنيةٌ، وشركيَّةٌ، وجاهليَّةٌ.

وَأَقُول: إنَّ تَعْميمَه بِهَذَا القَوْل: «مَعَابد جَاهليَّة» دالٌ علىٰ أنَّه يَقْصد مَسَاجدَ المُسْلمينَ بدُونِ اسْتِثْناءٍ في أيِّ بلدٍ كَانَتْ، وفي أيِّ دولةٍ كَانَتْ، حتَّىٰ في بِلَادِ الحَرَمينِ والدَّولة السُّعوديَّة المُوحِّدة الَّتِي لا يُوجَد فيها مَشْهدٌ، ولا ضريحٌ يُعْبَد من دُون الله.

ولا أَدْري أيُّ قيمةٍ للإِسْلام عِنْدَ مَنْ يُسَمِّي بُيُوتَ الله ومَسَاجِدَ المُسْلمينَ: معابدَ جَاهليَّةً، أَلَيْسَ هَذَا هو المَنْهج التَّكفيريَّ؟!

ومن ثَمَّ، فإنَّ هَذَا الفِكْرَ التَّكفيريَّ مُسلَّمٌ عند جَمِيعِ الإِخْوان المُسْلمينَ؛

صَغِيرِهِمْ وكَبِيرِهِمْ، ومُتقدِّمهم ومُتأخِّرهم، إلَّا أنَّهم يَسْتعملونَ التَّقيَّة.

٣- ومَّما يدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ اعْتِرافَاتُ الطُّغْمة(١) الَّتِي فَجَّرت في حارة العليَّا بالرياض، فقَدِ اعْتَرفوا بأنَّ الَّذي حَمَلهم علىٰ ذَلِكَ هو الفِكْرُ الَّذي يَحْملونَه من تَكْفير الدَّولة والعُلَماءِ، وقَدْ تَلقَّوه عن قَادَة الإِخْوانِ بِوَاسطةِ الكُتُب المطبوعة، والأَشْرطَةِ المَنْشورة(٢).

٤- ومَّما يدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أيضًا: قول عائض القرني:

صَلِّ ما شئتَ وصُمْ فالدينُ لا ... يَعْرف العابد مَنْ صلَّىٰ وصَامَا
مَا أَنْتَ إلَّا قسيسٌ من الرُّهبانِ ... أنتَ مِنْ أَحْمد يَكْفيكَ المَلَامَا(٣)

أَلَا تَرَىٰ أنَّ عائضًا القَرْنيَّ قَدْ كَفَّر كلَّ مَنْ لَمْ يَنْخرط في حِزْبِهم الثَّوريِّ بقولِهِ: «أنتَ قسيسٌ من الرهبان»، فقَدْ جَعَل كلَّ مَنْ لَمْ يَنْخرط في حِزْبِهم قِسِّيسًا، فأيُّ تَكْفيرٍ بَعْد هَذَا التَّكْفير، أهَذَا تكفيرٌ للمُسْلمينَ أَمْ لا؟!

٥- وقَالَ في كِتَابِ «الإخوان المسلمون أَحْداثٌ صَنَعت التَّاريخ» (١/ ٤٣٥): «وَكَانُوا يَعْتقدونَ بَعْد أَنْ رَأَوْا نُفُوذها قَدْ تَعاظَم (أي: الدَّعوة

---

(١) **الطغمة**: الثلة والمجموعة من الناس.

(٢) **أقول**: لقد تكررت التفجيرات مما يدل علىٰ أن هذا الفكر ما زال يتزايد، وآخرها ما حصل في يوم الثلاثاء (٥/ ٣/ ١٤٢٤هـ) الذي قتل فيه اثنان وثلاثون شخصًا، وجرح عدد غير قليل، وبعده وقع تفجير في المغرب، والجرحىٰ والقتلىٰ فيه أكثر من تفجيرات الرياض، فإلىٰ الله المشتكىٰ، نسأله أن يحول بين هؤلاء المفسدين وبين ما يبيتون له من كيد ومكر بالأمة، وبالله التوفيق.

(٣) ديوان «لحن الخلود» (ص٤٧).

الإخوانيَّة) أنَّ هَذَا النُّفُوذ مَهْمَا تَعاظَم، فمجالُهُ مِصْرَ لا يَتعدَّاها، فإِذَا بِهِمْ يُفَاجئون بِهَذَا النُّفُوذ إِلَىٰ أَبْعدِ البِقَاعِ العَربيَّة، فيُدِيل دَوْلة في اليَمَن، ويُقِيم دَوْلةً أُخْرىٰ بِهَا، وتَبْسط الدَّولةُ الجديدةُ سُلْطانَها، ويَسْتتبُّ لَهَا الحُكْمُ، ومَعْنىٰ هَذَا أنَّ هَذِهِ هِيَ الحَلْقةُ الأُولَىٰ من سِلْسلةٍ لَا تَلْبثُ الدُّول العربيَّة أن تَقعَ واحدةٌ تِلْوَ الأُخْرىٰ، وتَتحقَّق نَوَاةُ الدَّولة الإسلاميَّة».اهـ.

إنَّهم يَفْخَرُونَ بمُخَطَّطهمْ الجَهنَّمي الَّذي يُبيِّتونَ فِيهِ أَنْ يُسْقطوا الدُّول العربيَّة واحدةً تِلْو أُخْرىٰ، إنَّهم طَهَّروا مِصْرَ من ذَلِكَ المَلِك الشَّهواني، والعَرْش العَفِن، كَمَا يُسمِّيه في (ص٤٣٧ سطر ٤)، فيَقُول: «إِذَا طُهِّرت البلادُ من رِجْسِ هَذَا العَرْش العَفِنِ، كَانُوا هُمْ أَوَّل مَنْ يَرْكُلونَه بالأَقْدام».اهـ.

فمَاذَا خَلَفَه، ومَا هُوَ الإِصْلاحُ الَّذي قَامَتْ به السُّلطةُ الوَارِثةُ؟!

إنَّه لَا يَخْفىٰ.

٦- ثُمَّ أَطَاحوا بالدَّولة الإماميَّة في اليَمَن بقَتْل الإِمَام يَحْيىٰ حميد الدِّين في المُحَاولة الأُولَىٰ عام ١٣٦٦هـ، وبَعْدَ أَنْ فَشَلتْ تِلْكَ المُحَاولة، أَعَادُوا الكَرَّةَ مرَّةً أُخْرىٰ في عام ١٣٨٢هـ، حَيْث هَمُّوا بقَتْل الإِمَامِ البَدْر، ولكنَّ اللهَ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ، ولَكنَّهُم ابْتزُّوا مِنْه السُّلطة.

٧- ومَّما يدلُّ عَلَىٰ رَغْبَتِهِمْ في السُّعوديَّة: كَوْنُهم فَتَحوا ثَغَراتٍ عَلَيها من اليَمَن، وتَصدَّىٰ لَهُمْ فِيهَا المَلِك فَيْصل رَحِمَهُ اللهُ، وكَانَ مِنْ خُطَّتهم التَّوصُّل من اليَمَن إِلَىٰ السُّعوديَّة، فأَفْشَل اللهُ خُطَّتهم، وقُتِلَ مِنْ جُنْدهم عددٌ كبيرٌ وكثيرٌ في جِبَال اليَمَن.

ثُمَّ مَا هُوَ الخَلَفُ الَّذي أَقَامُوه في اليَمَن؟

إنَّها الأَحْزابُ المُتَصارعةُ، وإنَّ الإِخْوانَ المُسْلمينَ الآن يُركِّزونَ فيما نَعْتقد علىٰ الدَّولة السُّعوديَّة أكثر وأكثر؛ لأنَّها دَوْلة البترول والمال، ويدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ تَأْييدُهُم لصَدَّام حسين بَعْد دُخُولِهِ الكويت، وَانْضِمَامهم إِلَيْه حِينَ وَقَفَ عَلَىٰ الحُدُودِ السُّعوديَّة، وحِينَ ضَرْبِه لَهَا مَرَّةً بَعْد مَرَّةٍ بالصَّواريخ.

ولَكنَّ اللهَ جَلَّتْ قدرتُهُ رَدَّهمْ عَلَىٰ أَعْقابِهم بسَبب حِنْكَة خَادم الحَرَمين الشَّريفينِ المَلِك فَهْد، حَفِظَه الله وأَطَال اللهُ في عُمُره.

٨- ومَّما يدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أيضًا: مَجِيءُ الإِخْوانيِّينَ الجَزَائريِّين إِلَىٰ الأُرْدن في مُحَاولةٍ للانْضِمَامِ إِلَىٰ العِرَاقِ ورَئيسِهِ البَعْثي[1].

٩- وَحتَّىٰ الإِخْوانيُّونَ في السُّعوديَّة، والسُّروريُّون، والقُطْبيُّون أَصْحاب فِقْهِ الوَاقِع أَيَّدوا رئيسَ العراق رُغْم فِعْلتِهِ الشَّنعاء، وأَلْقَوا باللَّائمةِ عَلَىٰ الدَّولة السُّعوديَّة زَاعِمِينَ أَنَّها أَدْخلَت الأَمْريكيِّينَ إِلَىٰ الخَليج، بَل ادَّعوا أَنَّ الأَمْريكيِّينَ دَخَلوا الحَرَمَ المَكِّيَّ، وهُمْ كَاذِبُونَ فِي ذَلِكَ.

١٠- ومِمَّا يدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أيضًا: تَأْييدُهُم للمسعري المُتردِّي في حزب التَّحْرير من زَمَنٍ، وَجَبْهته الكَاذِبَة الفَاجِرَة، حَيْث صدَّقوه بكَذِبه، وأَيَّدوه عَلَىٰ باطلِهِ، بَلْ إنَّ بَعْضَهم أَعْلنَ اسْمَه في الجَبْهة رُغْمَ أَنَّهم يَعْلمونَ أَنَّ العدالةَ قَائمةٌ في الدَّولة بما لَمْ يُوجَد في أيِّ بلدٍ آخر بِوَاسِطَة القَضَاءِ الشَّرعيِّ، وقُضَاة

---

(١) انظر كتاب «مدارك النظر» (ص٤٤٤، ٤٤٥)، وما بعدها للشيخ عبد المالك الجزائري.

التَّمْييز، وفَوْق ذَلِكَ جلالة الملك، حَفِظَه اللهُ وَوَفَّقه، ووَلَّي عهده الأمين، والنَّائب الثَّاني، وَوَزِير الدَّاخليَّة، يَتلقَّوْنَ شَكَاوىٰ المُوَاطنين، ويَأْمرون بإِنْصَافِهم بالوَجْه الشَّرعيِّ، ولكنَّ أَصْحابَ فِقْهِ الوَاقِع ومَنْ لَفَّ لفَّهم لَهُمْ هَوىً في أَنْفُسِهِمْ، يُرِيدُونَ أَنْ تظهر الدَّولة بكلِّ مَا فِيهَا مِمَّا سَبَق ذِكْره من أَسْباب الإِنْصَاف والعَدْل، ومَعَ ذَلِكَ أَصْبحت عَاجزةً عن العَدْل أَنْ تُقِيمَه، وسَتُقِيمه جَبْهة المسعري، إنَّ هَذَا -واللهِ- هو الظُّلْمُ، والكذبُ، والبهتُ، وإنكارُ الوَاقِع.

تَأَمَّل مَا هُوَ قَصْدهُمْ مِنْ ذَلِكَ؟! إنَّ قَصْدهم هُوَ سَحْب الثِّقة من الدَّولة، ثُمَّ بَعْد ذَلِكَ يَسْهل سَحْب السُّلطة منها، وهَذَا كلُّه من آثَار المَنْهج التَّكفيريِّ الَّذي تَلقَّوه من قبل، فقَلَب ثَقافَتَهم رأسًا عَلَىٰ عقبٍ.

١١- ومِنَ الأَدلَّة عَلَىٰ أنَّ هَذَا المَنْهجَ منهجٌ تكفيريٌّ: مَا نَسْمع به بَيْنَ حينٍ وآخرَ من القَتْل الجَماعيِّ والفرديِّ في الجَزَائر بسَبَب ما شَاعَ بَيْن المُثقَّفين من المَنْهج الخارجيِّ التَّكفيريِّ، فكلُّ مَنْ تَوظَّف في الدَّولة فهو عندهم كافرٌ؛ لأنَّه رَضِيَ بالكُفْر، وفي كتاب «فتنة التكفير» لفضيلة الشَّيخ ناصر الدِّين الألبانيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إعداد حسين أبو لُوز حَيْث وُجِّه إليه سؤال نصُّه:

«س: فَضِيلةَ الشَّيخ، لا يَخْفىٰ عَلَيكم ما احْتَوته السَّاحةُ الأفغانيَّةُ في ذَلِكَ الوَقْت من الجَمَاعاتِ والفِرَقِ الضَّالَّة الَّتِي كَثُرَتْ في ذَلِكَ الحِينِ فِي صُفُوفِهِ، والَّتِي اسْتَطاعَتْ -وللأَسَفِ- أَنْ تَبثَّ أَفْكَارها الخَارجة عَنْ مَنْهج السَّلف الصَّالح في شَبَابنا السَّلفيِّ الَّذي كان يُجَاهد في أفغانستان، ومن هَذِهِ الأَفْكَار:

تَكْفيرُ الحُكَّام، وإِحْياءُ السُّنَن المَهْجورَة؛ كالاغْتِيَالَاتِ، كَمَا يَدَّعونَ، والآنَ وبَعْدَ رُجُوع الشَّبابِ السَّلفيِّ إِلَىٰ بِلَادِهِمْ بَعْد الجهادِ، قَامَ بَعْضُهمْ ببَثِّ هَذِهِ الآراءِ والشُّبَه بَيْنَ الشَّبابِ في مُجْتمعاتِهم... إلخ؟.

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الجواب: أَمَّا بَعْد: فَالْحَقِيقَةُ؛ أنَّ مَسْأَلةَ التَّكْفير لَيْسَ فَقَطْ للحُكَّام، بل وللمَحْكُومِينَ أَيْضًا، وَهِيَ فتنةٌ قديمةٌ تبنَّتها فِرْقةٌ من الفِرَقِ الإِسْلاميَّة القَدِيمَة، وَهِيَ المَعْروفة بالخَوَارج، والسَّبَب في ذَلِكَ يَعُود إِلَىٰ أَمْرين اثْنَين في فَهْمي ونَقْدي:

أَحَدُهُمَا: هُوَ ضَحَالةُ العِلْمِ، وقِلَّةُ التَّفقُّه في الدِّين.

الأَمْر الثَّاني، وَهُو مهمٌّ جدًّا: أَنَّهم لَمْ يَتفقَّهوا بالقَوَاعد الشَّرعيَّة». اهـ.

وقَدْ أقرَّ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهر الشَّيخُ عبد العزيز بن باز، والشَّيخ مُحمَّد بن صَالح العُثَيمين رَحِمَهُمَا اللهُ.

أَمَّا قَوْلهم: «لَا نَشْتغلُ بتكْفيرِ أَحَدٍ، فنَحْنُ دُعَاةٌ لا قُضَاة»، فهُمْ يَقْصدونَ بذَلِكَ أَنَّهم لَا يَشْتغلُونَ بتكْفير الأَقْباطِ، وقَدْ رَدَدْتُ عَلَيهم فِي ذَلِكَ من سَبْعةِ أَوْجهٍ.

أَمَّا تَكْفيرُ الإِخْوانِ المُسْلمينَ للمُسْلمينَ، فقَدْ قَرَّره قائدُ تَنْظيمِهِمْ الجَدِيد سَيِّد قُطْب، وقَدْ بَيَّنتُ شيئًا كثيرًا فِيمَا سَبَق، ولَوْ كانَ هَذَا غير صحيح لأَنْكَره الألبانيُّ، ولَكِنْ زَادَ عَلَىٰ ما ذَكَره السَّائل بأَنَّ الإِخْوانَ يُكفِّرونَ الحُكَّامَ، فزَادَ

الشَّيخُ: «والمَحْكومينَ»، وأَقرَّه ابْنُ باز، والشَّيخ ابن عُثَيمين، وإنَّ مَنْ يُنْكر هَذَا مُغَالطٌ أشدَّ المُغَالطةِ، منكرٌ للحَقَائق الوَاقِعَةِ، فهَلْ أنَا الوحيدُ الَّذي أَطْلقتُ عَلَىٰ مَنْهجِهمْ بأنَّه تَكْفيريٌّ؟ الجَوَابُ: لا.

وقَالَ في المُلاحظةِ الثَّانية: «فِي صَفْحة (٢٠) أَوْرَدَ المُؤلِّف بَعْض أَبْياتِ عَائِض القَرني مع أنَّه يَذْكر عَنه رُجُوعَه عَنْ بَعْض أَخْطائِهِ، ولَمْ يُوضِّح المُؤلِّف كُنْه الأَخْطاءِ الَّتِي رَجَع عنها، ولا مَاهيَّته، وهَل الأَبْياتُ المُشَار إليها مَّما رَجَع عَنْه أَمْ لَا؟ لِذَا فَمِنَ الأَوْلىٰ حَذْفها، وأنَّ المرادَ بِهِ مَنْ خَالَف المَنْهجَ الَّذي يريدُهُ؛ لأنَّ هَذَا التَّأويلَ والاسْتنتَاجَ قائمٌ عَلَىٰ الظَّنِّ، والحَدْسِ، والتَّخْمينِ، لَا عَلَىٰ القَطْعِ، والعِلْمِ، واليَقِينِ من ناحيةٍ، ومن نَاحيةٍ أُخْرىٰ لا تَخْلو العباراتُ التَّاليةُ من اسْتِثَارةٍ وتأليبٍ عَلَىٰ قَائِلِ الأَبْياتِ، ومَا قَدْ يَترتَّبُ عَلَىٰ ذَلِكَ من تَبِعَاتٍ سَلبيَّةٍ».اهـ.

وَأَقُول: أَمَّا الأَخْطاءُ فَهِيَ مَوْجودةٌ، وَاعترافُهُ بِها وتَرَاجُعُه عَنْها مَوْجودٌ، وسَأُرْفِق لَكُمْ مِنْها صورةً كاملةً، وإِلَيْكم بَعْضها مُخْتصرةً، قَالَ بَعْد مُقدِّمةٍ: وهَذِهِ هِيَ المَلْحُوظَاتُ:

١- قُلْتُ فِي «لَحْنِ الخُلُودِ» (ص٥٧):

وأَرْجـو بِحُبِّـي مِـنْ رَسُـولِي شَـفَاعةً   إِذَا طَاشَـتِ الأَحْـلامُ في مَوْقـفٍ مُـرْدِ

وهَذَا خطأٌ مِنِّي، أَسْتَغفرُ اللهَ منه.

٢- قَوْلي في ديوان «لَحْن الخُلُود» (ص٥٧):

أُرِيــد بِمَــدْحي أن يُبلِّغنــي النَّجَــا   مُـرُور صِـرَاطٍ مفـزعٍ مُـصْلتِ الحـدِّ

وهَذَا خطأٌ، وأَسْتَغفر اللهَ منه، فَلَا يبلغ النَّجا، ولا يُثبِّتُ عَلَىٰ الصِّراط إلَّا الله سبحانه.

٣- قُلْت في «لَحْن الخُلُود» (ص٥٧):

فَحَيِّي القُبُورَ المَاثِلَات تَحيَّةً   وَضَعْ قبلةً يا صَاحِ مِنْك عَلَىٰ اللَّحْدِ

وهَذَا الكَلَامُ خطأٌ أَسْتَغْفرُ اللهَ منه، وأَبْرَأ منه، ولا أَرْتَضِيه، ولَا أقرُّه، فتَقْبيل تُرَاب قَبْره -عَلَيه الصَّلاة والسَّلام- بدعةٌ.

٤- قُلْتُ عن الرَّسُول ﷺ: إنَّه إنسانُ عَيْن الكَوْن في المِسْكِ والعَنْبر (١/ ١٩٠)، وهَذَا تَعْبيرٌ خاطئٌ لَمْ يَعْهده سَلَفُنا الصَّالحُ.

٥- قلتُ في كِتَابِي: «المُمْتاز في مَنَاقب سَمَاحة الشَّيخ عبد العزيز بن باز»: «ولبَركَة أَنْفاسِهِ»، وهَذَا تَعْبيرٌ خاطئٌ أَسْتَغفر اللهَ منه.

٦- قَوْلي في «المِسْكِ والعَنْبر» في (١/ ٣٣٥) عَنِ المُسْكراتِ: «إنَّها أَعْظَمُ ذَنْبٍ عُصِيَ اللهُ بِهِ في أَرْضِهِ»، وهَذَا خطأٌ، بَلْ أَعْظم ذَنْبٍ عُصِيَ اللهُ بِهِ هُوَ الإِشْراكُ بالله عَزَّوَجَلَّ، قالَ تَعَالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨].

٧- ما قُلْتُهُ في «لَحْن الخُلُود» (ص٤٧) من قَصِيدَةٍ طويلةٍ بعُنْوان: «دَع الحَوَاشي وَاخْرج»، ومنها:

أَنْتَ قِسِّيسٌ من الرُّهْبان ما   أَنْتَ من أَحْمدَ يَكْفيكَ المَلَامَا

وهَذَا خَطَأٌ، وأَسْتَغفرُ اللهَ مِنْه، وقَدْ سَبَق أَنْ ذَكَرتُ أَنِّي قُلْتُ هَذِهِ القَصِيدَة

وأنَا طَالِبٌ بالمَعْهدِ العِلْميِّ بالسَّنَة الثَّانية ثانوي».اهـ.

وأَقُول: هَذَا لَا يعذره، وقَدْ بَقِيَ مُتمسِّكًا بِهَا، وطَبَعها عَلَىٰ مَا هِيَ عَلَيه، وهَذَا من الأَدلَّة عَلَىٰ أنَّ مَنْهجَ الإِخْوانِ ومُولَّداتِهِ تَكْفيريٌّ، هُوَ وكلُّ منهجٍ انْقسَمَ مِنْه.

٨- مَا نُسِبَ إليَّ أنِّي أَدْعو إِلَىٰ الاحْتِفَالِ بالمَوْلِدِ، وفُهِمَ ذَلِكَ مِنْ كَلامٍ لي في المِسْكِ والعَنْبر (١/ ١٨٩)، فهَذَا لَمْ أَدْعُ إِلَيه، ولَمْ أُرِدْهُ، ولَمْ أَعْتقِدْهُ، وَالاحْتِفَالُ بالمَوْلِدِ النَّبويِّ بِدْعةٌ وضَلَالةٌ، وَهُو أَمْرٌ مُحْدثٌ.

٩- إِيرَادِي لِقِصَّة بلال بن رباح رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من أَنَّه رَأَىٰ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «**أَلَا تَزُورنا يَا بِلَالُ**»، وَهِيَ قِصَّةٌ لَيْسَتْ ثَابتةً، بَلْ هِيَ موضوعةٌ، وَضَعها الخُرافيُّون فِيمَا يَظْهر ليُبرِّروا عَمَلَهم، ويُدْخلوا المُوحِّدينَ في عَقِيدَتِهمْ، وبَقِيَتْ ثَمَان مَسَائل لَيْسَ عِنْدِي مُتَّسعٌ لِذِكْرِهَا».اهـ.

إنَّ هَذِهِ الفَوَاقر[١] اعْترفَ بِهَا عائضُ القَرْني، ويَزْعم أَنَّه تابَ مِنْهَا، واللهُ يَتولَّىٰ السَّرائرَ، ولَكِنَّ المُهمَّ أنَّ البدعَ يَجِبُ أَنْ تُذْكَر لتُحْذَر.

وقَدْ رَوَىٰ اللَّالكائيُّ بسَنَدِهِ إِلَىٰ عَاصِمٍ الأَحْول، قالَ قتادة: «يَا أَحْوَل، إنَّ الرَّجُلَ إِذَا ابْتدَعَ بِدْعةً يَنْبغي لَهَا أن تُذْكَر لتُحْذر»[٢].

وقَدْ سُئِلَ ابْنُ تَيْمية، وكَذَا ابْنُ الصَّلاح عن الغزاليِّ، فقَالَا: «أَمَّا هو فَقَدْ

(١) **الفواقر**: جمع الفاقرة، وهي الداهية.

(٢) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٣٦).

أَفْضَىٰ إِلَىٰ ما قدَّم»، فقَالَ عَنْه ابْنُ تيمية: «إنَّه ماتَ وصَحِيحُ البُخاريِّ عَلَىٰ صَدْره»(١).

وقَالَا (أي: ابْن تَيْمية، وابْن الصَّلاح): «وأمَّا ما في كُتُبه من الضَّلال، فيَجِبُ بَيَانُها للنَّاس ليَحْذروا ما فِيهَا».

ورَوَىٰ بسَنَدِهِ إِلَىٰ الأَوْزاعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قالَ: «مَنِ اسْتَتر ببدعتِهِ، لَمْ تَخْفَ أُلْفتُه». انْظُرْ «شَرْح اعْتِقَاد أَهْل السُّنَّة» اللَّالكائي (١/ ١٥٤)، ولفظُهُ عِنْدَ ابْنِ بطَّة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٤٥٢): «مَنْ سَتَر عنَّا بِدْعتَه لَمْ تخْفَ عَلَينا أُلْفَتُه».

وعَنِ الأَعْمشِ: «كَانُوا لَا يَسْألونَ عن الرَّجل بَعْد ثَلَاثةٍ: مَمْشاه، ومُدْخله، وإِلْفُهُ من النَّاس». والإِلْفُ: هُمُ الأَصْحاب الَّذين يَمْشي مَعَهم، ويَجْلس مَعَهم، ويَأْنَسُ إِلَيْهِمْ. (٢/ ٤٥٢)(٢).

ورَوَىٰ بسَنَدِهِ من طَرِيق عَبْد الرَّزَّاق قالَ: أَخْبرنا مَعْمر، عَنْ أَيُّوب، عن أَبِي قلابةَ: «مَا ابْتدَع قَوْمٌ بدعةً إلَّا اسْتَحلُّوا السَّيفَ». اللالكائي (١/ ١٥٢)، أي: إلَّا اسْتَحلُّوا قِتَالَ المُسْلمينَ، وقَتْلهم.

ورَوَىٰ بِسَندِهِ إِلَىٰ عبد الرَّحمن بن مَهْديٍّ، حَدَّثنا عبد الله بن المُبَارك، عَنِ

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٨٩): «ولهذا تَجِدُ أبا حامد مع فَرْط ذكائه وتَأَلُّهِه ومَعْرفته بالكلام والفلسفة، وسُلوكه طريق الزُّهد والرِّياضة والتَّصوُّف- يَنتهي في هذه المسائل إلىٰ الوقف، ويُحيل في آخر أمره علىٰ طريقة أَهْل الكَشْف، وإن كان بعد ذلك رجع إلىٰ طريقة أهل الحديث، ومات وهو يَشتغل في صحيح البُخَاري».

(٢) انظر «شرح اعتقاد أهل السُّنَّة» (٢/ ٤٥٢).

الأوزاعيِّ قالَ: قالَ عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا رَأَيْت قومًا يَتنَاجونَ في دِينِهمْ بشَيءٍ دُونَ العامَّة فَاعْلَمْ أَنَّهم عَلَىٰ تَأْسيسِ ضلالةٍ»، اللَّالكائي (١/ ١٥١).

وأخيرًا؛ هَذِهِ وَصَايا أَهْل السُّنَّة واضحةً كالشَّمس، وبَيِّنةٌ كالنَّهار، يُوصُونَ فِيهَا بالتَّحْذير من البِدَعِ، والقَوْل في أَصْحابِها ليَحْذرهم النَّاسُ، ويَحْذَروا بِدَعَهم، وبَيَّنوا الصِّفاتِ الَّتِي يُعْرف بِها أَهْلُ البِدَعِ حتَّىٰ يَحْذَروهُمْ، وإِنَّ ما دَوَّنه عائضُ القرني قَدْ نُشِرَ في كلِّ صِقْعٍ، وَاغْترَّ النَّاسُ به لشُهْرة صاحبِهِ، أَفَلا نُبيِّن ما في هَذِهِ الأَخْطاء من خَطَرٍ ليحذره مَنْ كانَ يَجْهلُهُ؟!

ولقَدْ عجبتُ كَيْف فُسِح ديوان «لَحْن الخُلُود» من عندكم من الرِّقابة عَلَىٰ المَطْبوعات عَلَىٰ ما فِيهِ من شِرْكٍ وبدعٍ خطيرةٍ، ومن تَحْريضٍ عَلَىٰ الدَّولة، وعلىٰ المُجْتمع، وإغراءٍ للشَّباب بالخُرُوج، وتَحْقيرٍ لوُلَاة الأَمْر، وتَسْميةٍ لهم بعَبِيدِ الأَرْض، وإشادةٍ بالشَّباب المُبْتدع، وتَسْميته لَهُم بمُلُوك الإِيمَانِ، وهَذِهِ في «لَحْن الخُلُود» (ص٥٦) بعُنْوان: «ملوك الإيمان» قال:

وَعَبِيدُ الأَرْض لَا حَوْل لَهُمْ ... وزَوَال المُلْك عَنْهم في وَشَك
أَيُّها المُؤْمِن لَا تَحْفَلْ بمَنْ ... يَرْفَعُ السَّوْطَ ومَنْ يُلْقي الشَّبك
فَارْفَعِ الذُّلَّ ولَا تَرْضَ الخُضُوعَ ... لِرَئيسٍ مُسْتبدٍّ أَوْ مَلِك
أَنْتَ كالبُرْكانِ لَا يُدْرىٰ بِهِ ... فَإِذَا ثَارَ تَلظَّىٰ وَاحْترك
دَمَك الطُّهْري لا تَبْخل بِه ... وَابْذُلِ النَّفسَ بسَاحِ المُعْترك

ونقف هنا وقفات:

الوَقْفة الأُولَى: إشادتُهُ بالشَّباب الثَّوريِّ التَّكفيريِّ بتَسْميتهم: «مُلوك الإيمان»، وفِي هَذَا المَدْح لهم تغريرٌ بِهم، واستفزازٌ لمَشَاعرهم، وأنَّهم عَلَىٰ حقٍّ، وفي جِهَادٍ مَبْرورٍ يَرْضاه اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

الوَقْفة الثَّانية: ازْدِرَاؤه المَسْؤولينَ فِي هَذِهِ الدَّولة، وتَحْقيرهم، وتَسْميتُهُمْ بعَبِيدِ الأَرْض، أعزَّ اللهُ دَوْلَتَنا، ونَصَرها، وأذلَّ المُبْتدعينَ وأَخْزَاهُمْ.

الوَقْفة الثَّالثة: وَعْده للشَّباب المُبْتدع بدُنُوِّ زَمَن الخُرُوج، وزَوَال السُّلطة عن أَصْحابِها بقولِهِ:

.... وَزَوال المُلْـــك عَـــنْهم فِي وَشَـــك

الوَقْفة الرَّابعة: تَخْصيصُهُ للشَّباب المُبْتدع بوَصْف الإِيمَانِ يدلُّ عَلَىٰ أنَّه يكفر غَيْرهم حِينَ كِتَابتُهُ لهَذِهِ القَصِيدَةِ، وتَتَّفق هَذِهِ القَصِيدَة بالقَصِيدَةِ الأُخْرىٰ بعُنْوان: «دَعِ الحَوَاشي وَاخْرج» الَّتِي يَقُول فيها:

أَنْـــتَ قِـــسِّيسٌ مـــن الرُّهبـــانِ مـــا   أَنْـــتَ مـــن أَحْمـــدَ يَكْفيـــكَ المَلَامـــا

الوَقْفةُ الخامسةُ: تَحْريضُهُ عَلَىٰ الخُرُوج، وحَثُّهم عَلَيه بقولِهِ:

أيُّهـــا الـــمُؤْمنُ لا تَحْفـــل بِمَـــنْ   يَرْفـع الـسَّوْطَ ومَـنْ يُلْقِـي الـشَّبَك

الوَقْفة السَّادسة: كَذِبُهُ عَلَىٰ الدَّولة، واتِّهامُهُ لرِجَالِهَا بالظُّلْم والاسْتِبْدادِ، ودَوْلتنا -أَيَّدها اللهُ- دولةٌ عادلةٌ يَتمتَّع مَنْ فيها بالأَمْن والطُّمأنينة، وما هَذَا إلا كذبٌ عَلَيها، وظلمٌ لأَصْحابِ السُّلطة فيها.

الوَقْفة السَّابعة: تَنكُّره للجَمِيل هو ومَنْ عَلَىٰ شاكلتِهِ، فالدَّولة عَلَّمتهم، ورَبَّتهُمْ، وبَذَلتْ لَهُم الأَمْوالَ، ووَظَّفتهُم الوَظَائفَ الكبارَ الَّتِي نَالُوا بِها كلَّ مطلوبٍ وشرفٍ، فَعلَتْ بِهِمْ ذَلِكَ لِيَكُونُوا أنصارًا للحقِّ، ولكن مع الأَسَف كَانُوا أنصارًا للبَاطِل والبِدَعِ.

الوَقْفة الثَّامنة: تَهوينُهُ من شَأْن الدَّولة، وعَدَم مُبَالاتِهِ بِها بقَوْلِهِ:

فَـارْفَع الـذُّلَّ ولا تَـرْضَ الخُـضُوعَ لرئيـــسٍ مُـــسْتَبَدٍّ أو مَـــلِك

الوَقْفة التَّاسعة: تَحْريضُهُ عَلَىٰ الخُرُوج، واستثارتُهُ للشَّباب، وإِغْراؤُهُمْ بالفِتَنِ في قولِهِ:

أَنـــتَ كالبُرْكـــانِ لا يُـــدْرىٰ بِـــهِ فـــإِذَا ثَـــارَ تَلظَّـــىٰ وَاحْتَـــرك

الوقْفة العاشرة: تَزْكيتُهُ للشَّباب المُبْتدع في قولِهِ:

دَمُــك الطُّهــريُّ لا تَبْخَــلْ بِــهِ وَابْــذُلِ الــنَّفس بــسَاحِ المُعْتــرَك

فَوْصفُهُ لدَمِ الشَّباب المُبْتدع أنَّه طُهري، مَفْهومُهُ أنَّ دماءَ غَيْرهم نَجِسةٌ مُلوَّثةٌ.

الوَقْفة الحادية عشرة: زَعْمه للشَّباب المُبْتدع أنَّ ثَوْرتَهم جهادٌ يَجِبُ أَنْ تُبْذَلَ فيه النَّفس والدَّمُ؛ لأَنَّه عملٌ مبرورٌ، وهَذِهِ مُخَادعةٌ يسأَلُهُ الله عَنْها إِنْ كَانَ يَعْلم أنَّ العقيدةَ السَّلفيَّة خلافَ ذَلِكَ، وإِنْ كان يَجْهل ذَلِكَ فالمُصِيبَةُ أَعْظَمُ.

الوَقْفة الثَّانية عشرة: عند قَوْلِهِ من قصيدة: «دع الحَوَاشي وَاخْرج»:

صَــلِّ مــا شــئتَ وصُــمْ فالــدِّينُ لا يَعْـرف العابــدَ مَــنْ صــلَّىٰ وصَــامَا

وأقول: ومَنْ هو العابدُ في الدِّين إذَا كَانَتِ الصَّلاةُ والصَّومُ ليست بعبادةٍ؟!

يا شَيْخ عائض، اتَّق الله ربَّك، وَاعْلَمْ إِنْ كُنْتَ جاهلًا أنَّ العبادةَ هي التَّوحيد، والصَّلاة فَرْضها ونَفْلها، والصَّوم، والصَّدقةُ، والحجُّ كذَلِكَ، وقَدْ جَاءَ رجلٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فقَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَتىٰ السَّاعة؟ فقال النَّبِيُّ ﷺ: «**ما أَعْددتَ لَها؟**». قال: واللهِ يا رَسُولَ الله، ما أَعْددتُ لها كبيرَ عَمَلٍ من صلاةٍ، ولَا صوم، ولكنِّي أحبُّ الله وَرَسُولَه. فقال النَّبِيُّ ﷺ: «**أنتَ مَعَ مَنْ أحببتَ**»(١).

قَالَ أنسٌ: فَمَا فَرِحْنا بشيءٍ فَرَحنا بِهَذَا(٢).

وفِي «الصَّحيحين»: «**بُنِيَ الإسلامُ عَلَىٰ خَمْسٍ: شهادة أَنْ لا إِلَه إلَّا الله، وأنَّ مُحمَّدًا رسول الله...**»، الحديث(٣).

وَفِي الحَدِيثِ -أيضًا- أنَّ رجلًا قالَ للنَّبِيِّ ﷺ: أرأيتَ إِذَا صَلَّيتُ المَكْتوبات، وصُمْتُ رمضانَ، وأَحْللتُ الحلالَ، وحرَّمتُ الحرامَ، أَأَدْخل الجنَّةَ؟ قال: «**نَعَمْ**»(٤).

وَفِيهِ حَدِيثُ مُعَاذٍ، قَالَ: قلتُ: يا رَسُولَ الله، أَخْبرني بعملٍ يُدْخلني

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٧١)، ومسلم (٢٦٣٩) من حديث أنس بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٦١٧١)، ومسلم (٢٦٣٩) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٣) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.
(٤) أخرجه مسلم (١٥) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

الجنَّةَ، ويُبَاعدني عن النَّار. قال: «**تَعْبد اللهَ لا تُشْرك به شيئًا، وتُقِيم الصَّلاةَ، وتُؤتِي الزَّكاة، وتصوم رَمَضان، وتحج البيتَ**»، الحديث(١)، إِلَىٰ غَيْر ذلك.

نَعَمْ، إنَّ الجهادَ له فضلٌ عظيمٌ إذا تمَّ بشُرُوطِهِ.

ومن شُرُوطِهِ: الإمامُ المسلمُ الَّذي يُجَاهَد مَعَه، ويُصلَّىٰ وَرَاءه، ولقَدْ كانَ هَذَا معلومًا في المِلَلِ الأُولَىٰ، ولهَذَا لَّما أرادَ الملأ من بَنِي إِسْرائيلَ أَنْ يُقَاتلوا في سَبِيلِ اللهِ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمْ: ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ولَمْ يُقَاتلوا في سَبِيل الله بأَنْفُسِهمْ بدُونِ ملكٍ يُنظِّمُ صَفَّهم، ويَقُودهم بشَرْع الله، ويردُّ شَارِدَهم، ويَنْصر مَظْلومَهم، ويُنْصف مِنْ ظَالِمِهمْ، وَاسْمع إِلَىٰ قَوْل الله تَعَالىٰ إِذْ يَقُول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾﴾ [البقرة: ٢٤٦].

أَرَأَيْتَ يا شَيْخ عَائض: أنَّ العبادةَ هِيَ التَّوحيدُ، والصَّلاةُ، والصَّومُ، والصَّدقةُ، والحجُّ؛ فَرْضها ونَفْلها، والجهادُ بشَرْطه، وفِعْلُ المَعْروف إِلَىٰ النَّاس، وكفُّ الأَذَىٰ عَنْهم، وإِحْلال الحَلَال، وتَحْريم الحَرَام.

الوَقْفة الثَّالثة عشرة: الإثارةُ عَلَىٰ السُّلطان المُسْلم، والتَّأليبُ عَلَيه، وإِغْراءُ النَّاس بقتالِهِ، والخُرُوجُ عَلَيه، فهَذِهِ طريقةُ الحِزْبيِّين التَّكفيريِّين

(١) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الترغيب والترهيب» (٧٣٩).

الثَّوريِّين الخَوَارج، ولَيْسَت طَرِيقَة المُسْلمينَ المُتَّبعين للمَنْهج الحقِّ، علمًا بأنَّ طريقةَ الحِزْبيِّين المَوْصوفينَ بِمَا ذكر إِفْسادٌ ولَيْسَتْ بِإِصْلاحٍ، وهدمٌ، ولَيْسَتْ ببناءٍ، وفُرْقةٌ، ولَيْسَتْ بجمعٍ واتِّفاقٍ.

الوَقْفة الرَّابعة عشرة: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَر بقَتْل مَنْ دَعَا إِلَىٰ مِثْلِ هَذِهِ الدَّعْوةِ، فقَالَ: «**مَنْ أَتَاكُمْ وأَمْرُكمْ جميعٌ عَلَىٰ رجلٍ واحدٍ يُرِيدُ أَنْ يشقَّ عَصَاكُمْ، ويُفرِّقَ كَلِمتكُمْ، فَاقْتلُوهُ كائنًا مَنْ كانَ**»، رَوَىٰ ذَلِكَ مسلمٌ وغَيْرُهُ من حَدِيثِ عُرْفُجَة، وأَبِي سعيدٍ الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

الوَقْفة الخامسة عَشْرة: عِنْدَ قولِهِ:

أنـــتَ قِـــسِّيسٌ مـــن الرُّهبـــان مـــا ... أَنْـتَ مـن أَحْمـدَ يَكْفِيـك المَلَامـا

وأَقُولُ: هَذَا تَكْفيرٌ للمُسْلمينَ حُكَّامًا ومَحْكومينَ، وعُلَماء ومُتعلِّمينَ وأُميِّينَ، ما لَمْ يَكُونوا ثَوْريِّين.

الوَقْفة السَّادسة عشرة: مع قولِهِ:

تَتْـــرك الـــسَّاحَةَ للأَوْغَـــادِ مـــا ... بَـيْن قِـزْمٍ مُقْـرفٍ يَلْـوي الزِّمَامـا

أَوْ دَعِـــي فـــاجرٍ أَوْقَـــعَ فِـــي ... أُمَّتـــي جُرْحًـــا أَبَـــىٰ ذَاكَ الْتِئامـــا

لَا تُخَادِعْنـــي بـــزِيِّ الـــشَّيخِ مَـــا ... دَامَـــتِ الدُّنيـــا بـــلاءً وظَلَامـــا

وأقول: أَيْنَ البَلَاءُ والظَّلامُ في بِلَادِنَا ودَوْلتنا؟

أَفِي كَوْنِها قَامَتْ من أَوَّل يومٍ قَامَتْ فيه عَلَىٰ التَّوحيدِ، ومَا زَالَتْ عَلَيه مُنْذ

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٢).

مئةِ عامٍ، وإِلَىٰ الأَبَد إِنْ شاء الله!

أَيْنَ البلاءُ والظَّلامُ؟ أَفِي كَوْنِها لَيْسَ فِيهَا مَشَاهدُ تُعبد، ولا أَضْرحةٌ تُزَار!

أَيْنَ البلاءُ والظَّلامُ؟ أَفِي كَوْنِها يُدْرسُ فيها التَّوحيدُ والشَّرعُ الإسلاميُّ!

أَيْنَ البلاءُ والظَّلامُ في بِلَادِنا ودَوْلتنا؟ أَفِي كَوْنِها يَشِيع فيها العدلُ والإنصافُ عَلَىٰ ضوءِ الكِتَابِ والسُّنَّة!

أَيْنَ البلاءُ والظَّلامُ؟ أَفِي كَوْنِها يَسُود فِيهَا الأمنُ والطُّمأنينةُ!

أَيْنَ البلاءُ والظَّلامُ؟! أَفِي كَوْنِها يعيشُ النَّاسُ في رَغَدِ عيشٍ، وطُمَأنينةِ بالٍ!

أَيْنَ البلاءُ والظَّلامُ في دَوْلتنا؟ أَفِي كَوْنِها تَنْصر المَظْلومينَ، وتُوَاسي المُعْدمينَ، وتَتولَّىٰ قَضَايا المُسْلمينَ المَظْلومينَ في خَارِج بِلَادِهَا مَا اسْتَطاعتْ إِلَىٰ ذَلِكَ سَبيلًا!

الوَقْفة السَّابعة عشرة: في قولِهِ:

أَنْتَ تَأْلِيفُكَ للأَمْواتِ مَا ... أنتَ إِلَّا مُدْنفٌ حبَّ الكَلَامَا
كلَّ يَوْمٍ تَشْرح المتنَ عَلَىٰ ... مَذْهبِ التَّقليدِ قَدْ زِدْتَ قَتاما
لَا تَقُلْ شَيْخي كلامًا وَانْتَظِرْ ... عُمر فَتْوىٰ مِثْلكم خَمْسِينَ عَامَا
والسِّياساتُ حِمًىٰ مَهْجورة ... لا تُدَانيها فتُلْقِيكَ حُطَامَا

وأَقُول: فِي هَذِهِ الأَبْياتِ تَزْهيدٌ فِي العِلْمِ والتَّفقُّه في الدِّين، وتَثْبيطٌ عَنْه، بَلْ جَعَله هَذَا الشَّاعرُ جريمةً لَا تُغْتفر، وَاسْمَعْ إِلَىٰ رَبِّك مَاذَا يقولُ: ﴿ ۞ وَمَا

كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ [التوبة:١٢٢].

ويقول: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ [آل عمران: ١٨].

فأَشْرَكَ اللهُ أُولِي العِلْمِ مَعَ نفسِهِ ومَلَائكتِهِ في الشَّهادة له بالوَحْدانيَّة، وهَذَا شَرفٌ عظيمٌ لأُولِي العِلْمِ لَمْ يَنَلْه غَيْرهم، وقَالَ تَعالىٰ: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة:١١].

فأَخْبَر -جلَّ وعلَا- برَفْعِهِ أُولِي العِلْمِ دَرَجاتٍ عَلَىٰ سَائِرِ المُؤْمنينَ، والنَّبِيُّ ﷺ يَقُول: «**نَضَّرَ اللهُ امرءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعاها، وأَدَّاها إِلَىٰ مَنْ لَمْ يَسْمعها**»(١).

ويَقُول: «**لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الغَائِبَ**»(٢).

ويَقُول بَعْضُ السَّلف: «لأَنْ أَكْتُبَ حديثًا واحدًا أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَقُومَ ليلةً كاملةً»(٣).

وبَعْد هَذَا أَتَرَوْنَ مَنْ نُصَدِّق؟ نُصَدِّق اللهَ ورَسُولَه، أو نُصدِّق عائضًا القرني!

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٨) من حديث عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاريُّ (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.
(٣) انظر «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص ١٢١).

إِنَّ طَلَبَ العِلْمِ، ومُطَالعتَه، ومُذَاكرتَه، والنَّظَرَ فِيهِ للعَمَل بِهِ، وتَعْليمَ الجَاهِل، وإِرْشَادَ الضَّالِّ، وتَوْجيهَ الحَائِر، وتَنْبيهَ الغَافِلِ جَرِيمةٌ عند عائض القرني ومَنْ هُمْ عَلَىٰ شاكلتِهِ، أَلَا تَرَوْن كَيْف يُعَاكس عَائض القرني كتابَ الله وسُنَّة رَسُولِ الله ﷺ؛ فيَحْقِر ما عَظَّمه الله، ويَذمُّ ما مَدَحه الله، وأَثْنَىٰ عَلَىٰ أهلِهِ؟!

الوَقْفة الثَّامنة عشرة: عند قولِهِ:

فَقُـدِ الأَجْيـالَ في سَـاحِ الـوَغَىٰ   وَاسْـق أَعْـداءَ الهُـدَىٰ كأسًـا زُؤامَـا

وأَقُول: هَذَا تَحْريضٌ وأيُّ تَحْريضٍ، بَلْ أمرٌ بالخُرُوج، وحثٌّ عَلَىٰ القِتَالِ، ولَكِنْ لمَنْ؟ وعَلَىٰ مَنْ؟

إنَّه أمرٌ بالخُرُوج، وحثٌّ عَلَىٰ القِتَالِ للسُّلطةِ المُسْلمةِ الَّتِي يَتمتَّع بخَيْراتِها، ويَنْعم في ظِلِّها، وإِنَّ هَذِهِ لهِيَ الجريمةُ الكُبْرىٰ، والخيانةُ العُظْمىٰ للدَّولة المُسْلمة، والشَّعب المُسْلم، وَفِي هَذَا تَغْريرٌ بالشَّبابِ المُسْلم، ودفعٌ بِهم إِلَىٰ مَعْصية الله، ومُخَاطرةٌ بالبلاد، ودفعٌ بِها إِلَىٰ هُوَّةٍ سَحيقةٍ من الخِلَافِ، وسَفْك الدِّماء، وإِشَاعة الخَوْفِ بدل الأَمْن، والجُوعِ والعُري بَدَل الشِّبع والنِّعمة، أَلَا فَلْيتَّق اللهَ امرؤٌ، وَلْيَحْرص عَلَىٰ جَمْع الكَلِمَةِ عَلَىٰ الحقِّ، واتِّباع نبيِّ الهُدَىٰ وأَصْحابه، وأَهْل العَقِيدَة السَّلفيَّة الحَقَّة، والسَّلام.

الوَقْفة التَّاسعة عَشْرة: وَهِيَ تَخُصُّ هَيْئة الرِّقابة عَلَىٰ المَطْبوعات الَّتِي ائتَمَنَتها الدَّولةُ، ووَكَلتْ إِلَيها حِمَايةَ مَنْ هُمْ تَحْت سُلْطانِها، وَخَارج سُلْطانِها من نَشْر ما يُفْسِد الدِّينَ والعقيدةَ، ويُخرِّب الأخلاقَ، ولَكنَّهم حين سَمَحوا

لهَذَا الضَّلالِ أن يُنْشرَ، وهَذَا التَّخريب أن يُعْلنَ، قَدْ خَانُوا الدَّولة، وخَانُوا الأمانةَ، وخَانُوا الشَّعبَ، وَفِي ذَلِكَ دليلٌ واضحٌ عَلَىٰ أنَّهم يُشجِّعون مِثْل هَذِهِ النَّزعات، والشَّطَحات، والنَّعَرَات، وشيءٌ آخَر وهُوَ مَعَ كَوْنِهم يَسْمحونَ لما يُخَرِّب الدِّين والعقيدةَ، ويُفْسد الأخلاقَ بالنَّشْر، ومَعَ كَوْنِهم فَسَّحوا المجالَ لهَذِهِ الرُّعُوناتِ أَنْ تُنْشر، مع ذَلِكَ مَنَعوا كلَّ كتابةٍ تدلُّ عَلَىٰ هَذَا الإِجْرامِ، وتُنبِّه عَلَيه، وتُلْفت النَّظَر إليه من قُرْبٍ أَوْ من بُعْدٍ، فاللهُ المُسْتعانُ.

وَأَخِيرًا؛ هَلْ يُعَدُّ مَنْ يُنبِّه عَلَىٰ هَذَا الجُرْم مُخطئًا ومُجرمًا؟!

وسَأَضْرب مثلًا: لَوْ علمت أنَّ قومًا يُريدُونَ أن يُفجِّروا فِي دارِ مسلمٍ، وأنت تَعْلم أنَّه مَظْلومٌ، هَلْ يَجُوز لَكَ أن تَسْكتَ حتَّىٰ يتمَّ لَهُمْ ما أَرَادُوا؟ أم الوَاجِب عَلَيك أن تُنبِّه مَنْ قَدَرت عَلَيه، وتَحُول بَيْنهُمْ وبَيْن ما يُبيِّتون من إضرارٍ بذَلِكَ المُسْلم؟ أَلَيْسَ عليكَ إثْمٌ كبيرٌ، وحَوْبٌ عظيمٌ إِنْ سكتَّ حتَّىٰ قَتَلوا أنفسًا بريئةً، وأَخَذوا أَمْوالًا مُحرَّمةً، وانْتَهكوا أَعْراضًا مُحرَّمةً، وهَذَا إِذَا كانَ فِي حقِّ نفسٍ واحدةٍ، أو أُسْرةٍ واحدةٍ، فكَيْف إذا كانَ الأمرُ يُبيَّتُ ويُحَاك ضدَّ دولةٍ مسلمةٍ آمنةٍ فيها مَلَايين البَشَر مِنَ المُسْلمينَ الغَافِلِينَ؟

فإِنَّ الأمرَ أعظمُ، والخَطَرَ أشدُّ، لهَذَا نَعْلم الحكمةَ فِي قول النَّبِيِّ المُصْطفىٰ، والرَّسول المُجْتبىٰ الَّذي قالَ اللهُ فِي وَصْفِهِ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم: ٣، ٤] فِي قَوْله ﷺ: «**مَنْ أَتاكُمْ وأَمْركُمْ جميعٌ عَلَىٰ رجلٍ واحدٍ يُريدُ أن يَشُقَّ عَصَاكمْ، ويُفرِّق كَلَمتكم،**

فَاقْتلُوه كائنًا مَنْ كَانَ»(١).

وَفِي رِوَايةٍ: «**فَاضْربُوهُ بالسَّيف كائنًا مَنْ كان**»(٢).

أَفَتَرىٰ مَنْ هُوَ الأَوْلىٰ باللَّوْم: الَّذي يُنبِّه عَلَىٰ هَذَا الخَطَر، أو الَّذي يَخُون دَوْلتَه وأُمَّته، ويُفْسح المجالَ لهَذَا الخَطَر أن يُنْشر، ويَقْرأه كلُّ أحدٍ؟!

الفرقُ كبيرٌ، والبونُ شاسعٌ، ولَكِنْ لا أَدْري كَيْف أقنع هَؤُلاء المُغَالطين، وصَدَق مَنْ قال:

الحقُّ شمسٌ والعُيُون نواظرُ ... لَكنَّها تَخْفىٰ عَلَىٰ العميانِ

المُلاحظة الثَّالثة والرَّابعة: لَمْ يُجبْ عَلَيها لأنَّها بسيطةٌ.

قَالَ في المُلاحظة الخَامِسَة: في صفحة (٧٩، ٨٠): «حَيْث عَمَد المُؤلِّف إِلَىٰ قِيَاسِ مَقُولَةِ مُرْشدي الإِخْوان ومُنظِّريهم بأنَّهم يُقرُّون حريَّة الاعْتِقَادِ، وحُريَّة إِقَامَة الشَّعائر الدِّينيَّة للأَدْيان السَّماويَّة... قِيَاس هَذَا عَلَىٰ ما وَرَد في الحَدِيثِ من الدُّعاةِ عَلَىٰ أَبْوابِ جَهنَّمَ، وقالَ: هَذَا مَحلُّ نَظَرٍ لَا يَخْلو من مَلْحَظٍ».اهـ.

وأَقُول: إنَّ مَعْنىٰ حُريَّة الاعْتِقَادِ الخَاصِّ هو ما ذكرتُهُ، فمَنْ قَالَ خلافَ ذَلِكَ، فقَدْ أتىٰ بخِلَافِ ما يَقْتضِيه التَّعبير في اللُّغة العربيَّة، فَهَل النَّاس أَحْرارٌ فِيمَا يَعْتقدُونَ، أَوْ مُكلَّفون باتِّباع ما جاءَ به النَّبِيُّ ﷺ من كِتَابٍ وسُنَّةٍ؟!

لقَدْ دلَّلتُ فِيمَا كَتبتُ من ردٍّ عَلَيهم، وهُنَا أَقُول: إنَّ كلمةَ الحُريَّة يَقُولها

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٢).
(٢) أَخْرجه مسلم (١٨٥٢) من حديث عُرْفُجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كلُّ مُبْطلٍ يريدُ خرابَ الدِّين، واتِّباعَ الهَوَىٰ، واللهُ تَعَالىٰ يَقُول: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية:٢٣].

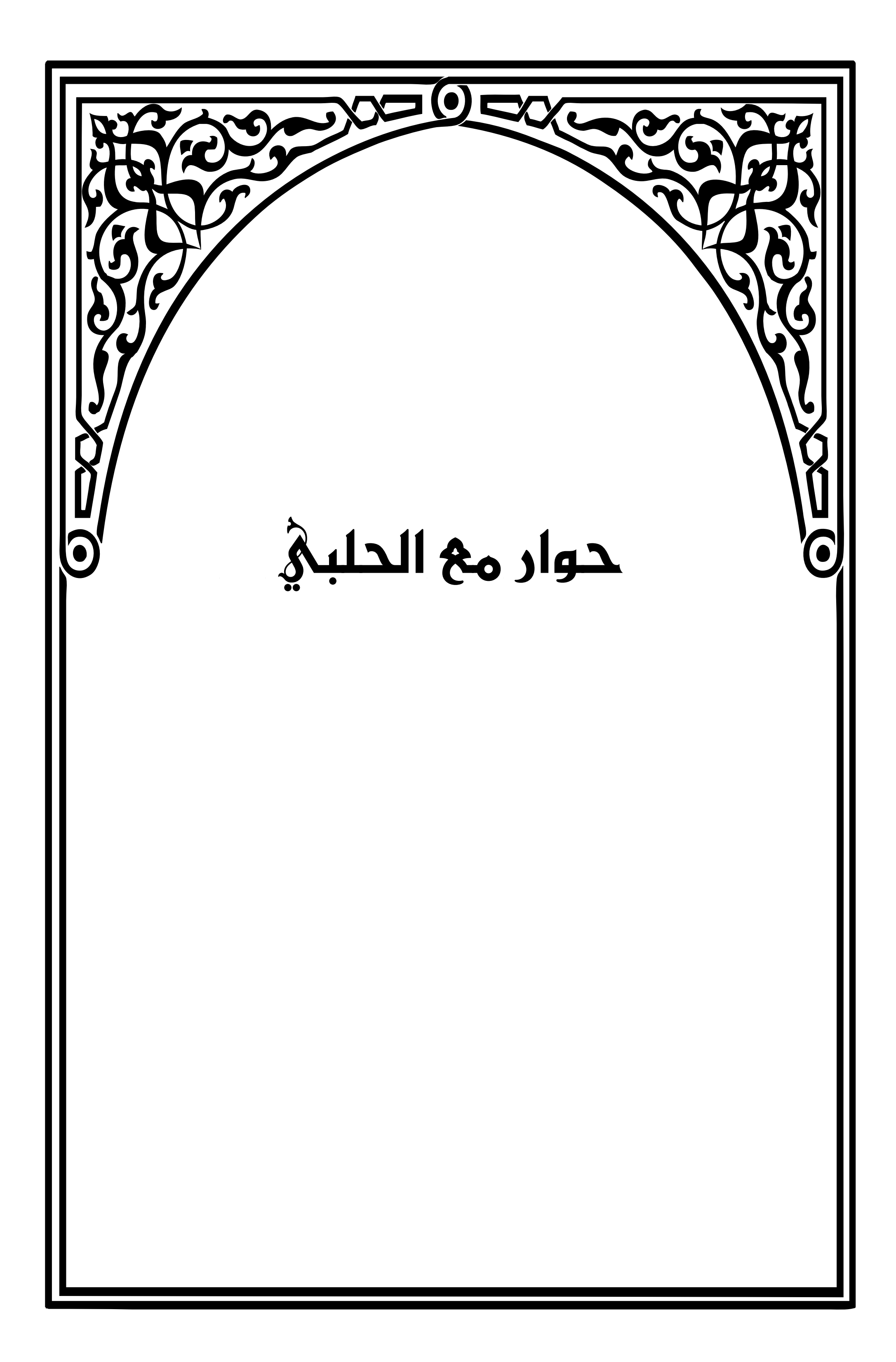
أَلَمْ تَسْمع إِلَىٰ قوم شُعيبٍ حَيْث قَالُوا: ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾﴾ [هود:٨٧]، يَعْنون أَنَّهم أحرارٌ في تَصرُّفاتِهم؟ أَمَّا المُسْلم فهُوَ عبدٌ لربِّه يَتصرَّف عَلَىٰ حَسَب ما يأمرُهُ به عَلَىٰ لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

فمَنْ زَعَم أنَّ المسلمَ، أو أيَّ شخصٍ حرٌّ في اعتقادِ مَا يَعْتقد، وأنَّ له أن يَعْتقدَ ما شاءَ، فإنَّه يَجِبُ أن يُسْتتاب، فإنْ تابَ وإلَّا قُتِلَ كافرًا مرتدًّا؛ قالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران:٨٥].

وهَذَا الشَّخص الَّذي كَتَب المَلْحوظات إِذَا كانَ يَرَىٰ جوازَ حُريَّة الاعْتِقَادِ الخَاص، فهُوَ مِثْل مَنْ قَرَّروا هَذَا القرارَ في الحُكْم، وَلْيَتُبْ إِلَىٰ ربِّه من قَوْل البَاطِلِ.

اللَّهمَّ إنِّي أَحْتَسبُ عِنْدَكَ ما أَصَابَني من جَرَّاء قَوْلَة الحقِّ؛ فَاجْعَل ذَلِكَ خالصًا لوَجْهك، ومَقْصودًا به مَا لَدَيك.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه



حوار مع الحلبي

كلام فضيلة الشيخ علي الحلبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، والصَّلاة والسَّلام علىٰ رَسُول الله، **وبعد:**

قَبْل صَلَاة المَغْرب، وأنا متَّجهٌ إلىٰ هُنَا لإِقَامة هَذَا اللِّقاء المُبَارك؛ اتَّصل بي بَعْض الإخوة، وقَرَؤوا عليَّ فَتْوىٰ منقولةً في بَعْض صَفَحات الإنترنت عن فَضِيلَةِ الشَّيخ أحمد بن يحيىٰ النَّجمي حفظه الله تَبَارك وتَعَالىٰ، ويَبْدو أَنَّ الفَتْوىٰ قريبةٌ منذ ثَلَاثة أيَّامٍ فقط (يوم الإثنين)، فيَقُول السَّائل: هَلْ تَنْصحونَنا بأَخْذ العِلْمِ من مَشَايخ الأردن في العقيدة؛ وهُمْ شُيُوخ مَرْكز الألبانيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؟

فأَجَابَ فضيلةُ الشَّيخ:

هَؤُلَاءِ مَعْدُودونَ من السَّلفيِّين؛ ولكن نقلت عَنْهم (أي: السائل) أَنَّهم يُؤيِّدون أَبِي الحَسَن -هَكَذا في النُّسخة الَّتي بَيْنَ يَدَي، والصَّواب: أبا الحَسَن، واللهُ أَعْلم- ولكن نقل عنهم أَنَّهم يُؤيِّدون أبا الحَسَن، ويُؤيِّدون المغراوي، ويُزكُّونَهم، ومَنْ يُزكِّي المغراوي التَّكفيريَّ؛ فإِنَّ عَلَيه مُلَاحظات، ولا نَسْتطِيعُ أَنْ نقولَ فِيهِ أَنَّه يُؤخَذ عَنْهم العلم. انتهىٰ كلامُهُ، حفظه الله.

الحَقِيقَة: أنا تأمَّلت، وتَردَّدتُ أَنْ أُعلِّقَ علىٰ هَذِهِ الفَتْوىٰ، والشَّيخ من أَهْل العِلْمِ الأَفَاضل، ولا نُزكِّيهمْ عَلَىٰ الله، والْتَقينَا به في بَعْض سَنَوات الحجِّ؛ قَبْل حَوَالي سبع أو ثماني سنواتٍ؛ وهو مَعْروفٌ في نُصْرة السُّنَّة، والعقيدة، والمنهج، ولله الحمد، كُتبُهُ نَحْرص عَلَيها، وندلُّ عَلَيها، وعلمُهُ معروفٌ؛ لَكِنْ لَيْس من شَرْط العالم -كَمَا هو بَدَهيٌّ- أن يصيبَ في كلِّ ما يقول، فكلُّ بني آدم خَطَّاءٌ، وخَيْر الخَطَّائينَ التَّوابونَ، ونَحْسب أنَّ خطأ العالم في اجتهادِهِ، وباجتهادِهِ هو مأجورٌ عَلَيه غير مَأْزورٍ؛ لكنَّه أجرٌ واحدٌ دون الأَجْرَين إن شاء الله.

وأَنَا أَعْتقدُ أنَّ هَذِهِ الفَتْوىٰ فيها ما فيها؛ أمَّا أنَّنا مَعْدُودونَ من السَّلفيِّين؛ فالحمد لله، ذَلِكَ من فَضْل الله.

ونَحْن نَدْعو إلىٰ الدَّعوة السَّلفيَّة، والعقيدة السَّلفيَّة، ونُؤازِرُ مَشَايخنا في كلِّ مكانٍ؛ لا يَمْنعُنَا مِنْهم جُغْرافيَّةٌ، ولا حُدُودٌ، ولا ألوانٌ، ولا أسماءٌ.

ونَعْتقد أنَّ الوَلَاءَ والبراءَ علىٰ المَنْهج والعَقِيدَةِ، ورُدُودنا عَلَىٰ الحِزْبيِّينَ، والتَّكْفيريِّينَ، ومَنْ لَفَّ لَفَّهم أكثر من أن تُذْكَر في هَذَا المَقَام مع اسْتِغْفارِ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا أنَّه قال الشَّيخ: ولكن نقلت عنهم... يعني: أنَّ السَّائل نقل لهم عنَّا-

أَنَّنا نُؤيِّد أبا الحسن والمغراوي، ونُزكِّيهمْ.

وهَذَا في الحَقِيقَةِ كلامٌ غَيْر صحيحٍ؛ نَحْن ننتقد أبا الحَسَن، ونَنْتقد المغراوي فِيمَا أَخْطؤوا فيه، ونَحْن بيَّنَّا ما عندهم من مُلَاحظاتٍ؛ لكن لا يُمْكن أن نَرْضىٰ لأَنْفُسِنَا أَنْ نكونَ نُسْخةً طبق الأَصْل عن أيِّ إنسانٍ كانَ، مَهْما كان وزنُهُ، ومَهْما عَلَا اسمُهُ؛ حتَّىٰ شيخنا الألباني رَحِمَهُ اللهُ لَمْ نَكُنْ لنُقلِّده، ولَمْ نَكُنْ لنَتَّبع قوله هَكَذا في هَذِهِ المَسَائل.

وبخَاصَّةٍ أنَّ هُنَاك من كِبَارِ المَشَايخ في بِلَادِ الحَرَمين الشَّريفينِ؛ مَنْ لا يَزَال يُؤيِّد أبا الحَسَن، ويُؤيِّد المغراوي، ويُزكُّونهم؛ فهَلْ يَعْني يَسْتطيعُ السَّائلُ أو المجيبُ -حَفِظَ الله الجميعَ- أن يُعمِّموا هَذِهِ الفَتْوىٰ بأَنَّ مَنْ عليه هَذِهِ المُلَاحظة لا يُؤخَذ عنه العِلْمُ؟! حَتَّىٰ لو كانَ من كِبَارِ المَشَائخ؟! ولا أُرِيدُ أَنْ أُسمِّي في هَذَا المقام؛ لكن مَعْروفٌ أَسْماء المَشَايخ الكِبَارِ الَّذين لا يَسْتطيع أحدٌ التَّشْكيكَ فيهم؛ مَعْروفٌ ثَنَاؤهم علىٰ هَذَا أو ذَاكَ، وَفَّقَ اللهُ الجميعَ.

لكن قَدْ تكونُ نقطةُ الخلاف أَنَّا مع مُلَاحَظاتنا علىٰ أبي الحَسَن، وعلىٰ المغراوي، وقَدْ وَاجَهْناهُمَا في بَعْض الأَمْر؛ أنَّنا لا نُخْرجُهمْ من السَّلفيَّة؛ فهَذِهِ قَضيَّةٌ ثانيةٌ؛ نَحْن إِخْرَاجنا من السَّلفيَّة لزيدٍ أو عمروٍ لا يَنْبغي أن يكونَ مَبْنيًّا علىٰ التَّقليد، ولا يَنْبغي أن يكونَ مَبْنيًّا علىٰ الإمعيَّة، وإنَّما يَنْبغي أن يكونَ مَبْنيًّا عَلَىٰ العِلْمِ، وعَلَىٰ الدِّين، وعلىٰ الحُجَّة؛ فإذا ظَهَر لنا الدَّليلُ، وبَانَتْ لَنا

الحُجَّة؛ فإِنْ شاء الله لن نُكَابرَ، ولَنْ نَسْتكبرَ، ولَنْ نَظْلم أنفسنا بمُنَاقضة الحقِّ، ومُخَالفة أَهْل العِلْمِ؛ لكن لا يَرْضىٰ عالمٌ سلفيٌّ سُنِّيٌّ يَدْعو إلىٰ الكِتَابِ والسُّنَّة، ويَنْبذ التَّقليد والإمعيَّة، لا أظنُّ أحدًا من هَذَا الصِّنْف يَرْضىٰ أن يتَّبع قوله أحدٌ من النَّاس دون أن يكونَ منه القَنَاعة الشَّرعيَّة في هَذَا القول؛ فما ظَهَر لك قَدْ لا يَظْهر لي، وما ظَهَر لي قَدْ لا يَظْهر لك.

ويَنْبَغِي أَنْ نَتوَاصىٰ بالحقِّ، ونَتوَاصىٰ بالصَّبر؛ فإذا ضَاقَت الأُمُورُ، واخْتَلفنا في فلانٍ؛ فلا يَجُوز ألبتَّة أَنْ نَجْعلَ اخْتِلَافَنا في غَيْرنا سببًا للاخْتِلَافِ بَيْننا، وإلَّا كانَ سبيلًا كبيرًا يَسْتفيد منه المُخَالفونَ أَكْثَر ما يَسْتفيدُونَ، وهَذِهِ نقطةٌ كُبْرىٰ للتَّاريخ.

إنَّ كثيرًا من الخِلَافِ الَّذي جَرَىٰ في السَّنَوات الأخيرة بَيْنَ السَّلفيِّين؛ كان أكثر المُسْتفيدِينَ منه –وللأَسَف– هُمُ المُخَالفونَ من أَهْلِ البِدَعِ، ومِنَ الحِزْبيِّينَ، ومِنَ التَّكْفيريِّينَ، ومِنَ السُّروريِّين، ومن القُطْبيِّينَ.

أظنُّ أنَّ ما جَرَىٰ حَوْل المغراوي، وأبي الحَسَن؛ وهَذِهِ المَسَائل يَنْبغي أن تُطْوَىٰ الآن بعد هَذِهِ السَّنوات؛ لا أقول يُطْوىٰ كتَحْقيقِ مَسَائل عِلميَّة مَنْهجيَّة عَقَائديَّة؛ فقَدْ حُقِّقتْ، والحَمْدُ لله، وظَهَر الصَّوابُ؛ لكن لا يَنْبغي أن يستمرَّ الأَمْرُ في الامْتِحَانِ للأَشْخَاص، وامْتِحَان النَّاس، وبثِّ الفُرْقةِ بَيْنهم عَلَىٰ هَذَا وذَاكَ.

فمِثْلُ هَذَا الامْتِحَانِ لا يَكُونُ عَلَىٰ مَنِ اتَّفقَتْ كلمة أَهْل السُّنَّة وعُلَمائهم عَلَيهم؛ نقدًا وطعنًا، أو ثناءً، أو مدحًا.

ولا أظنُّ أنَّ الأمرَ كذَلِكَ في هَذَيْنِ، أو مَنْ لفَّ لَفَّهما، وأُكَرِّر أنَّ هَذَا القولَ مِنِّي لا يَعْني التَّهاونَ في تَحْقيق الحقِّ في المَسَائل الَّتي انْتقدوا فِيهَا؛ بَلْ نَحْن نُبيِّنها، ونُنْكرها، ونَردُّها، ونُبْطلها، ولكن يَنْبغي أَنْ يكونَ ذَلِكَ كلُّه في باب الحِرْصِ، والشَّفَقة عَلَيهم؛ حتَّىٰ يَرْجعوا إلىٰ الحقِّ فِيمَا خَالَفونا فيه، وخَالَفوا مَشَايخنا؛ وأظنُّ أنَّ هَذَا كفايةٌ، وإِنْ كنت قَدْ أَطَلْتُ شَيْئًا ما؛ لكن أَرْجُو أن يكونَ فيه الخيرُ، وأَنْ يكونَ فيه التَّوفيقُ.

علي حسن الحلبي

حوار مع فضيلة الشيخ علي الحلبي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، والصَّلاة والسَّلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ، **وبَعْد:**

فقَدْ وَصَلتْ إليَّ أوراقٌ من فضيلة الشَّيخ علِي حسن عبد الحميد الحلبي يظهر أنَّها مَأْخوذةٌ من الإنترنت، قَالَ فِيهَا: «قَبْل صلاة المغرب، وأنا متَّجهٌ إلىٰ هنا لإقَامةِ هَذَا اللِّقاء المُبَارك؛ اتَّصَل بي بَعْضُ الإخوة، وقَرَؤوا علَيَّ فتوىٰ مَنْقولة في بَعْض صَفَحات الإنترنت عن فضيلة الشَّيخ أحمد بن يحيىٰ النَّجمي حفظه الله تَبَارك وتَعَالىٰ، ويَبْدو أنَّ الفَتْوىٰ قريبةٌ منذ ثَلَاثة أيَّامٍ فقط (يوم الإثنين)، فيَقُول السَّائل: هَلْ تَنْصحُونَنا بأَخْذ العِلْمِ من مَشَايخ الأردن في العقيدة؛ وهم شُيُوخ مَرْكز الألبانيِّ رَحِمَهُ اللهُ؟ **فأَجَاب فضيلة الشَّيخ:**

«هَؤُلَاءِ مَعْدُودونَ من السَّلفيِّين؛ ولكن نقلت عَنْهم (أي: السائل) أنَّهم يُؤيِّدون أَبِي الحَسَن -هَكَذا في النُّسخة الَّتي بَيْنَ يَدَي، والصَّواب: أبا الحَسَن، واللهُ أَعْلم- ولكن نقل عنهم أنَّهم يُؤيِّدون أبا الحَسَن، ويُؤيِّدون المغراوي، ويُزكُّونَهم، ومَنْ يُزكِّي المغراوي التَّكفيريَّ؛ فإنَّ عَلَيه مُلَاحظات، ولا

نَسْتطِيعُ أَنْ نقولَ فِيهِ أَنَّه يُؤخَذ عَنْهم العلم». انتهىٰ كلامُهُ، حفظه الله.

ثمَّ قال: «الحَقِيقَة أنا تأمَّلت، وتَردَّدتُ أَنْ أُعلِّقَ علىٰ هَذِهِ الفَتْوىٰ، والشَّيخ من أَهْل العِلْمِ الأَفَاضل، ولا نُزكِّيهمْ عَلَىٰ الله، والْتَقينَا به في بَعْض سَنَوات الحجِّ؛ قَبْل حَوَالي سبع أو ثماني سنواتٍ؛ وهو مَعْروفٌ في نُصْرة السُّنَّة، والعقيدة، والمنهج، ولله الحمد، كُتبُهُ نَحْرص عَلَيها، وندلُّ عَلَيها، وعلمُهُ معروفٌ؛ لَكِنْ لَيْس من شَرْط العالم -كَما هو بَدَهيٌّ- أن يصيبَ في كلِّ ما يقول، فكلُّ بني آدم خَطَّاءٌ، وخَيْر الخَطَّائينَ التَّوابونَ، ونَحْسب أنَّ خطأ العالم في اجتهادِهِ، وباجتهادِهِ هو مأجورٌ عَلَيه غير مَأْزورٍ؛ لكنَّه أجرٌ واحدٌ دون الأجرين إن شاء الله، وأَنَا أَعْتقدُ أنَّ هَذِهِ الفَتْوىٰ فيها ما فيها؛ أمَّا أنَّنا مَعْدُودونَ من السَّلفيِّين؛ فالحمد لله، ذَلِكَ من فَضْل الله، ونَحْن نَدْعو إلىٰ الدَّعوة السَّلفيَّة، والعقيدة السَّلفيَّة، ونُؤازِرُ مَشَايخنا في كلِّ مكانٍ؛ لا يَمْنعُنَا مِنْهم جُغْرافيَّةٌ، ولا حُدُودٌ، ولا ألوانٌ، ولا أسماءٌ، ونَعْتقد أنَّ الوَلَاءَ والبراءَ علىٰ المَنْهج والعَقِيدَةِ».اهـ.

وأَقُول: هَذَا ما نَعْتقدُهُ، ونَدِينُ الله به، ونَأْخُذُ أَنْفسنا بالعَمَل عليه أخذًا بتَوْجيهات رَبِّنا؛ حيث يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٠].

والنَّبيُّ ﷺ يقول: «**المُؤْمنُ للمُؤْمنِ كالبُنْيانِ يشدُّ بعضه بعضًا**»، رَوَاه مسلمٌ عن أبي موسىٰ رضي الله عنه(١).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٦)، ومسلم (٢٥٨٥).

ويَقُول: «**مَثَل المُؤْمِنِينَ فِي تَوادِّهم، وتَرَاحمهم، وتَعَاطفهم مثل الجَسَد إذَا اشْتَكىٰ منه عضوٌ تَدَاعىٰ له سائرُ الجَسَد بالسَّهَر والحُمَّىٰ**»، رَوَاه مسلمٌ عن النُّعْمان بن بشيرٍ(١).

أمَّا قولي: «وَلَا نَسْتطيعُ أَنْ نَقُولَ فيه: إنَّه يُؤخَذ عنهم العلم»، فذَاكَ ما رَأَيت أنَّه الوَاجِبُ عليَّ بحَسَب ما عندي من العِلْم في ذَلِكَ الوَقْت؛ لأنَّ الشَّبابَ السَّلفيِّين في المغرب أَرْسَلوا لي نشرةً يذكرون فيها ما لُوحِظَ علىٰ المغراوي من وُقُوعِهِ في التَّكْفير، وذَكَروا أسماء علماء أُرْسِلَتْ إليهم كَمَا أُرْسِلَتْ إليَّ، والشَّيخ علي حسن منهم؛ وهَذِهِ النَّشْرة مَلِيئةٌ بما يدلُّ علىٰ أنَّ المغراوي تَكْفيريٌّ، ويُسمِّي الَّذين يأتون بالمُغنِّين للزَّفاف يُسمِّيهم: عُجُولًا، ويَخْلط بين المُكفِّر، وغير المُكفِّر، ويَجْعلها كلَّها مُكفِّرةً؛ فحينما بَلَغني أنَّه يُؤيِّد المغراوي، ويُثْني عليه، الحقيقةُ أنِّي فُوجئتُ؛ فإذا كان أنت -يا شيخ عَلَي- تقول: إنَّك لا تُقرُّهُ، ولا تُؤيِّده، وقَدْ نصحتَه هو وأبا الحسن.

أَقُولُ: كان يَنْبغي أن تُبْدي تَبرُّؤكَ منه، وغَضَبك عليه؛ أمَّا كَوْنك لَمْ تُبْدِ غَضَبك عليه، ولا امْتِعَاضك من اتِّجاهِهِ الخارجيِّ السَّيِّئ؛ فأنا لا أُلَامُ علىٰ ما قُلْتُه، واللهُ يَعْلم أنِّي ما قصدتُ غير إِرْضَاء ربِّي ﷻ، فأَهْلُ السُّنَّة الرَّابطةُ بَيْنهم هي السُّنَّة، والسَّيْر عليها، والمُوَالاة، والمُعَاداة من أَجْلها، ويَعْلم الله أنِّي لَمْ أَقْصِدْ بقَوْلي إرضاء أحدٍ غير ربِّي جلَّ شأنه، وعزَّ سلطانُهُ، ولست أُزكِّي نفسي من الوُقُوع في الخطإ أحيانًا؛ شَأْنِي شأنَ غَيْري من البَشَر.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨٦).

وقَوْل الشَّيخ علي حَسَن الحلبي حفظه الله: «ونُؤازِرُ مَشَايخنا في كلِّ مكانٍ؛ لا يَمْنعُنَا مِنْهم جُغْرافيَّةٌ، ولا حُدُودٌ، ولا ألوانٌ، ولا أسماءٌ، ونَعْتقد أنَّ الوَلَاءَ والبراءَ علىٰ المَنْهج والعَقِيدَةِ»:

وأقول: هَذَا هُوَ الوَاجِبُ، فمَنْ قَامَ به نَجَا، ومَنْ قَصَّر فيه فَسَيجد مَغبَّة ذَلِكَ التَّقصير، إلَّا أنَّ تِلْكَ المُؤازَرة يجب أن تَكُونَ مُقيَّدةً بما يَأْتِي؛ وهو قَوْلنا: «ما دَامُوا علىٰ المَنْهج الصَّحيح، والاتِّجاه السَّليم؛ فإِنْ حَصَل من أَحَدٍ مِنْهم جُنُوحٌ عن المَنْهج الصَّحيح، أو مَيْلٌ عن الاتِّجاه السَّليم، وَجَب نُصْحُهُ، وإشعارُهُ بخَطَئِهِ؛ لعلَّه يَتُوب، ويُنِيبُ؛ فإِنْ فَعَل، فهو علىٰ مكانتِهِ الأُولَىٰ عند أهل السُّنَّة.

وقوله حفظه الله: «ورُدُودنا عَلَىٰ الحِزْبيِّينَ، والتَّكْفيريِّينَ، ومَنْ لَفَّ لَفَّهم أكثر من أن تُذْكَر في هَذَا المَقَام مع اسْتِغْفارِ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ».

وأقول: هَذَا هو الوَاجِبُ عَلَينا جميعًا، والله تَعَالىٰ يَقُول: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [آل عمران:١١٥].

فَمَا فَعَله الإِنْسانُ لله، فلَنْ يَضِيعَ عند الله؛ بَلْ هو مَحْفوظٌ لَدَيه، ومُدَّخرٌ عنده؛ قال تَعَالىٰ: ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

أمَّا قولُهُ وَفَّقه الله: «أمَّا أنَّه قال الشَّيخ: ولكن نقلت عنهم... يعني: أنَّ السَّائل نقل لهم عنَّا أنَّنا نُؤيِّد أبا الحَسَن والمغراوي، ونُزكِّيهمْ؛ وهَذَا في الحَقِيقَةِ كلامٌ غَيْر صحيحٍ؛ نَحْن ننتقد أبا الحَسَن، ونَنْتقد المغراوي فِيمَا

أَخْطؤوا فيه، ونَحْن بيَّنَّا ما عندهم من مُلَاحظاتٍ»:

وأَقُول: إِنْ كانَ ما قُلْتم حقًّا أَنَّكم أَنْكَرتُمْ عَلَيهم، ولَمْ يَقْبلوا؛ فَلِمَ لَمْ تُظْهروا خَطَأَهُمْ، وتُبيِّنوه أمامَ النَّاس، وتَتبرَّؤوا منهم؟

ثانيًا: نَحْن ما زِلْنَا نَسْمع أنَّ مَشَايخَ الأردن ما زَالُوا يَسْتقبلونَ المُبْتدعةَ؛ أبا الحسن المأربي، والمغراوي، وقَدْ سُئِلْنا كثيرًا عن ذَلِكَ؛ فقُلْنا: إِنْ كانَ ما قِيلَ حقًّا أنَّ علي بن حسن الحلبي، وسليم بن عيد الهلالي ما زَالُوا يُؤيِّدونَ أبا الحَسَن المأربي، ومُحمَّد بن عبد الرَّحمن المغراوي؛ فنَحْن لا نَسْتطيعُ أَنْ نأمرَ بالأَخْذ عنهم؛ لأنَّا نَقْرأ عن السَّلَف أنَّهم يَقُولونَ: «مَنْ أيَّد المبتدعَ، ثمَّ نُصِح ولَمْ يقبل؛ أُلْحِقَ به في الهَجْر له، وعَدَم الانْبِسَاطِ إِلَيْهِ، وعَدَم الأَخْذ عَنْه؛ فنَحْن لَمْ نقل شيئًا من عِنْدِنَا؛ لقَدْ قالَ عَبْد الله بن مُحمَّد الضَّعيف: «قَعَدُ الخَوَارجِ أَخْبَثُ الخَوَارج»[1].

قَالَ ابْنُ بطة في الأثر تحت رقم (٤١٩): «رَوَىٰ بِسَنَده إِلَىٰ الأَعْمَشِ قَالَ:

---

(١) أخرجه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص٢٧١).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي مقدمة «فتح الباري» (ص٤٣٢): «**القَعديَّة**: قومٌ من الخوارج كانوا يقولون بقولِهم، ولا يرون الخروج، بل يُزينونه».

وَذكر فِي «الإصابة» (٥/ ٣٠٣) أن عِمران بن حِطَّان: «تابعيٌّ مشهور، وَكَان من رؤوس الخوارج من القعدية -بفتحتين- وهم الذين يُحسِّنون لغيرهم الخروج عَلَىٰ المسلمين، ولا يُبَاشرون القتال، قَالَ المبرد، وقيل القَعَدية: لا يرون الحرب، وإن كانوا يُزينونه».

وقال في «التهذيب» (٤/ ٣٩٨) فِي ترجمة عمران: «**والقَعَد**: الخوارج كانوا لا يرون الحرب، بل يُنكرون عَلَىٰ أمراء الجَوْر حسب الطاقة، ويَدعون إلىٰ رأيهم، ويزينون مع ذَلِكَ الخروج، ويُحسنونه».

كَانُوا لَا يَسْأَلونَ عن الرَّجُل بَعْد ثلاثٍ: مَمْشَاه، ومُدْخَله، وإِلْفه مِنَ النَّاس».

وقَالَ أيضًا تحت رقم (٤٢٠): «رَوَىٰ بسَنَده إلىٰ مُحمَّد بن سهم؛ قالَ: سمعتُ بَقيَّة قال: كانَ الأَوْزاعيُّ يَقُول: مَنْ سَتَر عنَّا بِدْعتَه، لَمْ تَخْفَ عَلَينا أُلفتُهُ».

وقَالَ أيضًا أثرًا برقم (٤٢١): «بِسَنَدِهِ إلىٰ يَحْيىٰ بن سعيد القَطَّان يَقُول: لمَّا قَدِمَ سُفْيانُ الثَّوريُّ البصرةَ، جَعَل يَنْظر إلىٰ أمر الرَّبيع بن صبيح، وقَدْره عند النَّاس؛ سأل: أيُّ شيءٍ مَذْهبُهُ؟ قالوا: ما مذهبُهُ إلَّا السُّنَّة؛ قال: مَنْ بِطَانتُهُ؟ قالوا: القَدَريَّة؛ قال: هو قدريٌّ.

قال الشَّيخ (يعني: ابن بطة): رَحْمةُ الله علىٰ سُفْيان الثَّوريِّ؛ لقَدْ نَطَق بالحِكْمةِ فصَدَق، وقَالَ بعِلْمٍ فوَافَق الكتابَ والسُّنَّة، وما تُوجِبُهُ الحِكْمة، ويُدْركه العِيَان، ويَعْرفه أَهْلُ البَصِيرَةِ والبَيَانِ، قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ﴾.

وقَالَ الإمامُ ابْنُ بَطَّة -أيضًا- تحت رقم (٤٢٢): «بسَنَدِهِ حَدَّثنا الأَصْمعيُّ؛ قالَ: سمعتُ العَبَّاس بن الفرج الرياشي؛ قالَ: حَدَّثنا الأصمعيُّ؛ قالَ: سمعتُ بَعْضَ فُقَهاءِ المَدِينَةِ يَقُول: إِذَا تَلَاحمت بالقُلُوب النِّسبة؛ تَوَاصلَتْ بالأَبْدانِ الصُّحْبة.

قال الشَّيخ (يعني: ابن بطة): وبِهَذَا جاءت السُّنَّة».

ثمَّ رَوَىٰ حديثًا من طُرُقٍ برقم (٤٢٣ — ٤٢٦): «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجنَّدة، فمَا تَعَارف منها ائْتَلَف، وما تَناكَر مِنْهَا اخْتلَفَ**»، وقَدْ ذَكَره الألبانيُّ في «صحيح

الجامع» برقم (٢٧٦٥)، وقال (خ) عن عائشة (حم) (م) (د) عن أبي هُرَيرة (طب)، عَنِ ابْنِ مَسْعودٍ، وَقَالَ: «صَحِيح».

وبالجُمْلة، فإنَّ الأدلَّة من الكِتَابِ والسُّنَّة، وعَمَل السَّلَف الصَّالح أنَّ مَنْ آوَىٰ أَهْل البِدَعِ، أو جَالَسهم، أو آكَلَهم وشَارَبهم، أو سَافَر مَعَهم مختارًا؛ فإنَّه يلْحق بهم؛ لا سِيَّما إذَا نُصِحَ، وأَصرَّ عَلَىٰ ما هُوَ عَلَيه حتَّىٰ ولَوْ زَعَم أنَّه إنَّما جَالَسَهم ليُنَاصِحهُمْ؛ لا سِيَّما والمغراوي نَزْعتُهُ خَارجيَّةٌ وَاضِحَةٌ في النَّشرة الَّتي أُرْسِلَتْ إلَينا.

ثالثًا: أنَّكم لَوْ أَنْكَرتم عَلَيهم إِنْكَارًا علنيًّا، ولَمْ تَسْتقبلوهم لذُكِرَ ذَلِكَ، ولما تَنَاقل النَّاسُ أنَّكم تُؤيِّدونَهمْ، وأنَّكم رَاضُونَ عَنْهم.

أَمَّا قَوْل الشَّيخ وَفَّقه الله: «لكن لا يُمْكن أن نَرْضىٰ لأَنْفُسِنَا أَنْ نكونَ نُسْخةً طبق الأَصْل عن أيِّ إنسانٍ كانَ، مَهْما كان وزنُهُ، ومَهْما عَلَا اسمُهُ؛ حتَّىٰ شيخنا الألباني رَحِمَهُ اللهُ لَمْ نَكُنْ لنُقلِّده».

وأقول: أولاً: مَنْ هُو الَّذِي كلَّفكم بِهَذَا؟

وثانيًا: مَنْ وَافَق شخصًا لكونِهِ رأىٰ أنَّ الدَّليلَ معه، فإنَّه لا يُعَدُّ موافقًا للشَّخص، ولكنَّه يُعَدُّ موافقًا للدَّليل؛ وهَذَا هو التَّقْليد المُبَاح.

واللهُ تَعَالىٰ أَخْبَرنا أنَّ المؤمنينَ سَبِيلُهمْ واحدٌ، وأنَّه يَتبع بَعْضُهم بعضًا في الحقِّ، ويَسْتغفر آخرُهم لأوَّلهم؛ فقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء:١١٥]، وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم

بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الطور: ٢١]، وَقَال تَعَالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠].

فلَيْسَ أحدٌ مِنَ المُؤْمِنِينَ أو من العُلَماءِ مُسْتقلًّا بنفسِهِ، ولكن يَتَّبع بَعْضهم بعضًا عَلَىٰ العَقِيدَةِ والأَحْكام الشَّرعيَّة، قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٢٣﴾ [النحل: ١٢٣]، وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وبالجملة، فمَنِ اتَّبع شخصًا في قولٍ أو أقوالٍ، فإنَّه لا يُقَال: إنَّه صَارَ نُسْخةً طِبْقَ الأَصْل من فُلَانٍ.

أمَّا الشَّيخ الألبانيُّ فهُوَ شَيْخُنا جميعًا، كلُّنا تَتَلْمذنا، ونَتتلْمَذ علىٰ كُتُبِهِ رَحِمَهُ اللهُ، وإِنْ كنَّا قَدْ نُخَالفه في بَعْض الآراء أحيانًا، ونُدَافع عنه إِذَا ظُلِمَ، ولي رسالةٌ سَمَّيتها: «**ردُّ المَيْن والكَذِب والتَّهْويش الَّذي لَفَّقه علىٰ فضيلة الشَّيخ الألبانيِّ مُوسىٰ الدُّويش**»، طبعت ضمن الجزء الثَّاني من «الفَتَاوىٰ الجَليَّة عن المَنَاهج الدَّعويَّة»، ورَدَدت علىٰ مَنْ زَعَموا أو يَزْعمونَ أنَّ الألبانيَّ مرجئٌ، كَبُرتْ كلمةً قَالُوها؛ وكذبةٌ اخْتَلَقوها، ولَمْ أَفْعَل ذلك تزلُّفًا إلىٰ أحدٍ، ولا تَضَامنًا مع أحدٍ، ولكن اتِّباعًا للحقِّ، وتأييدًا له، وإنِّي لأَحْمَد اللهَ، وأَشْكُرُه علىٰ تَوْفيقِهِ، وتَسْديدِهِ، وأسأَلُهُ أَنْ يَرْزقني أنا وإِخْوانِي السَّلفيِّينَ السَّائرين علىٰ العَقِيدَةِ الصَّحيحة؛ عقيدة أَهْل السُّنَّة والجَمَاعة، والتَّمشِّي مَعَ الدَّليل في كلِّ مسألةٍ من مَسَائل الدِّين؛ نَسْأل اللهَ أن يُثبِّتنا علىٰ الحقِّ حتَّىٰ نَلْقاه، ونَعُوذُ به من الفِتَنِ ما ظَهَر منها، وما بَطَن.

ثمَّ قالَ وَفَّقه الله: «وبخَاصَّةٍ أنَّ هُنَاك من كِبَارِ المَشَايخ في بِلَادِ الحَرَمين الشَّريفينِ؛ مَنْ لا يَزَال يُؤيِّد أبا الحَسَن، ويُؤيِّد المغراوي، ويُزكُّونهم؛ فهَلْ يَعْني يَسْتطيعُ السَّائلُ أو المجيبُ -حَفِظَ الله الجميعَ- أن يُعمِّموا هَذِهِ الفَتْوىٰ بأنَّ مَنْ عليه هَذِهِ المُلَاحظة لا يُؤخَذ عنه العِلْمُ؟!حَتَّىٰ لو كانَ من كِبَارِ المَشَائخ؟! ولا أُرِيدُ أَنْ أُسمِّي في هَذَا المقام؛ لكن مَعْروفٌ أَسْماء المَشَايخ الكِبَارِ الَّذين لا يَسْتطيع أحدٌ التَّشْكيكَ فيهم».اهـ.

وأَقُول أَوَّلاً: ما كلُّ مَنْ في بِلَادِ الحَرَمينِ عَلَىٰ عقيدةٍ واحدةٍ؛ بَلْ مِنْهم الحِزْبيُّ المُتستِّر، ومِنْهم السُّنيُّ الَّذي لا يريد أن يُجَابه أحدًا، ومِنْهم السَّلفيُّ الَّذي أَخَذ نَفْسه بأَنْ يقولَ كلمةَ الحقِّ ما دَامَتِ المَصْلحةُ مَضْمونةً في قَوْلها، ثمَّ سمِّ لَنَا هَؤُلاء المَشَائخ حتَّىٰ نُنَاصحهم، وأَعْتقِدُ أنَّ مَنْ يُؤيِّدهم ويُزكِّيهم -إِنْ كانوا سَلفيِّين- أَعْتقدُ أنَّهم لَمْ يَقْرؤوا، ولَمْ يَقِفُوا علىٰ ضَلَالاتِ هَذَيْنِ الرَّجلينِ، وَلَا يَجُوز لكَ أَنْ تحتجَّ بِهِمْ، وقَدْ عَرفت ما عند هَذَين الرَّجلينِ من الانْحِرَافِ؛ بَلْ يَجِبُ عَلَيك مُنَاصحتُهُمْ، وَالابْتِعَادُ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ.

ثانيًا: ومَنْ أَثْنَىٰ علىٰ المغراوي بَعْد أَن عَلِمَ نزعته الخَارجيَّة يَجِبُ أن يَلْحق به، ولا أَعْلَمُ أنَّ أحدًا من أهل السُّنَّة المَعْروفِينَ سيَتوقَّف عَنْ إلحاقِهِ به.

ثالثًا: أنَّ أَهْلَ السُّنَّة إنَّما نَالُوا ما نَالُوا من الشَّرَف، والتَّقدُّم بما هم عَلَيه من الاستقامة علىٰ الحقِّ، والسَّيْر مع الدَّليل، وعَلَىٰ فَهْم السَّلَف الصَّالح؛ فلا أَتصوَّر أنَّ أحدًا منهم سيُجَامل أحدًا من النَّاس في دين الله.

ثمَّ إنَّ قولَ الشَّيخ وَفَّقه الله: «فهَلْ يَعْني يَسْتطيعُ السَّائلُ أو المجيبُ - حَفِظَ الله الجميعَ- أن يُعمِّموا هَذِهِ الفَتْوىٰ بأنَّ مَنْ عليه هَذِهِ المُلَاحظة لا يُؤخَذ عنه العِلْمُ؟! حَتَّىٰ لو كانَ من كِبَارِ المَشَائخ؟!»:

وأقول: نَعَمْ، وأنَا أُعْلِنُها صريحةً بأنَّ مَنْ يَقُول بقَوْل الخَوَارج لَا يَجُوز أَنْ يُؤخَذ عنه العِلْمُ كائنًا مَنْ كانَ، وهَلْ وَقَعنا فيما وَقَعنا فيه، ووجد فينا المُفجِّرون، والمُكفِّرون، والمُدمِّرون إلَّا بسَبَبِ تَتلْمُذهم عَلَىٰ مَنْ يَقُولُونَ بقَوْل الخَوَارج، وعَلَىٰ كتب مَنْ يَقُول بقَوْل الخَوَارج، وهَلْ هَذِهِ المُلَاحظة بسيطةٌ؛ أَلَمْ يَقُل النَّبيُّ ﷺ: «**يَخْرج أقوامٌ في آخِر الزَّمان حُدَثاء الأَسْنان، سُفَهاء الأَحْلام**(١)**، يَقُولُونَ من قَوْل خَيْر البَرِيَّة، يَمْرقُونَ من الدِّين كَمَا يَمْرقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة، يَقْرؤونَ القرآنَ يَحْسبون أَنَّه لَهُم، وهو عَلَيهم**»، رَوَاه البخاريُّ(٢).

وَفِي رِوَايةٍ له: «**لَئِنْ أَدْركتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهمْ قَتْلَ عادٍ**»(٣).

وَفِي رِوَايةٍ: «**قَتْلَ ثَمُود**»، رَوَاهما البخاريُّ ومسلمٌ(٤).

وَفِي رِوَايةٍ: «**شَرُّ قَتْلىٰ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاء**»(٥).

---

(١) «**حدثاء الأسنان**» جمع حديث السن، وهو الصغير. «**سفهاء الأحلام**»، أي: ضعفاء العقول. والسفهاء: جمع سفيه، وهو الطائش خفيف العقل.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥٧) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجها البخاري (٧٤٣٢) من حديث أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و«قتل عاد»، أي: قتلًا عامًّا مُستأصلًا، كما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ۝٨﴾ [الحاقة:٨].

(٤) أخرجها البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجها الترمذي (٣٠٠٠) من حديث أبي غالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحَسَّنه الألبانيُّ في «المشكاة» (٣٥٥٤).

وَفِي رِوَايةٍ: «**خَيْرُ قَتْلىٰ مَنْ قَتلُوه**»، رَوَاهما أَهْلُ السُّنَن(١).

وفي روايةٍ: «**أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهمْ فَاقْتُلُوهمْ؛ فإنَّ في قَتْلِهم أَجْرًا عند الله**»، رَوَاها البُخَاريُّ ومسلمٌ(٢).

وفي روايةٍ: «**كِلَابُ النَّار**»، كَمَا رَوَها ابْنُ مَاجَة في المُقدِّمة(٣).

أَبَعْدَ هَذِهِ الرِّواياتِ يُقَال: إنَّ هَذِهِ المُلَاحظةَ بَسِيطةٌ، وأنَّه لا يَنْبغي أَنْ يُقَال: إنَّه لا يُطْلَبُ العلمُ عَلَىٰ صَاحِبِها، أو أنَّ مَنْ قَالَ بهَذَا القَوْل سيُجَاملُهُ بَعْضُ النَّاس؟!

ثمَّ قالَ الشَّيخُ وَفَّقه اللهُ ورَزَقه إصابةَ الحَقِّ: «لكن قَدْ تكونُ نقطةُ الخلاف أنَّنا مع مُلَاحَظاتنا علىٰ أبي الحَسَن، وعلىٰ المغراوي -وقَدْ وَاجَهْناهُمَا في بَعْض الأَمْر- أنَّنا لا نُخْرجُهمْ من السَّلفيَّة؛ فهَذِهِ قَضيَّةٌ ثانيةٌ»:

وأقول: هَذَا اعْتِرافٌ من الشَّيْخ عليٍّ الحلبي بتَسَاهُلِهِمْ مَعَ المأربي، والمغراوي بأنَّه لَمْ يَكُنْ مِنْهم إِنْكارٌ جَدِّيٌّ يُفْهَم ذَلِكَ من قولِهِ: «وَقَدْ وَاجَهْناهُمَا في بَعْض الأمر»، أنَّ المُوَاجهةَ لَمْ تكُنْ جَديَّةً إِنْ كَانَتْ حَصَلتْ؛ وأنَا لا أُكذِّبُ الشَّيخ، ولكن لَعلَّها كانت بالهُوَيْنىٰ من غير جَرْحِ مَشَاعر، ولا

---

(١) أخرجها الترمذي (٣٠٠٠)، والبيهقيُّ في «الكبرىٰ» (١٦٧٨٣) من حديث أبي غالبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وحَسَّنه الألبانيُّ في «المشكاة» (٣٥٥٤).

(٢) أخرجها البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦) من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجها ابن ماجة (١٧٣) من حديث ابن أبي أوفىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح سنن ابن ماجة» (١٤٣).

إِثَارَة غَضَبٍ، والَّذي يَنْبغي هو أَنْ يَكُونَ غَضبُنَا لله قويًّا، وإِنْكَارُنا لِمَا يُغْضبه شديدًا.

وأمَّا قوله: «أنَّنا لا نُخْرِجُهمْ من السَّلفيَّة؛ فهَذِهِ قَضيَّةٌ ثانيةٌ»:

والصَّوابُ: أنَّنا لَمْ نُخْرجهم من السَّلفيَّة، وأقول: لِمَاذا لَمْ تُخْرجوهم من السَّلفيَّة مع وُضُوح بِدْعَتهِمْ، وغِلَظِهَا.

أمَّا المغراوي فَاقْرَؤوا النَّشرة الَّتي كتبت عليه من أشرطتِهِ بأَرْقَام الأَشْرطة، ويظهر واضحًا مِمَّا دُوِّن عليه أنَّه خارجيٌّ مُحْترقٌ، وأمَّا المأربي فالمُلَاحظُ عَلَيه بدعٌ أُخْرىٰ؛ وَهُو صَاحِبُ المغراوي، وصديقُهُ؛ فهَلْ فِي أَمْرهما إِشْكالٌ بَعْد هَذَا حَتَّىٰ تَتوقَّفوا في إِخْراجِهِمْ من السَّلفيَّة.

ما هُوَ فِكْرُ الخَوَارج؟

أَلَيْسَ هُوَ تَكْفير المُسْلمين؟

أَلَيْسَ هُوَ اسْتِبَاحةُ دِمَائِهمْ، وأَمْوَالِهمْ، وأَعْرَاضِهمْ؟

أَلَمْ يَسْتحلُّوا دَمَ عُثْمان ذي النُّورَين، وثَالِثِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِينَ؟

أَلَمْ يَسْتحلُّوا دمَ عليٍّ بن أبي طالبٍ رابعِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِينَ؟

أَلَمْ يَسْتحلُّوا دمَ عبد الله بن خبَّاب، ويَبْقروا بطنَ سُرِّيَّتِه الحُبْلىٰ؟

أَلَمْ يُعيَّن المُهَلَّب بن أبي صُفْرة لِقِتَالِ الخَوَارج في عَهْد بَنِي أُميَّة؟

أَلَمْ يَتكرَّر خُرُوجُ الخَوَارج في عَهْد بني العَبَّاس؟

أَلَمْ يَسْتحلُّوا دماءَ خِيَارِ المُؤْمنينَ في كلِّ زمانٍ؟

والآن أَلَا تَرَوْنَ ما وَقَع منهم من الغُلوِّ، والتَّكْفير، والتَّفْجير.

اسْتَقْرئوا كُتُبَ المَنَاهج الَّتي دَوَّنتْ آثَارَ السَّلَف؛ هَلْ تَجِدُونَ أحدًا من السَّلَف أَدْخَل الخوارجَ في المَنْهج السَّلفيِّ، وَعَدَّهم من أهلِهِ؟ أَمْ أَنَّهم ذَمُّوهم، وعَابُوهمْ، وجَعَلوهم من شِرَارِ المُبْتدعةِ.

ثمَّ قَالَ وَفَّقه اللهُ وأَلْهمه الصَّواب: «نَحْن إِخْرَاجُنَا من السَّلفيَّة لزيدٍ أو عمروٍ لا يَنْبغي أن يكونَ مَبْنيًّا علىٰ التَّقليد، ولا يَنْبغي أن يكونَ مَبْنيًّا علىٰ الإِمَّعِيَّة، وإنَّما يَنْبغي أن يكونَ مَبْنيًّا عَلَىٰ العِلْمِ، وعَلَىٰ الدِّين، وعلىٰ الحُجَّة؛ فإذا ظَهَر لنا الدَّليلُ، وبَانَتْ لَنا الحُجَّة؛ فإِنْ شاء الله لن نُكَابرَ، ولَنْ نَسْتكبرَ، ولَنْ نَظْلم أنفسنا بمُنَاقضة الحقِّ، ومُخَالفة أَهْل العِلْمِ».اهـ.

وأَقُول: يَعْلم اللهُ أنَّا لَمْ نَقُلْ ما قُلْنا تقليدًا لأَحَدٍ، وَلَا تَضَامنًا مع أَحَدٍ، وإنَّما كانَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَىٰ ما صحَّ عِنْدَنا، وثَبتَ لَدَينا بالأدلَّة عَلَىٰ ذَلِكَ، ولَسْنَا -بحَمْد الله- مِمَّنْ يُقلِّد في مِثْلِ هَذِهِ الأُمُور، أو مِمَّنْ يَتضَامَنُ مَعَ الغَيْر بِلَا حُجَّةٍ، وَلَا نَتَّهمُ أحدًا بذَلِكَ؛ فإِنْ كُنْت إِلَىٰ الآن لَمْ يَتَّضحْ لَكَ خَارجيَّة المغراوي؛ فَاقْرَأ النَّشرةَ الَّتي أَرْسَلها الشَّبابُ السَّلفيُّ من المَغْرب.

ونَحْن لا نُطَالِبُ أحدًا بغَيْر الحقِّ، ولَكِنْ نُطَالبُ المَشَايخَ المَحْسُوبينَ عَلَىٰ المَنْهج السَّلفيِّ أَنْ تَجْتمعَ كَلِمتُهُمْ عَلَىٰ نُصْرةِ الحَقِّ، ونَبْذ البَاطِل عُبُوديَّةً لله وَحْده دُونَ سِوَاهُ.

ولَيْسَ المَقْصود أن نَتكثَّر بالأَشْخاصِ، نَعُوذ بالله من ذَلِكَ؛ فنَحْن نُؤمِنُ أنَّ الحقَّ مَنْصورٌ، ولَوْ لَمْ يكنْ عليه إلَّا واحدٌ، وأنَّ الباطلَ مَخْذولٌ، وإِنْ أَوْعَب عليه النَّاس(١)، ولَنَا في أَنْبِيَاءِ الله عبرةٌ؛ فقَدْ نَصَر اللهُ إبراهيم ﷺ، وجَمِيع قُوَىٰ الأَرْض ضدَّه؛ فقَالَ للنَّار الَّتي كَانُوا قَدْ أَعدُّوها لإحراقِهِ وَحْده، وتَعِبُوا عَلَيها زمنًا طويلًا؛ فقَالَ اللهُ لَهَا: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ۝٦٩﴾ [الأنبياء: ٦٩]، فكَانَتْ كَذَلِكَ.

ونَحْن لا نَشُكُّ في قُدْرة الله عَلَىٰ الانْتِصَار لدينِهِ، وأَهْل دينِهِ، ولَكنَّا نَعْتقد أنَّ لله حِكَمًا لا نَعْلمها، واللهُ تَعَالىٰ يَقُول: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤].

فَالوَاجِبُ عَلَىٰ أَهْلِ الحَقِّ: أَنْ يَنْصُروا الحقَّ، وأَنْ يَكُونوا في صفٍّ مَنْ يَقُومُ به عُبُوديَّةً لله تَعَالىٰ، ولا يَجُوز أَنْ نَقُولَ لمَنْ نَصَر الحقَّ: إنَّه إمَّعةٌ مَعَ مَنْ قَامَ به، بَلْ نَعْتقد أنَّه قامَ بالوَاجِبِ عَلَيه؛ امْتِثالًا لقولِهِ تَعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

ثمَّ قال: «فَإِذَا ضَاقَتِ الأُمُورُ، واخْتَلفنا في فلانٍ؛ فلا يَجُوز البتَّة أَنْ نَجْعلَ اخْتِلَافَنا في غَيْرنا سببًا للاخْتِلَافِ بَيْننا، وإلَّا كانَ سبيلًا كبيرًا يَسْتفيد منه المُخَالفونَ أَكْثَر ما يَسْتفيدُونَ»:

وأَقُول: عَلَىٰ أيِّ شيءٍ يَجِبُ اجْتِماعُنَا؛ أَلَيْسَ علىٰ الحقِّ؟!

---

(١) أي: دخلوا فيه كلهم، واجتمعوا علىٰ نصرته.

بَلَىٰ؛ فإِنْ خَالَفَ الحقَّ أحدٌ، وَجَب علينا أوَّلًا أن نَنْصحَه، ونُبيِّنَ له؛ فإِنْ رَجَع، وإلَّا فإنَّه يجبُ عَلَينا أَنْ نَعْتبره شاذًّا، ونَرْفضه؛ فإِنْ أَيَّده أحدٌ، وأَعَانه عَلَىٰ باطِلِهِ أَنْكَرنا عَلَىٰ المُؤيِّد؛ وهَجَرناه.

وبالأَخَصِّ إِذَا كَانَتْ بدعتُهُ أو مُخَالفتُهُ واضحةً وضارَّةً؛ كبِدْعَةِ الخَوَارج.

وَلَا يَجُوز أن نتركَ الإِنْكَارَ علىٰ المُميِّع حرصًا علىٰ جَمْع الكَلِمَةِ.

ولا شكَّ أنَّ بدعةَ الخَوَارج بدعةٌ ضارَّةٌ بالدِّين؛ فإِنْ أَفْتينا بجَوَاز الأَخْذ للعِلْمِ عَمَّن يرىٰ رأيَ الخَوَارج؛ فقَدْ أعنَّا علىٰ هَدْم الدِّين، وَشَجَّعنا المُفْسدِينَ.

وهَلْ وُجِدَ فِينَا التَّكْفيرُ، والتَّفْجيرُ، والتَّدْميرُ إلَّا حِينَ تَتَلْمذَ مَجْموعاتٌ من الشَّبابِ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ، ومُؤيِّديهم؟

وَلَا يَجُوز أَنْ نَقُولَ: هَؤُلاء يَحْفظونَ القرآنَ، وعِنْدَهُمْ عِلْمٌ؛ فالجَهْل خَيْرٌ من التَّتلمذ عَلَىٰ أَيْديهِمْ.

وَفِي قِصَّة عبد الرَّحمن بن مُلْجِم عِظَةٌ وعبرةٌ؛ حَيْث أَرْسَله عمر بن الخَطَّاب في عهدِهِ إلىٰ مصر؛ ليُعَلِّم النَّاسَ القرآن، ثمَّ بَعْد ذلك قتل عَلِيَّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1].

---

(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «لسان الميزان» (٣/ ٤٣٩): «عبد الرحمن بن مُلجم المُرادي: ذاك المُغْتَرُّ الخَارجي، ليس بأهلٍ أن يُروىٰ عنه، وما أظن له رواية، كان عَبَّادًا قانتًا لله، لكنه خُتِم له بِشَرٍّ؛ فَقَتَل أمير المؤمنين عَليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مُتَقَرِّبًا إلىٰ الله بدمه بزعمه، فَقُطِعَت أَرْبَعتُه ولِسَانُه، وسُمِلَت عَيْناه، ثم أُحْرِق، نسأل الله العفو والعافية». انتهىٰ.
=

ولقَدْ ضَرَب عمر بن الخَطَّاب رضي الله عنه صَبِيغًا حين أُخْبِرَ عنه أنَّه يسأل عن المُتَشابِهِ، ضَرَبه مئةً، ثمَّ ضَرَبه مئةً بعد أن بَرَأ من الضَّرب الأَوَّل، ثمَّ أتىٰ به لِيَضْرِبَه في المرَّة الثَّالثة؛ فقال صَبِيغ: يا أمير المؤمنين، إنْ كنتَ قَاتِلي فَاقْتُلْنِي؛ فسَيَّره إلىٰ الكُوفَة، ونَهَىٰ عن مُجَالستِهِ؛ فكَانَ إِذَا جاءَ إلىٰ قومٍ جَالِسِينَ تَفرَّقوا، وبَعْد زَمَنٍ جاءَ إلىٰ أَمِيرِ الكُوفَةِ، وحَلَف أنَّه قَدْ ذَهَب من رأسِهِ ما كان يجدُهُ فيه؛ فقالَ: مَا إخالُهُ إلَّا قَدْ صَدَق؛ فخلَّ بَيْنه وبَيْنَ النَّاس(١).

وأَيْنَ أنتَ من قَوْل بعض السَّلَف: «مَنْ وَقَّر صاحبَ بدعةٍ، فقَدْ أعانَ عَلَىٰ هَدْم الإسلام»، أَخْرجَه البيهقيُّ في «الشُّعب»(٢).

ثمَّ أُوجِّه إليك هَذِهِ الأَسْئلة، وأحبُّ أن تُجِيبَ عَلَيها؛ فأقولُ: لمَّا ضَرَب أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ الخليفةُ المُلْهم عُمَرُ بن الخَطَّاب صبيغًا مئةَ جلدةٍ، ثمَّ تَرَكه حتَّىٰ برأ، ثمَّ أَعَاده، فجَلَده مئةً ثانيةً، ثمَّ تَركَه حتَّىٰ بَرَأ، ثمَّ أَعَاده، وأَرَاد أن

=

قال أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر»: «عبد الرحمن بن مُلْجِم المُرَادي أَحَدُ بني مُدْرِك، أي: حَيٌّ مِن مُرَاد، شَهِد فَتْحَ مِصر، واخْتَلطَّ بها، يقال: إن عمرو بن العاص أَمَرَه بالنزول بالقرب منه؛ لأنَّه كان مِن قُرَّاء القرآن، وكان فَارِسَ قَوْمِه المَعْدود فيهم بمصر، وكان قرأ علىٰ مُعاذ بن جبل، وكان من العُبَّاد، ويقال: إنه كان أَرْسَل صَبِيغ بن عِسْل إلىٰ عمر يَسأل عن مُشْكل القرآن. وقيل: إن عُمر كتب إلىٰ عَمْرٍو: أَنْ قَرِّب دار عبد الرحمن بن مُلجم من المسجد؛ لِيُعَلِّم الناس القرآن والفقه؛ فوسَّع له، فكان دارُه إلىٰ جنب دار ابن عديس، وهو الذي قَتَل عَلِيَّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان قَبْلَ ذلك من شِيعته».

(١) انظر «تفسير ابن كثير» (٧/ ٤١٣).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٥٧) عن إبراهيم بن ميسرة رَحِمَهُ اللَّهُ.

يَجْلدَه المئة الثَّالثة؛ لِمَ قالَ له: لو وجدت الَّذي فيه عَيْناك مَحْلوقًا لضربتُهُ بالسَّيف؛ أَلَيْسَ ذَلِكَ لأنَّه اتَّهمَه برأي الخَوَارج؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**سِيمَاهُمُ التَّسْبيد**»، أو قال: «**التَّحْليقُ**»، رَوَاهُما البخاريُّ(١)، وهُمَا بمَعْنىٰ واحدٍ.

ثانيًا: لمَاذَا سَيَّره إلىٰ الكُوفَة، ونَهَىٰ عن مُجَالستِهِ؛ أَلَيْسَ لأنَّ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خافَ علىٰ المُسْلمينَ من العَدْوىٰ بِفِكْرِهِ؟ بَلَىٰ.

أَفَيَلِيقُ بَعْد ذَلِكَ ونَحْن نَنْتمِي إِلَىٰ أَهْل الحَدِيثِ، وأَتْبَاع الأَثَر أَنْ نَغْضبَ علىٰ مَنْ قَالَ: لا يُؤخَذ العِلْمُ عَلَىٰ مَنْ يرىٰ رأيَ الخَوَارج، ولا عَلَىٰ مَنْ يُدَافع عَمَّنْ يَرَىٰ رأيَ الخَوَارج، ويَعْتذر له، ويُبرِّر مَسْلكه، أو يُؤْويه في بيتِهِ، ويَتَظاهر بصُحْبتِهِ، ويَحْتفظ به؛ فلا يُخْرجه من مَنْهج السَّلَف بَعْدَ العِلْمِ بخَارجيَّتِهِ؟! بَلْ يَرَىٰ أَنَّه إِنْ كانَ له ذنبٌ، فذنبُهُ صغيرٌ لا يَسْتحقُّ أن يخرجَ به من المَنْهج السَّلفيِّ؛ أَلَيْسَ النَّبيُّ ﷺ يَقُول: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَىٰ مُحْدِثًا**»، رَوَاه مسلمٌ(٢).

وأيُّ حَدَثٍ أَعْظم من حَدَث الخَوَارج الَّذينَ أَخْرَجوا المُسْلمينَ المُوحِّدينَ المُصلِّين الصَّائِمِينَ المُتصدِّقين التَّالين لكِتَابِ الله المُؤْمِنِينَ بِوَعْدِهِ ووَعِيدِهِ، أَخْرَجوا المَوْصُوفِينَ بما ذُكِرَ من الإِسْلام، وحَكَموا عَلَيهم بالكُفْر، وأَبَاحوا قَتْلهم؛ أَبَاحوا سَفْكَ دِمَائِهِمْ، وإِزْهَاق أَرْوَاحِهِمْ، وإِتْلَافِ أَمْوالِهِمْ، وحَكَموا عَلَيهِمْ بالخُلُودِ في نَارِ الكُفَّار يومَ القِيَامَةِ، وَاعْتَقدوا

---

(١) أخرجها البخاري (٧٥٦٢) من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه مسلم (١٩٧٨) من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حِرْمَانَهمْ مِنَ الشَّفَاعَةِ الَّتي مَنَحها اللهُ للمُوحِّدين؛ لإِخْرَاجِهمْ مِنَ النَّار، وإِدْخَالهم الجَنَّة؛ أَيُّ ذَنْبٍ أَعْظم من هَذَا الذَّنْبِ، وأيُّ جُرْمٍ أَعْظَم من هَذَا الجُرْم؛ فهل يصحُّ أَنْ يُقالَ: إنَّه لا يَخْرج من السَّلفيَّة مَعَ ما وَرَد في الأحاديث المُخرَّجة في «الصَّحيحين»، أو أَحَدِهِمَا، أو مُخرَّجة في غَيْرهما بسَنَدٍ صحيحٍ؛ وإنِّي -واللهِ- أربأُ بِكَ يا شَيْخ علي وأنتَ من المَعْدودينَ من أَصْحابِ الحَدِيثِ أَنْ تَتوقَّفَ في إِخْراج مَنْ يَدِينُ بهَذَا الفِكْر الخارجيِّ من السَّلفيَّة.

قَالَ الشَّيخُ عليٌّ الحلبيُّ وَفَّقه الله، وأَلْهَمه الصَّواب: «وهَذِهِ المَسَائلُ يَنْبغي أَنْ يُطْوىٰ الآن»، ولعلَّه: «تُطْوىٰ».

ثمَّ قالَ: «بَعْدَ هَذِهِ السَّنَوات لَا أَقُولُ «يُطْوىٰ» كتَحْقيق مَسَائل عِلْميَّةٍ مَنهجيَّةٍ عَقَائديَّةٍ؛ فقَدْ حققت، والحَمْدُ لله، وظَهَر الصَّوابُ فِيهَا».

وأقول: مَا هُو الصَّوابُ الَّذي ظَهَر؟ هَلْ هُو بإِدَانَتِهِمْ بمَا ثَبتَ عَلَيهم مِنْ فِكْرِهِم المُنْحرف؛ فيهجرون هُمْ ومَنْ أَقرَّهُمْ علىٰ هَذَا الفِكْر أو نَاصَرهُمْ، وأَيَّدهُمْ عَلَيه، ويَحْكم عليهم بأَنَّهم قَدْ خَرَجوا من المَنْهج السَّلفيِّ أو ثَبتَتْ بَرَاءتُهمْ، فيحكم لَهُمْ بأنَّهم ما زَالُوا علىٰ المَنْهج السَّلفيِّ؛ فإِنْ كان الاحْتِمَال الأَوَّل؛ فلِمَ تَحْكم لَهُمْ بالبَقَاءِ عَلَىٰ المَنْهج السَّلفيِّ؟ وإِنْ كانَ الثَّاني فمِنْ أَيْنَ تثبت بَرَاءتهم؟ والأَشْياء المُلَاحظة عَلَيهم مَوْجودةٌ بَيْنَ أَيْدي النَّاس، ولَمْ يرَ منهم رُجُوعٌ عن الخَطَإ، ولا اعْتـرَاف به، وطَلَب للتَّوبة من الله؛ ومن نَاحِيَةٍ أُخرىٰ كيفَ يُطْوىٰ شيءٌ قادحٌ في الدِّين، ويُسْكت عَلَيه مع عِظَمِهِ وبَشَاعتِهِ؟ فكَمَا أنَّ الدِّينَ عزيزٌ عَلَينا؛ فإِنَّ ما يَقْدح فيه فَظِيعٌ عِنْدَنا، وبَشِعٌ في نُفُوسنا؛ أَلَا

تَرَىٰ أنَّ السَّلَفَ ما زَالُوا يَتنَاقلُونَ كلَّ ما حَصَل من أمرِ الدِّين، تَنَاقلوا كلَّ شيءٍ يَتعلَّق بأَمْر الدِّين؛ فمَا كَانَ لإعْزَازِهِ تَنَاقلُوه؛ ليُقْتفَىٰ ويُتَّبعَ، وما كانَ مِمَّا يقدح في الدِّين، ويُؤثِّر فيه نَقْصًا تَناقَلوه؛ ليُعْرفَ، ويُحْذرَ؛ فَاقْرَأ ما شئتَ في الكُتُب الآتِيَةِ:

١- «الاعتصام» للشَّاطبي.

٢- «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة.

٣- «شرح أُصُول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي.

٤- «الشريعة» للآجري، وغيرها من الكُتُب.

والمهمُّ، أنَّ ما يتعلَّق بالدِّين، يحتفظ به، ويُعْتنىٰ به؛ ليُعْرفَ به الدِّين، وتُعْرف مَوَاقفُ النَّاس منه؛ ليعرف بذَلِكَ مَنْ نَصَر الدِّين؛ فيُدْعىٰ له بالثَّبات إنْ كان حيًّا، ويُترحَّم عليه إنْ كان ميتًا، ويُحَبُّ؛ سواءً كان حيًّا أو ميتًا؛ ويبغض مُخَالف الدِّين؛ سواءً كان حيًّا أو ميتًا.

والمهمُّ، أنَّ كلمة «يُطْوىٰ» لا يَنْبغي أن تُقَال في هَذَا المَقَام؛ نسأَلُ اللهَ أن يَعْفو عنَّا وعنكم، ويَغْفر لنا ولكم، وإنَّما يُطْوىٰ ما لو حَصَل من الإنْسَانِ مُخَالفةٌ للشَّرع؛ فتَابَ مِنْها وأَنَابَ، فإنَّها تُطْوىٰ بمَعْنىٰ يُسْدل السِّتارُ عَلَيها، فَلَا تُذْكَر.

ثمَّ قالَ وَفَّقه اللهُ: «لكن لا يَنْبغي أن يَسْتمرَّ الأَمْرُ في الامْتِحَانِ للأَشْخَاص، وامْتِحَان النَّاس، وبثِّ الفُرْقةِ بَيْنهم عَلَىٰ هَذَا وذَاكَ؛ فمِثْلُ هَذَا

الامْتِحَانِ لا يَكُونُ عَلَىٰ مَنِ اتَّفقَتْ كَلِمَة أَهْل السُّنَّة وعُلَمائهم عَلَيهم؛ نقدًا وطعنًا، أو ثناءً، أو مدحًا، ولا أظنُّ أنَّ الأمرَ كذَلِكَ في هَذَيْنِ، أو مَنْ لفَّ لَفَّهما، وأُكَرِّر أنَّ هَذَا القولَ مِنِّي لا يَعْني التَّهاونَ في تَحْقيق الحقِّ في المَسَائل الَّتي انْتقدوا فِيهَا؛ بَلْ نَحْن نُبيِّنها، ونُنْكرها، ونَردُّها، ونُبْطلها، ولكن يَنْبغي أَنْ يكونَ ذَلِكَ كلُّه في باب الحِرْصِ، والشَّفَقة عَلَيهم؛ حتَّىٰ يَرْجعوا إلىٰ الحقِّ فِيمَا خَالَفونا فيه، وخَالَفوا مَشَايخنا».اهـ.

وأقول: يا شيخ، غَفَر الله لكَ، أَلَسْتَ تَعْرف أنَّ النَّبيَّ صلىٰ الله عليه وسلم امْتحَنَ الجاريةَ، فقَالَ لَهَا: «**أَيْنَ الله؟**». قَالَتْ: في السَّماء. قَالَ: «**مَنْ أَنا؟**». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله. قَالَ: «**أَعْتِقْها؛ فَإِنَّها مُؤْمنةٌ**»، رَوَاه الدَّارميُّ وأَحْمَدُ[(١)].

أَلَيْسَ هَذَا امْتِحَانًا يا شَيْخ؟! أَلَمْ يُنْقل عن أَحْمد بن حنبل أنَّه قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَغْمز حَمَّاد بن سَلَمة، فَاتَّهمه علىٰ الإِسْلامِ، فإنَّه كانَ شديدًا علىٰ المُبْتدعةِ»[(٢)].

وقال أبو زُرعة رَحِمَهُ اللهُ: «إِذَا رَأَيْتَ الكُوفيَّ يَطْعنُ عَلَىٰ سُفْيانَ الثَّوريِّ وزائدة، فلا تشكَّ أنَّه رافضيٌّ، وإِذَا رَأَيْتَ الشَّاميَّ يَطْعن عَلَىٰ مَكْحولٍ والأَوْزاعيِّ، فَلَا تُشكَّ أنَّه مرجئٌ، وَاعْلَمْ أنَّ هَذِهِ الطَّوائف كُلَّها مُجْمعةٌ عَلَىٰ بُغْض أَحْمد بن حنبل؛ لأنَّه ما من أَحَدٍ إلَّا وفي قلبِهِ منه سهمٌ لا برء له منه»، كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٩، ٢٠٠).

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٢٢) (١٧٩٧٤)، والدارمي في «سننه» (٢٣٤٨) من حديث معاوية بن الحكم السُّلمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٥٠).

وقال نُعَيم بن حَمَّاد: «إِذَا رَأَيْتَ العراقيَّ يَتكلَّم في أحمد بن حنبل فَاتَّهمْهُ في دينِهِ، وإِذَا رَأَيْتَ الخراسانيَّ يَتكلَّمُ في إسحاق بن راهويه، فَاتَّهمْهُ في دينِهِ»، كما في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٤٨)، و«تاريخ دمشق» (٨/ ١٣٢).

أَلَيْسَ هَذَا دليلًا علىٰ أنَّ مَنْ شكَّ فيه يُسْأل عنه، ويُؤخَذ مقالُهُ دليلًا علىٰ حالِهِ.

أمَّا قَوْلكم وَفَّقكم اللهُ: «فمِثْلُ هَذَا الامْتِحَانِ لا يَكُونُ عَلَىٰ مَنِ اتَّفقَتْ كلمةُ أَهْلِ السُّنَّة وعُلَمائهم عَلَيهم؛ نقدًا وطعنًا، أو ثناءً، أو مدحًا، ولا أظنُّ أنَّ الأمرَ كذَلِكَ في هَذَيْنِ، أو مَنْ لفَّ لَفَّهما»:

وأقول: إنَّ أَبَا الحَسَن، والمغراوي لَيْسُوا من أَهْل السُّنَّة الثَّابتين عَلَيها؛ الَّذين اتَّفقَتْ كَلِمَةُ عُلَماء السُّنَّة علىٰ عَدَم الطَّعْن فيهم؛ لاقْتِفَائِهمْ للسُّنَنِ، وسَيْرهم عَلَيها، وَعِنَايتهُمْ بِهَا؛ فكِتَاباتُهمْ، وتَصرُّفاتُهمْ شواهدُ بأنَّهم بَعِيدُونَ عن السُّنَّة غير ثابتين عليها، ولا أَدْري كَيْفَ تصور هَذَا عِنْدَكَ، وَفِي ذِهْنِكَ.

أَلَمْ تَرَ ما حَصَل من أبي الحَسَن من رَدِّ خَبَر الآحَادِ، ومَا جَرَىٰ من الرُّدُودِ الَّتي كَتبَها عَلَيه الشَّيخُ الفاضلُ، والعالمُ الجليلُ ربيع بن هادي المدخلي، والَّتي سَمَّاها بـ «مجموع الرُّدُود علىٰ أبي الحسن»؟

أَلَمْ تَرَ تَأْصيلَه للدِّفَاعِ عَنْ أَهْل البِدَعِ؟

أَلَمْ تَرَ أنَّه أَلَّفَ كتابًا في مُجلَّدين للدِّفاع عن أَهْل البِدَعِ وأَئمَّتهم سَمَّاه: «**الدِّفاع عن أَهْل الاتِّباع؟**».

أَلَمْ تَعْلم أنَّه أَعْلن بَراءَته من أَهْل السُّنَّة في اليمن، ويَرْميهم بالفَوَاقِر[١]؟

أَلَمْ تَعْلم أنَّه صرَّح بنَقْض مَنْهج الشَّيخ ربيع المدخلي الَّذي هو مَنْهج السَّلَف الصَّالح، وَأقرَّه عَلَيه العلماءُ الكبارُ المُعَاصِرونَ، ومنهم الشَّيخ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْث وجه لأبي الحَسَن سؤالٌ من أَحَد أنصارِهِ، ونصُّه:

«لِمَاذا لَمْ تَتكلَّمْ من قَبْل أَنْ تَحْصل هَذِهِ الفتنةُ، وتُبيِّن الأُصُولَ الفَاسِدَةَ عِنْدَ الشَّيخ ربيع، وعند هَؤُلَاءِ؟».

فَأَجابَ أَبُو الحَسَن علىٰ هَذَا السُّؤال الفَاجِر بقولِهِ بَعْد الثَّناءِ مكرًا مِنْه عَلَىٰ مَنْ سَمَّاهُم إِخْوانَه: «أمَّا الشَّيخ ربيع فأُصُولُهُ هَذِهِ مَنْقوضةٌ في السِّراج من عام ١٤١٨ هـ».

لقَدْ شَغَل أَبُو الحَسَن النَّاسَ بأُصُولِهِ الفَاسِدَةِ:

١- أَخْبَار الآحَاد، وأنَّها لا تُفِيدُ الظَّنَّ، وتَلوُّنه فِيهَا.

٢- حَمْل المُجْمل عَلَىٰ المُفصَّل، وتَلوُّنه فِيهِ.

٣- نُصحِّح، ولا نَهْدم، وتَلاعبُهُ فيه.

٤- نُريدُ مَنْهجًا واسعًا أَفْيح يَسَعُ أَهْل السُّنَّة والأُمَّة، وتَلوُّنه فيه.

٥- لا نُقلِّد، وتَلوُّنه فيه.

٦- نَحْن أَصْحابُ الدَّليل، وتَلوُّنه فيه.

---

(١) **الفواقر**: جمع الفاقرة، وهي الداهية.

٧- لَيْسَ لأَحَدٍ علىٰ الدَّعوة وصايةٌ، ولَيْسَ في الدَّعوة بَابَوَات، ولا ملالي.

والقَصْدُ بذَلِكَ الثَّورة علىٰ المَنْهج السَّلفيِّ، وإِسْقَاط عُلَمائِهِ، وقَدْ أَسْقَطه اللهُ، وخَيَّب آمالَه، كَيْفَ يَرْفضُ نَقْدَ العُلَماءِ لَه القائم علىٰ الحُجَج والبَراهِين بدَعْوىٰ أنَّهم مُقلِّدونَ للشَّيخ ربيع، وهُمْ أَبْعد عن التَّقليد:

أ – كطعنِهِ في الصَّحابة بمِثْلِ الغثائيَّة.

ب- ووصف بَعْض الأَنْبِيَاءِ بالعَجَلة المَذْمومةِ.

ج – والطَّعن في الصَّحابة وتَرْبيتهم بأنَّ فيهم خللًا في التَّربية.

د – وبَيَان حال أُصُولِهِ الفاسدة، وشُبُهاتِهِ الباطلة بأنَّه تَحْميلٌ للكَلَام ما لَا يَحْتمل، وأنَّه تَهَاويل، وأنَّه تَجْريحٌ بدون سَبَبٍ.

وَانْظُرْ إِلَيه، وقَدْ هيَّج الأحداثَ السُّفَهاءَ علىٰ العُلماءِ، وعَلَىٰ رَفْض أَحْكامِهِمْ، والحُكْم عَلَيها ظلمًا بأنَّها من أَجْل أغراضٍ غامضةٍ وجليَّةٍ بعد أن زَرَع هو حَنْظل الفُرْقة... إلخ.

وَانْظُرْ إِلَيه كَيْفَ ينسب هَذِهِ المَسَاوئ إلىٰ غَيْره بكلِّ جرأةٍ، وَانْظُر إِلَيه كَيْف يَرْمي النَّاسَ بكلِّ أَدْوائِهِ، ثمَّ يَنْسلُّ مِنْها، فهَلْ رَأتْ عَيْناكَ، أَوْ سَمِعَتْ أُذُناكَ مثل هَذَا الرَّجل، وأَلَاعيبه، وبَرَاعته في تَقْليب الأُمُور؛ أَلَيْسَ ما ذكرتُهُ هنا بعض شَنَائع أبي الحسن؟

أَمَا عَلمتُمْ أَيُّها القُرَّاء أنَّ أبا الحَسَن نَادَىٰ بالفُرْقة مرَّاتٍ، ومَدَحها؟ وكَمْ سَعَىٰ النَّاصحونَ في اليَمَن والحِجَازِ لرَأْب الصَّدْع، وإِنْهَاءِ أَسْباب الفُرْقةِ،

ولكن لطُمُوحاتِ أَبِي الحَسَن الشِّرِّيرة، وأسبابٍ خَفيَّةٍ وجليَّةٍ، أَبَىٰ إلَّا المُضيَّ فِي طريقِ الشِّقاقِ، والفِرَاقِ، والحَرْبِ، والفِتَنِ.

هَلْ تَدْري أَيُّها القارئُ أنَّ أشرطةَ حَرْبِهِ وفتنتِهِ قَدْ بَلغَتْ أكثر من ثَمَانِينَ شريطًا؛ هَذَا عَدَا تَهْريجِهِ، وتَهْريجِ أتباعِهِ، وعَدَا كِتَاباتِهِ، وكِتَابَاتهم في شَبكَات الإنترنت بِمَا يُزْكمُ الأُنُوفَ شرُّه وخبثُهُ.

انظر «التنكيل بما جَاءَ في لجاج أبي الحسن من الأباطيل» (ص٥، ٧، ١٧ ط مجالس الهدىٰ).

أَلَمْ تَقْرأ ما نقل عن المغراوي من تَكْفيرِهِ للمُسْلمينَ في أشرطتِهِ الَّتي نقلت عنه، وذَلِكَ مُدوَّنٌ عَلَيه في الأَوْراقِ المُرْسلةِ من أَهْل السُّنَّة السَّلفيِّين في المغرب.

أمَّا قولكم: «وَلَكِنْ يَنْبغي أَنْ يكونَ ذَلِكَ كلُّه في بَابِ الحِرْصِ، والشَّفَقة عَلَيهم؛ حتَّىٰ يَرْجعوا إِلَىٰ الحقِّ فِيمَا خَالَفونا فِيهِ، وخَالَفوا مَشَايخنا»:

فأقول: نَحْنُ لَا نَقُول ذَلِكَ، ولَا نَتعَانَّا بِهِ إلَّا مِنْ بَابِ الحِرْصِ، والشَّفَقة عَلَيهم، وعَلَىٰ غَيْرهم مِمَّنْ يَنْخدع بأَقْوالِهِمْ، وإِذَا كانوا هُمْ قَدْ مَرَدوا عَلَىٰ البَاطِلِ، وقَدْ صَاحَ بِهِمْ من أَهْل السُّنَّة مَنْ نَصَحهم سرًّا أَوْ جهرًا حَتَّىٰ ولَوْ كانَ مِمَّنْ يُعدُّون من طُلَّابهم.

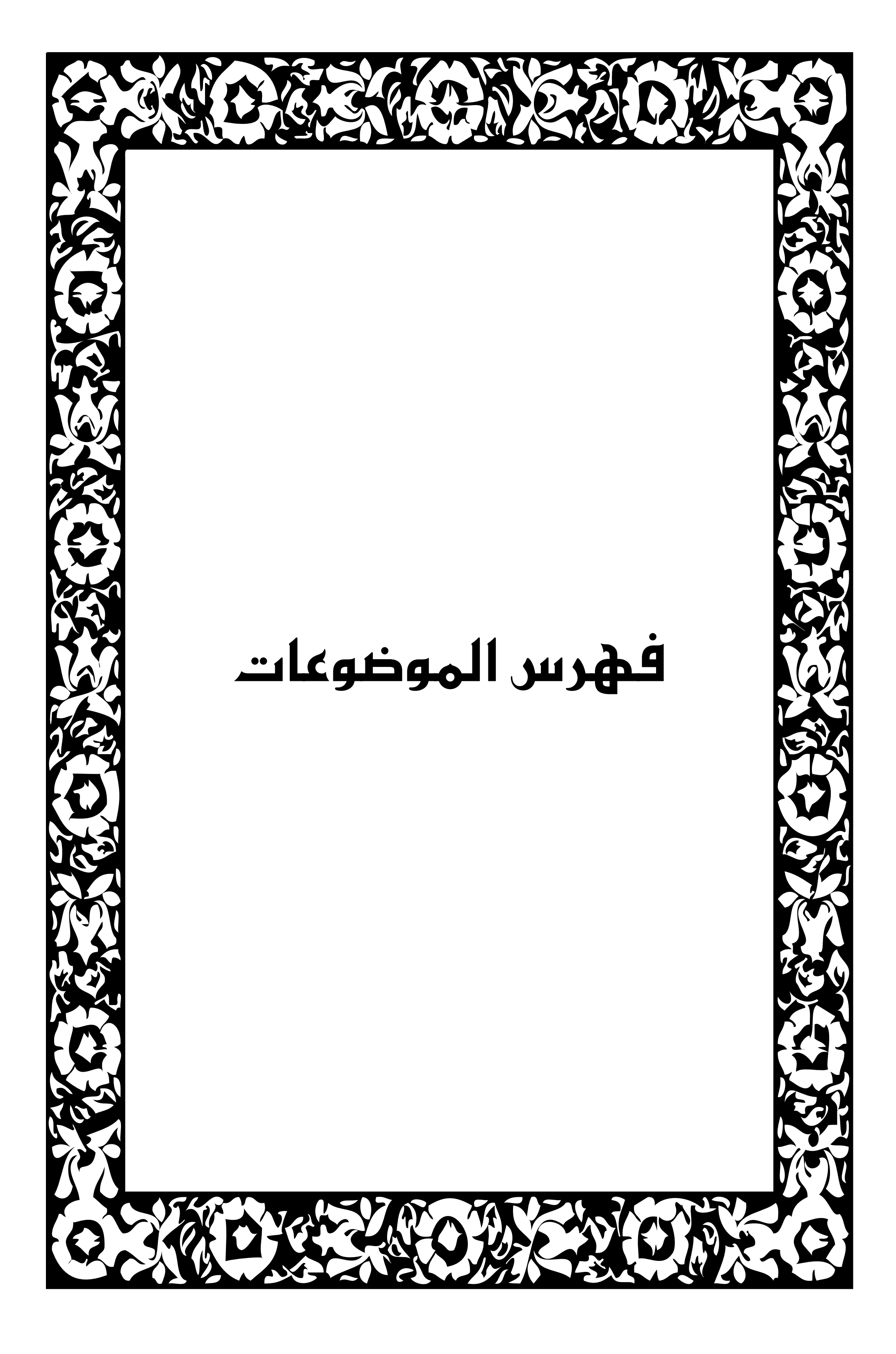
فإِذَا كانوا قَدْ مَرَدُوا علىٰ هَذِهِ المَعْصية، وأَبَوْا أن يَقْبَلوا النُّصحَ؛ فإنَّ الواجبَ علىٰ أَهْل السُّنَّة أن يُبيِّنوا شَطَحاتِهِمْ، ويُظْهروا أَمْرَهم حتَّىٰ لَا يَنْخدعَ

بِهِمْ مَنْ يَنْخدع، وَلَا يَجُوز لأحدٍ مِنْ أَهْل السُّنَّة أن يسكتَ عَنْ بَاطِلِهِمْ مِنْ بَابِ المُحَاباةِ، أو المُجَامَلةِ لَهُمْ، ولغَيْرهم.

وَأَخِيرًا، أُوصِيكَ ونَفْسي بتَقْوىٰ الله، واتِّباع السُّنَّة، وأَسْأَلُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أن يُثبِّتنا عَلَىٰ ذَلِكَ حتَّىٰ نَلْقاه، وأَنْ يَجْعلَنا مِمَّنْ لا تَأْخُذُهم في الحقِّ لومةُ لَائِمٍ، وصَلَّىٰ الله علىٰ نَبيِّنا مُحمَّدٍ الشَّافع المُشَفَّع، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ، ومَنِ اتَّبعَ سُنَّته، وَاهْتَدىٰ بهَدْيِهِ إلىٰ يَوْم الدِّينِ.

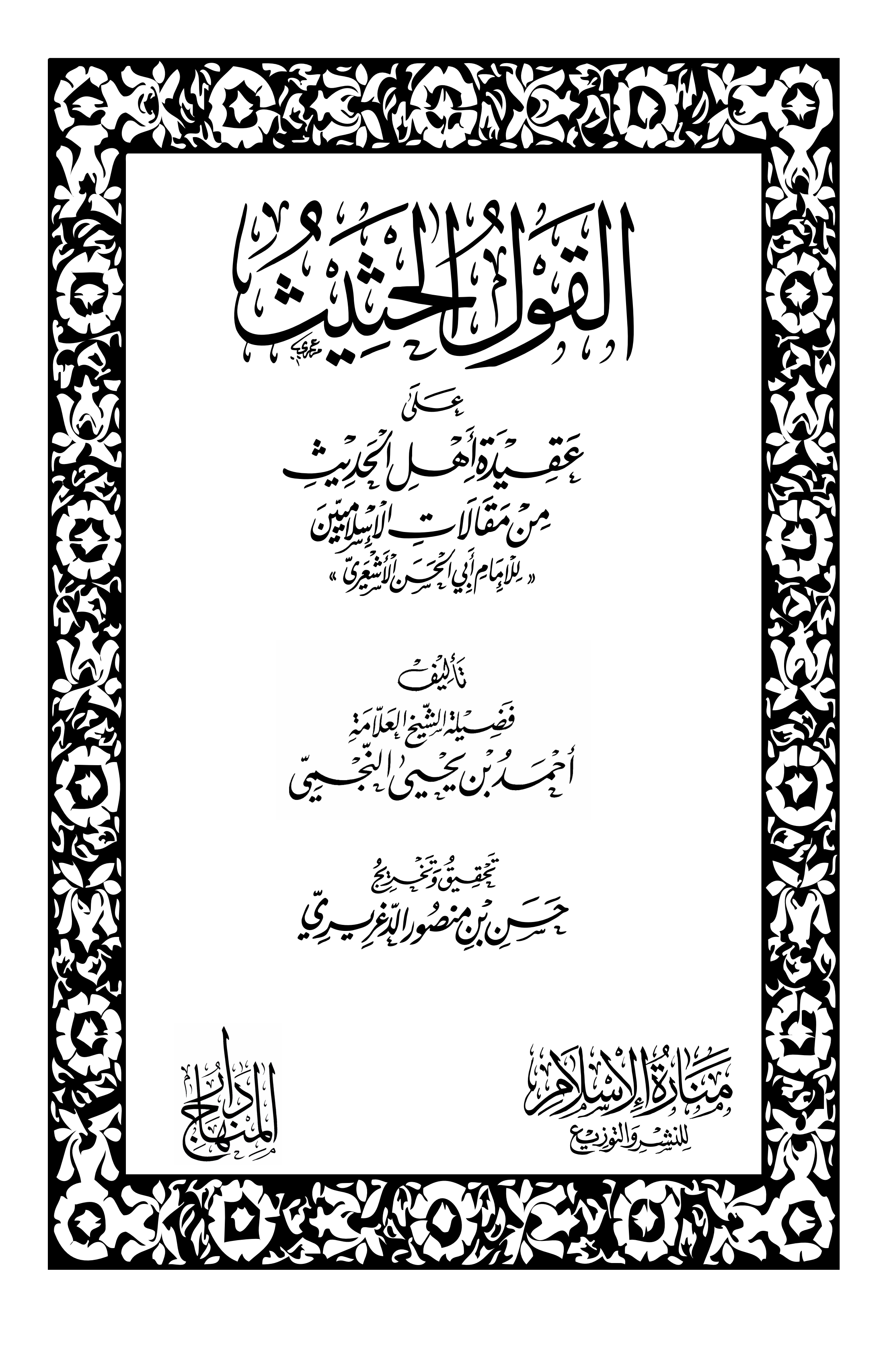
كتبه

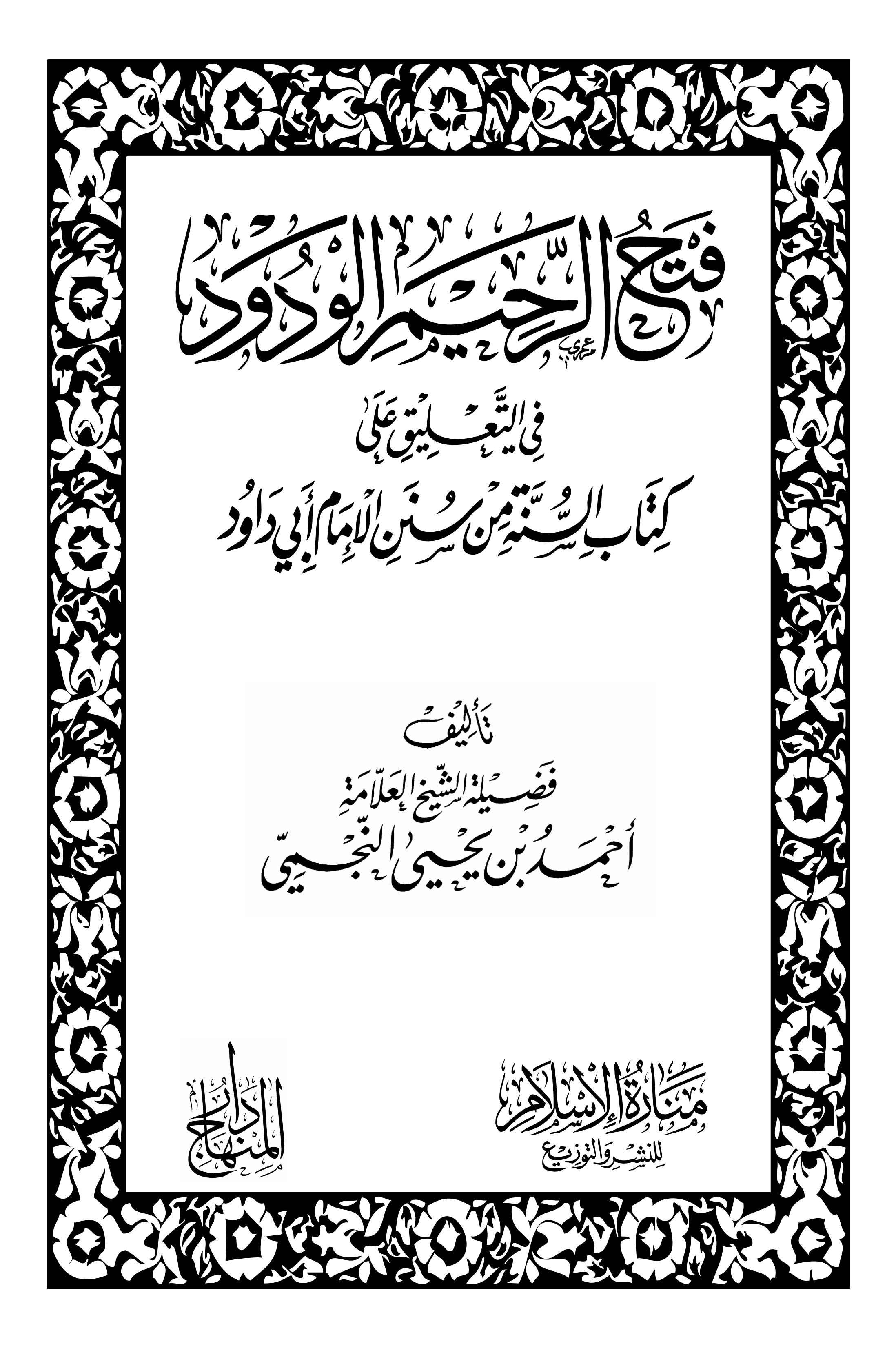
أحمد بن يحيى النَّجمي

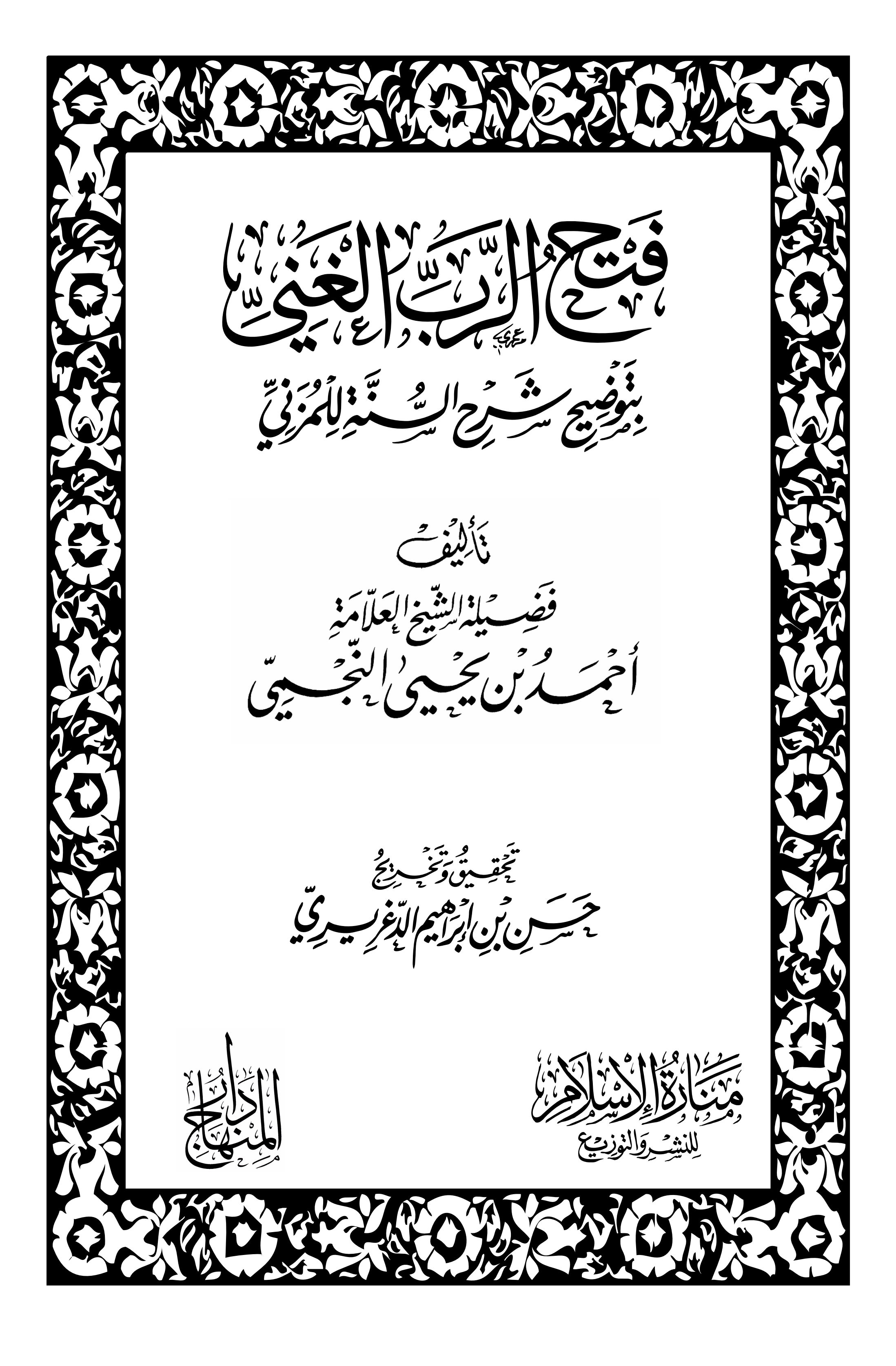


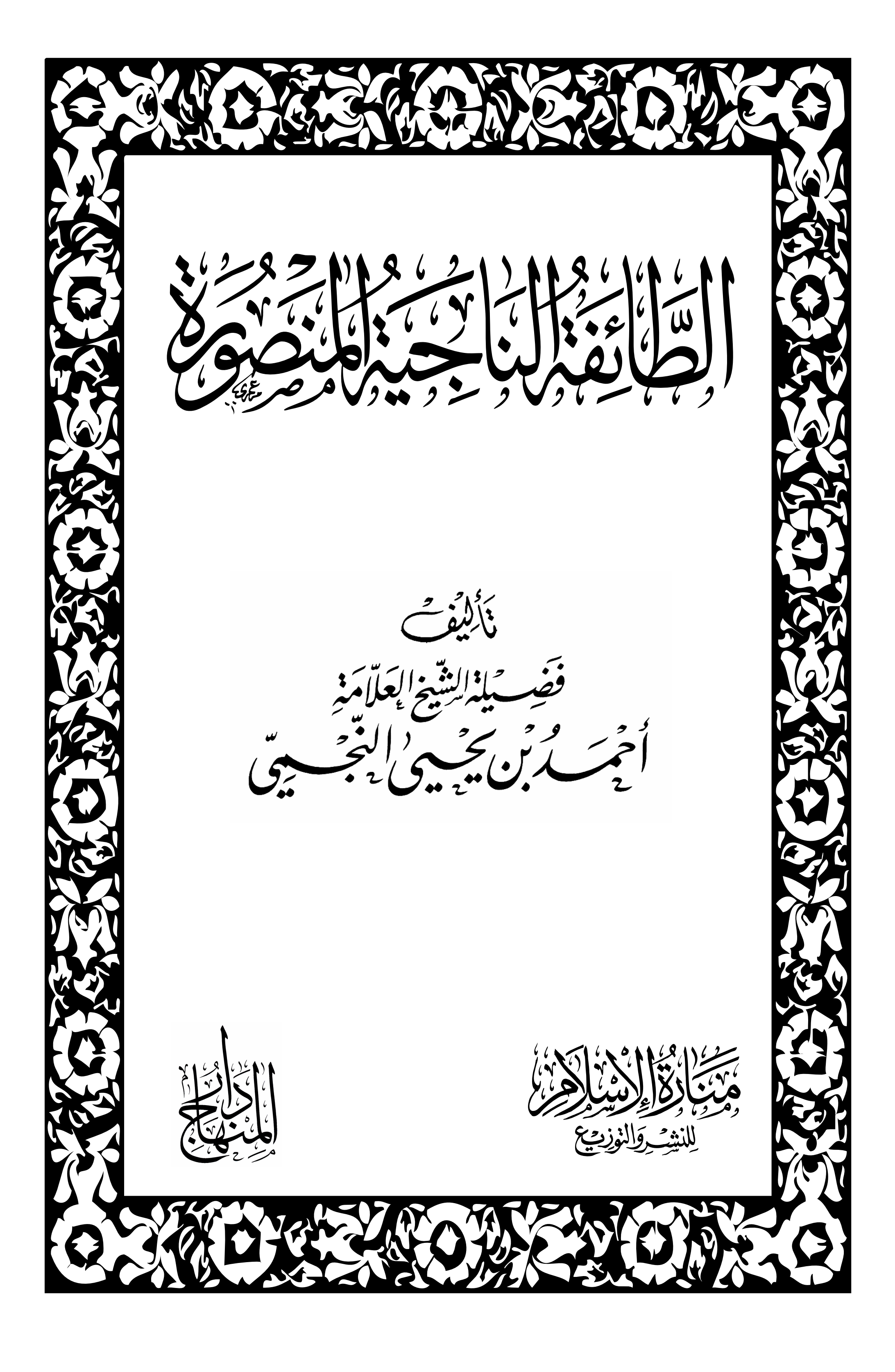
فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات


القول الحثيث
على
عقيدة أهل الحديث
من مقالات الإسلاميين
«للإمام أبي الحسن الأشعري»
تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
أحمد بن يحيى النجمي
تحقيق وتخريج
حسن بن منصور الدغريري
دار المنهاج
منارة الإسلام
للنشر والتوزيع


فتح الرحيم الودود
في التعليق على
كتاب السنة من سنن الإمام أبي داود
تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
أحمد بن يحيى النجمي
منارة الإسلام
للنشر والتوزيع
دار المنهاج


فتح الرب الغني
بتوضيح شرح السنة للمزني
تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
أحمد بن يحيى النجمي
تحقيق وتخريج
حسن بن ابراهيم الدغيري
دار المنهاج
منارة الإسلام
للنشر والتوزيع


الطائفة الناجية المنصورة
تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
أحمد بن يحيى النجمي
دار المنهاج
منارة الإسلام
للنشر والتوزيع